

بسم الله وبعد: تم الرفع بحمد الله من طرف بن عيسى ق متخرج من جامعة المدية سنة 2007

للتواصل وطلب المذكرات :

بريدي الإلكتروني: benaissa.inf@gmail.com

MSN : benaissa.inf@hotmail.com

Skype :benaissa20082

هاتف : 0771087969

دعوة صالحة بظهر الغيب....

جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة
كلية العلوم السياسية والإعلام
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الظاهرة الحزبية في الجزائر

التاريخ –المكانة- الممارسة- المستقبل

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فرع التنظيم السياسي والإداري

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:
توازي خالد أ.د محمد رضا مزوي

لجنة المناقشة:

د.امحند برقوق رئيسا

أ.د.محمد رضا مزوي مقرر

د.عامر رخيلة عضو

د.مصطفي بن عبد العزيز عضو

السنة الجامعية 2005-2006

مقدمــة

مقدمة :

تسعى الشعوب والمجتمعات منذ الأزل، إلى بلوغ، ما يحقق لها الأمن والاستقرار، والملفت للانتباه في نمو المجتمعات البشرية، أنها تدريجيا استطاعت ، أن تعيد النظر في بعض المسلمات الموروثة عن القرون السالفة، وتعتبر سلطة الملك المطلقة كإحدى دعائم النظام الغربي في القرون الوسطى، إحدى المسلمات التي أعيد النظر فيها مع بداية النهضة الأوروبية، حيث ساهمت الأوضاع الفكرية والاقتصادية المرافقة لتلك المرحلة في بعث أفكار سياسية – روجها مفكرون في مجالات مختلفة –كان لها الأثر البارز في إحداث تحولات عميقة في الحياة السياسية والمجتمعية وكان أهمها التحول إلى نمط سياسي جديد، يكون فيه للبرلمان الدور الأساسي.

ويعتبر تجسيد البرلمان السيد بداية لحياة سياسية جديد، تمثلت في إعادة توزيع الأوراق على مستوى قاعدي، بإدراج فئات جديدة في الحياة السياسية، بتوسيع نمط الاقتراع، ولقد ساهم دخول هذه الفئات الجديدة في ظهور آليات جديدة، تسير الحياة السياسية، وشكلت اللجان المكلفة بهيكلة أصوات الناخبين، أولى هذه الآليات، ويرجع ظهور هذه اللجان إلى الدور الذي قامت به المجموعات البرلمانية لتوطيد نفوذها على الحياة السياسية، وساهم التنسيق بين هذه الآليات تدريجيا في ظهور الأحزاب السياسية التي يعبر ظهورها عن بداية عهد جديد، هو عهد الديمقراطية التمثيلية.

إن التطور السياسي الذي قاد إلى ميلاد، الأحزاب السياسية، أعاد في الواقع توزيع الأوراق بين مجتمع سياسي متمرس ومجتمع مدني ناشئ، وبمقتضى ذلك أصبحت معادلة السلطة السياسية والتمثيل الشعبي، رهان جديد تسعى من خلاله الأحزاب ،للمحافظة على المكتسبات التي جاءت بها مختلف الثورات الفكرية والسياسية، وترسيخا لفكرة السيادة الشعبية التي تجسدها الديمقراطية.

وتعتبر الأحزاب السياسية، ظاهرة عرفت ميلادها، مع مطلع القرن التاسع عشر وعرفت تنامي سريع، قادها في النهاية، لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، لكن الملفت للانتباه في هذه الظاهرة، أنها لم تعرف نفس المسار التطوري في جميع البلدان، وهذا ما يخلق بالطبع، تذبذب في نمو الأحزاب وتطورها من منطقة لأخرى، فهناك من الأحزاب ما يمكن القول عنها، إنها ذات نشأة أصيلة، ونقصد بذلك أنها عرفت مسار تطوري خاص، قاد في النهاية إلى تبلورها، وهناك من الأحزاب ما يمكن القول عنها، بأنها ذات نشأة دخيلة، ويتعلق الأمر هنا بالأحزاب التي ظهرت في البلدان المتخلفة تحت دفع التجربة الاستعمارية وأفكارها، وهذا إما كطريقة لاحتواء هذه الشعوب المستعمرة، بخلق أحزاب سياسية تخدم مصالحها، وإما بظهور نخب محلية، مالكة لثقافة سياسية، جعلتها تدرك أن الحل الوحيد للدفاع عن مصالحها، هو إنشاء أحزاب سياسية تمارس النشاط السياسي داخل النظام الاستعماري سعياً منها إلى بلورة الاستقلال الوطني من جهة، وتوحيد الأمة حول القضية الوطنية من جهة ثانية.

والجزائر على غرار أغلب البلدان المتخلفة، لم تعرف الظاهرة الحزبية عبر ما يسمى بالمجموعات البرلمانية، ونشاطها السياسي، كما حدث في الغرب عموما، فخضوعها للاستعمار جعلها، تعرف هذه الظاهرة بشكل من الأشكال ، كنتيجة لتطور الوعي الوطني داخل الدولة الاستعمارية ،والتي بوعي أو بغير وعي استطاعت أن تخلق مفهوم للدولة الجزائرية كجوهر مغاير، للدولة الفرنسية، ووطدت هذه الفكرة تجربة الثورات الشعبية الفاشلة عسكريا في رفضها لدمج الأمة الجزائرية داخل الأمة الفرنسية.

وتعتبر تجربة الثورات الشعبية الفاشلة عسكريا، أهم العوامل التي قادت الجزائريين لإعادة النظر في إستراتيجية التخلص من الاستعمار،حيت بدأ التفكير الجدي عند النخبة الجزائرية، في حلول جديدة يتم من خلالها ، كسب حقوق سياسية ومدنية، مساوية لفرنسيي الجزائر، ويبدو أن فكرة الحزب السياسي الذي أصبح يحتل مكانه عالية في الأنظمة السياسية، أخذت مكانها لتحدث إجماع عند مختلف الاتجاهات السياسية، لجعل الحزب الوسيلة، التي يتم من خلالها،

هيكلة مختلف المطالب في قالب شرعي ومشروع ، ونتج عن ذلك بـروز عـدة تـشكيلات سياسية، كان أبرزها التيار الوطني الاستقلالي.

إن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر أثناء العهد الاستعماري، تمخضت عنه تعدديـة سياسية حزبية، عاكسة ومعبرة للتباين الاجتماعي الذي كان يطبع الجزائر، وشـكلت ثـورة نوفمبر 1954 نقطة تحول في المسار التطوري الجزائري، فمن جهة وضعت تـلك الثـورة ،أسس الدولة الجزائرية الحديثة، كما أ ا أ ت العهد الحزبي التعددي من جهة ثانية على إعتبار أن الثورة جمعت مختلف الأحزاب والتيارات في جبهة ضد الاستعمار ، قصد الوصول إلى هدف مشترك وهو الاستقلال الوطني ،وفي الوقت الذي حقق فيه الاستقلال كان الجميع ينتظر العودة إلى التعددية السياسية، التي طبعت الجزائر قبل عام 1954 عبرت الخيارات الـسياسية الـتي أفرزها مشروع طرابلس، عن تبني فكرة الحزب الواحد" الطلائعي"، القائد للتنمية.

وفي وقت إختارت شخصيات الانضواء تحت لواء جبهـة التحريـر الـوطني ، أبـدت شخصيات أخرى رفضها لهذا الخيار ، وسعت بكل الطرق لتغيير ذلك، بطرح نفسها كبـديل عن الوضع القائم.

و ذا يمكن القول أن التجربة التعددية في الجزائر، عرفت انتكاسة وانتظرت مختلف المراحل التي مر ا الحزب الواحد، ومختلف التحولات الداخلية والخارجية، التي ميزت الحياة الـسياسية وا تمعية في الجزائر، لتعود إلى الواجهة عبر أحداث أكتوبر 1988 والإصلاحات التي رافقتها، والتي مهدت الطريق لدخول الجزائر، عهد التعددية السياسية والمنافسة السياسية الحـرة عـبر الانتخابات، تجسيد لمبدأ السيادة الشعبية ومبدأ التداول على السلطة، ولقد شكلت الانتخابات في الواقع، حقلا للتعبير الحر عن الرأي السياسي، من طرف مختلف الشرائح الاجتماعية، وعبر تشكيلات سياسية متباينة التوجهات، لكن ما حدث في شتاء1992، قاد في النهاية إلى أزمـة سياسية خانقة، وطرح عدة تساؤلات حول السلطة، وحول حقيقة الديمقراطية، على إعتبار أن هذه الأزمة السياسية، كان أولى ضحاياها التعددية، والسيادة الشعبية، والأحـزاب الـسياسية ،كطرف أساسي في هذا الواقع الديمقراطي التعددي، وعبرت هذه المرحلة عن بداية إصلاحات شاملة في وضع سياسي غير ثابت وواقع أزموي متنامي.

مبررات إختيار الموضوع :

إنّ الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى إختيار هذا الموضوع دون غيره ، نابعة عـن التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بداية من عام 1988، والتي كانت فيهـا الأحـزاب السياسية صاحبة الدور الأساسي، كما أ ا نابعة من فكرة فحواها، أن أغلب الدراسات الـتي تطرقت لموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر تتجاهل الظاهرة الحزبية التعددية أثنـاء العهـد الاستعماري، بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن موضوع الأحزاب السياسية عموما يعتبر من بين المواضيع المهمة، التي تصب في قلب النظام السياسي والرهانات السلطوية، وهـذا مـا يجعلـه موضوع جديد ومتجدد باستمرار.

كما تأتي دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، كرغبة فعلية نسعى من خلالها الوقـوف على حقيقة الديمقراطية في الجزائر، ومسار تطورها عبر تفاعل النظام السياسي مـع المـؤثرات الخارجية والداخلية.

كما أ ا تعبر عن رغبة شخصية لاكتشاف مدى قدرة الأنظمة على التحول من نمط إلى أخر دون أن يحدث ذلك أزمة سياسية، زد على هذا أنَ مختلف الدراسات التي إطلعنا عليها، لا تقدم لنا دراسة شاملة حول الأحزاب السياسية في الجزائر وتطورها تاريخيا.

أدبيات الدراسات :

قد يذهب البعض إلى إعتبار الظاهرة الحزبية عموما، تعبير عن مرحلة تاريخية معينة، في حين أن الواقع التاريخي والسياسي يؤكدان، أن هذه الظاهرة تعبر عن سلسلة مـن التجـارب التاريخية والسياسية، والملفت للانتباه في الدراسات الأكاديمية التي أطلعت عليها أ ـا أغفلـت ذلك، أو لم ترى فيه فائدة ،انطلاقا من وجود كتب خاصة درست الأحزاب السياسية ونشأتا، لكنها لم تربطه مع الواقع التاريخي الجزائري خاصة، والعالم الثالث عموما، وعلى هذا الأساس إنصب إهتمامنا بربط التاريخ السياسي الغربي، الذي يعتبر البيئة الأصلية، لظهـور الأحـزاب السياسية الحديثة، ومن ثم الديمقراطية التمثيلية، ثم إنتقال هذه الظاهرة إلى العالم الغـير غـربي، والـواضح عند الحديث عن الدراسات التي اهتمت بالأحزاب السياسية، أ ا جاءت في مرحلة أكد فيها الحزب قدرته على البروز كقوة سياسية منافسة للقوى التقليدية.

وإنصب اهتمامنا في هذا السياق بالاضطلاع على أمهات الكتب ،التي تطرقـت لهـذا الموضوع، ككتـاب "أوستروغورسكي" *Ostrogorski (Moesi)* الذي كان مـن الأوائـل الذين تطرقوا لنشـأة الأحزاب السيـاسية في الولايـات المتحدة وبريطانيـا في كـتابـه
***la démocratie et les partis politique*. Paris : édition du seuil, 1979**.
بالإضافة إلى كتابات "روبرتو ميشالز"، و"ماكس فيبر" حول الأحزاب السياسية، وصولا إلى كتاب "موريس ديفرجي **Maurice Duverger,les partis politiques. France : édition Armond colin, 1952.** الذي يعتبر كتاب ذو قيمة علمية ومحدث لإجماع عند مختلف الباحثين في هـذا ا ال كما لا يفوتنا ذكر كتاب جون شارلوا " الأحزاب السياسية " **Jean Charlot, les partis politiques.2°édition,paris :édition Armond colin,1971.** والذي يعتـبر حوصـلة لمختلـف الدراسات التي اهتمت بدراسة الأحزاب السياسية ، كما نشير أننا سلطنا الضوء على التطـور السياسي التاريخي للمجتمعات الغربية، والغير غربية عبر مجموعة من الكتب التي إهتمت بدراسة النظم السياسية والتاريخ السياسي.

أما عن أهم الأبحاث التي تناولت ظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر، فإن الملاحظ عنها أ ا نادرة عندما يتعلق الأمر بالتعددية السياسية في حين نجد زخم من الكتابات حول فترة الأحادية والحزب الواحد ككتابات "محمد حربي" على سبيل المثال **Le ‘FLN ’mirage ou réalité.Alger : édition ENAL _naqd, 1993.** حول جبهة التحرير وكتابات "كمال بوشامة" والدراسة الـتي قدمها الأستاذ "عامر رخيلة" حول التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني من 1962 إلى 1980 . الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993.

كما استعنا بدراسات أخرى لم تتم بالظاهرة الحزبية خاصة، وإنما أشارت إليها مـن خلال نظرتنا لتطور النظام السياسي الجزائري ،بالإضافة إلى مختلف الرسـائل الجامعيـة الـتي ساعدتنا على الإحاطة بالموضوع، والخروج بتصور أو دراسة موضوعية دقيقة تعالج الأحـزاب السياسية من عدة جوانب.

إشكالية البحث:

إن التطور السياسي للدولة، قاد تدريجيا، إلى بلورة مجموعة من الأفكار المتعلقة بالديمقراطية مثل السيادة الشعبية والمشاركة السياسة، ثم المواطنة، وعبرت الأحزاب السياسية، كنتاج لهذا التطور ، عن رغبتها في الدفاع عن هذه الأفكار، وساعدها في القيام بذلك دورها المتنامي في الحياة السياسية والمجتمعية، تماشيا مع تطور الأنظمة السياسية الحديثة، وبهذا فإذا كانت الأحزاب، تعبر عن تطور الأنظمة السياسية، فإن حركية النظام من جهة، وحركية المجتمع من جهة ثانية، تؤدي في النهاية إلى بناء نمط حزبي مختلف من بلد لأخر، ومعبر عن ظروف تاريخية وسياسية خاصة بكل بلد، والجزائر كغيرها من البلدان عرفت تطور سياسي وظروف تاريخية، قادتها في النهاية إلى تبني نمط حزبي أحادي ،عبر عن فشله تاريخيا، وانتهى بتبني فكرة الديمقراطية التعددية،وفي الوقت الذي كان من المنتظر أن يحدث هذا الوضع ثورة وتغيرات ،ظهرت بعض الشكوك حول حقيقة الديمقراطية في الجزائر في الجزائر،وحول حقيقة الظاهرة الحزبية نفسها، ومن تم تأتي إشكالية بحثنا المتمحورة في ما يأتي :**إذا كانت الديمقراطية هي المناخ أو البيئة المناسبة لنمو وتبلور الأحزاب السياسية،** فإلى **أي مدى يمكن إعتبار متغيرة الأحزاب السياسية، عامل من عوامل الكشف عن حقيقة الديمقراطية** في **الجزائر ومسار تطورها؟**

الأسئلة الفرعية:

إذ كانت الديمقراطية تعبر عن السيادة الشعبية ، فإن الأحزاب السياسية تلعب دور كبير في هذه المعادلة، ومن تم فهي الأداة التي نقيس من خلالها درجة دمقرطة النظام، كما أنها التعبير الفعلي للممارسة السياسية العادية، وعلى هذا الأساس تتفرع إشكالية بحثنا إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية :

- ما هي العلاقة بين التطور السياسي الغربي والأحزاب السياسية ؟
- ما هو الحزب السياسي كيف ظهر وكيف تطور، وما هي وظائفه ؟
- هل الظاهرة الحزبية خاصية غربية ؟

- هل التعددية السياسية في الجزائر نتاج لأحداث أكتوبر 1988 ؟

- كيف تعاملت الأحزاب السياسية مع المنافسة السياسية والإنتخابية التي أفرزها الإصلاح السياسي والإداري لعام 1989 ؟
- ماهو مستقبل الأحزاب السياسية الجزائرية بالنظر إلى الممارسة السياسية والإنتخابية؟

الفرضيات:

من خلال الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية التي رافقتها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

- إذا كانت الديمقراطية ذات منشأ غربي، فهي في الواقع تعبر عن البيئة المناسبة لظهور الأحزاب السياسية وتطورها.
- إذا كانت التعددية السياسية في جزائر اليوم ،تعبر عن واقع ملموس،فهي في الحقيقة،ذات جذور ممتدة في التاريخ السياسي الجزائري
- تعبر الأحادية الحزبية عن نمط سلطوي شمولي ،تتحدد من خلاله المكانة السياسية والقانونية للحزب السياسي.
- تقوم الأحزاب السياسية في الأنظمة التنافسية على وظيفة المعارضة،والأحزاب الجزائرية،أرست هذه الوظيفة من خلال الممارسة الحزبية التعددية لما بعد اصلاح1989.
- إذا كانت الأحزاب السياسية ممثلة للمواطن ومهيكلة لمطالبه فهدا يقتضى منها أن تملك نخب ذات تأهيل سياسي عالي، تجعل الحزب يحتل مكانة سياسية عالية في الحياة السياسية.

منهجية البحث:

باعتبار أن المنهجية هي العلم الذي يبحث في الطرق التي يستخدمها الباحثون لدراسة المشكلة والوصول إلى الحقيقة، وعلى اعتبار أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، لأن جميع المناهج خطوات مختلفة في منهج واحد [(1)]، إرتأينا الاعتماد على مجموعة من المناهج، نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن تم إلى دراسة موضوعية .

المنهج التاريخي يأتي تركيزنا على هذا المنهج، باعتباره لا يقتصر على مجرد سرد الأحداث التاريخية، بل أنه يحللها، ويفسرها في واقعها التاريخي قصد الوصول إلى معرفة الحاضر، على اعتبار أن الواقع نتاج لتراكمات سابقة، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن دراسة الأحزاب السياسية عموما قادتنا إلى دراسة التاريخ السياسي الغربي ،والتاريخ البشري عموما، لفهم نشأة وتطور ظاهرة الأحزاب، كما ساعدنا هذا المنهج على تتبع المسار التطوري مرورا بالفترة الأحادية ووصولا للإصلاح السياسي لعام 1989 وتجسيد للتعددية السياسية.

كما استعنا **بالمنهج الوصفي** الذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها أشكالها وعلاقتها، والعوامل المؤثرة فيها كما أنه يشتمل في الكثير من الأحيان، على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والأحداث، ولقد ساعدنا هذا المنهج في الوقوف على الظاهرة الحزبية التعددية في الجزائر، خلال العهد التعددي وخلال الوضع الأزموي ومن خلال الممارسات، الانتخابية التعددية المختلفة.

بالإضافة إلى **منهج تحليل المضمون** الذي يقوم على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة، ولقد استعملنا هذا المنهج في دراستنا لمختلف التشريعات الجزائرية والقوانين التي تعلقت بالانتخابات والأحزاب.

---

[1] -دكتور سامر حريفج ،وأخرون، في **مناهج البحث العلمي وأساليبه**، ط2،الأردن : منشورات عبد اللاوي ،1999.ص 33.

كما ساعدنا **المنهج المقارن** الذي يقوم على معرفة كيف، ولماذا تحدث الظواهر، من خلال مقارنتها، مع بعضها البعض من حيث أوجه الشبه، والإختلاف، بغرض الوصـول إلى العوامل المسببة لظاهرة معينة، وينطلق هذا المنهج من مبدأ، أن تشابه الظروف قد يـؤدي إلى نفس النتيجة، ولقد استعنا بهذا المنهج في دراستنا لتطور ونشأة الظاهرة الحزبية في العالم الغربي والعالم الغير غربي، كما إعتمدنا عليه في بعض الملاحظات المتعلقة بتطور النسق الحزبي في بلدان أخرى مقارنة بالجزائر.

كما حاولنا الإعتماد على الإقتراب البيئي الذي يركز علـى تـأثير البيئـة الداخليـة والخارجية، في عملية النشاط السياسي والتطور السياسي عموما حيث لاحظنا، تأثير الأوضاع الدولية والتحولات السياسية والاقتصادية، في مختلف البلدان، على النسق السياسي الجزائري.

أما بالنسبة لخطة البحث فارتأينا وبالنظر إلى ما أتيح لدينا مـن معلومـات وإسـتنادا إلى الإشكالية والفرضيات، تم تقسيم الموضوع إلى مقدمة و ثلاث فصول تناولنا في **الفصل الأول** الإطار النظري ، المتعلق بالأحزاب انطلاقا من التاريخ السياسي الغربي والغير غربي ، وتناولنـا هذا الفصل في ثلاثة مباحث.

المبحث الأول : انتقال المجتمعات الغربية نحو الديمقراطية التمثيلية.

المبحث الثاني : الأحزاب السياسية في الغرب بين التنظير والممارسة.

المبحث الثالث : التجربة الحزبية خارج العالم الغربي.

أما الفصل الثاني فنعالج فيه التطور السياسي التاريخي لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر في ثلاث مباحث.

المبحث الأول : الأسس السياسية والتاريخية للأحزاب الجزائرية.

المبحث الثاني : التجربة الحزبية الأحادية وإفرازاتها.

المبحث الثالث : مسار الدمقرطة في الجزائر بعد 1988.

أما الفصل الثالث فندرس من خلاله الوضع الأزموي والرهانات الحالية والمستقبلية لظاهرة الأحزاب السياسية في الجزائر عبر ثلاث مباحث:

المبحث الأول: التبعات السياسية المرافقة لتوقيف المسار الانتخابي.

المبحث الثاني : الممارسة الحزبية بعد الإصلاح الدستوري.

المبحث الثالث : الوضع الحزبي ومستقبله في الجزائر.

وفي النهاية ستكون الخاتمة التي تتضمن النتائج المستخلصة من الدراسة، قياسا بالفرضيات والإشكالية المطروحة.

الفصل الأول

المنطلقات النظرية والتاريخية لظاهرة الأحزاب السياسية.

إن الأحزاب السياسية ظاهرة تعرفها كل ا تمعات وكل البلدان بصرف النظر عن طبيعة النظام الحزبي ، لكن هذه التجربة لا يمكن إعتبارها نتاج لفكر معين، بقدر ما هي تعبير أومحصلة لتجارب سياسية خاصة.

وترتبط الأحزاب السياسية بالديمقراطية فبفضلها ترتقي وبغيا ا تصبح غير فعالة أو تتحول عن مسارها الحقيقي، الذي هو تمثيل المواطن، و لهذا الغرض سنحاول أن نعالج هذه الظـاهرة بالتطرق أولا إلى نشوء الديمقراطية التي هي الحقل الذي تنشط فيه الأحزاب السياسية وتتبلـور من خلال دراسة التطور السياسي والتاريخي للمجتمعات الغربية نحو الديمقراطية التمثيلية، الـتي تعتبر الأساس الذي نشأت منه،وفيه الأحزاب السياسية،و ذا نكون قد وضعنا الإطار الـذي يدفعنا إلى تحديد مفهوم الأحزاب السياسية والنظريات المفسرة لنشأتا، ثم دراسة الأحـزاب في الحقل السياسي بالتطرق لمخـتلف التصنيفـات التي تحدد نشاط الأحزاب السـياسية ومدى فعاليتها ثم الاتجاهات التي يأخذها النظام الحزبي داخل الحقل السياسي وتفاعلـه مـع النظـام السياسي، وصولا إلى الوظائف التي يناط ا الحزب السياسي، وفي النهاية نحاول دراسة الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي كتجربة دخيلة على هذه ا تمعات، نشأتا وتطورها، و خصائصها والمعوقات التي تحول دون بلوغ الأحزاب السياسية درجة من الفعالية في هذه ا تمعات ،و من تم صعوبات التحول الديمقراطي في هذه المنطقة.

المبحث الأول: انتقال ا تمعات الغربية نحو الديمقراطية التمثيلية

إن الملاحظ عن الحياة البشرية أ ا خطت خطى عملاقة منذ أن فكـر بـني البـشر في التجمع من أجل توفير الأمن، وتنظيم الحياة الإجتماعية، وبعيدا عن النظريات المفسرة لنـشأة الدولة، يلاحظ أنّ حياة الشعوب كانت دائما تسير نحو مجتمع مثالي، وتؤكد الأوضاع التاريخية وا تمعية، أن التفكير البشري لم يرقى إلى تحقيق ذلك في أرض الواقع، رغم نجاحه فكريـا في ذلك، ولم يحدث ذلك نتيجة الانتكاسات التي عاشتها ا تمعات في تجار ا السياسية من طغيان أقليات، وانفرادها بالحكم ،ومن إقصاء لفئات سياسية، وساهمت الحروب بقدر كبير في عـدم تبلور نموذج سياسي، كما ساهمت فواعل أخرى في تأخير تفكير فعلي يبعث ممارسة سياسـية تشرك الجميع ،وظلت ا تمعات الغربية على هذا الحال وفي وضع راكد حتى عهد النهضة التي شكلت حلقة مهمة في تاريخ هذه الشعوب، بإعادة النظر في مخلفات القرون الـسابقة كمـا ساهمت مختلف الأوضاع التي رافقت تلك المرحلة في فتح صـفحة جديـدة في حيـاة هـذه ا تمعات.

وبدا من الواضح أن التطور السياسي لهذه المنطقة بدأ يتفاعل مع الفكر السياسي المتمخض عن النهضة وإفرازتا، وتدريجيا إتجهت ا تمعات الغربية إلى بلورة نموذج سياسي حـديث ذو بعد قديم، وهو الديمقراطية التمثيلية ، التي إستطاعت أن تفرض نفسها مع اية القرن الثـامن عشر بعد غياب يرجع إلى التجربة الإغريقية، ونشأة الديمقراطية فيها.

وتعبر الديمقراطية التمثيلية عن محصلة، لمختلف التجارب السياسية التي عرفها الغرب خلال عدة قرون كما أ ا نتاج لرغبة الإنسان في بلوغ مستوى يحقق فيه أمانيه بممارسـة الـسيادة الشعبية التي تنادي ا الديمقراطية، وعليه فما هي الظروف والمراحل التي مرت ا ا تمعـات الغربية حتى تبلور نموذج الديمقراطية التمثيلية؟

المطلب الأول: من دولة المدينة إلى الدولة الملكية المركزية القوية

بالنظر إلى ما يحدث في الطبيعة من تحولات،قد يذهب البعض إلى إعتبار هذه العملية صفة تنفرد بها الطبيعة دون سواها، في حين أن الواقع يفند ذلك، لأن التغيير أو التحول قد يعني بدرجة أكبر البشر وحياتهم ،إنطلاقا من كون الإنسان فاعل في هذه العملية يؤثر فيها ويتأثر بها، وبحكم ذلك يصنع أحداث تتراكم مع مرور الزمن، لتصبح وحدة مميزة لمجموعة بشرية ما،في بيئة جغرافية وإجتماعية معينة تصبح بمرور الزمن تاريخ مشترك.

ويشكل التاريخ في حياة الأمم والمجتمعات، حلقة تجارب تدخل في إطار البناء السياسي والمجتمعي، علما أن هذه التجارب قد تكون معبرة عن انتقال نوعي، كما قد تعبر عن إنتكاسات مرافقة لتطور هذه المجتمعات ،وتندرج هذه التجارب في ما يمكن تسميته بالحلقة التطورية للمجتمعات البشرية، وسعيها الرامي إلي تحقيق حياة أفضل، بخلق اطر سياسية ومجتمعية، تكفل الأمن داخل مجموعة سياسية ومجتمعية منظمة.

وتعبر الديمقراطية بعيدا عن كونها نموذج سياسي فريد من نوعه،عن هذه الغاية،المتمثلة في الأمن والإستقرار،فهي تدعم فكرة الميل الطبيعي عند الإنسان لتبنى قوانين ديمقراطية[1] وتكفل له حد أدنى من الأمن والاستقرار،وبهذا تكون الديمقراطية النموذج الذي يسعى الجميع إلى تبنيه أو استنساخه أو حتى تطويره، فهي على حد تعبير أحد الفقهاء "الهدف الذي تسعى جميع الشعوب لبلوغه، بحكم كونها أي الديمقراطية التعبير الفعلي للإرث المشترك والملك العام الذي يتقاسمه الجميع".

فالديمقراطية نتاج لتمازج مجموعة من التجارب التاريخية والسياسية، ونموها بصفة فعلية في العصر الحديث، أدى إلى بروزها كنموذج سياسي شبه طوباوي يكفل درجة من الأمن والإستقرار، ويشرك الجميع أوالأغلبية في إتخاذ القرارات، وبصرف النظر عما يدور من شكوك،حول قدرة الديمقراطية على تحقيق ذلك، فإن الأهم في كل ذلك،أنها تضع الأطر اللازمة لتحقيق ما يصبوا إليه البشر من امن وقرار،وهدا ما يجعلها النموذج السياسي الناجح،والكفيل بتحقيق غاية الشعوب .

1-*Raymon Polin* ***la République entre démocratie sociale et démocratie Aristocratique****, France : PUF, 1997.p23.*

والحقيقة أن الحديث عن الديمقراطية اليوم، يعود بنا في الواقع، إلي الظروف التاريخية، ثم إلي الأسباب والعوامل، التي قادت إلى اعتبارها حاضرا النموذج السياسي الذي يسعى الجميـع إلى بلورته، فالديمقراطية كنموذج مقرونة، بتجربة أثينا التي وضعت وطورت تاريخيا، آليـات جسدت فكرة حكم الشعب كمعطى حقيقي وفعلي،بخلق نظام سياسي ومجتمعي،أرسى قواعد جديدة لممارسة الحكم والإستمرار فيه.

ويعبر هذا البناء عن حقبـة تاريخية مهمة في حياة الأثينيين،لأنه جاء بعد مرحلة صـعبة ميزها تأزم سياسي وحكم قمعي مارسته الارستقراطية الحاكمة،كما أنه جاء تحت دفع حركة إصلاحية أخذت على عاتقها ضرورة النهوض بأثينا استجابة للمطالب الشعبية ورغبة في بعث نظام أكثر عدل ومساواة[1] ،و ذا دخلت أثينا عهد جديد سمح بتبلور الديمقراطية كأسـلوب للحكم تحت دفع مجموعة من الحكام تركوا بصماتم في التجربة الديمقراطية الأثينية.

وترجع جذور الديمقراطية الأثينية إلى إرادة الحكام الفعلية ،لإشراك المواطن* الأثـيني في القضايا السياسية المهمة المطروحة عليهم،انطلاقا من فكرة مفادها أن الحياة في المدينة ، حيـاة يشترك فيها جميع الأفراد،وأي حدث خارجي له من الأثر ما قد يخل بالنظام العـام، ومـن ثم مستقبل المدينة وإستمرارها،وعلى هذا الأساس فان أهم القواعد التي يقوم عليها النظام الأثـيني أن سلطة التقرير النهائية بيد المواطن.

وتماشيا مع مثل هذا النمط السياسي الذي يجسد المشاركة السياسية للمواطن،في الحيـاة السياسية،وضعت أو أرسيت قواعد نظام يرتكز على ثلاث هيئات** تناط كل واحـدة منـها بدور خاص ا،ويأتي على رأس هذه الهيئات ا لس الشعبي أو الإكليزيا باعتباره سلطة تقريرية وهيئة تجمع كل المواطنين الاثنين على اختلاف انتمائهم الطبقـي، أو وضـعهم الإجتمـاعي تكريسا لمبدأ المساواة السياسية.

وبمقتضى النظام ا سد في دولة المدينة، يخول لهذه الهيئة مناقشة القضايا المطروحة علـى الحكام في مجلس، يجمع المواطنين ويعطيهم الحق في التدخل قبل اتخاذ القرار،علـى أن ينتـهي النقاش بتصويت علني أو سري من طرف5000 مواطن كحد أدنى،[2] على أن يأخذ بـرأي

---

[1] - / دليلة فركوس، **الوجيز** في **تاريخ النظم** , الطبعة 3، الجزائر: دارالرغائب، 1999. ص105.

* المواطن الأثيني: هو الرجل الذي بلغ 20 سنة أو أكثر و قام بخدمته العسكرية و مولود من أب و أم أثينيين

** في ما يخص هذه الهيئات يمكن الحديث عن الاكليزيا،والحكام ،والبولي

[2] - ***Dictionnaire de la langue française Encyclopédie et noms propres***, *France : 1994. p 586-587.*

الأغلبية الحاضرة بصرف النظر عن العدد الإجمالي للمواطنين ،حيث يفترض أ ا قرارات كـل الشعب الأثيني.

و ذا تكون الاكليزيا أساس النظام الديمقراطي الأثيني، لأ ا تعطي للمواطن الأثيني فرصـة المشاركة ، إستنادا إلى فكرة حكم الشعب بالشعب، كركيزة أساسية للنظام الأثيني الديمقراطي ويعتبر ا لس الشعبي أو الإكليزيا ،هيئة عليا في هرم سلطة دولـة المدينـة ،ومالـك لجميـع السلطات،التي يفوضها إلى الـحكام عندما يتعلق الأمر بالسلطة التنفيذية، و إلى المحاكم فيمـا يخص السلطة القضـائية ،كـما أن للمجلس مهام أخـرى كتـشريع القـوانين، و إتخـاذ القرارات[1] بمساعدة ا لس المحدد أو البولي*.

و ذا يمكن القول أن القرن الخامس قبل الميلاد شهد ظهور الديمقراطية الأثينية في دولـة "مدينة" يقطنها ما يقارب 400000 ساكن ،لا يملكون أو لا يتمتعـون بـنفس الحقـوق والواجبات ، حيث يتمتع 40000 منهم بحق المواطنة[2]، ومن تم فهم أصحاب حقوق سياسية ومدنية ،في حين تقصي فئات أخرى من صف المواطنة ،بحكم أصلها أو جنسها أو طبقتها ومن تم فالمساواة السياسية التي تنادي ا الديمقراطية مهدره ،لأ ا تحرم فئات من المشاركة في الحياة السياسية.

في ذات الوقت لا يمكن أن ننكر أو نتجاهل الخطوة العملاقة التي خطاها الأثينيون لصالح الإنسانية ،فلأول مرة في التاريخ، دولة مدينة منظمة ومتطورة،تبنت نظام سياسي قـائم علـى السلطة التقريرية لمواطنيها،وبذلك أرست قواعد الديمقراطية الحديثة،وأكـدت أن الديمقراطيـة يمكن أن تنمو وتتطور في نظام سياسي مهيكل و منظم.

الملاحظ عن تطور الديمقراطية المباشرة في أثينا،انه وليـد تفـاعلات سياسـية واقتصادية، وحتى فكرية،حيث ساعد الاتجاه الإصلاحي على إرساء الديمقراطية،في وقت لعبت فيه الأحوال الاقتصادية دورا تنمويا في مجالات مختلفة،بينما ساهم الاتصال التجـاري النـشط

---

1 - *David Marcel ,**<u>la souveraineté du peuple</u>**, paris, presses universitaires de France, 1996. p05.*

* البولي أو ا لس المحدد، هو هيئة تتكون من 500 مواطن تتجاوز أعمارهم 30 سنة تعين فيه كل قبيلة 50 عضو من رجالها عن طريق القرعة، و يكلف هذا ا لس بدراسة المشروعات المطروحة على ا لس و تحضر أعمال الإكليزيا.

2 - الصديق محمد الشيباني،**أزمة الديمقراطية الغربية المعاصرة**،دراسة تحليلية،ط2،طرابلس:المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1990.ص 73 .

على جعل أثينا مركزا لتضارب الأفكار السياسية وتنوعها، وساحة للنقاش حول طبيعة النظـام السياسي المناسب أو الأمثل، ثم طبيعة الحاكم والصفات التي ينبغي أن يتحلى ا،و ذا تكون قد تيأت الظروف التـي سمحت للفكر السياسي اليوناني أن ينمو وينضج تماشيا مع النمو الـذي عرفه النظام السياسي الأثيني.

وفي وقت كان هذا الاستقرار يفتح الباب لتطور أثينا سياسيا، تحددت في الأفق معالم دولة سعت إلي توسيع نفوذها علي حساب جيرا ا ،فكان أن انقلب هذا الطموح إلي نكسة با يار التجربة الديمقراطية الأثينية مع الا يار السياسي للدولة.

ويعبر سقوط أثينا في الواقع عن تراجع لمسار الديمقراطية من جهة ،وعن تحول في الحركة التطورية الإنسانية من جهة ثانية، فزوال النظام الأثيني القائم على السلطة التقريرية للمـواطن يعبر بشكل من الأشكال عن اية حلـقة تطورية، وبداية عهد جديد،مخالف لديمقراطية أثينا،إذ يتزامن ا يار النظام الأثيني تاريخيا مع بروز روما كقوة سياسية بديلة عن دولة المدينـة،تمكنت بمرور الزمن من بسط نفوذها علي وسط وغرب أوروبا،وتكوين إمبراطورية مترامية الأطراف[2].

وتعتبر روما دولة مدينة مثلها مثل أثينا، بيد أ ا ،تمكنت أن تتوسع دون أن يـؤثر ذلـك على استقرارها واستمرارها، والواضح في التطور السياسي والتاريخي لروما،أ ا على غرار أثينا مرت بعدة مراحل قبل بناء الإمبراطورية ،كما عرفت في مراحل تطورها أشكالا مختلفة للحكم وأوضاعا دستورية متباينة، كانت فيه الجمهورية حدث عبر عن نقلة نوعية، بالنظر إلي الطغيان الذي رافق حكم الارستقراطية والملكية المطلقة، وحتى إن لم ترقـي الجمهوريـة كنظـام إلي مستوي الديمقراطية الأثينية، إلا أ ا وضعت معالم نظام قائم علـي ا ـالس،يخول للمـواطن الروماني التدخل في الأمور التي تم الجمهورية.

ولقد سمح النظام السياسي الجديد علي إحداث استقرار نسبي قاد في النهايـة إلي تطـور شامل ثم إلي بناء سياسي جديد، جسد الحكم المطلق، ومن خلاله دخلـت رومـا عهـدها الإمبراطوري[1]

إن التطور الذي عرفته روما، كان يتماشي مع التحولات التي شـهدتا خـلال العهـد الجمهـوري،أين تعددت ا الس الشعبية التي سمحت بنـمو ممارسة سياسية أصبحت تدريجيا

---

[1] - دليلة فركوس، **مرجع سابق**، ص137- 138.

محورا مهما في حياة المواطـن الروماني،* والملفت للانتباه في هذه ا الس أ ا كانت متنوعـة بتنوع الطبقات الموجودة في الجمهورية الرومانيـة،ويأتي في اعلـي هـرم الـسلطة ،مجلـس الشيوخ،الذي يعتبر سلطة استشارية وتقريرية في وقت واحد ، وتأخذ الاقتراحات التي يبـديها طابع الأوامر النافذة، وفي حالة الحرب والأزمات يحق له تعيين حاكم تمنح له كل الـسلطات وهذا ما حدث فعلا في الجمهورية الرومانيـة،بعد أن تأزم الوضع ، فمنح اوكتافيوس الحكـم ونصب إمبراطورا ،ودخلت معه روما عهد الحكم المطلق، الذي أ ى دور ا الس الشعبية، بمـا فيها مجلس الشيوخ الذي أخذ الدور الانتخابي الممنوح للمجالس الشعبية بعـد أن اسـتحوذ أوكتافيوس على سلطة التقرير.

بالنظر إلى حياة الجمهورية الرومانية يمكن القول أن الحلقة التطورية التي عرفتها رومـا عبرت عن واقع سياسي كان موجود داخل ا الس الشعبية نفسها فالجمهورية كحدث جديد أرست قواعد نظام لم يرقى إلى مستوى الديمقراطية الأثينية بالنظر إلي طبيعة ا ـالس الـشعبية وطريقة الاقتراع فيها، أين تغيب المساواة داخل ا الس بين الأشراف والعامة، (1) ويتجلى ذلك بوضوح أكبر عندما ندقق في تركيبة مجلس الشيوخ التي توضح أو توحي بمعالم دولة أوليغارشية أرستقراطية ،فشلت فيها العامة من فرض نفسها رغم محاولا تا المتكررة ،وظنت أن الجمهورية ستمنحها ولو جزء ضئيل من السيادة الشعبية المعلنة ، في حين أن الواقع أكد عكـس ذلـك وأثبت الـ عة الأوليغارشية لهذه الجمهورية ،التي لم تخلق آليات تسمح بدمقرطة الانتخـ ـاب وتحريره، ويبدو أن إعلان الإمبراطورية وضع حد ائي لطموحات الرومانييـن ،وآمالهم في أن تكون السيادة لهم فعلا في يوم من الأيام، في حين شكل تاريخ 476م(2) ايـة الإمبراطوريـة الرومانية، علي يد قبائل البرابرة الجرمن ،بعد أن مرت الإمبراطورية بـصراع علـي العـرش الإمبراطوري ،ثم انقسام الإمبراطورية إلي نصفين.

ويعبر هذا التاريخ بالنسبة للغرب عن عهد جديد جسد في الواقع التباين الذي كانت تحويه الإمبراطورية الرومانية،فأهم الإفرازات التي أعقبت سقوط روما ،كانت الإمارات والمقاطعـات التي مهدت الطريق لبروز الملكية في أوروبا، والحقيقة أن النظام الملكي آنذاك، لم يكن يختلـف

---

* **المواطن الروماني**: هو الرجل الحر المولود من أب روماني أو اكتسب لقب المواطنة بحكم تأدية خدمات لصالح الجمهورية.

1 - محمد سعيد عمران، أحمد أمين سليم، محمد علي القوزي، **النظم السياسية عبر العصور**، بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1999. ص 144.

2 - جوزيف نسيم يوسف، **تاريخ العصور الوسطى الأوروبية و حضار ا**،ط2، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1987.ص 11.

عن القبيلة ونظامها الجماعي، ولم يكن هناك فارق سياسي بارز بين قبيلة يتولى أمرهـا ملـك وبين قبيلة ليس لها ملك ،فالملك كان ممثلا للمجتمع الذي يحكمه لا سيدا عليـه، ولم يكـن الحكم الملكي استبدادي في بداية الأمر لكن الظروف التي أحاطت بالممكلات الناشئة، سمحت بنمو نمط سياسي جديد،تحت دفع النظريات التي روجها الفكر الكنيسي، قصد إرسـاء بـنى اجتماعية جديدة تساهم في خلق روابط تدمج الشعوب الرومانية مع الشعوب البربرية المعتنقـة للمسيحية.

إنّ الظروف التي أحاطت بالممكلات الناشئة،ساهمت تدريجيا في بعـث أنمـاط مجتمعيـة وسياسية جديدة، عبر عنها الـ وح نحو القرى بحثا عن الأمـن، ونـشأ عـن ذلـك طبقـة خاضعة،لطبقة اغني ومالكة،تطورت مع مرور الزمن، لتضع معالم ارستقراطية إقطاعية شـعر أفرادها، بأن تعاو م سيحقق لهم نفوذ اكبر،وهذا ما حدث فعلا ، حيث ساهمت ثـرواتم في استحواذهم علي شؤون القضاء والدفاع ، وحتى الإعاشة والتموين،حتى أ م اعتقدوا مع مرور الزمن أ ا صلاحيات ناشئة عن حق طبيعي لا ينازعهم فيها أحد.

ويذهب المؤرخون(1) إلي الاعتقاد بان الارستقراطية تكونت، وتدعمت بتقارب بعـض العائلات، وبإسهام من النظام الإقطاعي الناشئ، الذي خلق الروابط اللازمة لتوطيد الـسلطة الارستقراطية الإقطاعية،و ذا تكون ا تمعات الغربية قد استعاضت عن الجمهورية الرومانيـة والإمبراطورية بنظم جديدة هي الملكية الناشئة، والكنيسة التي وسعت نفوذها في ا الين الزمني والروحي، بالإضافة إلى بروز الإقطاع كنظام هيمنة بديل، وناتج عن ضعف السلطة المركزيـة للممكلات الناشئة.

إنّ الحديث عن الغرب بعد ا يار الإمبراطورية الرومانية يوحي أن حكم البرابرة، كان في الواقع يعبر عن بداية لنوع من الفوضى، كما يعـد بدايـة لتحـولات جذريـة بالنـسبة للمجتمعات الغربية ونموها اقتصاديا، واجتماعيا، بظهور بنى اقتصادية واجتماعية بديلة، يـأتي على رأسها هيمنة الكنيسة علي الوضع العام، من خلال كتابات مجسدة للحكم المطلق، ومـن خلال نظمها التي كانت مشا ة إلي حد بعيد للنظام الإقطاعي، عدا هذا شهد الغرب ركود في مجالات عديدة ،وانتظر قدوم شـارلمان ليعرف استفاقـة وتحولات عميقة.

1 - محمد سعيد عمران، **حضارة أوروبا في العصور الوسطى**، لبنان، دار النهضة للطباعة و النشر، 1991. ص 71.

ويعتبر شارلمان* واضع اللمسات الأخيرة للاندماج العناصر الجرمانية والرومانية في وسـط وغرب أوربا، منتهجا في ذلك سياسة توسعية ،تحت راية الكنيسة[1] بغرض إرسـاء أوروبـا جرمانية رومانية مسيحية، وساهمت انتصاراته المتتالية وشخصيته القوية على فـرض نفـسه كمالك للسلطتين الزمنية والروحية، في دولة أو إمبراطورية تيوقراطية لم تصمد طـويلا بعـد وفاته، لأن وريث شارلمان "لويس التقى" كان ضعيف الشخصية، وهذا ما شجع العديد مـن الأطراف التي كانت تحتويها الإمبراطورية على التمرد، وتجاوز صلاحيات السلطة المركزيـة، ثم انتقال الصراع علي العرش الملكي بين أبناء "لويس التقي" الذي ا ي عهد الدولة الكارلونجية أو إمبراطورية "شارلمان" بانقسامها، إلى دويلات و إمارات أعطتها "معاهـدة فـردان"** طـابع رسمي[2] .

وجملة القول أن التطور التاريخي والسياسي الذي عرفته أوروبا ،افرز مع بداية القـرن الثاني عشر، نظام تيمن عليه الكنيسة والارستقراطية ،أهم سماته التسلط واهم إفرازاته ثلاثـة مملكات رئيسية ، كانت مسرحا لصراعات وتحولات سياسية ساهمت في بلورة أنظمة سياسية قوية ، جعلت أوروبا مسرحا لأحداث تاريخية بارزة.

ويشكل الفتح النورمندي اية العزلة بالنسبة لانجلترا ،وبداية لإرساء قواعـد ملكيـة قوية، تستند إلي مؤسسات سياسية، على رأسها البرلمان الذي أوكلت له أدوار أساسية في الحياة السياسية[3] ورغم الصراعات التي عرفتها انجلترا حول السلطة بـين "آل سـتيوارت" و "آل تيودور" والحرب مع فرنسا ،إلا أن البرلمان لم يتعطل و ظـل يلعـب دور مهمـا في الحيـاة الإنجليزية.

ويتزامن بروز إنجلترا سياسيـا في أوروبـا مع ظهور المـلكيات المركزيـ ـة القويـة، وبالأخص مملكتي فرنسا،وألمانيا التي حددت معالمهما معاهدة فردان، وبعيدا عن الأحداث التي

* شارلمان أو شارل الأول الأعظم: موحد أوربا الجرمانية و الرومانية و حامل اللقب الإمبراطوري و جامع للسلطتين الروحية و الوضعية حكم أوروبا و وضع معالم إمبراطورية مترامية الأطراف.

[1] محمد سعيد عمران, أحمد أمين سليم، محمد علي القوزي، **مرجع سابق،** ص 199.

** معاهدة فردان 843م قسمت الإمبراطورية الكارلونجية بين أبناء لويس التقي الثلاثة، لوتر، لويس الألماني، و شارل الأصلع،و تعتبر معاهدة فردان من أهم المعاهدات في التاريخ الأوروبي، لأ ا وضعت معالم أكثر من بلد حيث قسمت المعاهدة هذه الإمبراطورية إلى ثلاثة أقسام رئيسية.

[2]-***Le petit Larousse Illustré 1999,*** *France : édition Larousse Bordas,1998,p 1741.*

[3] - عبد الأمير محمد أمين، محمد توفيق حسن، **تاريخ أوروبا** في **العصور الوسطى**،العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1980، ص 136، 137.

عاشتها كل مملكة على حدا،يمكن القول أن الظروف التي عرفتها أوروبا في هذه المرحلة وضعت معالم بنى سياسية، وإقتصادية جديدة كما ساهمت نهاية الحروب الصليبية التي أنهكت إقتصاديات المملكات الأوروبية ،وإقطاعييها على بروز بورجوازية تجارية نامية، بدأت تطرح نفسها كقوة إقتصادية بديلة عن الإقطاع الذي بدا أنه يعيش آخر أيامه، في ذات الوقت لعبت الحروب الأهلية والأطماع الخارجية للممالك المجاورة دورا مهماً في بروز وعي قومي، يرمي إلي ضرورة التوحد والتجمع من أجل مواجهة الأخطار الخارجية، وهذا ما قاد تدريجيا إلي نشأة الدولة القومية في القارة الأوروبية تحت دفع الممالك المركزية المجسدة للحكم المطلق[1].

وبهذا حلت الدولة المركزية ذات السيادة، في المجالين الزمني والروحي ،محل فكرة توحيد العالم المسيحي، كما رأينا مع "شارلمان" ،وعبرت هذه الفكرة عن عهد جديد بالنسبة للعالم الغربي، وقفزة نوعية في تاريخ هذه المجتمعات، من خلال ترسيخ ممارسة جديدة ،وطدت دعائم الدولة ،ووضعت حد لهيمنة الكنيسة على المجالين السياسي والفكري.

فالملاحظ عن الإسهامات الفكرية التي ظهرت تحت دفع الفكر الكنيسي أنها كانت محصورة حول مسألة الحكم،كما سعت بكل الطرق إلى توطيد الحكم المطلق ، وأكبر دليل على ذلك نظريات الحق الإلهي، التي رافقت نظم الحكم المطلق في أوروبا، و عموما يمكن القول أن الحركة المسيحية ساهمت بقدر كبير في كبح الفكر، كما حددت بشكل واضح معالم الحياة السياسية، وعدم بروز ممارسة ديمقراطية.

وظلت أوروبا على هذا الحال حتى عهد الإنبعاث الذي يعتبره الباحثون في السياسة والتاريخ، بداية لتحولات جذرية في الغرب، خاصة فيما يتعلق بالمسلمات التي إرتكزت عليها نظم الحكم الغربية،وتبدأ حركة النهضة أو الإنبعاث في إيطاليا لتعم باقي البلدان الأوروبية بداية من القرن السادس عشر،وهذا بتسجيل استفاقة إقتصادية وفكرية وتجارية، عبرت عن نهاية الجمود الذي عرفته مرحلة القرون الوسطى.

وتشكل مرحلة الإنبعاث (***Renaissance***) نقلة نوعية في حياة المجتمعات الغربية لأنها حركة تهدف إلي التحرر، من القيود والقيم الموروثة عن الكنيسة والإقطاع، بإرساء مؤسسات سياسية مركزية بديلة عن النظم القديمة التسلطية، ونظم إقتصادية بديلة ،وضعت معالم نظام رأسمالي في مرحلة تكوينية.

---

[1] - *Michel Kaplan et autre ,**<u>histoire médiévale</u>**, tome 2, paris : Bréal édition 1994. p 324 -325.*

ويلاحظ عن التحولات التي رافقت هذه المرحلة أنها كانت محصلة لتراكم الثروة في يد البورجوازية الناشئة والمستفيدة من التجارة الدولية،الأمر الذي فتح الباب لبروز تقنيات إقتصادية جديدة حددت معالم نظام رأسمالي تنافسي، [1] ساهم بقدر كبير في تنشيط الحركة التجارية بين الشرق والغرب، وبعث حركة فكرية جديدة أخذت على عاتقها إحياء أو إعادة الإعتبار للحضارات الوثنية ***païenne***، خاصة الإغريقية والرومانية، المطموسة من طرف الكنيسة.

ويكتب لهذه الحركة أنها خلقت اهتمام بالتاريخ القديم، وهذا بتحليل ونقد الكتابات الكلاسيكية للفلاسفة الإغريق واللاتين، كما ساهمت في بعث تعليم لائكي حر مستقل عن الكنيسة، كما يتزامن هذا مع ظهور فن الطباعة وإنتشار المعرفة وبروز فكرة الحرية كمعطى إنساني لا نقاش فيه، ويضاف إلي هذه الإستفاقة ظهور حركة الإصلاح الديني التي قادها اللوتريين والكالفينين ضد الكنيسة الكاثوليكية، بهدف تنقية المسيحية من الشوائب التي ألحقت بها وزيفت تعاليمها خلال العصور الوسطى[2] .

وبهذا تكون حركتا الإنبعاث والإصلاح الديني، فترة إنتقالية في تاريخ المجتمعات الغربية ونقلة نوعية في مجالات مختلفة، وفي جميع ميادين المعرفة ، تمكن من خلالها مفكروا هذا العصر من الدفاع على مفاهيم قديمة، كالجمهورية والحرية، وحكومة لكل الناس، إستنادا إلي كتابات الفكر السياسي القديم، للتنديد بالحكم المطلق، وبدا واضحا أن أوربا أو الغرب يعيش وضع إنتقالي، وعلى باب تحولات عميقة وجذرية خاصة فيما يتعلق بالممارسة السياسية، فبعد أن عايش الغرب ديمقراطية أثينا وجمهورية روما ثم مرحلة فوضى وإنشقاق، تمكن من بعث نظام سياسية طابعها التسلط والاستبداد وميزتها الأساسية الهيمنة من خلال الممارسات الإقطاعية، والكنيسية.

وعليه فالمسار التطوري الذي عرفه الغرب يوضح بشكل بارز الأشواط التي قطعت في تاريخ هذا المجتمع والخصوصيات التي قادت إلى وضع البنى السياسية التي رافقت كل مرحلة، ويبدو أن المراحل القادمة ستوضح أكثر العوامل التي ساهمت في تطور هذا المجتمع.

---

[1] - محمد إسماعيل محمد، **دراسات في العلوم السياسية**، الطبعة الثانية، دمشق: شركة الجليل للطباعة، 1984.ص 165.

[2]- *Ils ont fait l'Histoire du monde . **De la Renaissance au siècle des lumières, de 1492 a 1789**, France : édition Larousse, 2002 .p42.*

المطلب الثاني: عهد الثورات ونهاية الحكم المطلق

إن الأحداث التي رافقت التطور الغربي في العصور الوسطى، أكدت أن الغرب عموما شهد قفزة نوعية، في الفكر والممارسة السياسية، ويظهر ذلك بوضوح أكبر في عهد الإنبعاث،حيث لعبت الأفكار الجديدة دورا كبيرا في تجاوز، ما ساهمت القرون في ترسيخه،فالنهضة الفكرية والاقتصادية المرافقة لعهد الإنبعاث، كانت ذات صدى واسع في حياة المجتمعات الغربية،ذلك أنها فتحت الباب، لعهد جديد سمح بوضع الأطر اللازمة للانتقال نحو الديمقراطية التمثيلية.

فالخطوات الأولى نحو الديمقراطية الحديثة يمكن ملاحظتها في إنجلترا،خاصة بعد الجهود التي بدلها الملك "هنري الثامن" للوقوف ضد السلطة البابوية،وعمله علي تكريس الإصلاح الديني بإعلان استقلال الكنيسة الانجليزية عن روما، ثم تبنيه المذهب البروتستانتي،الذي أعطى حرية اكبر للإنجليز، وساهم في تحولات عميقة،كان أهمها في الجانب الاقتصادي ، أين برزت طبقة جديدة ممثلة في البورجوازية التي اهتمت مند نشأتها بكسب المال، والعمل علي التغلغل في الحياة السياسية،لكن الظروف التي أحاطت بانجلترا عند وصول "جيمس الأول" للحكم،أعاقت زحف هده الطبقة وفتحت باب الصراع بين البرجوازية الناشئة،والملكية المطلقة التي أعلنها "جيمس الأول" بتبنية فكرة حقوق الملك الإلهية [1].

والحقيقة أن جوهر الخلاف كان يدور حول تجاوز الملك ، لوثيقة العهد الأعظم "الماغناكارتا"*،والتي حددت سلطة الملك المطلقة، وأرست تاريخيا معالم دولة،أساسها الحريات والحقوق السياسية ، والنظام البرلماني.

والواضح أن الوضع المتأزم، الذي كانت تعيشه انجلترا مع بداية القرن السابع عشر،كان يعكس في الواقع صراعات عديدة شهدتها الساحة السياسية على ثلاثة مستويات رئيسية[2]:

1/المستوى السياسي المتمثل في مقاومة الشعب لمحاولات الملك الإعتداء على الحقوق الدستورية.

---

[1] - عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر،** لبنان: دار الفكر العربي، 1995.ص198.

*- وثيقة وقعها الملك جون عام 1215 تحوي 63 فقرة اكثرها تخص امتيازات النبلاء وبعضها خاصة برجال الدين وتجار المدن، وعشر فقرات تحدد وتوضح صلاحيات الملك، وتضعه تحت رقابة البرلمان

[2] - محمد محمود ربيع، **الفكر السياسي الغربي فلسفته و مناهجه من أفلاطون إلى ماركس،** الكويت: مطبوعات الكويت، 1994. ص 208.

2/المستوى الديني: الصراع الدموي بين الكاثوليك و البروتستانت.
3/ البعد القومي الذي عكسته إنجلترا لتحقيق وحدة قومية أكبر.

وتؤكد الأحداث التاريخية هذه الصراعات السياسية والدينية بين الكاثوليك والبروتستانت،والتي أفرزت في الواقع هجرة الكثير من الانجليز نحو العالم الجديد بحثا عن حرية مفقودة، وهروبا من حكم ملكي مطلق، كما يتزامن التأزم الديني مع إستبداد الملك شارل الأول، وخرقه لوثيقة العهد الأعظم، بتجاوز البرلمان، والدخول في حرب توسعية ضد سكوتلاندا وايرلندا هدف تكوين وحدة قومية اكبر.

وما يميز هذه المرحلة في الحقيقة ،أن الملك جمد البرلمان مدة 11 سنة محبذا العمل وفق منظوره ،وانتظر عام 1640 لدعوة البرلمان للانعقاد ، حتى يطلب منه مساعدات مالية تغطي نفقات الحرب، وهو أمر رفضه البرلمان، في ضل الأوضاع السائدة، وانتهي الأمر بحل البرلمان، وإنتخابات جديدة، أعادت نفس البرلمانيون وأعطت للبرلمان الجديد مصداقية اكبر، واستقلالية أوسع جعلته ندا، لسلطة الملك ومكنته من إصدار قرار يخول له، إمكانية الإنعقاد كل ثلاث سنوات دون الحاجة إلي استدعاء ملكي ، لكن الخلافات التي ميزت الحياة البرلمانية آنذاك والتي كان جوهرها ديني، أتاحت الفرصة لتدخل الملك من جديد، وهذا ما لم تتقبله الأغلبية البرلمانية التي قررت فضح الملك "شارل الأول" أمام الشعب بتحرير إحتجاج سمي " بالإحتجاج الأعظم" [1]،وكان ذلك إيذانا لثورة الجماهير والبرلمان ضد الملك وطغيانه ، وبداية لحرب أهلية 1642 [2] تحت قيادة "كرومويل" أحد أعضاء البرلمان الطهرانيين، والذي تمكن من جمع أعداء الملكية حوله في جيش، ثار ضد الاستبداد الملكي، ودامت الحرب عدة سنوات وانتهت بفوز البرلمان وسجن "شارل الأول" .

وفي وقت كان فيه بعض البرلمانيون يميلون إلى تدئة الأوضاع ،وعودة الملك إلى العرش بعد إلزامه بشروط لم يستحسن كرومويل وأنصاره في البرلمان هذه الرغبة، وقرروا عدم التسامح مع الملك ،ووجوب محاكمته ثم إعدامه.

---

1 - عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، مرجع سابق، ص ،201. 202.

2-*George Langlois, Gilles Villemure ,Histoire des civilisations occidentale, paris : édition Beauchemin, 1992. p209.*

وحتى يتسنى العمل في هذا المسار قرر "كرومويل" وأنصاره تطهير البرلمان من كل عضو مشايع للملك، إذ طرد من ا لس 143 عضو ولم يبقى سوى 60 عضو يعتبرون مـن أكـبر خصوم شارل الذي أُعدم بعد محاكمة خاصة، من طرف مجلس العموم.

وتقرر بعدها تأسيس الجمهورية تحت زعامة "كرومويل"، الذي حكم الـبلاد حكمـا ديكتاتوريا، أ ى من خلاله السلطات الواسعة التي كان البرلمان يتمتع ا، وأعلن في ذات الوقت عن بدء الصراع مع البرلمان الذي حلَ وجدد بعد انتخابات ، أفرزت مجلس لم يدم طويلا حتى أندثر تحت إستبداد كرومويل، الذي استحوذ على كل السلطات أمام سخط المعارضة المكونة من النبلاء والبورجوازية ، والتي انتظرت وفاته، وتولى إبنه الحكم لإعادة الملكية بتنصيب "شارل الثاني" ملك على إنجلترا عام 1660م[1] ثم خلفه "جاك الثاني" .

وفي الواقع حكمهما لم يعمر طويلا لإصطدامهما مع البرلمان- صاحب السيادة الفعلية بعد عودة الملكية- حول إرادة الملك لفرض المذهب الكاثوليكي ،ضد إرادة الشعب ، وهذا ما أدي إلى إندلاع الحرب الأهلية الثانية والمسماة بالثورة ا يدة، لأ ا جاءت دون إراقة الدماء وبدون عنف، ومكنت البرلمان من عزل جاك الثاني الكاثوليكي، وإستدعاء ابنته "مـاري سـتيوارت" البروتستنتية وزوجها "غوليوم أوف أورنج"، لتولي الملك في انجلتـرا بعد إلزامهـما علـى إحترام إعـلان الحقـوق الجديد *(bill of right)* [*] [2] والقاضي بأن لا يسعى الملـك إلى إعادة التسلط والحكم المطلق بشكل من الأشكال كما لا يحق له إلغاء القوانين السارية أو منع تطبيقها أو الإنفاق على الجيش دون موافقة البرلمان، واعتبرت هذه الثـورة انتـصار سياسـي ودستوري جعلت من الشعب مصدر السلطة ،لأن الشعب ممثل بنوابه هـو الـذي إسـتدعى الحاكم الجديد ونصبه على العرش الملكي .

وتعتبر الثورة ا يدة في إنجلترا بداية لحلقة تطورية في التاريخ السياسي لهذا البلد علـى إعتبار أ ا جاءت بطريقة سلمية ، وقدمت السيادة للبرلمان الممثل للشعب وحققـت إسـتقرار سمح بتأسيس نظام دستـوري، يعبر من جهة عن ميلاد نظام برلماني تمثيلـي مرافـق للتطـور السياسي الذي شهدته أوروبا في تلك المرحلة،كما يعبر عن انتصار الحركة الديمقراطية كاتجـاه

---

[1]-***Le petit Larousse Illustré 2004***, *paris France : édition Larousse, 2003. p 1375.*

[*] وثيقة أصدرها البرلمان الانجليزي في 13 فيفري 1689 تحوي الحريات التي دافع عنها الانجليز في ثورة 1688 والتي صادق عنه غوليوم أوف أورنج وماري ستيوارت وفحوى هذه الوثيقة أن يتنازل الملك عن حقه في التشريع لوحده

[2] - محمد إسماعيل محمد, **مرجع سابق**. ص 173.

مرافق للبعث الثقافي والإقتصادي، الذي عرفته أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وما سمي بعدها بعصر الأنوار.

ويعتبر عصر الأنوار ثورة فكرية، ساهمت في إرساء المبادئ الأساسية للفكر والممارسة الديمقراطية الحديثة، ورغم تعدد الميادين التي صب فيها فكر الأنوار، فإن الجدير بالذكر أن أبرز الميادين التي طورها هذا الفكر كانت السياسة والفلسفة ،مع العلم أن النقاش الفكري لتلك المرحلة كان متعلق بقضايا حقوق الإنسان والسلطة .

كما لا يمكن تجاهل الدور الذي لعبته الفلسفة العقلانية في بعث هذه الحركة الفكرية باضطلاعها على العلوم الغير أوروبية، استنادا على العقل كدعامة أو كمحرك للحياة الإنسانية ولقد ساهم فكر الأنوار علي إنتشار العلم والمعرفة في جميع أنحاء أوروبا، وحتى المستعمرات الإنجليزية في العالم الجديد، أين ظهرت بوادر حركة فكرية مشابهة لتلك الموجدة في أوروبا.

ويتفق فلاسفة ومفكروا القرن الثامن عشر على مجموعة من المبادئ الديمقراطية ، ويرون أنها كفيلة لتحقيق الرقي الإنساني، و تنحصر هذه المبادئ عموما، حول مفاهيم العقل والحرية والتسامح[1] ، فالحرية بمنظورهم غير قابلة للبيع أو الفقدان، لأنها مرافقة لميلاد الإنسان، في حين يمجد العقل لأنه وسيلة لتحقيق الحداثة التي يسعى إليها فكر الأنوار ، ويشجع فكر الأنوار التسامح بين بني البشر من أجل العيش سويا والاستمرار،وتفادي الخلافات بتقبل الرأي المخالف حتى وإن لم اتفق معه،وبهذا تكون الحركة الفكرية التي جاء بها الأنوار ثورة تقف ضد السلطة المطلقة أو التجاوزات التي يمكن أن تمارسها السلطة تجسيدا للطغيان، ووقاية من التسلط والاستبداد.

ويحبذ أغلب مفكروا هذا العصر توزيع السلطات بين عدة هيئات حتى لا يستحوذ عليها حاكم أو طاغية، وهم بهذا يرفضون الملكية القائمة على الحق الإلهي أو الأنظمة التسلطية ويحاربون الإرث القديم الذي رافق الملكية المطلقة، والكنيسة في وقوفها ضد حرية التعبير واستخدام العقل البشري.

إن المفاهيم الجديدة التي عبر عنها عصر الأنوار لم تكن ذات صدى فكري فحسب أين شهدت حياة المجتمعات الغربية قفزة نوعية في مختلف ميادين المعرفة، بل أنها مهدت الطريق لظهور حركات ثورية تبنت هذه الأفكار، لتجسدها على أرض الواقع، ولعل أبرز الثورات

---

1 محمد محمود ربيع، **مرجع سابق**، ص 296- 297.

التي غيرت مسار التطور السياسي في الغرب، الثورتين الأمريكية والفرنسية، فلقد كان للثـورة الأمريكية وإعلان إستقلالها، تأثير بارز على ا تمعات الغربية ، ذلك أ ا بـادرة أولى لتطبيـق الأفكار المستنيرة ، ومن تم شجعت حركات ثورية أخرى للنهوض ضد الأنظمة الملكية المطلقة في أوروبا.

وعليه فإذا كان القرن الثامن عشر بداية النهاية بالنسبة للهيمنة الكنيـسية والمعتقـدات الموروثة عنها من جهة، فإنه من جهة ثانية بداية لتوجه صريح نحو التفتح الليبرالي الإقتـصادي والسياسي، تحت دفع البورجوازية والحركة الفكرية التي قادها الأنوار، من اجل بعـث الحيـاة الغربية وتجسيد الديمقراطية بالإعتماد على أفكار تقدمية تعيد النظر في الواقع السياسي وا تمعي القائم في الغرب.

وتعتبر الثورة الأمريكية التعبير الفعلي لهذه الأفكار في أرض الواقع، فهي حرب استقلال نعم، لكنها في الوقت ذاته رفض للاضطهاد والقوانين ا حفة التي يفرضـها العـرش الملكـي البريطانـي على المستوطنين الأمريكيين، عبر ضرائب ثقيلة وقوانين محددة للحرية التجارية،علما أن المستوطنين كانوا يتمتعون بحرية واسعة قبل هذه الأحداث من خلال سلطة مجلس إستشاري ومجلس تمثيلي منتخب من طرف المستوطنين،متمتع بسلطة قوية،وهذا ما كان يعطي للمستوطنة مظهر من مظاهر الحكم الذاتي والاستقلالية[1] .

وكانت القوانين الواردة من المملكة البريطانية تدف إلي الحد، من هذه الحرية المتناميـة في المستوطنة،وكان طبيعي أن يقف الشعب وممثليه، ضد هده السلطة ،باتخاذ قرار الامتناع عن دفع الضرائب، وعدم الخضوع لبرلمان لندن وقوانينه، مادام أ م غير ممثلين فيه، واعتبروا انه غير منطقي دفع ضرائب إلى بلد دون المشاركة في حياته السياسية.

و ذا يكون الأمريكيون قد دخلوا في صراع مع الملكية البريطانية، وافرز هذا الـصراع شعور بالإضطهاد ووعي قومي، أدرك من خلاله المستوطنون أ م أصحاب حق ، وأن أسلافهم استقروا في هذا البلد بحثًا عن حرية مفقودة، وهروبا من القيود الدينية، والطبقية المحركة للحياة الأوروبية، وكان ذلك إيذانا بإحتدام الصراع بين الطرفين، خاصة بعـد المقاطعـة التجاريـة للبضائع البريطانية.

---

[1] - عبد الحميد البطريق، عبد العزيز نوار، **مرجع سابق الذكر**، ص 171.

وأكدت الأيام عن الانفصال النهائي ، بانطلاق حرب الاستقلال التي دامت من 1776 حتى 1783 ،وانتهت باستسلام الأسطول الإنجليزي واستقلال كامل لهذه المستوطنة ،بعد مفاوضات استكملت بتوقيع الصلح، الذي يعتبر وثيقة ميلاد الولايات المتحدة الأمريكية ويشار في هذا السياق أن بداية حرب الاستقلال الأمريكية عرفت حدث مهم هو إعلان الاستقلال ، الذي يعتبر وثيقة فحواها مجموعة من الأفكار السياسية والإنسانية، تدور في مجملها حول ضرورة الوقوف ضد الطغيان، وتؤكد على مبدأ الحرية كحق غير قابل للنقاش، كما تقف على مجموعة من الحقوق، كالحياة، والسعادة، بالإضافة إلى تأكيدها على تكوين حكومات عادلة مقبولة من طرف المحكومين .

ويتماشى هذا الإعلان مع الظروف التاريخية، ومع التكوين الإجتماعي لأهالي هذه المستوطنة ، ففي رأي بعض المؤرخين[1]،قد تم تجاهل طبيعة هذه المستعمرة المكونة من أوروبيين تغدو بأفكار "الماغناكارتا" والبرلمان السيد ،وحكم الشعب بالإضافة إلى أفكار النهضة والأنوار. ويدعم هذا الاتجاه ظهور الولايات المتحدة الأمريكية، وسعيها الرامي إلي ترسيخ النظام الفيدرالي، بوجود حكومة مركزية، حيث قررت الجمعية الوطنية المجتمعة في "فيلادلفيا" ، تجسيد أفكار "لوك" و "مونتسكيو" بظهور سلطة تنفيذية بيد رئيس منتخب، وسلطة تشريعية مقسمة إلى غرفتين وسلطة قضائية مستقلة خاضعة للمحكمة العليا[2] .

في حين يعتبر الدستور الأمريكي حوصلة، لمجموعة من التجارب التاريخية والسياسية وهذا لأنه راعى إلى حد كبير ظروف الولايات المتحدة الأمريكية وسكانها، بفصل الدولة عن الكنيسة، وبعث ممارسة ديمقراطية تتغذى من حقوق الإنسان، والأفكار التحررية لكل من "مونتسكيو" و"فولتير"، كما اعتمد الدستور الأمريكي في بعض مقوماته على الدستور البريطاني، و بهذا يكون قد وضع الأطر العامة التي تقوم عليها الحياة السياسية في أمريكا، والتي إتجهت تدريجيا نحو بلورة نظام ديمقراطي تعددي وتمثيلي.

ويكتب للأمريكيين إسهامهم في الوقوف ضد القوانين الإقطاعية المهينة للكرامة الإنسانية وجعل الإقتراع عام بداية من 1800 في 7 ولايات من 13 التي يضمها الإتحاد،[3] لكن

---

1 - **نفس المرجع السابق الذكر**، ص 172.

2 - *Jacques Néré, **précis d'histoire contemporaine**, France : presse universitaire de France, 1991. p 187-188.*

3 - *Lise Pothier ,**Histoire des états unis,** Canada : édition modulo, 1987.p 96-97.*

واضعي الدستور الأمريكي، لم يرتقوا إلى مستوى العمل من أجل الإنسان كإنسان، بصرف النظر عن لونه أو جنسه، فحقوق الإنسان بمنظورهم كانت مكفولة للأوروبي أو صاحب الثقافة الأوروبية، وعدا ذلك فليسو جديرين بتلك الحقوق.

والأهم من هذا كله هو ظهور دولة حديثة تتبنى الديمقراطية وتمنح السيادة للشعب عن طريق الإنتخاب ، وهذا ما يفتح الباب لظهور برلمان تمثيلي وسيد،وإتجاهات سياسية مختلفة تبدي رأيها في الأمور السياسية التي تم البلاد، وهذا ما حدث فعلا ،إذ اتجهت الحياة السياسية إلي الانقسام بين اتجاهين سياسيان رئيسيان.

والملاحظ عن الثورة الأمريكية، أنها كانت ذات صدى كبير في أوروبا التي كانت تعيش مرحلة إنتقالية،حيث أظهرت للأوروبيين أنهم يعيشون فترة حاسمة، يمكنهم من خلالها الإسهام في عملية التحول، بفرض الأفكار السياسية المروجة في عصر النهضة والأنوار، كما يمكن القول عن الثورة الأمريكية أنها خلقت ما يسمى بالأسطورة الأمريكية المتمثلة في مجتمع ديمقراطي قريب من المجتمع الذي وصفه روسو، والدولة التي نادى بها مونتسكيو.

وعليه فتأثير الثورة الأمريكية لا يمكن حصره في نقاشات فكرية فحسب، لأن هذا الحدث التاريخي خلق مناخ ثوري في عدة بلدان أوروبية، وعبر عن بداية الصراع بين أنصار الديمقراطية الحديثة، وأنصار الملكية المطلقة ، ويمكن القول أن فرنسا جسدت هذا الصراع مع بداية القرن الثامن عشر، ففي الوقت الذي شهدت معظم الدول الغربية تحولات على مختلف الأصعدة، كانت فرنسا بنظامها الملكي تعيش وفق نظم قديمة، معبرة عن الحكم الملكي الإستبدادي، في وقت شهدت الحياة الفكرية والإقتصادية تنامي، قوى جديدة عبرت عن رفضها للأوضاع السائدة والقوانين السارية، بحكم أنها مجحفة ومهدرة لحقوق العامة ، وساعد على تنامي هذه المعارضة ضعف شخصية "لويس السادس عشر" وإستهتاره،(1) ناهيك عن إلتحاق الكثير من أبناء النبلاء بركب المعارضة المطالبة بالثورة ضد الملكية، إدراكا منها أن النظام القائم قد تجاوزه الزمن بالنظر إلى مفاهيم عصرهم، وهذا ما افقد النظام ولاءً طالما إرتكز عليه .

وتميزت فرنسا في هذه المرحلة بطبقية موروثة عن العصور الوسطى، جعلت الفرنسيين درجات تتفاوت في الحقوق والواجبات، فبالإضافة إلى الطبقات التقليدية أي الأشراف، ورجال

1- *Edgar Quinet ,**la Révolution** , paris : Belin, 1987. p79-80.*

الدين، والعامة، ظهرت الطبقة البورجوازية تحت دفع التطور الإقتصادي والتجاري ،ومكنتها مواردها المالية أن تصبح منافسة لأبناء النبلاء على المراكز الكبيرة في الدولة ، حيث ساهم تعليم وتثقيف هذه الطبقة على تغذية الجماهير بالفكر الثوري، اعتمادا على الأدب والفلسفة، والمسرح، في مرحلة انهار فيها الوضع المالي والاقتصادي، متسببا في بؤس شديد، واستياء جماهيري في المدن والأرياف.

ويبدو أن محاولات الإصلاح فشلت لأنها لم تأتي بالجديد وقادت تدريجيا إلي اصطدام الطبقات التقليدية مع العامة، كما قادت إلي ظهور الجمعية الوطنية تحت دفع "سايس"***seyes***" الذي دعي إلى إجتماع مندوبي الطبقة الثالثة ومن يؤيدهم من أحرار طبقة "الإكليروس"، والنبلاء، في مجلس تشريعي يمثل كل البلاد،[1] وسعت هذه الجمعية الوطنية إلى إرساء دستور جديد يصون حقوق المواطنين.

لكن الصراع الذي عاشته الجمعية الوطنية مع أنصار الملكية المطلقة ،خلق جو سياسي مكهرب سمح بانتقال هذا الصراع إلي الشارع، أين عبر عنه بمظاهرات مناهضة للملكية وسياستها الإقتصادية،وكان إيذانا بثورة عارمة أسقطت من خلالها معالم الملكية المطلقة في 14 جويلية 1789، ورافقتها إصلاحات واسعة كان أبرزها إلغاء الإمتيازات، كما أفرزت الثورة وثيقة حددت حقوق الإنسان والمواطن، لوحظ عنها تأثرها الكبير بوثيقة الإستقلال الأمريكية إضافة إلى أفكار روسو ومونتسكيو، وتعتبر هذه الوثيقة مقدمة للدستور الفرنسي الذي كانت تسعى الجمعية الوطنية لإرسائه[2] ،ولم يلقى هذا الإعلان إستحسان من طرف الملكية لأنه جردها من صلاحياتها التقليدية، وأدخلها في صراع مع الجمعية الوطنية انتهي بإعلان الجمهورية الفرنسية.

شكلت هذه المرحلة الإنتقالية في تاريخ فرنسا بداية لتحولات عميقة ، كان أبرزها في الميدين السياسي والفكري ،بظهور النوادي وتزايد دورها في الحياة السياسية، وأهم هذه النوادي "نادي الكوردوليه"، و"نادي اليعاقبة" و"نادي الجيرونديين" وكانت النوادي في الواقع مرآة عاكسة للجمعية الوطنية، والتيارات الموجودة فيها وساهم النقاش السياسي داخل هذه النوادي وداخل الجمعية الوطنية، في ميلاد دستور متضمن للمبادئ، الحرية، المساواة وفصل السلطات، وإقرار الإنتخاب كوسيلة لإختيار أعضاء الجمعية الوطنية ، التي أصبحت مع

1- ***Ibid***, *p 10-11.*
2 - *Marcel David ,**opcit**. p 152.*

الإنتخابات الجديدة عاكسة لفكر جديد أساسه الحرية، وعاكسة لإنقسامات سياسـية بـين اتجاهين رئيسيان في الجمعية الوطنية، واحد محافظ ينادي بالملكية المطلقة، وتيار متطرف معادي للملكية، استطاع تماشيا مع الظروف أن يفرض الجمهورية، ويضع حد للملكية المطلقة بإعدام "لويس السادس عشر"،حدث هذا والجمعية الوطنية تعيش إنقسامات ومعارضة شديدة للتيـار المتطرف الذي يمثله "اليعاقبة" .

و ىذا إتجهت الجمهورية الفرنسية الحديثة النشأة نحو ديكتاتورية كـان أهـم روادهـا "**روبيس** بيير " الذي أصر على محاربة أعداء الثورة دون تمييز بإعدام كل من يهدد مكاسـب الثورة، الأمر الذي قاد إلى تدخل المؤتمر الوطني الذي أعدم "روبيس بيير" ومعاونيـه، وا ـي بذلك عهد الديكتاتورية والطغيان وأدخل فرنسا عهد "حكومة الإدارة" التي سعت إلى إعـادة الأمن، وبسط نفوذها بكبح جماح اليمين والسيطرة اليسار والعناصر المتطرفة ، لكن الظـروف التي أحاطت بفرنسا مع بداية القرن التاسع عشر، أبرزت شخصية نابليون ، الذي تمكن مـن كسب شعبية بفضل انتصاراته على مختلف القوي التي كانت تدد فرنسا، وساعده ذلك علـى إلغاء الجمهورية وإعلان الإمبراطورية، ومعها دخلت فرنسا عهد جديد.

وجملة القول أن الثورة الفرنسية كانت بداية لعهد جديد بالنسبة لسائر البلدان الأوروبية لأن نتائجها تعدت الحدود الفرنسية لتصل إلى كل بلد عايش نفس الأوضاع، فهي ثورة عـن كل ما كان قائم في فرنسا من مخلفات عصر الإقطاع ،كطغيان النبلاء ،وضد السلطات الواسعة التي يمارسها رجال الدين دون مبرر إنساني، وبصورة مخالفة لأوضاع العصر،كما أ ـا رغبـة لتحرير الحياة السياسية من طغيان الملكية، واستبدادها، وتمسكها بسلطات زعمت أ ا وديعة من عند الله.

فالثورات التي شهدها الغرب عموما كانت بداية لعهد جديد ساهمت فيه التحـولات الإقتصادية التي رافقت نمو البورجوازية والنظام الرأسمالي على نقل الحرية من ا ال الاقتـصادي إلى ا ال السياسي .

و ىذا يكون المسار التطوري للمجتمعات الغربية ،قد عرف اتجاها تصاعديا قاد مع اية القرن التاسع عشر إلى بروز أنظمة يلعب فيها البرلمان دورا رئيسيا وتمثل فيه الديمقراطيـة الـضامن الشرعي للسيادة الشعبية المخولة للبرلمان، عبر ظاهرة الأحزاب التي أخذت مكا ـا في الحيـاة الغربية.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية في الغرب بين التنظير والممارسة

عبرت المراحل التاريخية التي عايشها المجتمع الغربي عن بروز بناء سياسي جديد، تشكل فيه الديمقراطية التمثيلية الأساس الذي يخول للشعب ممارسة السيادة الشعبية عن طريق برلمانات تمثيلية،فالتجربة البرلمانية في أوروبا شهدت تحولات عميقة رافقت مختلف التطورات التي عرفتها هذه المنطقة و سمحت ببروز برلمان سيد منتخب من طرف الهيئة الناخبة التي إستفادت من توسيع نمط الإقتراع لتصبح ذات دور أساسي في الرهانات السلطوية, و يشكل هذا الحدث بالنسبة للعديد من الباحثين المرحلة النهائية لبروز الأحزاب السياسية كتنظيمات سياسية أخذت على عاتقها تنظيم الحياة السياسية وفق ميكانيزمات سمحت لها بأن تصبح صاحبة الدور الأساسي في المجتمع, و إحدى الفاعل في الحياة السياسية، وإحدى عوامل إستقرار النظام السياسي وإستمراره من جهة أخرى، وتدريجيا أفرزت الديمقراطية التمثيلية أشكال متعددة من الأحزاب السياسية، فمنها ذات البعد الإيديولوجي ومنها ذات البعد التنظيمي ومنها ذات البعد الوظيفي، و رغم هذا الإختلاف فإن العملية السياسية لم تتعطل لأن التعدد الحزبي كان يعكس في الحقيقة تعدد المجتمع و إختلافه و تنوع مطالبه, و باتت الأحزاب من هذا المنطلق المعبر الفعلي عن مطالب مختلف الفئات الإجتماعية, من تم أضحت البديل
الذي يطرح نفسه باستمرار في كل المناسبات الإنتخابية،وساهمت مختلف التحولات السياسية التي عرفها الغرب في إعطاء الحزب الدور الأساسي و في جعله أحد الركائز التي تستند عليها الديمقراطية التعددية التمثيلية, لكن بلوغ هذه المرتبة لم يأتي عن طريق الصدفة وإنما جاء نتيجة لتطور هذه المجتمعات كما رأينا سالفا وبصورة أدق في طريقة نشأة الأحزاب السياسية في الغرب. و عليه ما هي العوامل التي ساعدت على تبلور الظاهرة الحزبية في الغرب و تطورها لتصبح ذات دور أساسي ؟

المطلب الأول: حول مفهوم و نشأة الأحزاب السياسية

إن الأحزاب السياسية تعبر في الواقع عن المرحلة النهائية لتطـور المجتمعـات الغربيـة سياسيا ومجتمعيا، على إعتبار أنها جاءت في مرحلة سقوط أنظمة الحكم المطلق، وبداية ظهـور أنظمة سياسية تنافسية نسبيا، ولقد كان للأفكار المستنيرة، التي واكبت تطور المجتمعات الغربية دورا مهما في بعث هذه الممارسة، كما لعبت هذه الأفكار دورا في إنتشار حركـات ثوريـة تمخض عنها ظهور وحدات قومية منظمة سعت في بدايتها إلى ترسيخ ممارسة ديمقراطية، إستنادا إلى آليات كانت موجودة تاريخيا، (دون أن تناط بالدور الذي يجب أن تقوم به).

فالبرلمان كآلية قديمة في التاريخ الأوروبي ،لم يلعب دوره التمثيلي الفعلـي ولم يتمتـع بالسيادة التي ينبغي أن يمتلكـها في الواقع، وهذا ما جعل المجتمعـات الغربـية، وبرلماناتها بين خاضعة ومجسدة للحكم المطلق،وانتظرت هذه المجتمعات فترة الثورات الشعبية لتشهد تحولات عميقة، أعادت النظر في المسلمات الموروثة عن القرون الوسطى، وساهمت في بعث الممارسـة الديمقراطية، وفكرة البرلمان السيد، وبمرور الزمن أرسيت قواعد ديمقراطية تمثيلية، لم تتوقف عن التطور بهدف تجسيد السيادة الشعبية.

والملفت للانتباه في تطور الديمقراطية، انه إتبع مسار تقدمي بإدراج فئات إجتماعية معينـة في كل مرحلة، وهذا ما سمح للديمقراطية التمثيلية أن تكون وسيلة للسلم الإجتماعي ولتطـور الأنظمة السياسية، و بهذا يكون ظهور الأحزاب السياسية مرتبط بانتشار المفاهيم الديمقراطيـة من جهة و بالأوضاع السياسية و التاريخية التي عاشتها المجتمعات الغربية من جهة أخري، وغير بعيد عن هذه الفكرة يقدم "سيمور مارتن ليبسيت" ***Seymour Martin Lipset*** و"سـتاين روكان" ***Stein Rokkan*** طرح حول تطور الأنظمة الحزبية ونشأتها، فالأنظمة الحزبية حسب طرحهما، نتاج الظروف التاريخية التي أحاطت بالتنمية الوطنية الإجتماعية والإقتـصادية مـن جهة،والإنقسامات السياسية المعاصرة التي تعكس عواقب ثورتين متتاليتين(الثـورة الوطنيـة والثورة الصناعية) في عصرنة المجتمعات الغربية من جهة ثانية،في حين يقصد بـالثورة الوطنيـة عملية البناء الوطني التي غيرت معالم الخارطة الأوروبية في القـرنين الثـامن عـشر والتاسـع عشـر،إذ تسبب ظهور الدول الوطنية في صراعات حول الحدود،وحول مجـالات سـيطرة

.

الحكومة، والأهم من ذلك أنها أفرزت صراعات حول القيم والهويات الثقافية(1)، كما ساهمت الثورة الوطنية في حدوث إنقسام على مستويان:

الأول هو الإنقسام المركزي الهامشي، الذي خلق فجوة بين الثقافة الوطنية المهيمنة والأقليات العرقية واللغوية والدينية، في الأقاليم الصغيرة، وقطاعات المجتمع الواقعة في الهامش والمقاومة للثقافة الوطنية .

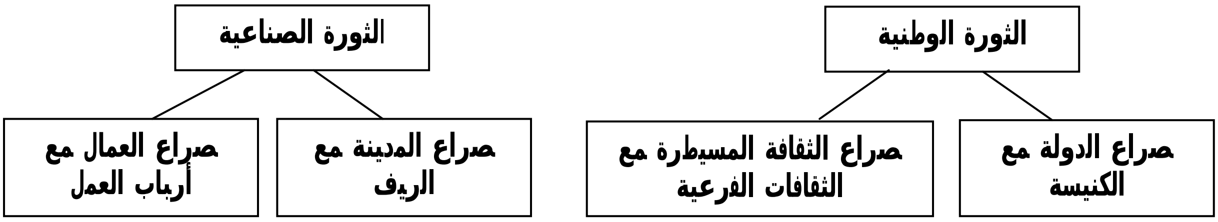
أما الإنقسام الثاني فيتمثل في الصراع بين الدولة والكنيسة، فالحكومة الوطنية التي عمدت المركزية والتقنين وجدت نفسها تواجه معارضة الكنيسة الكاثوليكية التي كانت تسعى إلى حماية إمتيازاتها الراسخة والموروثة عن القرون السالفة، في حين إنحازت الجماعات البروتستنتية إلى القوى الوطنية في الصراع حول الاستقلال الوطني، وهكذا كانت الإنقسامات بين الطوائف الدينية والعلمانية مصدر نزاع سياسي مستمر.

في حين تسببت الثورة الصناعية في صراعات إجتماعية جديدة، فالهجرة إلى المدن وحاجة الصناعة إلى القطاع الزراعي نتج عنه صراع بين سكان المدن وسكان الريف، في وقت ظهر صراع آخر بين العمال وبين أرباب العمل، وشكل هذا الإنقسام الأساس الذي بني عليه الصراع الماركسي الطبقي، ونتج عن هذه الصراعات أنماط وطنية متعددة من الصراع السياسي وأدت ظروف كل بلد إلى أنماط مختلفة من التحالفات بين قادة العديد من الفئات الإجتماعية (2) .

وقد يظهر أن الوقائع التاريخية هذه بعيدة عن الأنظمة الحزبية المعاصرة لكن ليبسيت، و روكان برهنا أن هذه الإنقسامات موجودة فعلا بالنظر إلى ما حدث في البلدان الأوروبية خلال مرحلة تكون الدول الوطنية والثورة الصناعية، وتحدد الأبعاد الأربعة للإنقسام المرتكزات الإجتماعية التي يمكنها إحداث الصراع السياسي ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في الشكل التالي، الذي يلخص نظرية روكان وليبسيت حول ظهور الأحزاب السياسية و تطورها .

1-*Bertrand Badie* ***,le développement politique***, *5éme édition, paris : édition économica, 1994.p 170. 171.*

2-*André Akoun et autres,* ***le Robert dictionnaire de sociologie***, *France : édition du seuil, 1999. p 384.*



و يؤكد الباحثان أن تنامي الفئات الإجتماعية التي أفرزتا هذه الإنقسامات أعطاهـا إمكانيـة الإستحواذ على الحياة السياسية قبل توسيع دائرة حق الإقتراع،حيث ومنح حق الإقتراع العـام للعديد من الأوروبيين في اية القرن التاسع عشر، كانت البنية السياسية قد أخذت مكا ا، وتم تعبئة فئات لدعم الجماعات الحزبية التي كانت ممثلة في الساحة السياسية، ودخل مقترعون جدد في هذه العملية و هم يتمتعون بولاءات حزبية مسبقة وهذا عكس مـا حـدث في الولايـات المتحدة الأمريكية، أين لم يلعب الإقتراع العام دورا في بروز الإنقسامات على إعتبار أن هـذا الحق منح منذ البداية للأمريكيين، ولأن الفئات الإجتماعية كانت أقل تباين، ومع ذلك عكس النظام الحزبي فيها تجارب الحرب الأهلية والتحالفات الطبقية.

و ذا تكون الإنقسامات عامل من عوامل تبلور الأحـزاب الـسياسية، وظهـور توجهات سياسية متعددة، تماشيا مع تعدد الآراء والمواقف، ومن تم ظهرت إمكانية تمثيل كـل الفئات أو الحساسيات في العملية الإنتخابية ،وهذا هو جوهر الطرح المقدم من طرف الباحثان "ليبسيت" و"روكان"، والملاحظ عن هذا الطرح هو حتى وإن كان يقدم لنـا بـشكل مـن الأشكال صورة فعلية لما حدث في الغرب ودور الظروف التاريخية في بلـورة الإنقـسامات ثم الأحزاب، إلا أنه لا يقدم لنا الصورة الدقيقة لظهور الأحزاب السياسية وتطورها.

ولهذا يميل الكثير من الفقهاء في القانون الدستوري والعلوم الـسياسية إلى ربـط ظهـور الأحزاب السياسية بتوسيع نمط الإقتراع كعامل أساسـي لظهور برلمان سـيد وينطلق الطرح الذي قدمه "ديفرجي" حول نشأة الأحزاب السياسية من هذه النقطة بالذات، إذ يذهب مـن خلاله إلى إعتبار وجود شكلين للأحزاب السياسية أحزاب ذات أصل برلماني إنتخابي، وأحزاب ذات أصل خارجي(1).

---

[1]-*Maurice Duverger ,**les partis politique**, France : édition Armand colin, 1952. p 2-3.*

أ/ الأحزاب ذات الأصل الإنتخابي البرلماني: حسب ديفرجي التطور الذي عرفته المملكات في أوروبا كان عامل لظهور الأحزاب السياسية، فبعد أن كانت مطلقة أصبحت تتقاسم الـسلطة مع البرلمان، ووفقا لطبيعة الحياة السياسية حينها، كان النائب ينتخب بواسطة الإقتراع الـضيق ولهذا فإن عدد ضئيل من الناس كان يحق لهم إختيار ممثليهم في البرلمانات الأوروبية، زد علـى هذا أن الترشح نفسه كان يخضع لأحكام معيارية كالمستوى الإجتماعي أو الطبقي، وفي هـذه الحالة نكون أمام برلمان منتخب لكن غير ممثل لكل الفئات الإجتماعية.

ويذهب ديفرجي إلى القول أن البرلمانات كانت تحوى مجموعات برلمانية* تمخضت عـن توافق في الوجهة أو الإيديولوجية السياسية التي تعتبر المحرك الأساسـي لظهـور ا موعـات البرلمانية، ورغم هذا ظهرت بعض ا موعات البرلمانية على أساس التقارب الجغرافي ثم تحولـت إلى مجموعات إيديولوجية، وشكلت النوادي السياسيـة والفكريـة مركـزا لنمـو هـذه ا موعات وإجتماعاتا قصـد تبـادل الآراء ومناقشة الأفكار، وبرزت النـوادي في الحيـاة السياسية، في فرنسـا عشية الثـورة ، وتحولت مع مرور الزمن إلى شبه أحزاب في الجمعية الوطنية الفرنسية وأبرز هذه الأندية نـادي "الكوردوليـه" و "نـادي اليعاقبـة"، ونـادي الجيرونديين[1] ** وكانت هذه النوادي عبارة عن مراكز لإجتماع أشخاص تـربطهم وحـدة المصالح والتفكير و الهدف.

وما حدث في فرنسا كان يعكس ما يحدث في أوروبا وبرلماناتا، إذ يتزامن هذا مع بداية التحولات التي رافقت الحياة الغربية، من ثورات شعبية وثورة فكرية ، وصناعية كما حـدث هذا وأوروبا تعيش زمن الإقتراع الضيق، الذي كان يحرم الملايين مـن إختيـار ممثلـيهم في البرلمانات، وانتظرت الشعوب الأوروبية توسيع نمط الإقتراع الذي أصبح عام تدريجيا، لإختيار نوا م في ا الس التمثيلية، وهذا ما غير وضعية النائب الذي لم يعد يكتفي بنفوذه المحلي لجلب الأصوات، قصد الحصول على مقعد في البرلمان، وأصبح ملزما بالدخول في مجموعات برلمانيـة

* ففي البرلمان البريطاني برز تياران هما Tory الموالي للملكية و Whig الموالي للبرلمان.

[1] - عبد ا يد نعنعي، **أوروبا في بعض الأزمنة الحديثة والمعاصرة(1448-1458)** ، بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر,1983.ص 255.

** ظهرت خلال الثورة الفرنسية تيارات داخل الجمعية الوطنية و هي إمتداد لنوادي سياسية نادي اليعاقبة نادي سياسي لمع اسمه مع الثورة الفرنسية وتميز بالتوجه نحو الراديكالية.نادي الكوردوليه اسمه في الواقع جمعية أصدقاء حقوق الإنسان والمواطن عرف بـ عته الثورية المتطرفة نادي الجير ونديين مجموعة من النواب الجمعية الفرنسية معظمهم من منطقة جير وند القريبة من بوردو هدفهم بناء دولة تديرها الطبقة الوسطي

لكسب نفوذ أكبر وشعبية أكثر وللإقتراب من العدد المتزايد للناخبين الجدد، ولهذا الغرض ظهرت اللجان الإنتخابية تحت دفع المجموعات البرلمانية، بغرض هيكلة الناخبين الجدد وتوجيههم للإختيار مرشح مجموعة برلمانية ما، ويقول مويزي أوستروقورسكي عن اللجان الإنتخابية في كتابه الديمقراطية والأحزاب السياسية[1] « إن اللجان الإنتخابية في بدايتها استطاعت أن تجمع ورائها الجماهير، لكنها لم تتمكن من خلق وعي سياسي عند الناخب للإهتمام بالحياة السياسية،وتحولت هذه اللجان تدريجيا لتصبح آلية في يد بعض الوزراء لشراء أصوات الناخبين مقابل أموال».

ويبدو أن التنامي السريع للجان الإنتخابية كان نتيجة لتفاعل دور المجموعات البرلمانية وتوسيع نمط الإقتراع، بالإضافة إلى ظهور دوائر إنتخابية جديدة الأمر الذي قضى على الوسائل التقليدية، كشبكات الصداقة، والنفوذ، وسمح للجان الإنتخابية أن تكون حلقة وصل بين الناخب و المرشح، وبات من الضروري على كل مجموعة برلمانية إنشاء لجان إنتخابية أو الإقتراب من اللجان الإنتخابية الموجودة.

ويرى ديفرجي أن الإقتراب بين المجموعات البرلمانية واللجان الإنتخابية والتنسيق الناجم عن ذلك كان اللبنة الأولى لظهور الأحزاب السياسية الحديثة ، و بهذا تكون الأحزاب نتيجة لتطور النظام الإنتخابي، ونتاج لتفاعل المجموعات داخل البرلمانات الأوروبية، الأمر الذي افرز تعددية حزبية عاكسة للمجتمع،وهذا ما يسميه ديفرجي بالأصل البرلماني والإنتخابي للأحزاب الذي يعتبر الشكل الأول لظهور الأحزاب حسب طرحه.

ب/ الأحزاب ذات الأصل الخارجي: من خلال دراسته للأحزاب ذات الأصل البرلماني الإنتخابي، لاحظ ديفرجي وجود عوامل خارجية تساهم في نشأة الأحزاب السياسية مؤكدا في ذات الوقت أننا نكون أما أحزاب ذات أصل خارجي عندما يتم إنشاء الحزب بصورة أساسية بفضل مؤسسة ذات نشاط مستقل عن البرلمان بحيث يكون العنصر الخارجي واضح للجميع.

ومن بين التنظيمات التي لعبت دور كبير في نشأة الأحزاب يبرز دور النقابات التي تمخض عنها العديد من الأحزاب الاشتراكية والتي كانت بمثابة الهيئة الممثلة للنقابة في مجال النشاطات البرلمانية والإنتخابات[2] ، ويشابه التأثير الذي تمارسه النقابات في خلق الأحزاب السياسية، دور

1-*Moesi Ostrogorski ,**<u>la démocratie et les partis politique</u>**, paris : édition du seuil, 1979. p 52.*
2 -*Jean charlot, **<u>les partis politiques</u>**, 2e édition paris : Armond colin, 1971 . p 31.*

التعاونيات الزراعية، والتكتلات المهنية والفلاحيـة، ويتجلـى ذلـك بوضـوح في البلـدان الاسكندينافية واستراليا وبعض بلدان أوروبا الوسطى، كما تدخل في هـذا الإطـار أيـضا الجمعيات الفكرية والثقافية التي ساهمت بقدر كبير في نشأة بعض الأحزاب السياسية، وأكـبر مثال عل ذلك حزب العمال البريطاني الذي ظهر تحـت دفـع الجمعيـة الفكريـة الفابيـة "**Fabian society**"، كما تجدر الإشارة إلى دور بعض التنظيمات الدينية، والطلابية وقـدماء المحاربين في ظهور أحزاب سياسية ذات أصل خارجي.

وتوضح الدراسات أن أغلب الأحزاب التي ظهرت قبل 1900 كانت ذات أصل أو منشأ برلماني إنتخابي، في حين أن غالبية الأحزاب التي ظهرت بعد ذلك كانت ذات أصل خـارجي وما يميز هذا الشكل من الأحزاب أ ا أكثر مركزية و انضباط من الأحزاب ذات المنشأ البرلماني الإنتخابي.

إن الطرح الذي قدمه ديفرجي إن كان يحدث إجماع لدى أغلبية الباحثين في هذا ا ال وهذا بالنظر إلى الإنسجام الواضح في المعلومات والمعتمد على التطور السياسي الغـربي نحـو الديمقراطية التمثيلية ، إلا أنه يبقي بالنسبة للبعض قاصر .

وهذا ما جعله عرضة موعة من الانتقادات، انحصرت في كون نموذج ديفرجي مـبني على المؤسسة البرلمانية، والواقع أن هذه الهيئة لم تكن موجودة في كل البلدان، فوجود برلمـان سيد يتنافى وطبيعة الظاهرة الاستعمارية وعليه فهو يقصى جميع البلدان التي كانت خاضـعة للإستعمار، والتي عرفت الظاهرة الحزبية بشكل آخر، في نفس السياق يقول "كنت جونـدا" "**Kenneth jonda**" في دراسة قام ا حول الأحزاب السياسية في البلدان الإفريقية والأسيوية و المقدرة بـ 277 حزب منها 72 حزب إفريقي و 205 حزب أسيوي ، أن نموذج ديفرجي ينطبق على 1/3 من الأحزاب الأسيوية، في حين نجد حالة من 13 فيمـا يخـص الأحـزاب الإفريقية(1).

ومهما يكن فإن الأحزاب السياسية أصبحت اليوم إحدى العوامـل المحركـة للحيـاة السياسية وبصرف النظر عن توجهاتا فإ ا ظاهرة أصبحت اليوم تفرض نفسها في جميع البلدان بغض النظر عن طبيعة النظام، وتجدر الإشارة عند دراسة الأحزاب السياسية، أ ا ظاهرة متغيرة

---

1 -***IBID***,*p 35*.

ومتفاعلة مع المحيط السياسي والإجتماعي، وهذا ما يخلق صعوبات لتحديد تعريف واحد لهذه الظاهرة،بالنظر إلى مختلف الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الحزب والتي تطرقت لهذا الموضوع من وجهات نظر، وقناعات معينة.

وحتى نفهم هذا الموضوع بصفة جيدة كان علينا التطرق إلى مختلف هذه التعاريف بداية من التعريف اللغوي.

فالحزب لغة: « جماعة من الناس شكلت أهوائهم تنظيم سياسي له مذهب عقائدي واحد، يدعو إليه، و منهج يلتزم به لتحقيق أهدافه»[1].

وتميل المعاجم الغربية إلى إعطاء نفس التعريف للحزب على أنه «جماعة من الناس تعتنق وجهة نظر، و تسعى نحو هدف»[2].

إن المتأمل لهذه التعاريف اللغوية يدرك ببساطة أن مختلف المعاجم لم تقع في تباين كبير حول مفهوم الحزب فهي تتفق على كون الحزب، جماعة ذات وجهة تسعى نحو هدف مرتجى، وبمعنى آخر الحزب عبارة عن إتجاه يجمع أفراد حول أفكار ويسعى لبلوغ هدف مسطر.

وعليه فالحزب لغة محدد ولا يطرح أي إشكال أو إختلاف في حين يشكل المفهوم الإصطلاحي للحزب، جوهر إختلاف الباحثين في هذا المجال،إذ رغم إتفاقهم على عناصر معينة إلا أنهم لم يتفقوا على تعريف واحد، وهذا يدفعنا إلى طرح مختلف التعاريف المعبرة في الواقع عن إتجاهات سياسية أو علمية تقف على جانب من الجوانب المحيطة بالحزب السياسي.

1- **الحزب السياسي كحامل لمشروع أو فكرة:** ترتكز هذه التعاريف على الجانب الإيديولوجي في الحزب و الميل إلى بناء مجتمع طوباوي أو مثالي.

ويعرف إيدموند بورك ***Edmund Burk*** الحزب من هذا المنطلق على أنه«هيئة من أفراد متحدين يسعون من خلال جهودهم المشتركة، إلى العمل على ما فيه المصلحة القومية وفقا لمبدأ معين يتفقون عليه جميعا»[3]

ويلتقي مع بورك العديد من الباحثين في القانون الدستوري و العلوم السياسية أمثال جورج بيردو ***Georges Burdeau*** الذي يقول عن الحزب أنه «كل تجمع من الأشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية ويعملون على إنتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن

---

1 - إبراهيم مصطفى و آخرون, **المعجم الوسيط**, ط2, تركيا: دار الدعوة, 1989. ص 170.

2 -***Le petit Larousse Illustré*** *2004, opcit. p 751.*

3 - د/ يوسف أحمد كشاكش، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة**، مصر، منشأة المعارف، 1987، ص 533.

من المواطنين حولها، و بحثا عن إمتلاك السلطة أو على الأقـل التـأثير في قـرارات الـسلطة الحاكمة»[1].

الملاحظ عن هذه التعاريف أنها تركز على الجانب الإيديولوجي الذي يقوم عليه الحزب، لأن وجود الحزب و إستمراره مقرون بإيمانه بالمبادئ التي بني عليها و التي يسعى إلى تحقيقهـا داخل الحقل السياسي،في حين أن الحياة السياسية لا تقوم على الجانب الإيديولوجي فقـط ، و هذا لكونها شديدة التعقيد الأمر يدفع الحزب لبناء تنظيم قوي من أجل الإستمرار.

2- الحزب على أساس تنظيمي:

يرتكز هذا الإتجاه على التنظيم ليحدد مفهوم الحزب و أبرز من قدم تعريف في هذا المجال هو "ديفرجي" الذي يقول عن الحزب السياسي بأنه «ليس مجموعة فحسب، وإنما عدد مـن المجموعات، أي تجمع مجموعات صغـيرة منتشرة على مسـتوى البلد(فروع، لجان، جمعيات محلية) و مرتبطة بمؤسسات تنسيقية»[2].

و في نفس السياق تقريبا يقول أندريه هوريو «أن الأحزاب السياسية عبارة عن تنظيمات دائمة تتحرك على مستوى وطني و محلي، من أجل الحصول على الدعم الشعبي، بهدف الوصول إلى ممارسة السلطة، بغية تحقيق سياسة معينة»[3].

3- **تعريف الحزب على أساس الوظائف التي يقوم بها:** حاول هذا الإتجـاه دراسـة الحزب من خلال الوظائف التي يقوم بها في الحياة السياسية

وفي هذا السياق يقدم "ريمون أرون" ***Raymond Aron*** تعريف عن الحزب يقول عنه «بأنـه تجمـع دائم أو مستمر لمجموعة من الأفراد يعملون معا من أجل ممارسة السلطة أي محاولـة الوصول إليها أو الإحتفاظ بها»[4].

بينما يقدم دافيد أبتر" ***David Apter*** " تعريفا يقول فيه «أهم وظيفة للحزب هي قيامه بتنظيم وتوجيه الرأي العام، وتلمس إحتياجات الناس، ونقلها أي الإحتياجات إلى الأجهزة المسؤولة، و بهذا الشكل يحدث تقارب بين الحكام والمحكومين»[5].

---

[1] - د/ الأمين شريط، **الوجيز في القانون الدستوري و المؤسسات السياسية المقارنة**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998. ص 242.

[2] *-Jean charlot, **opcit**, p 46.*

[3] - أندريه هوريو، **القانون الدستوري و المؤسـسات السياسـية** ، ط2، ج2، ترجمة علي مقلد و آخرون، لبنان: الأهلية للنشر و التوزيع، 1988. ص 242.

[4] -د/ نبيلة عبد الحليم كامل, **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**, مصر: دار الفكر العربي, 1982. ص 78.

[5] - **نفس المرجع.** ص 79.

إضافة إلى كل هذه الإتجاهات التي درست موضوع الأحزاب السياسية، وحاولت تقديم تعريف للحزب السياسي يوجد إتجاه آخر يسعى إلى تعريف الحزب من جوانب مختلفة.

4- تعريف الحزب بالنظر إلى جوانبه المختلفة

يقول أحد منظري المدرسة السلوكية "صامويل ايدرسفالد" عن الحزب بأنه «جماعـات إجتماعية تعمل في نشاط منسق، يأخذ شكل جهاز إجتماعي،يلعب فيه الأفراد أدوارا في نطاق وحدة إجتماعية تسعى إلى تحقيق أهداف محددة»[1]

بينما جاء في تعريف هانس كلسن «أن الأحزاب تكوينات تجمع أشخاص لهم نفس الـرأي، تضمن لهم التأثير الحقيقي على إدارة الشؤون العامة»[2].

و في نفس السياق يذهب "فوزي أبو ذياب" إلي إعتبار« الحزب وحدة معقـدة، فهـو منظمة إجتماعية لها جهاز إداري وهيئة موظفين دائمين، كما لها أنصار عديدين ينتمـون إلى بيئات وفئات ولهم عادات مختلفة، و هذا التباين بين أفراد الشعب هو الذي يدفعهم إلى الإنتماء للأحزاب، لأن الحزب هو أداة يستعملها الشعب للتعبير عن أمانيه»[3].

الملاحظ عن هذه التعاريف أ ا بنيت على أساس قناعات علمية أو إيديولوجية وهذا مـا يجعلها في نظر الباحثين والأكاديميين ناقصة، لأ ا تقدم جانب من جوانب الحـزب الـسياسي وتركز عليه، مقابل إهمال الجوانب الأخرى،وهذا ما يقودنا مباشرة إلى تعريف يرتكـز علـى معايير موضوعية علمية ونابع من دراسة دقيقة للأحزاب السياسية، جعلت هذا التعريف يحدث شبه إجماع لدى مختلف دارسي موضوع الأحزاب السياسية،ويقدم هذا التعريف باحثان هما جو زيف "لاپالومبارا" ***Lapalombara*** و "فيز" ***Weiner*** في كتا ما الأحزاب السياسة والنمـو السياسي، و يقوم الحزب حسب تصورهما على 4 عناصر أو معايير[4].

---

[1] - يوسف أحمد كشاكش، **مرجع سابق**. ص 534.

[2] - د/محمد فايز عياد سعيد، **قضايا علم السياسة العام**، لبنان: دار الطليعة للطباعة و النشر، 1986. ص 85.

[3] - **نفس المرجع** .ص 86.

[4] - جان ماري دنكان،**علم السياسة**، ترجمة محمد عرب صاصيلا ،ط2,بيروت:1995.ص211.

- تنظيم دائم أي تنظيم عمره السياسي المرتجى يفوق عمر قادته القائمين عليه، هذا المعيار يقصي ا موعات الصغيرة والزبائنية والزمر والعصب التي تزول بزوال قادتا.
- تنظيم محلي متكامل ودائم و يقيم صلات منتظمة و متنوعة علـى المـستوى الـوطني أي تنظيم وطني بامتداد محلي.
- الإرادة المتعمدة عند قادة التنظيم المحليين والوطنيين لأخذ السلطة وممارستها لوحدهم أو باقتسامها مع أخريين ،وليس التأثير فيها فقط.
- الإهتمام بالبحث عن الدعم الشعبي عبر الإنتخابات أو بطرق أخرى.

يبدو أن هذا التعريف شامل وواضح لأنه يقدم المعايير التي يبنى أو يؤسس عليهـا الحـزب والأهداف التي يسطرها، فالمعياران الاوليين يضعان الأطر الأساسية التي يقوم عليها الحزب، في حين يكشفا المعياران الآخران عن التمايز الموجود بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الأخرى التي لا تسعى إلى الإستيلاء على السلطة، رغم أ ا تشارك في الحياة السياسية.

و ذا تكون نشأة الأحزاب السياسية مع بداية القرن 19 عبارة عن ثـورة في الحيـاة السياسية ، قادت في العصر الحالي إلى تضارب علمي حول طبيعة هـذه الأحـزاب وطريقـة نشأتا، لكن لا احد يختلف اليوم أن الأحزاب السياسية أصبحت ذات دور كـبير في الحيـاة السياسية و في حماية المكتسبات الشعبية التي جاءت عبر نضال طويل، ولهـذا فـان فهـم الأحزاب السياسي يدفعنا إلى دراستها داخل الحقل السياسي من خلال الوظائف التي تقوم ا، و هذا موضوع المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الأحزاب السياسية داخل الحقل السياسي

كما رأينا فإن ظهور الأحزاب السياسية يرتبط بشكل دقيق مع الديمقراطية التمثيلية ومع ظهورها تمخضت ممارسة سياسية مضمونها، أن الحزب يؤكد إستقلالية الفرد، وقدرته على بناء النظام العام، وتتخذ هذه العملية أشكالا مختلفة عبر الأحزاب السياسية التي تعرف تنوع يتماشى، وطبيعة الرأي العام من جهة والتوجه أو الخط السياسي أو من حيث التركيبة أو التنظيم من جهة ثانية، ويتخذ هذا التنوع في الحقل السياسي تميز في طبيعة الأحزاب السياسية فتصنف على أساس إيديولوجي أوعلي أساس تنظيمي بنيوي أو على معايير أخرى، ولهذا الغرض جاءت دراسة الأحزاب داخل الحقل السياسي لتوضيح النماذج أو الأنماط التي يمكن أن تفرزها الحياة السياسية والأوضاع التاريخية، وفي هذا المجال تشكل الدراسة التي جاء بها ديفرجي حول الأحزاب السياسية الأساس الذي تعتمد عليه مختلف الأبحاث في مجال الأحزاب السياسية وهذا لأنه يقدم دراسة تركز على البنى الداخلية للأحزاب السياسية كأساس للتفريق بينهما وينتهي إلى وضع تصنيف يميز بين أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير[1].

1/ أحزاب الأطر: عند الحديث عن هذا الشكل من الأحزاب تجدر الإشارة أنها أحزاب أعيان وهي الأقدم تكوينا حسب ديفرجي بالنظر إلى التنظيمات التي اخترعت الأحزاب السياسية ولهذا النمط من الأحزاب خصائص تنفرد بها هي :

-إنها أحزاب لا تبحث عن زيادة عدد المنتسبين، وهذا الأمر لا يمثل بشكل من الأشكال عنصر ضعف فيها، لأن نمط الحياة السياسية القائم على الإنتخابات يعطي أهمية أكبر للناخبين، وعليه تسعى أحزاب الأطر إلى إنتساب الأشخاص ذوي النفوذ والتأثير، وهذا ما يؤمن لها التأثير القوي على الناخبين من خلال إنتساب الأفراد القدرين على التأثير في إختيارات الآخرين، ومن تم تصل إلى درجة عالية من الفعالية كما لو كانت قد توجهت مباشرة إلى المواطنين.

-السمة الثانية المميزة لهذا النمط من الأحزاب هي أنها ذات بنى مرنة وبتعبير آخر فإنها تتميز بتنظيم ضعيف، وهذه الميزة نابعة من طبيعة أو أصل من يكونها، إذ يتميز الأعيان بالفردية وعدم الإنضباط ، فهم يعتقدون أن النشاط السياسي طريقة أو شكل آخر لزيادة نفوذهم وتأثيرهم وعليه وبمجرد أن يصبح الإنتماء إلى الحزب ثقيل عليهم يتركونه، وهذا ما يخلق تنظيم ضعيف وينتج عن هذا الضعف، لا مركزية.

---

[1]- *Jean Baudouin, **Introduction a la science politique** ,3é édition, paris : Dalloz, 1992. p 75. 76.*

-السمة الثالثة لأحزاب الأطر هي هيمنة القمة على القاعدة، وتتجسد هذه السلطة في قـدرة عضو البرلمان على العمل في دائرته الإنتخابية بـصفته الـسيد الحقيقـي للمـستويات الأدنى للحزب،وليس كمندوب لأعضاء يتولى سلطة القيادة، من خلال عملية إنتخابية وسلطة رئيس الحزب غير خاضعة للنقاش، ويخول له اتخاذ القرارات بشرط أن لا تكون هذه القرارات منافية أو مخلة بالنظام العام.

وجملة القول حول أحزاب الأطر، هو أ ا ذات بنى ضعيفة وذات طابع أرستقراطي محافظ إن صح التعبير.

2/ أحزاب الجماهير: وهي أحزاب ظهرت في ايةالقرن التاسع عشر حسب ديفرجـ ـي[1] مع بروز الأحزاب الاشتراكية وتتميز هذه الأحزاب بسمتين أساسيتين تجعلها مناقضة لأحزاب الأطر فهي تقوم على انخراط أكبر عدد من المناضلين، إضافة إلى قوة تنظيمها.

-تتميز أحزاب الجماهير بسعيها إلى تنويع الإنتساب، دف إعطاء تأثير سياسي لعامة الناس أو البروليتارية، سعيا منها لإيقاظ الحس المدني، أو وصولا بالعامة إلى درجة من الوعي الـسياسي، فهي تقوم بدور تربوي، يسمح للمناضل داخل الحزب من التعلم ومن رفع مـستوى وعيـه السياسي، و ذا يتراجع دور الأعيان في التأثير عليه كما يستجيب إنتساب عدد كـبير مـن المناضلين لضرورة عملية ، فأحزاب الأطر تستطيع أن تمول نفسها، بفضل ثروة أعضائها، أمـا الأحزاب الثورية فإ ا لا تستطيع الاعتماد على نفس الإسهامـات ومن هنا تـأتي ضـرورة الاشتراكـات الضئيلة القيمة، ولكن الكثيرة والمنتظمة.

-السمة الثانية في أحزاب الجماهير أ ا تتميز ببنية تنظيمية قوية، وهذه السمة نابعة من الـسمة الأولى، إذ من الضروري تأطير المنتسبين الجدد ومراقبة الإدخالات والإخراجات والوقوف على الانضباط الداخلي وجمع الاشتراكات، كما أن الغاية التربوية للحزب تقتضي أن يسند التكوين السياسي للمنتسبين الجدد، إلى مسئولين ذوى تأهيل عالي يقومون بدور رقابي في الوقت ذاته.

و ذا يكون الحزب الجماهيري مناط بأدوار عديدة تشابه، إدارة الدولة كالتربية الرقابة القضاء، وللقيام ذه الأنشطة، يستعين الحزب الجماهيري بالمتفرعين وعلى فئة مـن المـوظفين السياسيين التي تتميز، بتأطيرها للمنخرطين، وتنظيم الحياة الداخلية للحزب، و ـذا تتكـون بيروقراطية حزبية تسمى في غالب الأحيان جهاز الحزب، لأن تلك الفئة تكرس نفسها للقيـام

1- ***Ibid.*** *P 77-78.*

بالمهام الموكلة إليها، وبمقتضى ذلك تتقاضى أجرا كاملا من الحزب، و بهذا يحاول الحزب استنساخ البنية الحكومية في الدول الديمقراطية، فهو يتمتع بسلطة تنفيذية، و سلطة تشريعية.

من خلال التحليل الذي قدمه ديفرجي حول تصنيف الأحزاب السياسية يمكن القول أنه يعبر عن مرحلة تاريخية، سياسية واقتصادية خاصة،غير أن ما يعاب عنه أنه تجاهل معطيات كثيرة حسب الكثير من الباحثين بداية من كونه ينظر إلى العالم بمنظار واحد، إذ تؤكد الدراسات في مجال تصنيف الأحزاب السياسية أن التحولات السياسية والاجتماعية التي رافقت مرحلة الحرب الثانية مهدت الطريق لظهور أنماط جديدة من الأحزاب، فإلى جانب أحزاب الأطر وأحزاب الجماهير يقدم "أوتو كيرشهايمر" نوع أخر للأحزاب السياسية ويسميها الأحزاب التي تلتقط كل شيء "***catch all parties***" [1] -و يتميز هذا النوع من الأحزاب بأنه يحاول أن يغطي النقص الذي تركه نموذج ديفرجي- وهي نوع من الأحزاب التي ليست بأحزاب التمثيل الفردي مثل أحزاب الأطر، ولا هي أحزاب الدمج الاجتماعي بنفس درجة أحزاب الجماهير، فهي أحزاب عدة طبقات، ضعيفة البعد الإيديولوجي وذات طابع تقدمي كما توجد هذه الأحزاب في اليمين واليسار وحتى الوسط.

ويأتي التحليل الذي جاء به، "جون شارلو" "***jean charlot***" في دراسته لتصنيف الأحزاب السياسية في نفس السياق حيث خرج بتصنيف ميز فيه بين 3 أشكال للأحزاب السياسية، هي أحزاب الأعيان، وهي بشكل من الأشكال أحزاب الأطر حسب التحليل الديفرجي وأحزاب المناضلين وهي صورة مطابقة للأحزاب الجماهير، في حين يعتبر الشكل الثالث الذي أطلق عليه أحزاب الناخبين صورة لما سماه "أوتو كيرشهايمر" بالأحزاب التي تلتقط كل شيء، وحسب طرحه، أحزاب الناخبين ليست لها إيديولوجية واضحة مثل أحزاب الأعيان لكن هدفها الانتخابي يجعلها تخلق شبه آلة انتخابية، وبنية قوية على نفس شكل أحزاب الجماهير، و يؤكد جون شارلو أن مثل هذه الأشكال من الأحزاب قائمة في المجتمعات المتقدمة، في حين يرى"أوتو كيرشهايمر" أن الأحزاب التي تلتقط كل شيء هي أحزاب المناسبات الانتخابية [2].

إلى جانب هذه الانتقادات التي حاولت تغطية تحليل ديفرجي حول تصنيف الأحزاب، هناك طرح كلاسيكي يرتكز على تصنيف الأحزاب السياسية على أساس إيديولوجي أي أحزاب

1- *Michel Offerlé, **les partis politique**, paris: presse universitaires de France, 1987 .p 12.*

2-*André Akoun et autres, **opcit**, p 384.*

اليمين وأحزاب اليسار،وظهرت هذه التقسيمات أثناء الثورة الفرنسية أين التزمت طائفة من البرلمانيين يمين القاعة البرلمانية (الجيرونديين) في حين اختارت مجموعة أخرى يسار القاعة (اليعاقبة) بينما اختارت مجموعة أخرى وسط القاعة (الكوردوليه) موقف محايد[1] وأصبح هذا التصنيف متداول للتمييز بين الإيديولوجيات المختلفة، والحقيقة أن مثل هذا التصنيف نسبي لأن مفهوم اليمين واليسار نسبي بذاته.

رغم الاختلاف القائم في مجال تصنيف الأحزاب السياسية إلا أن الجميع يتفق أن الأحزاب أنواع، وهذا رغم تباين صنف عن آخر و تباين طرح عن آخر ومن تم فإذا كانت الأحزاب أنواع فهذا يعني بالضرورة تعدد نظمها في الديمقراطيات المعاصرة، ومن تم يكون النظام الحزبي محدد إلى حد بعيد لمعالم الحقل السياسي والنشاط الحزبي،وعليه يمكن تعريف النظام الحزبي على أنه «النسق الناجم عن العلاقات المستقرة بين الأحزاب البرلمانية الممثلة داخل الغرفة البرلمانية في حالة التعددية،أما في حالة الأحادية فهو النسق الشامل الناجم عن الحزب الحاكم وحده أو على رأس جبهة شعبية»[2] و بذا يكون النظام الحزبي محدد بعدد الأحزاب السياسية في البلد الواحد، ومدى قدرتا على التأثير في عمل المؤسسات الدستورية وطريقة قيامها بوظائفها.

ويميز الباحثين في مجال القانون الدستوري والعلوم السياسية بين صنفين من النظم الحزبية، نظم حزبية تنافسية قائمة على معيار التناوب على السلطة و نظم حزبية غير تنافسية وهي قسمين تعددية حزبية مقيدة وتعددية حزبية محققة قانونا و مقيدة فعلا.

1 النظم الحزبية التنافسية: و فيها يمكن التفريق بين 5 أشكال:

أ/ الثنائية الحزبية: «و هي النسق المستقر الناجم عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين وحائزين على معظم المقاعد البرلمانية، و متداولين على السلطة »[3]، يوجد هذا النوع من النظام في البلدان الأنجلوساكسونية و بشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

---

[1] - د. عبد ا يد نعنعي **،مرجع سابق**. ص 255.

[2] -*Guy Hermet et autres ,**Dictionnaire de la science politique et des institutions politiques**, paris :Armand colin, 1994. p196.*

[3] - جابريال إيه الموند ، جي بنجهام باويل الابن، **السياسة المقارنة** في **وقتنا الحاضر نظرة عالمية** ،ترجمة هشام عبد الله, سمير عصار لبنان: الأهلية للنشر و التوزيع, 1998, ص 137.

ب/الثنائية القطبية :«وهي النسق المستقر الناجم عن تواجد كتلتين، كل كتلة تظم حـزب أو أكثر، هاتين الكتلتين متماسكتين ومتداولتين على السلطة» نجد هذه الأنظمة في فرنـسا أيـن تتحالف أحزاب اليسار لتشكيل كتلة ضد اليمين كما توجد في الدول الاسكندينافية[1] .

ج/ الثنائية الحزبية و النصف: وهي النسق المستقر الناجم عن تواجد حزبين رئيسيين متقاربين ومتداولين على السلطة، لكن بمساهمة حزب ثالث في كل مرة لتشكيل الأغلبية البرلمانية [2] مثل هذا النظام عرفته ألمانيا في تاريخ غير بعيد، أين يتحالف أحد الحزبين الرئيسيين مع حزب صغير لتحقيق الأغلبية.

د/ نظام الحزب المسيطر: «وهو النسق المستقر الناجم عن تواجد حـزب محـوري مـشكل للأغلبية البرلمانية في كل مرة، وحده بصفة مطلقة أو ضمن تحالف أحزاب» مثل هـذا النظـام يحقق التداول لكن هذا التداول يكون في صالح حزب واحد.

هـ/ التعددية الحزبية المطلقة:« وهي النسق المستقر الناجم عن الأغلبية البرلمانية المشكلة مـن أحزاب عديدة متميزة عند الاقتضاء» توجد هذه الحالة فـي إيطاليا وهولندا[3].

2/ النظم الحزبية الغير تنافسية: " وفيها يمكن التفريق بين قسمين تعددية حزبية مقيدة قانونـا وتعددية حزبية محققة قانونا ومقيدة فعلا"[4].

أ/ التعددية الحزبية المقيدة قانونا: وفيها يضع المشرع قانون يمنع ظهور تعددية حزبية، و يرجع هذا لأسباب تتعلق بطبيعة النظام السياسي و يمكن الإشارة إليها:

-بحكم إيديولوجية سياسية محافظة تعارض القوى التقدمية.

-بحكم إيديولوجية دينية غير ديمقراطية لا تقبل التعددية.

-بحكم الدور القيادي المخول للحزب قانونا حالة سوريا مثلا.

هذا ما يتعلق بالأسباب التي تحول دون ظهور الأحزاب السياسية في الأنظمة السياسية التسلطية.

ب/ التعددية الحزبية المحققة قانونا و المقيدة فعلا: في هذه الحالة الأحزاب السياسية تحصل على اعتماد لممارسة نشاطها السياسي لكن في أرض الواقع شيء آخر وهي حالات:

---

1 -*Guy Hermet et autres,* ***opcit****, p 196.*

2 -*Jean Baudouin ,****opcit*** *,p 72.*

3 -*Guy Hermet et autres ,****opcit****, p 197.*

4 - جابريال إيه الموند ، جي بنجهام باويل الابن، **مرجع سابق**، ص 145- 147.

1/ الهيمنة الدائمة للحزب الحاكم: هيمنة حزب واحد بواسطة قنوات، وقد تكون هذه القنوات عبارة عن علاقات بأوساط معينة " كالزبائنية " أو بواسطة وسائل الإعلام.

2/ بحكم هيمنة السلطة الرئاسية قانونا وفعلا: و في هذه الحالة تقدم الأغلبية مساندة للنظام حالة المغرب أين الملك يتمتع بصلاحيات واسعة.

3/ بحكم هيمنة المؤسسة العسكرية و دورها في تقييد التعددية.

وهكذا تكون النظم الحزبية داخل الحقل السياسي ذات أهمية كبيرة لأنها تسمح لنا من التعرف على طبيعة النظام السياسي القائم وعن السياسات المنتهجة من قبل هذا النظام، ويمكن الإشارة هنا أن الحزب السياسي موجود في جميع الأنظمة عدا إستثنائين السعودية وليبيا [1]،وخارج هذين الاستثنائيين الأحزاب موجودة على اختلاف نظمها وتوجهاتها، وهذا الوجود يخول لها القيام بأدوار داخل الحقل السياسي ، وتؤكد الدراسات أن الأحزاب أدوات أو آليات لا غنى عنها في الديمقراطيات الحديثة، لأنها تقوم بوظائف تهم الحياة السياسية والمجتمعية، ويمكن حصر هذه الوظائف فيما يلي:

1- وظيفة الوسيط المعبر عن الإرادة الشعبية: يقوم الحزب في الحقل السياسي بتوجيه الرأي العام وتكوينه، وعند قيامه بهذه العملية يسعى إلى توطيد نفوذه، أما بكسب ثقة المواطنين في حالة ممارسته للسلطة وإما بالضغط على الحكومة في حالة المعارضة وعند وصوله إلى ذلك يصبح هو المعبر عن الرأي وعلى هذا النحو يصبح وسيط بين السلطة والرأي العام و بقيامه بهذا الدور فهو يقوم بوظيفة منبرية" ***fonction tribunitienne*** " حسب جورج لافو[2] لأنه يسعى إلى رفع مطالب المواطنين إلى أعلى هيئة حاكمة، وهذا ما يؤكده التحليل النسقي الايستوني عبر المطالب التي تعالج داخل العلبة السوداء، -فالفرد لوحده لا يمكن أن يؤثر في النظام السياسي بصفة فعالة- و بهذه الطريقة يصبح الحزب قوة تعبر عن المصلحة العامة من خلال المصلحة الخاصة للفرد، ومن تم يكون الحزب قد هيكل الأفراد والجماعات المختلفة ومكنها من التعبير عن مطالبها بصفة منظمة وفعالة، وسعيا إلى أكبر درجة من الفعالية يقوم الحزب بتجميع مختلف المطالب التي يهيكلها في قالب سياسي معبر عن الأفكار المشتركة لهؤلاء الأفراد، و بهذا يكون أحد عوامل استقرار النظام السياسي، وواقع الحال أن أهداف الحزب

---

[1] -الأستاذ يسعد والي, **<u>محاضرات ملتقى انظم الحزبية و الإنتخابات</u>**, معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية السنة الثالثة فرع التنظيم السياسي و الإداري 1998.

[2]-*Jean Baudouin ,**<u>opcit,</u>** p 74.*

تتماشى مع أهداف المواطن، ولهذا الغرض تقوم الأحزاب باستطلاع الرأي العام للاقتراب مـن المواطن ومطالبه.

2/وظيفة تكوين الرأي العام وهيكلة الاقتراع: وهي من بين الوظائف المحورية[1] في حيـاة الحزب السياسي ومن خلالها يقوم بتوجـيه المواطن وإيقاظ روح المسؤولـية لديه، وإشـعاره بعدم تنافي المصلحة العامة مع المصلحة الفردية، هذه العملية التحسيسية التي يقوم ـا الحـزب تسعى إلى تجاوز غياب روح المسؤولية عند عامة الناس فالأحزاب تقوم بدور مهـم لإعـداد المواطن سياسيا و تساهم في توعيته، كما تضعه في التوجه العام الذي يتبناه الحزب من القضايا المطروحة من خلال برنامج محدد ومن خلال عمل سياسي يتماشى و الواقع، و تسعى الأحزاب لإيصال ذلك عبر قنوات معينة تجعل من الحزب شبه منظمة إعلامية تقدم للجمـاهير مختلـف المعلومات، وأثناء هذه العملية تقوم بتدليس و تزيين المعلومات بما يتوافق مع مصالحه بشرط أن لا تتجاوز هذه العملية حد أدنى تصبح فيه المعلومات خاطئة أو كاذبة الأمر الذي قـد يفقـد الحزب مصداقيته أمام المواطن ومن تم فقدان دوره كوسيط، وتتجلى أهمية تكوين الرأي العـام في كو ا تلزم الفرد على الأقل عند ممارسة حقه الانتخابي بتحديد مكانه من الجماعة.

3/وظيفة تكوين و اختيار النخبة السياسية[2]: يتفق الجميع أن الأحزاب السياسية تدف من خلال نشاطها السياسي إلى الوصول للسلطة أو البقاء فيها، لكنها في ذات الوقت مدرسة تلقن فيها مبادئ ممارسة السلطة،وتدفع هذه لمدرسة بأنجب طلا ا إلى الساحة الـسياسية ليتعـرف عليهم الناخب، ويرافق هذه الوظيفة التكوينية عملية انتقاء المرشحين أو الإطارات الـسياسية، وتبدأ هذه العملية الانتقائية داخل الحزب على اعتبار أنه المكان المناسب لتلقين الأفراد الـذين ستوكل لهم مسؤوليات سياسية ويحدث ذلك بوضعهم محل التجربة للتأكد من كفاءاتم، و في اية كل تجربة يدفع بمن هو أنسب أو أكفأ لتولي مهام سياسية أمام الهيئة الناخبة، ويخضع هذا الانتقاء إلى تدرج المسؤوليات داخل الحزب، فالحزب عبارة عن جهاز يساعد المـواطن علـى اختيار ممثليه، وفي أغلب الأحيان يقوم الحزب بدفع المتمرسين في صفوف الحزب و مـن لـه

---

1 -*Pierre Brechon ,**<u>Les partis politiques</u>**, France édition Montchrestien, 1999. p 75.*
2 -*Jean Baudouin ,**<u>opcit</u>** . p 72.73.*

مكانة تجعله يفرض نفسه في الحياة السياسية، فعملية التأهيل السياسي التي يقوم بها الحزب ضرورية لنجاحهن واستمراره.

4/وظيفة تنظيم المعارضة: من بين الأهداف التي يناط بها الحزب، للوصول إلى السلطة، و لهذا الغرض يحاول التأثير على السلطة القائمة بواسطة تنظيم المعارضة.

والمعارضة في النظم الديمقراطية لها من الأهمية، ما يمكن الجميع من إبداء الرأي المساند أو الرأي المخالف، و يتم ذلك في إطار قانوني، منظم يجعل من المعارضة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية التعددية، ويلعب الرأي العام دور كبير في تنمية المعارضة، فهو المبادر برغبة التغيير، و لهذا ينبغي تنظيم المعارضة بالاعتراف بها، على كونها برامج بديلة عن برامج الأغلبية الحاكمة، وعلى هذه الأغلبية أن تقبل النقد الموجه لها، إذا كان برنامج المعارضة يستجيب لمطالب الرأي العام في التغيير على أن يتم هذا التغيير، وفق الشرعية المعمول بها، وهذا ما يسمى باستمرارية المؤسسات الدستورية[1]، فوظيفة تنظيم المعارضة وظيفة محددة الأبعاد، تقتضي من الحزب أن يقدم النقد إلى الحكومة على أن لا يكون هذا النقد مجرد ، و إنما يرفق بحلول بديلة في برنامج متكامل يمكن ترجمته إلى قرارات نافذة في حالة وصوله إلى السلطة ،ولا يمكن لهذه الوظيفة أن تكون ما لم يوجد حد أدنى من احترام الحريات العامة وحرية التجمعات، و حق البرلمان في مسألة الحكومة، و هذه أمور تغيب بغياب حكم ديمقراطي، كما أن المعارضة مقرونة بطبيعة النظام السياسي و الحزبي، فالنظام الحزبي له تأثير على أبعاد المعارضة و صورها، فالمعارضة تأخذ طابع شبه رسمي في الثنائية و تتسم بالاعتدال، خلافا لما هو شائع في نظام تعدد الأحزاب[2].

إن دراسة الأحزاب داخل الحقل السياسي يوضح لنا بشكل من الأشكال البيئة التي ينشط فيها الحزب السياسي من خلال وظائفه و تنظيمه الذي يعطيه شكل مميز ويخول له الإستمرار، لكن هذه الاستمرارية ، مقرونة إلى حد كبير بمدى قدرة الحزب على كسب موارد مالية، و في هذا السياق كثيرا ما تطرح تساؤلات عن أصل الموارد المالية التي تحصل عليها الأحزاب لتسيير نفسها ونشاطها، ومن تم الحفاظ على وجودها السياسي.

---

1 - د. نبيلة عبد الحليم كامل، **مرجع سابق**، ص 85.

2 - **نفس المرجع السابق الذكر**, ص 86.

هذه المسألة المتعلقة بتمويل الأحزاب السياسية، تعبر عن تناقضات في الأنظمة الديمقراطية بينما لا تطرح أي إشكال بالنسبة لنظم الحزب الواحد أين التداخل بين الحزب والدولة يعطـي للحزب إمكانيات كبيرة تمكنه من أداء وظائفه،ففي الدول الديمقراطية هناك قوانين تحدد سقف الإنفاق في المناسبات الانتخابية، حتى لا يهيمن حزب على آخر بفضل إمكانيته المالية، وتتحدد هذه الموارد المالية في أشكال مختلفة هي الهبات، مساعدات من النظام أو السلطة، اشـتراكات المنخرطين، جرائد...الخ[1].

وتساهم هذه الموارد في تطوير الحزب وتمكينه من الوصول إلى المواطن عبر قنوات اتصالية متطورة، و بذا تكون الحياة السياسية اليوم معبرة بشكل من الأشكال علـى مـدى قـدرة الأحزاب على تسيير ميزانية محددة تماشيا مع القوانين السارية خاصة عنـدما يتعلـق الأمـر بتمويلات مشبوه فيها تخدم أطراف خارجية أو داخلية.

1 -*Philip Braud ,**Manuel de sociologie politique**, 2é édition France : L.G.J.d 1995.*

المبحث الثالث: التجربة الحزبية خارج العالم الغربي

كما سبقت الإشارة لذلك تعتبر ظاهرة الأحزاب التي برزت مع مطلع القرن التاسع عشر ثورة في ا ال السياسي، بالنظر إلى تنامي دورها في الحياة السياسية وباعتبارها فواعل جديدة، ويمكن القول أ ا أصبحت إحدى الآليات التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية،وكما أسلفنا الذكر توجد الأحزاب في كل الأنظمة فهي إما تعبير عن تعددية ناتجة عن سياسة متوازنة ونابعة من تعددية مجتمعية وإما أ ا تعبير عن نظرة شمولية يحملها حزب لتوطيد سلطة أوليغارشية ما.

فالحلقة التطورية التي شهدها الغرب انتهت بوضع أسس أو معالم ديمقراطية تمثيلية قواعدها الأحزاب السياسية، و ذا يكون قد حقق توازن بين سلطة النظام السياسي ومطالب الجماهير الشعبية، وعلى هذا الأساس شكلت الأحزاب السياسية نموذجا حاولت مختلف البلدان استنساخه لكن هذه الظاهرة لم تأخذ نفس الدور أو حتى نفس التطور الذي عرفته في ا تمعات الغربية، و هذا بالنظر إلى المسار التطوري الذي عرفته هذه ا تمعات من جهة ،وبالنظر إلى كون هذه الظاهرة دخيلة على هذه ا تمعات، ولم تنبع عن وعي قومي ا، يك عن تجسيدها لأنظمة شكلت في مراحل تاريخية معينة قوى استعمارية أ كت هذه ا تمعات، وقادت إلى تراجعها ثقافيا وسياسيا، وهذا التأخر أرغم هذه ا تمعات إلى التعامل مع ظاهرة الأحزاب والتعددية بالخصوص على أ ا الوجه الأخر للإمبريالية أو الاستعمار ، لكن هذه ا تمعات أو على الأقل أنظمتها لم تتجاهل مدى قدرة الأحزاب على خلق وعي قومي حول قضية ولهذا الغرض سعت مختلف القيادات خارج العالم الغربي إلى توطيد سلطتها عن طريق أحزاب سياسية، وهذا ما حول الحزب من وسيط بين السلطة والجماهير إلى أداة في يد أوليغارشية مهيمنة، ويمكن القول أن التباين الحضري اليوم ليس ناتج من طبيعة ا تمعات بقدر ما هو مرتبط بالظروف التاريخية والاجتماعية التي عرفتها هذه ا تمعات و التي شكلت مكبح أو مسرع لحركية هذه البلدان في تتبع حلقة تطورية منتظمة تسمح لها من بلورة نظم سياسية ديمقراطية خاصة ا، على اعتبار أن الديمقراطية مفهوم موجود عند كل الشعوب وأن الغرب وضع الأطر والآليات لتطور الديمقراطية كنمط سياسي تأخذ فيه الأحزاب دورا كبيرا حتى لا نقول أوليا.

المطلب الأول: نشأة و تطور الأحزاب في العالم الغير الغربي

أخذ التطور السياسي في المجتمعات الغربية شكلا تصاعديا، فبعد سلسلة من التجارب التاريخية شهد المجتمع الغربي مستوى من الحداثة، رفعه فوق مستوى المجتمعات الأخرى، وسمح له بإشراك المواطن في الحياة السياسية عبر ممثليه في البرلمانات المنتخبة ،في الوقت ذاته تسارعت الأحداث على المجتمعات الغير غربية لتجد نفسها ملزمة بتبني هذه القيم، التي عرفت تطور دام قرون حتى ترسخت، وبدا من الواضح أن عجلة التطور السريع أدت في الكثير من الأحيان إلى انحرافات قادت إلى تشويه هذه القيم، أو أخذها جزئيا بما يتماشى وسياسة الأنظمة.

ويتضح من خلال التطور السياسي للمجتمعات الغير غربية أنها ذات خصوصيات أثرت في العملية التطورية التي يبدو أنها كانت ولا تزال متذبذبة، وهذا ما يجعلها في مستوى بعيد عن الحداثة، الأمر الذي يدفع الكثير إلى تلقيبها بالمجتمعات المتخلفة أو مجتمعات العالم الثالث، متناسين في ذلك أن ما يدعى اليوم بالعالم المتخلف، شكل في مراحل تاريخية معينة مهد لحضارات مختلفة، ومتجاهلين في ذات الوقت أن هذه الحضارات وضعت أو ساهمت بقدر كبير، في إثراء الرصيد المعرفي الإنساني فالحضارة الصينية أو البابلية أو حتى الفرعونية أو حتى الحضارة العربية الإسلامية ساهمت بقدر كبير في وضع نظم سياسية ذات خصوصيات بيئية، ودينية، وحتى فكرية والملفت للانتباه أن التمثيل الشعبي كان حاضرا في هذه المجتمعات.

فالتنظيم القبلي الذي كانت تقوم عليه مختلف المجتمعات كان بدوره قائم على التمثيل عبر مجلس عقلاء يحكمهم الأكبر سن أو الأكثر فراسة[1]، وهذا ما يكشف في الواقع أن النظام السياسي ونظم الحكم في المجتمعات الغير غربية كان لها من الخصوصية ما يؤهلها إلي تطوير تمثيل سياسي ناجح،والحقيقة أن الانتقال الذي حدث في الغرب والذي ساهم بقدر كبير في الاتجاه نحو الحداثة لم تعرفه اغلب المجتمعات الغير غربية لسبب من الأسباب

ولعل التحولات التجارية التي عرفها العالم مع بداية القرن الثاني عشر، لعبت دور كبير في عملية تطوير التجارة إلى استعمار، في وقت عرفت الحضارات التي هيمنت على العالم لفترة طويلة انحطاط بداية من القرن الثالث عشر، وساهم هذا التراجع في تنامي الأطماع الخارجية والداخلية ،من خلال التطاحن بين مختلف القوى السياسية في الداخل بغرض فرض هيمنة طرف على آخر، في وقت بدأت فيه المجتمعات الغربية نهضتها التي سمحت لها من أن تكون البديل

1 –فاطمة جمعة، **الاتجاهات الحزبية في السلام –مند عهد الرسول حتى عصر بني أمية**، بيروت:دار الفكر العربي، 1993.ص36.

الذي فرض نفسه تدريجيا على هذه المجتمعات، فحالة عدم استقرار الأنظمة والأطماع الخارجية، لعبت دور كبير في تأخر هذه المجتمعات التي أصبحت تدريجيا تابعة لمستعمرات تقاسمتها الدول العظمى، وهذا الأمر في الواقع تسبب في قطيعة بالنسبة لهذه المجتمعات، التي لم تتمكن من إحداث نفس النقلة أو الانتقال الذي شهده الغرب[1] والذي أعطى للغرب فرصة تكوين ظاهرة حزبية تعددية، وحتى الدول والمجتمعات التي عرفت التجربة الحزبية بعد ذلك لم تعرف نفس النشأة التاريخية وعليه يمكن التساؤل عن كيفية ظهور الأحزاب السياسية في العالم الغير غربي؟

كما أسلفنا سابقا شهدت الأحزاب السياسية تأخر في الظهور بالنسبة للعالم الغير غربي، وحتى إن كان وجودها معترف به في تاريخ هذه الشعوب تحت أشكالا مختلفة كالزمر والبطون، لكن ظهورها كتنظيم سياسي في الحياة السياسية عرف تأخر مقارنة مع المجتمعات الغربية، والأهم من كل ذلك أن هذه الظاهرة كانت مقرونة بظاهرة الاستعمار التي شملت معظم بلدان العالم الثالث، وشكل استقلال هذه البلدان بداية لبروز الأحزاب السياسية، والملاحظ أن الأشكال الحديثة للأحزاب السياسية ظهرت في أمريكا اللاتينية، ويرجع ذلك للاستقلال المبكر لأغلبية بلدان هذه القارة.[3]

ويرجع ظهورها إلى القرن التاسع عشر، إذ يتزامن ذلك مع انهيار الاستعمار الإسباني، والملاحظ عن نشأة الأحزاب السياسية في هذه القارة أنها لم تظهر عبر ما يطلق عليه بالنشأة البرلمانية والانتخابية، لأنها جاءت استجابة للظروف الاجتماعية والتاريخية وحتى الاقتصادية، التي رافقت نهاية التجربة الاستعمارية، فنهاية الاستعمار في هذه المنطقة كان إيذانا بظهور جماعات سياسية تعكس مصالح الطبقات المهيمنة على الحياة السياسية والاقتصادية، وبهذا تكون قد تحددت معالم أحزاب سياسية حقيقية والحقيقة أن هذه السمة ظلت عالقة بالنمط الحزبي في هذه القارة الشيء الذي وقف أمام تأدية الهيئة التشريعية لمهامها، رغم النصوص القانونية الدستورية التي تخول لها صلاحيات التشريع والرقابة، وبدا جليا أن السلطة الحقيقية كانت في يد السلطة التنفيذية التي سيطرت على أحزاب سياسة، كانت في حقيقة الأمر عبارة عن تجمعات شخصية.

[1] –*Redha Malek*,***__Tradition et évolution le veritable enjeux__***,*Alger :édition Anep,2001.p169-170.*

وتعبر نشأة الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية عن تطور تـاريخي، رافـق النمـو السياسي لهذه المنطقة، فظهور الأحزاب السياسية في أغلب بلدان هذه القارة كـان مقـرون بمراحل حاسمة من تاريخ هذه البلدان.

والملاحظ أيضا أن التنظيمات الحزبية الأولى التي ظهرت كانت عبارة عن تجمعـات أو عصب تابعة للنخبة الحاكمة، وعلى هذا الأساس لم تكن تسعى إلى دمقرطة الحياة الـسياسية، بقدر ما كانت تعمل على توطيد هيمنة النخبة السياسية الحاكمة ومصالحها، وفي هذا الـسياق يمكن القول أن الأحزاب لم تكن تختلف في الجوهر، لكن كانت تختلـف في الواقـع حـول السياسات التي ينبغي على الحكومة إتباعها،فهناك المحافظين*الذين رأوا أن دور الحكومة لا يزيد عن مجرد الحفاظ عن الهياكل الاجتماعية والاقتصادية السائدة، في حين يرى التيار الليبرالي، أن دور الحكومة ينحصر في القيام بتنمية زراعية وتجارية لبلوغ الحداثـة، وظل الصراع بين هذين التياران قائم في معظم بلدان هذه القارة إلى بداية القرن العشرين، أين ظهرت نخـب جديـدة أعادت النظر في الأوضاع القائمة، وطالبت بإصلاحات واسعة تمكنهم من منافسة الأحـزاب القائمة، وساهمت الظروف على إنشاء أحزاب ممثلة للطبقة الوسطى مكنتها من الوصـول إلى المناصب العامة، واستطاعت بفضل قيادتا ، كسب شعبية في أوساط الجماهير، لكن الأزمات الاقتصادية التي عاشتها هذه البلدان قضت ائيا على هذه الأحزاب ،إما بعودة المحـافظين إلى السلطة أو بواسطة العسكريون، و اتجهت تدريجيا الظاهرة الحزبية في أمريكا اللاتينية إلى إبـراز أشكال جديدة من الأحزاب عرفت بالحركات الشعبية، كما هو الحـال بالنـسبة للبرازيـل والأرجنتين، تحت دفع عناصر مدنية وعسكرية ،سعت إلى تعبئة الطبقة العاملة الحضرية ودفعها إلى ساحة العمل السياسي ،على غرار ما قام به "خوان بيرون" في الأرجنتين[1]، ولقد استندت هذه التنظيمات الحزبية الجديدة إلى كاريزمية قادتا، لكن وصولها إلى السلطة أعـاد النظـر في شعبيتها لأن القيم التي كانت تستند إليها لم تكن تدف إلى بلورة دمقرطة، تكفل تطوير نمـط حزبي على الشكل الغربي، وهذا ما تسبب في ظهور نخب جديدة أخذت على عاتقها القيـام بإصلاح ديمقراطي، عبر أحزاب تجمع الطبقة الوسطى التي يرتكز عليها الراديكاليون، والطبقات العمالية التي استندت عليها الأحزاب الشعبية، والملاحظ عن هذه التجربة أ ا لم تنجح وفتحت

* يتشكل المحافظون في أمريكا اللاتينية من كبار ملاك الأراضي و رجال الدين.

1 -عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة،** الطبعة الثالثة، بيروت: المؤسسة العربية للطباعة و النشر, 1990. ص 128.

الباب لظهور نوع أخر من الأحزاب هي الأحزاب الثورية، وهي نوعين أحـزاب ماركـسية شيوعية، وأحزاب غير شيوعية ويتزامن ظهورها مع بروز الأحزاب الشعبية والإصـلاحية، ولم تتمكن من فرض نفسها في تلك المرحلة عدى بعض الاستثناءات ككوبا.

وخلاصة القول أن الأحزاب في أمريكا اللاتينية تعبر عن واقع سياسي واجتماعي خاص ولم ترقى لبلوغ الديمقراطية الفعلية، فالشخصنة التي تميزت ا هذه الأحزاب عرقلت إلى حـد كبير تطور الظاهرة الحزبية، نحو ديمقراطية تمثيلية، كما أن التسلط ظل الـسمة العالقـة ـذه الظاهرة في أغلب بلدان القارة اللاتينية، وهذا ما وقف أمام لعب الأحزاب لـدورها، وأمـام ظهور نخب واعية بحقيقة الديمقراطية ومبادئها.

وخلافا لما سلف ذكره عن الأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية، عرفت هذه الظاهرة تواجد في القارة الأسيوية، وتجدر في التاريخ السياسي للمجتمعات الأسيوية فحسب دراسـة قام ا "***Lucien peye***"[(1)] حول ا تمعات الأسيوية لاحـظ مـن خلالهـا أن الاتجاهـات والممارسات التي وفرت ظروف مناسبة لبروز أحزاب منفردة، هي نفسها التي أعاقت نمو نظـم حزبية فعالة، فظهور اتحادات قادرة على صياغة سياسات عامة كان غـير مقبـول في الـنظم الإمبراطورية التقليدية، وهذا ما كان يعبر عن الهوة الكبيرة بين النخبة الحاكمة، والجماهير التي لم تتمكن من إيصال مطالبها إلى الحاكم، إلا في حالات قليلة، ولم تعترف هذه الأنظمة بحاجتها إلى جماعة تحمل مطالب الجماهير حيث انصب اهتمام هذه الأنظمة على احتكار السلطة ومنع ظهور مركز قوة مستقل.

ويبدو أن هذه الأنظمة نجحت في إحداث استقرار جعل الجماعات التي كانت تنـشط في الخفاء، لا ترتقي إلى مستوى أحزاب سياسية، وبسقوط هذه الأنظمة التقليدية لم تـرى هـذه ا تمعـات جدوى لإعادة النظر في طبيعة النظـام أي(احتكار الـسلطة) وتماشـيا مـع الأوضاع الجديدة احتكرت السلطة من طرف الحزب الواحد، ويجسد هذا الوضع تجربة الصين الشعبية.

وبخلاف هذا يلاحظ أن النظام الإقطاعي الياباني الذي كان مبني على تنافسية وتعددية من جهة، وعلى فصل بين السياسة والاقتصاد من جهة ثانية، ساهم بقدر كبير في تبلور ظاهرة حزبية تعددية، قريبة من تلك الموجودة في الغرب، ويتجلى ذلك من خلال الاستقلال الـذي

---

[1] -أسامة الغزال حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 1987. ص 103.

كان يتمتع به السادة الإقطاعيون رغم المركزية التي كان يتمتع ا النظام الحاكم،وهذا ما وفر تاريخيا،إطارا تنافسيا بين السلطة الحاكمة والإقطاع وتماشيا مع التطور الذي شهدته الأوضاع، أدرجت المصالح الاقتصادية في السياسة بالنظر إلى تنامي الاقتصاد الإقطاعي وتخصصه، ونتج عن هذا بروز مراكز قوة متعددة تضمنت على وجه الخصوص، البيروقراطية،العسكريون، والقادة الماليين والملاحظ عن هذه الجماعات أ ا كانت تعمل معا، رغم اختلاف مصالحها ومطالبها على اعتبار أن عمل كل مجموعة كان يقتضي احترام الآخرين[1]، و ذا تـوفرت الظروف لظهور نمط حزبي تنافسي ومتفتح قريب لما هو شائع في النظم الغربية.

وعليه فإن الظروف التاريخية التي رافقت تطور هذه المنطقة وخصوصيتها الاجتماعية والسياسية قادتا إلى بلورة ظاهرة حزبية معينة،إلا أن التأثير المباشر في نشأة الأحزاب والنظم الحزبية في أسيا، يرتبط في الواقع بظاهرة الاستعمار وانعكاساتها أو دورها، في بروز الحركات القومية المناهضة للاستعمار، إلى جانب القوانين الاستعمارية التي كانت تخول للنخب المحلية إنشاء أحزاب سياسية، والمشاركة في الانتخابات، وتفاعل هذه الأوضاع، ساهم في بروز أحزاب نخبوية وأحزاب ثورية في أغلب بلدان القارة الأسيوية، وساهم تطورها السياسي بعد استقلالها إما بإبراز تعددية حزبية تنافسية، وإما باحتواء النخب داخل الحزب الواحد وهي السمة التي طبعت أغلب البلدان الأسيوية.

وعليه يمكن القول أن السمة التي البارزة لظاهرة الأحزاب في العالم الغير غربي أ ا جاءت تحت دفع التجربة الاستعمارية، فالنشأة البرلمانية للأحزاب لا نجدها أيضا في ا تمعات العربية، لأن ا تمعات العربية لم تعرف تقاليد برلمانية تسمح ببروز ظاهرة حزبية، ويبدو أن التراث الإسلامي الذي طبع النظم الحاكمة لم يخلق أو لم يجسد فكرة حكم الأغلبية أو حتى الشورى، التي هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي أو الحكم في الإسلام،والملاحظ أيضا في أغلب الأبحاث التي طبعت الفكر السياسي الإسلامي ،أ ا انصبت حول الصفات التي ينبغي على الحاكم أن يتحلى ا ولم تسعى إلى تطوير التمثيل عبر ا موعات التي كانت موجودة في التنظيم الاجتماعي لهذه الشعوب، والواضح أن خضوع أغلب البلدان العربية للاستعمار أ ى بشكل من الأشكال،على إمكانية تبلور فكر سياسي بعيد عن طبيعة الحكم التقليدي، وهذا رغم الإسهامات التي جاء ا الفكر النهظوى، بوضعه معالم حركات سياسية

---

[1] **نفس المرجع السابق الذكر**، ص 104.

لعبت دور كبير في بلورة مطالب المجتمعات المستعمرة ، بالإصلاح وصولا إلى المطالبة بالاستقلال.

وتعبر النهضة العربية الإسلامية عن ميلاد اتجاهين سياسيين بارزين هما الإسلام السياسي والتيار الوطني[1]،ويشكل ظهور الحزب السياسي كتنظيم ،قفزة نوعية في حياة المجتمعات العربية والإسلامية التي لم تعرف سوى التجمعات القائمة على القرابة أو العقيدة الدينية أو العلاقات الشخصية، ويرى الباحثون[2] في ميدان الأحزاب السياسية، أن تركيا تشكل البلد الوحيد الذي أصبحت فيه الأحزاب منذ زمن مبكر، الأداة الرئيسية للتنافس حول السلطة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها أن تركيا هي البلد الوحيد الذي لم يفقد استقلاله ،وأن الجمهورية التركية التي ظهرت عام 1923 ، وريثة قرون من التقاليد الحكومية يك عن الطابع اللائكي الذي وضع معالمه "مصطفى كمال أتاتورك"، أضف إلى ذلك مختلف الإصلاحات التي طبعت النظام التركي ،من حق التصويت للمرأة، إلى فتح الباب لظهور عدة أحزاب،كما ساهمت الظروف التاريخية على توطيد ظاهرة حزبية تنافسية، لكن مع وجود قوى لمؤسسة الجيش، وعليه تكون تركيا الاستثناء الوحيد الذي طور سياسيا، ظاهرة الأحزاب بواسطة استنساخ هذه الظاهرة عن النموذج الأوروبي، وتطبيقها على البيئة التركية.

في حين ساهم الاستعمار في معظم الدول العربية على إبراز حركات ثورية أو أحزاب ثورية أخذت على عاتقها مهمة تحرير الوطن وتحقيق الاستقلال، ثم بعد تحقيق ذلك أخذت على عاتقها المشاريع التنموية في محاولة لتدارك التأخر الذي خلفه انحطاطها وخضوعها للاستعمار، وبدا واضحا أن سمة الحزب الواحد هي التي طبعت الأنظمة العربية والإسلامية.

وما ينطبق على المجتمعات العربية يمكن تعميمه على الأنظمة الإفريقية فخضوعها لاستعمار إضافة إلى عزلتها عن العالم وعن مراكز الإشعاع المعرفي الحضري، قاد إلى تأخر ظهور الأحزاب السياسية فيها، فتكوين الأحزاب السياسية تعتبر ظاهرة جديدة بالنسبة لإفريقيا السوداء، بدأت مع اية الحرب العالمية الثانية مع بعض الاستثناءات كليبيريا، هذا التأخر في بروز الأحزاب السياسية في المستعمرات البريطانية والفرنسية، يمكن تفسيره بغياب تقاليد برلمانية وانتخابية كسائر البلدان الغير غربية، إذ انتظرت البلدان الإفريقية قيام الدولة الاستعمارية،

---

[1] -Lahouari Addi ,***l'Algérie et la démocratie***, *France : la découverte, 1994.p 8.*

[2] - أسامة الغزال حرب ، **مرجع سابق**، ص

وإدخالها للاقتراع التدريجي بعد الحرب العالمية الثانية لتشهد ظهور الأحزاب الـسياسية الأولى، وارتبطت هذه الأحزاب بالظروف التاريخية التي مرت ا هذه البلدان خلال العهد الاستعماري حيث سعت السلطات الاستعمارية إلى تشجيع الأحزاب النخبوية الموالية للسياسة الاستعمارية، ومقابل هذا ظهرت أحزاب قومية سعت بكل الطرق إلى التحرر من الاستعمار، وقادها ذلـك إلى الاستقلال، ثم إلى بلورة نظام الحزب الواحد المبني على التأييد الجماهيري ،في حين ظلـت مختلف التشكيلات النخبوية أو العرقية وسائل في يد القوى الاستعمارية لـضرب الحركـات الثورية.

و ذا تكون الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي نتاج أو محصلة لظاهرة الاستعمار وإفرازاتا وفي الوقت الذي كان من المنتظر أن تجسد الأحزاب السياسية دورها التمثيلي لسيادة الـشعب أصبحت أداة في يد نخب حاكمة، تمنع الوصول إلى السلطة باسـتعمال مختلـف الأسـاليب الشرعية، والغير[4] شرعية للبقاء في السلطة، ونتج عن ذلك عـدم اسـتقرار سياسـي،وتخلف اقتصادي واجتماعي، يعيق التحول نحو الديمقراطية التمثيلية ونحو إعطاء الحزب دوره في بعـث مسار الدمقرطة.

المطلب الثاني: خصوصية التجربة الحزبية في العالم الغير غربي ومعوقات التحول الديمقراطي

إن الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي عرفت نشأة خاصة كونها ارتبطت بالظروف التاريخية لكل بلد على حدا ، في حين أن الجامع بين مختلف هذه لبلدان أنها لم تعرف نشأة أصيلة للأحزاب السياسية، فالمجتمعات الغير غربية لم تعرف الدولة القومية مبكرا، ولم تعرف البرلمانات، ولم تشهد الانتخابات، وانتظرت دخول الاستعمار لبلورة الدولة القومية داخل الدولة الاستعمارية ،ثم المشاركة في الحياة السياسية التي سطرتها السلطات الاستعمارية، ومن تم إنشاء أحزاب سياسية خاصة بها للدفاع عن حقوقها ،ثم تحولت هذه الحركات التحررية إلى نظم حزبية أحادية لتجسيد هيمنتها.

ولقد انصبت اهتمامات الباحثين في الأحزاب السياسية، خارج العالم الغربي بالتدقيق في هذه الظاهرة بتوجيه انتقادات يمكن حصرها فيما يلي[1]:

1/يلاحظ عن الأحزاب السياسية الغير غربية، بأنها أحزاب مشوهة ،تختلف بشكل أو بآخر وبدرجات متفاوتة عن المعنى الحقيقي للحزب،فأغلب الأحزاب التي يطلق عليها هذا الاسم، وخصوصا في إفريقيا، ليست أحزابا بالمعنى الحقيقي العلمي لهذا الاصطلاح،إذ لا يعقل تسمية حزب مجموعة صغيرة من أفراد النخبة الحاكمة في دولة ما.

2/السمة الثانية التي تميز الأحزاب في العالم الغير غربي أو العالم الثالث ،أنها أحزاب مؤقتة وظرفية، مبنية على الولاءات القبلية، وتسعى إلى الوصل إلى السلطة والاستحواذ عليها بالاستناد إلى مجموعات عرقية أو إلى الجيش، والملاحظ أن هذه الأحزاب تزول بزوال قياداتها ،وهذا كنتيجة لظهور أحزاب جديدة، تطالب بحقها في ممارسة السلطة بطرق غير شرعية، ولهذا الغرض تبقى سمة الانقلابات إحدى خاصيات هذه المجتمعات.

3/ الملاحظ أيضا أن الأحزاب و النظم الحزبية القوية في البلاد المتخلفة قليلة،ولقد حدد صامويل هنتغنتون ثلاثة أبعاد لقوى الأحزاب كمؤسسات سياسية[2].

أ/ البعد الأول يتحدد بقدرة الحزب على الاستمرار بعد غياب الزعيم الذي أنشأه أو الشخصية الكاريزمية التي أوصلته إلى السلطة.

---

[1] أسامة الغزال حرب، **مرجع سابق الذكر**. ص 162.

[2] - **نفس المرجع**، ص 168.

ب/ البعد الثاني يقاس بالتعقيد والعمق التنظيميين، وخصوصا فيما يتعلق بالعلاقة بين الحـزب، وبين التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، كالنقابات قصد الحصول على الدعم الجمـاهيري، والملاحظ أن اغلب الأحزاب في البلدان المتخلفة لم تطور الإطـارين التنظيمـي، والمؤسـسي اللازمين لتنظيم الدعم الجماهيري.

ج/ البعد الثالث لقوى الحزب، يتعلق بدرجة توحد العناصر النشطة سياسـيا، والـساعية إلى السلطة مع الحزب،أي مدى ارتباط المناضلين بالحزب وولاءه له.

و ـذه الخصائص تصبح النظم الحزبية في العالم الثالث ،ذات معالم محددة نابعة من طبيعة ا ـتمعات نفسها ،ومرهونة بالظروف التاريخية التي رافقت نمو هذه البلدان، وأهم ما ميز هـذا النمو أو التطور السياسي أنه كان مقرون بأزمات حادة أثرت بشكل كـبير في تحـول هـذه ا ـتمعات نحو الديمقراطية التمثيلية،ونحو ظهور ظاهرة حزبية فعالة وتعددية.

فمقارنة بسيطة لمسار التحول السياسي المتبع من طرف البلدان الغربيـة، وبلـدان العـالم الثالث،يوضح لنا أن ا ـتمعان لم يخضعا لنفس المقياس الزمني، فالدولة الغربية في بداية تكوينـها السياسي، نحو نموذج الدولة الأمة أو الدولة الوطن، لم تكن ملزمة بإتباع نموذج معين أو حـتى التأثر به، واستطاعت أن تبلور شكل جديد من الحياة السياسية خلال عدة عقـود، يتماشـى وتجار ا التاريخية وخصوصيا ا ونظر ا المستقبلية،عكس هذا أجبرت دول العالم الغـير غـربي عشية استقلاله، على تبني هياكل مؤسساتية تسمح لها أو تمكنها من ممارسة عملها في الحيـاة الدولية.

كما وجدت نفسها ملزمة بإتباع النماذج الموجودة في الساحة الدولية من جهة وضـرورة محافظتها على شخصيتها أو هويتها الوطنية، بتبيئة تطورها حـسب معطيـات نابعـة مـن خصوصيا ا، وهذا الوضع يعبر في الحقيقة عن تناقض لا يزال قائم في هذه البلدان، ويؤثر بصفة دائمة على التطور السياسي لهذه ا ـتمعات كما يعبر عن أزمات سياسية تمس الحياة الـسياسية لكل دولة[1].

إن الوضع السياسي الذي خلَفَه الاستعمار، وضع هذه ا ـتمعات أمام خيارات سياسية غير رشيدة، حيث أرغمت هذه البلدان على الدخول في سباق ضد السرعة من أجل تـدارك تأخر عقود من الزمن، و يبدو أن التنمية التي رافقت الاستقلال كانت نتيجة لإرث استعماري

1-*Bertrand Badie ,**opcit**. p181.*

وإرث وطني، فمعظم هذه البلدان تبنت النظم السياسية الغربية من دولة وبرلمانات، وحتى سياسات اقتصادية، لكنها عبرت في الوقت ذاته عن عدائها للديمقراطية التعددية، ومن ثم التعددية الحزبية، لأنها رموز الغرب الإمبريالي الاستعماري، وسعت إلي تجسيد الديمقراطية الشعبية، التي قوامها الحزب الواحد الطلائعي، الذي أخذ على عاتقه تنمية البلاد اقتصاديا بعد أن حررها سياسيا.

لكن الواقع الذي خلفه الاستعمار كان ابعد من ذلك بالنظر إلى الأوضاع الاقتصادية والثقافية التي عرفتها هذه الشعوب بعد استقلالها، فانهيار اقتصاديات هذه البلدان عشية استقلالها من جهة، ووجود نظام اقتصادي عالمي رأسمالي تهيمن عليه الشركات المتعددة الجنسية،والدول العظمى، افرز استعمار جديد تحت شكل التبعية وبدا واضحا أن المحاولات التنموية التي خاضتها معظم الدول المتخلفة ،كانت تمر بشكل من الأشكال عبر الاستدانة من بنوك عالمية أو من دول، وبهذا ظلت هذه البلدان تحت الهيمنة الاستعمارية، وظلت تتخبط في شبح المديونية والأزمات الاقتصادية التي رافقها نهب للثروات، من طرف مختلف القيادات التي توالت على السلطة، عبر المحاولات الانقلابية المختلفة.

إن الظروف التي أحاطت بنمو الدول المتخلفة، ساهمت بقدر كبير في عدم بروز ظاهرة حزبية تعددية ومن ثم ديمقراطية تمثيلية، لأن تبلور مثل هذه الأشياء يقتضي استقرار سياسي واقتصادي، وإنتاج فكري ومعرفي،يساهم في التنمية البشرية، وفي خلق حس مدني عبر التنشئة السياسية المهيكلة من طرف المؤسسات التربوية،والهادفة إلي بناء ثقافة سياسية رشيدة.

وواقع الحال أن الاستعمار خلف وراءه أزمات أخرى، كأزمة الهوية وأزمة اللغة، وترك وراءه نخب متخصصة في الإدارة، تسعى إلى خدمة القوى السياسية الخارجية، وفي بعض الأحيان تحولت هذه النخب، إلى نخبة حاكمة مهيمنة رغم أنها غير مؤهلة للحكم بحكم تكوينها.[1]

إن أهم العوائق التي تحول دون بلوغ بلدان العالم الثالث لدرجة التحديث السياسي، ومن ثم الدمقرطة،هي خصوصية التركيبة الاجتماعية في هذه المجتمعات والتي تعبر عن انقسامات عديدة، تنعكس سلبا على السير العادي للمؤسسات، فالسمة الغالبة في هذه البلدان

---

[1] - *Dimitri George Lavroff ,**<u>les partis politiques en Afrique noire</u>** ,France. Edit, presse universitaires de France ,1970. p23.*

، هي قيام مجموعة بالاستحواذ على السلطة عن طريق القوة وتفرض الآخرين على الامتثال لقواعدها الإثنية والسياسية، وهذا ما يفتح الباب لظاهرة الانقلابات، حيث تسعى كل مجموعة على إ اء احتكار السلطة من مجموعة أخرى قصد فرض هيمنتها، وهكذا تكون حلقـة غـير متناهية يجسدها الصراع بين العصب في حين تغيب مجموعات اجتماعية تأخذ على عاتقهـا التنمية ا تمعية، والسياسية وتساهم في تأطير أو هيكلة ال اعات الاجتماعية في قالب سـلمي، يسمح بحل المشاكل الاجتماعية ويساهم في خلـق ثقافـة التنـازلات أو ثقافـة التوفيقيـة " ***la culture du compromis*** " ومن تم بلورة حس مدني لدى أغلبية أفراد ا تمع والحكام، ويفتح الباب لتنافس سياسي نزيه، قائم على التداول السلمي .

ولبلوغ ذلك يجب إحداث تحولات عميقة في الدهنيات، بداية من النظرة إلى الـسلطة نفسها، كما يتطلب كل هذا المرور عبر البناء الديمقراطي، إذ يقتضي هذا البناء حياة سـلمية ،ومشاركة واسعة من قبل المواطنين، يك عن وجود مؤسسات مستقرة وإشعار المواطن بروح المسؤولية بتوعيته، بأن الدولة أداة بيد الإرادة ا تمعية، وأن وظيفتها الأساسية هي توفير الأمن، ولهذا الغرض توضع آليات ومؤسسات مقنعة للمواطن،تؤمن مشاركته السلمية في الرهانـات السلطوية، لتفعيل مسار الدمقرطة، تحت ما يمكن أن نسميه بدولـة القـانون، أيـن تأخـذ الديمقراطية مكا ا ويكون الشعب هو السيد في الاختيار، وهو الرقيب على من يحكمونه.

إن الواقع السياسي لبلدان العالم الثالث يظهر أن ما أفرزه التراكم التاريخي والتجـارب السياسية وضع أشكالا وأنماط سياسية تتنافى في غالب الأحيان مع النمط الديمقراطي، حيـث السمة البارزة في أنظمة العالم المتخلف هي الطابع الأبوي أو ما يطلق عليه بالأبوية الجديـدة، مثل هذه النظم تقوم على حكم يهيمن عليه رجل يكون في الغالب أمير يختار فواعل، ويـنظم عمل هذه الفواعل وفق أولويات، ويحدد وحده التوجهات التي ينبغي علـى الدولـة إتباعهـا ،فالنظام الأبوي[1] مفهوم قديم يعود الي المملكات القديمة التي كانت تدعي أن الدولة، وكـل الأشخاص الذين يعيشون فيها ملك للملـك ،وبالنـسبة لـدول العـالم الثالـث الحديثـة الإستقلال،فا موعة التي استحوذت على السلطة بعد الاستقلال لم يكن بمقدورها القـول، أن السلطة ملك خاص ا،بالنظر الي الظروف التاريخية والإيديولوجية لظهور تلك السلطة، ومن تم لم يكن بمقدورها استنساخ النظام الأبوي الذي عرفته أوروبا القرون الوسطي، ولهذا رأت أ ا

---

[1] – *sous la direction de René Gallissot,**populisme au tiers monde** ,paris :édition L'Harmattan,1997.p220.*

مكلفة بمهمة تاريخية –هي التنمية الإقتصادية والإجتماعية- تعطيهم الحق في الإستحواذ علـى السلطة حتى تحقيق تلك المهمة ،وهذا ما يطلق عليه " ***S.M Eisenstadt*** "بالأبوية الجديدة ،أو ما يسمي بـ ***Neopartmonialise*** ،وتقوم هذه الأنظمة بتطوير إستراتجية تمنع اقتراب الفواعل المحيطة من الموارد المكتسبة من طرف المركز،كما تعمل على هيمنتها في التمثيـل، وبـالأخص مراقبة مسار التطور الاقتصادي، الذي تشجعه من أجل الحفاظ على مـشروعيتها، وتحـدده بقوانين تمنع إمكانية ظهور نخب منافسة تطالب بالحكم،ومن ثم يصبح الحكـم في يـد أقليـة مهيمنة، تسعى بكل الطرق إلى منع التطور السياسي بواسطة المشروعية التنموية.

وتجسد البلدان الإفريقية والأسيوية هذا النظام حيث الحياة السياسية والاقتصادية محظورة بحكم هيمنة السلطة الحاكمة.

وتعتبر الأنظمة الأبوية تمهيد لميلاد الأنظمة السياسية الزبائنية التي تتمخض عـن هيمنـة المركز على الحياة السياسية،ومتولدة عن غياب اتصال بين المحيط والمركز كمـا أ ـا نتـاج لخصوصية الحياة والممارسة السياسية في النظام الأبوي التي تجعل مـن المركـز الـسياسي أي السلطة، موقع للصراع بين نخب سياسية متنافسة ومتوا جهة بالاعتماد على مواردها الماليـة، وتسعى إلى استعمال المؤسسات المالية العامة.

إن النظام السياسي الزبائني يعبر في الحقيقة عن وضع انتقالي، حيث يرى الباحثين في هـذا ا ال أن مثل هذه الأنظمة تشكل نوع من الحداثة الغير مكتملة، وهذا ما يوحي أن الزبائنيـة مرتبطة بصعوبة هيكلية أكثر منها انتقالية، تكمن في تبيئة المؤسسات السياسية الغربية مع واقع اجتماعي نابع من تاريخ أخر، و بناء سياسي خاص، وهذا ما يقود إلى وجود بناء بيروقراطـي يتماشى مع ثقافة مجموعة بدل ثقافة مجتمعية[1].

إلى جانب هذه الأنظمة يسود العالم الثالث أنظمة تسلطية وشمولية، يشكل فيها الحزب السياسي، الوسيلة التي يمكن من خلالها فرض الهيمنة ،ونشر الإيديولوجية،وتـشكل المواثيـق إحدى الأدوات التي يهيكلها الحزب من أجل توطيد السلطة، ويفرز هذا المر خلط بين مفهـوم الدولة والحزب .

---

1 -*Bertrand Badie* ,***opcit***, *p* 192 .

وظلت مختلف الأنظمة السياسية في البلدان المتخلفة متبنية لنمط سياسي حزبي أحادي، حتى بداية الثمانينات أين شهدت الحياة السياسية في هذه البلدان تحولات عميقة أعادت النظر في طبيعة الأنظمة السياسية القائمة على الحزب الواحد، وساهمت الأوضاع الاقتصادية المزرية لهذه البلدان في دعم هذه التحولات، التي انتهت بإعادة هيكلة هذه البلدان اقتصاديا، لكن بشروط سياسية أهمها الدمقرطة التدريجية لهذه الأنظمة، والتي تفتح الباب لتبني سياسة اقتصادية حرة، تمكن الشركات المتعددة الجنسية من العمل، في حقل سياسي مغلق منذ عدة عقود.

وترى مختلف الأدبيات السياسية أن مرحلة الانتقال الديمقراطي، هي أكثر المراحل خطورة في عملية التحول الديمقراطي، بالنظر إلى إمكانية تعرض النظم فيها إلى انتكاسات، ففي هذه المرحلة يكون النظام ذو طبيعة مختلفة تتعايش فيه مؤسسات النظام القديم، والنظام الجديد ويشارك في الحياة السياسية أصحاب الاتجاهات السلطوية، وأصحاب التوجهات الديمقراطية، سواء عن طريق الصراع أو عن طريق الاتفاق، ولهذا تتميز هذه المرحلة من مراحل التحول الديمقراطي بتنوع أشكالها، بالنظر إلى كون هذه المرحلة الأساس الذي تتمخض فيه الأطر لحل الصراعات بطرق سلمية.

والملاحظ أن هذه الشعوب تعاني من عدم توفيرها لآليات التحول الديمقراطي خاصة بعد انهيار مشروعية النظم التسلطية، وعجزها على إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية، ورفضها لقدر أكبر من الحريات والمشاركة.

وتمر عملية التحول الديمقراطي بآليات حسب ***Karl*** و***schmitz*** [1]،فالصيغة المناسبة للتحول الديمقراطي، تتم عبر اتفاقات ومساومات بين أطراف نخبوية، تقود إلى وضع قواعد جديدة تضمن التعايش السياسي، بين أهم الفاعلين السياسيين، ويذهب باحثان في العلوم السياسية وهما "***Odonnell***" و"***Shmit***" إلي صياغة سيناريو للتحول الديمقراطي، يقوم على التدرج والاعتدال، والحلول التوفيقية، وإن لوحظ عدم وجود اتفاق حول مختلف تكتيكات هذه الاتفاقات، باستثناء ضرورة الأخذ بعين الاعتبار عدم المساس بحقوق ملكية الفئات البورجوازية ومصالح المؤسسة العسكرية.

[1] - د. هدى ميتكيس، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في العالم الثالث**، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.

ويتفق الجميع أن التحول الديمقراطي يمر عبر آليات دستورية وسياسية على أن لا تكون الديمقراطية إجرائية بواسطة قوانين، وآليات مفرغة من محتواها،يهيمن من خلالها الجهاز التنفيذي على الأجهزة الأخرى الأمر الذي يخلق خلل في السير العادي للمؤسسات، وإنما تكون ديمقراطية مضمونيه أي يكون الدستور والقانون فوق الجميع،ويكون المجتمع السياسي عاكس للتعددية الموجودة في المجتمع، ومن ثم يتم تقنين ودسترة هذا الاختلاف، من أجل تفادي الصراعات السياسية، التي قد تقود في الكثير من الأحيان إلى للعنف، كتعبير عن المطالبة بهذه الحقوق.

وبهذا يتم تجاوز ما يمكن تسميته بديمقراطية الواجهة، التي كثيرا ما نجدها في البلدان المتخلفة أين كل شيء مقنن ومدستر، وأين التعددية موجودة لكن بحكم هيمنة قوى سياسية معينة، لا يتم وصول نخب جديدة إلى السلطة، وإن وصلت يتم القضاء عليها بطريقة تجعل السلطة القائمة المستفيد الأول، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن أمثلة كثيرة وتجارب ديمقراطية تم إجهاضها بشكل من الأشكال، كالتجربة التركية والمعارضة الإسلامية فيها، أو توقيف المسار الانتخابي في الجزائر، أو حتى الانقلابات التي تظهر هنا وهناك في بلدان الإفريقية واللاتينية.

وبهذا تكون الظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي تعبير عن مختلف الأوضاع السياسية و المجتمعية، والتي في نهاية تضع معالم ظاهرة حزبية خصوصية.

ولهذا الغرض سنحاول دراسة الأحزاب السياسية وتطورها في أحد أنظمة العالم المتخلف والمتمثلة في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول

إن دراسة الظاهرة الحزبية نشأتا، وتطوره، يعبر في الواقع عن مخاض عسير، إرتـبط في الحقيقة بتطور الديمقراطية ونشأتا في بلاد الإغريق، والملاحظ أن التجارب السياسية التي رافقت البناء السياسي للمجتمعات الغربية أعطت، لهذه الظاهرة طبيعة تتماشى مع الوضع الـسياسي والاجتماعي لهذه الشعوب،وهذا ما يفسر أن الدولة الوطن والمواطنة ،والبرلمان السيد، مفـاهيم جاءت لتعبر عن طبيعة سياسية ومجتمعية ناتجة عن تفاعل عدة عوامل، أهمها بروز نخب سياسية متشبعة بثقافة سياسية حرة نابعة عن الفكر السياسي الذي راج مع بداية القرن السابع عشر.

ويبدو أن الأحزاب السياسية كإحدى محصلات التطور السياسي الغربي، وجدت نفسها في كل الأنظمة السياسية، لكنها عرفت في الوقت نفسه صعوبات للعب نفس الدور في مختلـف المناطق، فالظاهرة الحزبية في العالم الغير غربي لم ترقى إلى مستوى التجربة الحزبية في الغـرب، وهذا نتيجة لغياب الشروط الضرورية لتفعيل الديمقراطية التي تعتبر المناخ الجيد لتجسيد الحداثة بمختلف أشكالها.

والحزب من خلال المفاهيم والدراسات التي أحاطت به يعتبر وسيلة، لانتقال الشعوب من وضع سياسي لآخر، والتجارب السياسية والتاريخية تؤكد أن الأحزاب السياسية تعمل علـى تفعيل الحياة السياسية سواء في الأنظمة الأحادية ،أين توطد هيمنة نخبة سياسية، أو في التعددية أين تخلق إطار تنافسي وبدائل متعددة، ومهيكلة للاختلافات، و ذا تصبح المتحدث الرسمي عن المواطن وعن طموحاته، لكن ذا الوضع الذي تشغله الأحزاب تقف كحاجز أما التنظيمـات الأخرى لأ ا تفترض أ ا المعبر الوحيد عن المصلحة العامة،(1) في حين أ ا لا يمكن أن تسعى إلى وحدة ا تمع، لأ ا تعبر داخل الحقل السياسي عن الاختلاف الاجتماعي.

ويمكن القول أن الحزب أو الظاهرة الحزبية عموما جاءت كتعبير عن واقع اجتمـاعي، وأن بقاءها اليوم مقرون بمدى قدرتا على تفعيل نشاطها مقابل تنامي التنظيمات الأخرى في الحياة السياسية، فالأحزاب في الغرب اليوم، تلعب دور اجتماعيا أكثر منه سياسيا، بينما تضل هذه

[1] -*Jean Marie Donegani et Marc Sadoun*, ***la démocratie imparfaite "essai sur le parti"***, *paris ; Gallimard, 1994 ; p 259.*

الظاهرة في العالم المتخلف بعيدة عن هذا الدور، لأن هدفها الواحد والوحيد، هو الاستحواذ على السلطة والبقاء فيها، في حين تشكل الديمقراطية وسيلة جديدة لبقاء نخب قديمة في الحياة السياسية.

وتعبر مختلف الأحزاب السياسة التي أفرزتها الإصلاحات المرافقة لإعادة الهيكلة الاقتصادية لمختلف البلدان عن نخب تقليدية، هدفها العودة أو البقاء في السلطة بطرق شرعية وغير شرعية.

:

الفصل الثاني:
التطور السياسي التاريخي لظاهرة الأحزاب في الجزائر.

سنحاول في هذا الفصل دراسة المسار التطوري الذي عرفتـه الأحـزاب الـسياسية في الجزائر، من خلال العودة إلى التاريخ السياسي الجزائري، ومختلف الحقب التاريخية التي واكبت التطور السياسي، وا تمعي الذي عرفته الجزائر ، بداية من دخول المـستعمر أرض الجزائـر، ومرورا بالثورات الشعبية ،ووصولا إلى الكفاح السياسي للنخبة الجزائرية، الذي تمخض عنة ميلاد الأحزاب السياسية، ثم النشاط السياسي الذي أفرز أفكار سياسية متنوعة مـن خـلال الاتجاهات السياسية، التي كانت تشكل الحقل السياسي أثناء الفترة الاستعمارية، ثم ننتقـل إلى بناء الدولة الجزائرية وتجسيدها لنظام الحزب الواحد، وتطور الظاهرة الحزبية خلال هذه الفترة المتميزة من تاريخ الجزائر، وكيف شهدت الحياة السياسية بداية لتحولات قادت في النهاية إلى تبني مسار الدمقرطة، الذي فتح الباب للتعددية السياسية ولممارسة سياسية أقل ما يمكن القول عنها أ ا كانت مقننة بآليات ساهمت بقدر كبير في ترسيخ التعددية الحزبية التمثيلية.

المبحث الأول:الأسس السياسية و التاريخية للأحزاب الجزائرية

تتضارب الآراء حول ظاهرة تعدد الأحزاب في الجزائر، فمنها القائل بأنها ثمرة التحولات السياسية التي عرفتها الجزائر بعد أحداث أكتوبر وهذا هو الغالب، ومنها من يرى أنها وليدة الأزمات التي عاشتها الجزائر عشية استقلالها، وبين هذا وداك يؤكد الواقع والتاريخ أن هذه التجربة متجذرة في تاريخ الجزائر المستعمرة مع الأحزاب التي شكلت الحركة الوطنية الجزائرية ونضالها، من أجل الحصول على الاستقلال الوطني، وساهمت النخبة السياسية الجزائرية بقدر كبير في بلورة هذه الظاهرة في وتنوعها، فالزخم الفكري الذي عرفه الغرب إنتقل تدريجيا إلى المناطق الأخرى وبإسهام غير مباشر للاستعمار، والنخبة السياسية التي بلورت من خلاله، وعي قومي حول القضية الوطنية وفكرة الاستقلال، بالاستناد إلى القيم الراسخة في هذه المجتمعات وبالاستفادة من التجارب الغربية في مقاومة اضطهاد الملكيات المطلقة والكنيسة، هذا التمازج منح هذه الشعوب إمكانية النهوض بالقضية الوطنية، وطرح الحرية كبديل عن الاضطهاد الاستعماري، وساهمت عوامل أخرى كالهجرة، والنهضة العربية في تولد وعي بفكرة المواطنة والكرامة الإنسانية، وحقوق الإنسان، كما ساهمت الحركات النقابية اليسارية في الغرب بقدر كبير في بلورة الوعي القومي، والتكوين السياسي للفئة المهاجرة، الأمر الذي أهلها لتبني القضية الوطنية.

ويبدو أن التبلور التدريجي للوعي القومي قاد في النهاية إلى ظهور الأحزاب السياسية، كمحصلة تمخضت عن سلسلة من الحقب التاريخية للتطور السياسي لبلدان العالم الثالث التي خضعت لظاهرة الاستعمار، والذي يمكن اعتباره ضرر له فائدة، لأنه سمح للعديد من البلدان أن تتكون سياسيا وإقليميا، كما ساهم بصفة غير مباشرة في خلق تطور سياسي، سمح بتبلور فكرة الدولة الوطن، والتجربة البرلمانية والانتخابات، ومن ثم أحزاب سياسية،والجزائر كغيرها من بلدان العالم الثالث التي خضعت للاستعمار، عرفت تطور سياسي خاص بها قادها إلى تجربة حزبية مستقلة عن الكيان الاستعماري تسعى إلى كسب حقوق سياسية ومدنية، وتبحث عن الاستقلال الوطني ؟!!

المطلب الأول: الظاهرة الاستعمارية في الجزائر و النشاط السياسي الحزبي.

إن طرح قضية الأحزاب السياسية في الجزائر خلال العهد الاستعماري، يطرح إشكالية أحزاب جزائرية، ودولة جزائرية كجوهر مغاير عن الأحزاب الفرنسية والدولة الفرنسية ومن تم وجود دولة جزائرية قبل تاريخ 1962.

و في هذا السياق يقول **أحمد روايجية**[1] «**إن الدولة الجزائرية لم يكن لها وجود قبل 1962 ،ورغم خصوصية نظام البايات، والدايات، إلا أن الجزائر لم تكن مستقلة تماما عن القسطنطينية، والشعور برفض الأتراك كان موجود لكن لم يعبر عنه صراحة، بل أن الجزائريين لم يكونوا يشعرون بوطنيتهم قبل الاحتلال، وكان عليهم إنتظار قرن ونصف من الاستعمار، لتنمية هذا الشعور**» يفهم من هذا أن الجنسية والوطنية، تولدتا عن الظاهرة الاستعمارية، وهذا ليس بالغريب لأن النظم التي عرفها المجتمع الجزائري كانت غير النظم الغربية، وهذا الأمر لا يتنافى مع وجود أمة مخالفة، تقطن على إقليم وتتبنى قيم غير القيم التي توارثها الغرب، كالدولة الوطن، والمواطنة.

فالتنظيم السياسي الذي طبع البلدان العربية والإسلامية كان يتماشى مع القيم والنظم التي تبنتها الخلافة في مرحلة من المراحل، وهذا ما يميزها شكلا ومضمونا عن النظم الغربية، وهذا ما يؤكد أيضا انتماء الأمة الجزائرية إلى جوهر مغاير للأمة الفرنسية،وما يؤكد هذا الاختلاف المقاومة التي أبداها الجزائريون إثر العدوان الفرنسي سنة 1830 ، رغم أن المقاومة عرفت تذبذب كنتيجة لعدم التوازن في القوى.

وتقسم هذه المقاومة حسب المؤرخين إلى ثلاثة مراحل، تبدأ المرحلة الأولى من 1830 إلى 1847 وتسمى بمرحلة المقاومة المسلحة المنظمة ضد الاحتلال، عرفت الأعوام الأولى فيها نوع من الانقسام، وانتظرت مجيء "الأمير عبد القادر" لتوحيد المقاومة ،وتنظيمها بإرساء قواعد الدولة الجزائرية الحديثة،[2] بتنظيمها سياسيا وعسكريا، ولقد عرفت دولة الأمير امتداد و

---

[1] -*Ahmed Rouadjia, **grandeur et décadence de l'état algérien**, paris : Kharthala, 1994. p 67.*

[2] - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى 1962**، لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1997.ص 109.

اتساع تدريجي، لكن ضعفها كان يكمن في صراع القبائل، ورغم هذا تمكنت دولة الأمير من الصمود بفضل المقاومة المسلحة إلى غاية معاهدة التافنة التي أبرمت بمقتضاها الهدنة، التي سمحت لفرنسا من أن تنظم نفسها وتتفرغ إلى المقاومة في الشرق -مقاومة أحمد باي- وتقضى عليهـا ثم عادت إلى الحرب مع الأمير بانتهاج إستراتيجية جديدة هي حرب الإبادة، تمكنت من خلالها من بسط سيطرتا والقضاء على دولـة الأمـير، وإرغامـه علـي القبـول بقـرار النفـي وعبرت اية دولة الأمير عن بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر المحتلة حيث فـرض عليهـا الحكم العسكري، وأصبحت بمقتضى القوانين الفرنسية جزء من فرنسا.

وشكلت سنة 1870 منعرج مهم بالنسبة للجزائر، باستيلاء المعمرين على السلطة في فيها بعد سقوط نابليون الثالث، وسجلت بذلك اية الحكم العسكري، وبداية الحكم المدني الـذي وسع نفوذ المستوطنين في الجزائر،[1] مقابل زيادة في الاضطهاد ، ومصادرة الأملاك بالنـسبة للجزائريين، وسعت مختلف الثورات الشعبية التي ظهرت في مختلف المنـاطق أن تقـاوم المـد الاستعماري، لكنها فشلت بالنظر إلى عدم التكافؤ في الإمكانات العسكرية .

والملاحظ عن هده المرحلة أ ا كانت بداية لتوطيد النفوذ الاسـتعماري، بالتوسـع في الأراضي الجزائرية، بالاعتماد على تجير القبائل من مناطقها الأصلية، وبانتهاج حرب إبـادة للقضاء على المقاومة بمختلف أشكالها، كما عبرت هذه المرحلة عن غيـاب أبـسط الحقـوق بالنسبة للجزائريين ، وهذا ما دفع القادة الجزائريين إلى إعادة النظر في طريقـة التعامـل مـع المستعمر، بانتهاج سياسة جديدة، تدف إلى كسب بعض الحقوق السياسية والمدنيـة داخـل النظام الاستعماري، وقوانينه المنحازة للأقلية المعمرة.

وتدريجيا ظهرت فكرة التمثيل السياسي في ا الس المنتخبة، تحت دفع النخبة الجزائرية التي استفادت من التمدرس، وأدركت غياب المساواة بين الجزائريين والمستوطنين، ولذلك أبـدت رغبتها في التمثيل داخل البرلمان الفرنسي، والمشاركة في الانتخابات المحليـة،[2] وعلـى هـذا الأساس دخلت في النشاط السياسي بإنشاء حركة نخبوية تحت اسم الشاب الجزائري "***le jeune Algérien***"، سعيا منها إلي تأطير مختلف المطالب في قالب قانوني أو منظم -وتعتـبر هـذه

[1]- *Claude collot et jean Robert Henry, **le mouvement national algérien textes 1912- 1954**, Alger : office des publications universitaires. p 249.*

[2] - عمار بوحوش، **مرجع سابق**. ص 202.

التشكيلة من دعاة الإدماج- واستطاعت في ظرف قصير أن تكسب شعبية كبيرة،خاصة بعـد وقوفها ضد قرار التجنيد الإجباري ، وتقديمها لعريضة إلى الرئيس أهم ما جاء فيها [1] :

-إلغاء قانون الإنديجينا

-المساواة في دفع الضرائب بين المستوطنين والجزائريين.

-المساواة في التمثيل السياسي با الس المحلية والبرلمان الفرنسي.

ويتزامن ظهور حركة الشاب الجزائري مع ما يصطلح عليه بالنهضة العربية الإسلامية،التي يعتبرها المؤرخون ميلاد لفكرة الوطنية أو القومية، الأمر الذي سمح لهذه الحركة أن تبلور فكـر قومي عربي إسلامي، كما شهد تاريخ هذه الحركة تقارب مع "الأمير خالد" المعروف بمطالبـه التي تعيد النظر في نظام الحكم بالجزائر، وشكل انضمامه إلى هذه الحركة تخوف كـبير لـدى الإدارة التي رأت فيه خطر على اعتبار أنه يستعمل شعارات سياسية تحرض على الثورة، وهـذا ما قاد السلطات الاستعمارية إلى عرقلة عمل هذه الحركة، بحجة أ ا حركة استقلالية تدف إلى طرد فرنسا من الجزائر.

والواضح أن الاضطهاد السياسي المتزايد، سبب هجرة العديد مـن الجزائـريين الـذين استقروا في البلدان الغربية، وبالأخص بفرنسا أين اضطلعوا على الحقوق التي يتمتع ا الإنسان أو المواطن في الغرب، وساهم دخولهم في النشاط النقابي على تنمية وعيهم السياسي، ومـن تم بدأ التفكير الجدي في تنظيم هذا الوعي القومي المتنامي في شكل جمعوي، على غرار ما هو قائم في الغرب، أين الظاهرة الحزبية ذات دور أولي.

ويتزامن هذا الوضع مع اية الحرب العالمية الأولى وإفرازاتا على آلاف الجزائريين الـذين شاركوا فيها ، إما كيد عاملة ، أو كجنود سقطوا ضحايا في حرب لم يكونوا طرفا فيها، وهو أمر قابلته فرنسا بإصلاحات بسيطة، كانت بمثابة إشعاع بالنـسبة لمختلـف الشخـصيات السياسية الجزائرية، لتقديم عرائض تطالب فيها بتمثيل الجزائريين في البرلمـان الفرنـسي، دون تخليهم عن هويتهم الوطنية، وتعتبر شخصية "الأمير خالد" الأكثر نشاطا في ا ـال الـسياسي حيث يكتب لها تقديم رسالة للرئيس الأمريكي "ويلسن" ،فحواها استقلال الجزائر، بالإضـافة إلى مساعيه الرامية لإنشاء حزب سياسي إسلامي ، ومشاركته في الانتخابات المحلية،والواقع أن هذه الحركية والنشاط قادت في النهاية إلى اصطدامه مع السلطات الفرنسية، التي أحاكت لـه

[1] - نفس المرجع السابق الذكر. ص 204- 205.

قضية أبعدته من خلالها عن الحياة السياسية ،ورغم ذلك ظل على اتصال مستمر مع الحـزب الشيوعي الفرنسي، وساهم بقدر كبير في خلق رغبة فعلية لتأطير العمل السياسي.

ويشكل النشاط المزدوج للأمير خالد، ولحركة الشبان الجزائريين خطوة فتحت البـاب لظهور أحزاب جزائرية، تسعى إلى طرح القضية الوطنية والمطالبة بحقـوق سياسـية ومدنيـة مساوية لحقوق الفرنسيين، وتجمع مختلف الدراسات التي تطرقت لموضوع الحركـة الوطنيـة الجزائرية إلى اعتبار الأمير خالد، أحد المساهمين في ظهور حركة حزبية في الجزائر خلال العهد الاستعماري[(1)].

وإذا أردنا أن نتحدث عن التشكيلات التي تمخضت عن النشاط السياسي لبداية القرن العشرين،فإنه لا يفوتنا القول أن تجربة الثورات الشعبية ،والنضال السياسي لقرابة قـرن مـن الاحتلال أفرز ثلاثة اتجاهات سياسية بارزة، يصطلح على تسميتها بالتيار الإصلاحي الـديني التيار الوطني الاستقلالي، والتيار الإصلاحي الإدماجي وحقيقة الأمر أن أصل هذه التيارات التي ظهرت مع مطلع القرن العشرين، يرجع إلى بداية احتلال فرنسا للجزائـر سـنة 1830 مـع المقاومة السياسية والمدنية للغزو، حسب ما يذهب إليه أبو القاسم سعد الله في كتابه[(2)] حيـث يؤكد أن بداية الاحتلال أفرز ثلاثة تيارات هي، الحزب الوطني الهادف إلى توحيد الـصفوف وتحرير الوطن، الحزب العثماني، الموالي للسلطان والمستند لفكرة الخلافة، الحزب الفرنسي وهو تيار ارتبطت مصالحه بمصالح فرنسا.

وعليه يمكن القول أن التيارات الحزبية التي ظهرت مع بداية القرن العشرين هي محـصلة للتطور السياسي للتيارات التي كانت موجودة بعد غزو فرنسا للجزائر ويمكن القول أن هـذه التيارات كان لها دور محوري في التاريخ السياسي الجزائري لفترة تقارب قرن، وبروزها سياسيا نتيجة حتمية لتطور الأوضاع السياسية التي رافقت تطور هذه التيارات نفسها وحياة الجزائريين عموما.

كما هو معروف ظلت رغبة الاستقلال أمل كل الجزائريين منذ دخول الاستعمار أرض الجزائر، ولم ترقى مختلف المحاولات النضالية سواء ا عسكريا أو سياسيا لتحقيق ذلـك، لكـن أفرزت مع بداية القرن العشرين تيارات سياسية مختلفة كان أبرزها نجم شمال إفريقيا، الذي ظهر

---

[1] -الأمين شريط، **التعددية الحزبية** في **تجربة الحركة الوطنية الجزائرية(1919-1962)**، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، 1998. ص7- 8.

[2] -أبو القاسم سعد الله ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900**، ج1 بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992. ص 112.

عام 1924 كجمعية هدفها الدفاع عن مصالح مهاجري منطقة المغرب العربي، وبرز رسميا كحزب سنة 1926 تحت رئاسة "مصالي الحاج" الذي خلف "الحاج عبد القادر"، ولقد أبدا النجم، رغبة فعلية في الدفاع عن القضية الوطنية، بالاعتماد على مواقف سياسية واضحة قادته في الكثير من الأحيان إلى الاصطدام مع السلطات الاستعمارية، ومن تم تعرضه إلى مضايقات انتهت بحله وإعادة تشكيله تحت تسميات مختلفة، ويعتبر النجم نتاج لهجرة اليد العاملة والحركة السياسية المضطهدة إلى فرنسا واحتكاكها بالحركات اليسارية، وبالخصوص الحركات النقابية كما يعتبر الحزب نتيجة حتمية لتبلور فكرة الوطنية الجزائرية، بالإضافة إلى كونه نتاج للطريق المغلق الذي وصلت إليه غالبية هذا ا تمع والنخبة السياسية الجزائرية التي كانت راضية على الأقل بحقوق سياسية ومدنية مساوية لفرنسيي الجزائر، ولهذا فنجم شمال إفريقيا، يعبر عن نقلة نوعية في كفاح الشعب الجزائري فهو حامل شعارات الحرية والاستقلال الذي يعتبر هدفه الأساسي، وتحددت هذه الأهداف في برنامج نجم شمال إفريقيا إثر مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار*وتمخضت عنه جملة من النقاط كان أهماها[1]:

- استقلال الجزائر و إنشاء برلمان جزائري منتخب بالاقتراع العام.

واكتملت معالم هذا البرنامج في ماي 1933، حيث قررت الجمعية العامة للحزب عدم قبول الانتماء المزدوج إلى النجم، والحزب الشيوعي الفرنسي،على اعتبار أن النجم ظهر تحت دفع الحزب الشيوعي الفرنسي وبقي على إتصال دائم معه، هذه القرارات سمحت للنجم، أن يصبح حزب سياسي فعلي بعد أن كان مجرد جمعية وتجسد ذلك بعد إلتحاق المغاربة والتونسيين بأحزا م الوطنية بداية من 1930 [2].

وقد كان لبرنامج الحزب أثر كبير في مواصلة المقاومة السياسية على أسس تسمح بإعادة إحياء الدولة الجزائرية، وقد بدا واضحا من نشأة النجم أ ا تشكيلة مختلفة عن باقي التشكيلات التي رافق ميلادها، ميلاد النجم، حيث تميزت التشكيلات الأخرى بتجنب الاصطدام مع السلطات الفرنسية، وبتبني سياسات إصلاحية عموما، في حين التزمت كل واحدة منها بإستراتيجية محددة.

* **مؤتمر بروكسل**: إنعقد في بروكسل بين 10 و 15 فبراير 1927، و يعتبر أكبر حدث تاريخي للحركات التحررية، حيث أجتمع الضعفاء للتنديد بالأقوياء.

[1] - بنيامين سطورا، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائرية 1888- 1974**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999. ص 93.

[2] -الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق**. ص 12.

فجمعية العلماء المسلمين التي تعتبر محصلة الفكر القومي العربي والإسلامي المرافق للنهضة العربية الإسلامية [(1)]، لم تكن حزبا سياسيا بل جمعية فكرية ذات طـابع ديـني وذات ـج إصلاحي، أخذت على عاتقها إصلاح ا تمع الجزائري من الشوائب التي غرسها الاسـتعمار، قصد طمس الهوية الوطنية ذات البنية الدينية، ورغم طابعها الفكري والديني إلا أ ـا كانـت تمارس نشاط سياسي من خلال المواقف التي تبنتها في الدفاع عن القضية الوطنية، كما ساهمت برامجها التعليمية في تكوين شباب تشبعوا بالفكر الاستقلالي عبر التعاليم الدينية ، لكن ما يعاب عن الجمعية أ ا اقتربت من الحركات الإصلاحية الأخرى، و أفرز هـذا التقـارب "المـؤتمر الإسلامي" الذي تمخض عنه ميثاق تضمن،إلحاق الجزائر بفرنسا وفصل الدين عـن الدولـة والحفاظ على الشخصية الإسلامية، و رغم ذلك يكتب للجمعية وقوفهـا ضـد المحـاولات الاستعمارية لطمس الهوية الوطنية الجزائرية بخلاف الحركات الإصلاحية الأخرى الـتي ظلـت تبحث عن نفسها.

ويعتبر التيار الإصلاحي الإدماجي امتداد لحركة الشبان الجزائريين وهو وليد إسـهامات النخبة المتشبعة بالثقافة الفرنسية، ويأتي على رأس هذا التيار فرحات عباس الذي دخل الكفاح السياسي مع بداية القرن العشرين في حركة الشبان، وتمكن تدريجيا من أن يخلق حزب سياسي يدافع على فكرة إدماج الجزائر في فرنسا تحت تسمية الإتحاد الشعبي للكفاح من أجل حقـوق الإنسان والمواطن سنة 1938 ويشكل ظهور هذا الحزب منعرج مهم في تفكير الإدمـاجيين، وعلى رأسهم فرحات عباس، الذي دعي إلى ضرورة حصول الجزائر على دسـتور إنـساني ، وأعلن في الوقت ذاته أن ارتباط الجزائر بفرنسا لا يعني بالضرورة الامتزاج معها[(2)]ولوحظ هذا التحول الفعلي مع ـاية الحرب العالمية الثانية حيث بدأت تتحدد معالم الفيدرالية التي دعي إليها فرحات عباس والإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي جاء كتعبير عن رغبة هذا التيـار في الاستقلال بعد أحداث 8 ماي 1945، على غرار هذا التيار بقي الحزب الشيوعي الجزائـري وفيا للسياسة الاستعمارية في الجزائر، وهذا رغم تبنيه في البداية لسياسة مطابقة لمنهجية عمـل الأحزاب الشيوعية العالمية - المناهضة للاستعمار- ويعتبر الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظهر في اكتوبر 1935 الامتداد الرسمي للحزب الشيوعي الفرنسي وهذا ما جعله يبقى تحت وصاية

[1]- *Charles Robert Ageron, **Histoire de l'Algérie contemporaine,** France : presse universitaires de France, 1964. p 86.*

[2] أنظر الأمين شريط، **التعددية الحزبية** في **تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق**، ص 22.

هذا الأخير، و اتسمت إستراتيجيته عموما في إلحاق الجزائر بفرنسا ،متحججا بأن الأمة الجزائرية في مرحلة تكوين ومعتبرا في الوقت ذاته الاستقلال عصيان داخلي وليس حق في تقرير المصير.

يبدو أن ما شهدته الساحة السياسية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1930 إلى 1945 يوضح أن الظاهرة الحزبية أخذت مكانا في الحقل السياسي، واستطاعت بفضل أفكارها أن تصل إلى مختلف الفئات، لكن ما شهدته الجزائر عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية مع أحداث 8 ماي 1945 عبر عن بداية حلقة تطورية جديدة في حياة الأحزاب الجزائرية عموما، ومن ورائها ملايين الجزائريين، ورغم الإصلاحات الضئيلة التي سعت إليها السلطات الإدارية لتدارك الوضع ،إلا أنها لم تنجح في تهدئة الأوضاع بدليل أن انتخابات المجلس التأسيسي التي تقرر إجرائها في 21 أكتوبر 1945 لم تشهد إقبالا كبيرا من المواطنين بعد دعوة الأحزاب للمقاطعة، و تجدر الإشارة أن الساحة السياسية، لم يكن ينشط فيها سوى الحزب الشيوعي الجزائري واتحادية المنتخبين المسلمين، في حين كان فرحات عباس زعيم أحباب البيان والحرية ومصالي الحاج زعيم حزب الشعب والبشير الإبراهيمي زعيم جمعية العلماء رهن الاعتقال، ولقد أسفرت نتائج الانتخابات عن نسبة عالية من الممتنعين إذ من 1350000 مسجل لم يشارك سوى 705000 ناخب[(1)] وأمام هذا الوضع لم يكن أمام السلطات الفرنسية إلا العمل على تهدئة الأوضاع بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين بما فيهم زعماء الأحزاب.

والملفت للانتباه أن أحداث 8 ماي كان لها صدى واسع على التيار الإدماجي وعلى رأسه فرحات عباس الذي دعي إلى أفكار مناقضة لما كان يدعوا إليه، محبذا الوسائل السلمية لتحقيق غايته، وتماشيا مع ذلك دخل حزبه إنتخابات الجمعية التأسيسية الثانية التي أجريت في جوان 1946 التي قاطعها حزب الشعب المحظور، وأحرز فيها الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري على 445174صوت مقابل 53396 صوت لصالح الشيوعيين، و بهذا يكون حزب فرحات عباس قد تحصل على 11 مقعد من أصل 13 [(2)] وهذا ما شكل خيبة أمل كبيرة بالنسبة للشيوعيين ،الذين حاولوا بكل الطرق تدارك الأوضاع من أجل ترجيح الكفة لصالحهم، وهذا بتغير سياستهم والمطالبة بإصلاحات جذرية بما فيها مجلس جزائري وحكومة

---

[1] - أنظر د/ عامر رخيلة، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم** في **مسار الحركة الوطنية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1995. ص 88.

[2] - *Mahfoud Kaddache, **l'Algérie des Algérien de la préhistoire à 1954, Algérie** : edif 2000, 2003. p 760.*

جزائرية وإرتباط فدرالي مع الأمة الفرنسية، كما حاولوا الإقتراب من التشكيلات الـسياسية الأخرى من أجل تكوين ما سموه " باللجنة الوطنية الديمقراطية الجزائرية " لكن مواقفهم السابقة حالت دون حدوث ذلك التقارب .

والملاحظ عن هذه الفترة أ ا شهدت تحرك سياسي خاصة مع نواب "الإتحاد الديمقراطي الجزائري" داخل البرلمان من أجل فرض جمهورية جزائرية لها حكومة وبرلمان، ومواطنة جزائرية ،ورغم رفض مناقشة هذا الإقتراح من طرف البرلمان فإن فكرة الدولة الجزائرية بدأت تطـرح نفسها بحدة وعبر مختلف التيارات السياسية التي كانت تشكل وتنشط في الحقل السياسي،وبدا واضحا أن الظاهرة الحزبية في الجزائر تعيش مرحلة نضج نابع عن تطور سياسي طويل اقترن مع التجارب السياسية التي عاشتها الجزائر بداية من دخول الإستعمـار الفرنسي إلى غاية ما بعـد الحرب العالميـة أين الإستقلال أصبح الحل الوحيد لإرضاء أغلب الأحزاب الجزائريـة بغـض النظر عن الطريقة التي ينظر إليها لهذا المفهوم.

المطلب الثاني: بناء الدولة الجزائرية المستقلة وإنعكاسا ا على مسار التطور الحزبي في الجزائر.

لقد شكلت مرحلة النضال السياسي الطويل الأساس الذي قامت عليه الدولة الوطنية بعد فشل، الحركة العسكرية التي شهدتا بداية الإحتلال في تحقيق الإستقلال وقد ساهم هذا النضال في وضع معالم الدولة الجزائرية، وشكلت خيبات الأمل التي توالت على مجهودات الحركة الوطنية في الحصول على أبسط الحقوق،القطيعة التي إنتهى إليها رواد الحركة الوطنية الجزائرية، وبالخصوص التيار الوطني الإستقلالي الذي أخذ على عاتقه ضرورة إحياء، أو بعث الدولة الجزائرية بطريقة جديدة ولقد كان الحل العسكري، محل إختلاف في الحركة الوطنية الإستقلالية الممثلة في حركة الإنتصار، ومن تم تقرر مواصلة العمل السياسي من جهة وإنشاء جناح عسكري يقود عمليات عسكرية منظمة اصطلح على تسميته بالمنظمة الخاصة " ***L'oS*** " ورافق هذا النشاط المزدوج على الجبهتين السياسية والعسكرية أزمة داخلية في حزب حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية،عبرت في الحقيقة عن إختلاف في الرؤية السياسية والمستقبلية بين قيادة تحبذ التحفظ من العمل المسلح، وشباب يرون فيه الوسيلة الوحيدة للحصول على الإستقلال ،وتعبر هذه الأزمة عن تراكم مختلف الأزمات التي عاشها الحزب من أزمة بربرية، وقضية " دباغين"(1) .

ولقد بدأت الأزمة فعليا في أفريل 1953 بإنعقاد المؤتمر الثاني للحزب وبغياب مصالي الحاج ، وبدا جليا أن هناك إرادة فعلية لإعادة النظر في أساليب عمل الحركة وفي قيادتا، من خلال إنتقاد غير مباشر لظاهرة عبادة الشخصية، حيث أفرز المؤتمر أزمة داخل الحزب انحصرت بين مجموعتين ، أتباع "مصالي" الذين كانوا يسعون إلى بسط نفوذهم والاستحواذ على قيادة الحزب، وأعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا يهدفون إلى دمقرطة الحزب وإ اء سيطرة "مصالي"، وتطورت هذه الأزمة بعد إنتقالها إلى الشارع من خلال الانتقادات التي وجهها مصالي لأعضاء اللجنة المركزية .

وفي ظل الصراع على الزعامة الذي رافق الأزمة ظهر تيار آخر يحمل توجه سياسي راديكالي، إرتسمت معالمه مع النشاط العسكري الذي قامت به المنظمة الخاصة، وكان يهدف إلى تجاوز الأزمة ،وتوحيد الحزب وقيادته للعمل المسلح والواقع أن كل المحاولات التوفيقية التي

---

[1] - *Mahfoud Benoune, Ali el Kenz,* ***le Hasard et l'histoire entretien avec Belaid Abdesslam****, TOM1, Alger ENAG éditions, 1990 .p 35.*

قام ا التيار لإ اء الأزمة بين "المصاليين" و"المركزيين" لم تنجح بسبب تشبث كـل طـرف بموقفـه، وهذا ما سمح لهذه ا موعة- المكونة من أعضاء المنظمة الخاصة- بالقيـام بنـشاط سياسي انتهى بإجتماع 22 والذي تمخض عنه الإتفاق على بداية العمل المسلح، كما تقرر فيه إنتخـاب مسـؤول وطني (محمود بوضياف) مكلف بتطبيق قرارات الإجتمـاع وخمـسة أعضاء (بن بولعيد ديدوش، بن مهيدي، بيطاط، كريم بلقاسم) بالإضافة إلى الوفد الخـارجي (بن بله، خيضر، ايت أحمد) أوكلت لهم مهمة تحضير العمل المسلح وأخذت هذه اللجنة على عاتقها مهمة تحرير إعلان، محدد للهدف الأساسي والمتمثل في " الإستقلال الوطني " عن طريق إحياء الدولة الجزائرية السيدة ، الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية [1] هذا البيان كان موجه للقاعدة وكان يحث المناضلين على الإلتحاق بالركب.

على مستوى تنظيمي تقرر تقديم مبدأين أولوية الداخل عن الخـارج و اللامركزيـة والإسم المختار للتنظيم هو حزب جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري هو جيش التحرير الوطني [2] ،وبصرف النظر عن كيفية إندلاع الثورة سنحاول أن نقدم تحليلا موجزا عن التنظيم الداخلي لجبهة التحرير الوطني أثناء الثورة المسلحة، من المؤكد أن بيان أول نوفمبر شكل اللبنة الأولى لميلاد الدولة الجزائرية الحديثة، علما أن جبهة التحرير كهيئة قادت الحركة الثورية لعبت دورا مهما في إعادة إحياء الدولة الجزائرية وهذا بتدعيم سلطتها بمؤسسات سياسية سـاهمت بقدر كبير في وضع الإطار العام لدولة في مرحلة تكوينية ، ويذهب ميشال كـامو" ***Michel Camau***" إلى إعتبار جبهة التحرير أثناء الثورة "بمثابة مقر لحزب وجيش ودولة " [3] و ـذا فهي حركة سياسية عسكرية تدف إلى تحرير البلاد، ومن هنا تأتي صعوبة تحديـد طبيعتـها، والواقع أ ا كانت " دولة حزب" شكلت إتحاد مقدس، ويقصد بإتحاد مقدس العمل الذي قامت به الجبهة لجمع كافة الجزائريين للدفاع عن القضية الوطنية، ونداءها لكافة الأطراف التي شاركت في النضال السياسي للدخول في الجبهة بعد أن وضعت مختلف الأطـراف الـسياسية والأحزاب أمام الأمر الواقع، وحسب **محمد حربي**[4] « **فإن جبهة التحرير غيرت الحقـل السياسي حيث أرغمت كل الأحزاب على تحديد موقفها بالنظر إليها وهذا ما دفـع**

---

1 - *Mahfoud Kaddache, **opcit** , p 776*
2 - *Idem*
3 - *Michel Camau, **pouvoir s et institution au Maghreb**, Alger : OPU, 1983. p 117*
4 - *Mohamed Harbi, **le FLN : mirage ou réalité,** Alger : Enal _ naqd, 1993 .p 131.*

تدريجيا إلى إلتحاق التشكيلات الأخرى بجبهة التحرير كأفراد، ولعب العمل المسلح الذي قامت به الجبهة ، والإجراءات العقابية التي إتخذ ا ضد من يرفضون أو يمتنعون عن الإنضمام إليها دورا كبيرا في التحاق مناضلي التشكيلات السياسية الأخرى».

وعليه أصبحت جبهة التحرير الوطني التنظيم السياسي الوحيد المتمتع بالمصداقية والمشروعية الشعبية خاصة بعد إنضمام التيارات الأخرى التي كانت تكون الحقل السياسي، و ذا وسعت نفوذها في مختلف الشرائح الإجتماعية، في ذات الوقت لم تعد الجبهة تلك الوحدة المتماسكة التي انبثقت عن مجموعة 22، خاصة بعد انضمام مناضلي الأحزاب الأخرى الذين ظلوا متمسكين بأفكارهم ومبادئهم، وهذا ما سبب أو خلق نوع من الإنشقاق داخل الجبهة،لكن ظلت هذه الصفة كامنة نسبيا، لأن تحرير الوطن كان يمر قبل كل شيء .

إن نشأة جبهة التحرير الوطني كانت بداية لوضع أسس الدولة الجزائرية المستقلة بإعلان الثورة على المستعمر، وجمع شمل الجزائريين على فكرة الإستقلال لكن الوضع الذي شهدته الجبهة خلال السنتين الأوليتين للثورة، كان يوحي بضرورة إعادة ترتيب البيت، وتوسيع المهام بعد إنتشار الثورة التحريرية ،وانضمام العديد من المناضلين إليها، ولقد شكلت الإطارات التي كانت تشكل الأحزاب الإصلاحية دعم ملموس ،كان ينقصها خاصة على مستوى خارجي بغرض طرح القضية الجزائرية في المحافل الدولية، أين برز فرحات عباس المتمرس سياسيا في الدفاع عن القضية الجزائرية ، في الوقت ذاته شكل دخولهم نقطة تحول في تاريخ جبهة التحرير فحسب محمد بجاوي [1] **« الجبهة عند تأسيسها كانت أقرب للحزب اكتر من كو ا بناء جبهوي، ويعبر عن ذلك بيان أول نوفمبر الذي يقر بوجود مجموعة متجانسة جمعت بينهم وحدة الموقف السياسي لإخراج الحركة الوطنية من المأزق ....**في حين **شكلت سنة1956 بداية لظهور الجبهة بدخول شرائح مختلفة لتشكل إئتلاف ضمني لتحقيق الإستقلال،ويذهب بجاوي إلى أبعد من ذلك بوصف الجبهة بالحزب " الأمة " معتمدا** في **ذلك على أسلوب الإنخراط فيها الشيء الذي يجعل كل الشعب جبهوي طالما إستمرت الحرب»**

ويبدو أن مؤتمر الصومام، والمؤسسات التي تمخضت عنه أعطت للجبهة بنية "شبه دولة" بإنشاء المؤسسات الدستورية الأولى للدولة الجزائرية الحديثة، والمتمثلة في ا لس الوطني للثورة

---

[1] -الأمين شريط، **النعددية الحربية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية, مرجع سابق**.ص97.

الجزائرية ***CNRA*** كسلطة تشريعية، لجنة التنسيق والتنفيذ كسلطة تنفيذية ،كما وضع أسس الإدارة الجزائرية، والجيش، وحدد إستراتيجية الجبهة من خلال برنامج الصومام .

ويعتبر مؤتمر الصومام حقبة مهمة في تاريخ جبهة التحرير الوطني، لأنه جاء في مرحلة حرجة وفي فترة بدأت مسألة التنظيم تطرح نفسها بحدة على اعتبار أنها أصبحت تشكل عائق في إستمرار الكفاح المسلح، كما أن فكرة المؤتمر كانت تستجيب لتجاوز أزمة السلطة داخل جبهة التحرير بين قادة الداخل وقادة الخارج، والملفت للإنتباه في تركيبة الهيئات التي أنشأها المؤتمر أنها مكونة في أغلبيتها من ضباط جيش التحرير، وهم في الوقت نفسه مسؤولوا الولايات وهذا ما يعطينا صورة واضحة عن تنظيم جبهة التحرير أثناء الثورة، وهو أن تنظيمها كان يمتزج في الكثير من الأحيان مع تنظيم جيش التحرير الوطني، وهذا يرجع في الواقع إلى ظروف نشأتها وطبيعة من أنشاؤها [1] .

بعيدا عن هذا يمكن القول أن مؤتمر الصومام طرح قضية جديدة أثارت جدل كبير، وهي أولوية الداخل عن الخارج وأولوية السياسي على العسكري ، وعبرت هذه القضية عن أزمة حادة بين العسكريين والسياسيين إنتهت في الكثير من الأحيان إلى الإصطدام بين الطرفين، وتذهب بعض الكتابات إلى القول بأن الأمر وصل إلى التصفيات الجسدية [2]،ومن تم فإذا كان مؤتمر الصومام قد أفرز مؤسسات دستورية تطورت تاريخيا لتنشأ الحكومة المؤقتة ، فإن مسألة السلطة بقيت مطروحة والصراع عليها ظل قائم بين القادة العسكريين والسياسيين، ورغم المحاولات القانونية التي أرادت أن تفصل بين الدولة والحزب من جهة،والحزب والجيش من جهة ثانية، قصد توفير الظروف الملائمة لبروز سلطة مدنية، فإن الوقع السياسي أكد عدم حصول ذلك، حيث ظل الخلط بين هذه التنظيمات ،في حين أن السلطة الحقيقية كانت بيد الجيش، وفي هذا الصدد يقول سليمان الشيخ [3] « **إنّ السلطة الفعلية للثورة إنتقلت إلى العسكريين وخاصة إلى الثلاثي الشهير (كريم بلقاسم)، (بن طوبال) و(بوصوف)، بحكم أنهم سيشكلون بعد جانفي 1960 ،اللجنة الوزارية لشؤون الحرب ، وسيمارسون صلاحيات مجلس ثلاثي**

---

[1] - *Mohamed Teguia, **L'Algérie en guerre**, Alger :OPU,1988. P134.*

[2] - *Lahouari Addi, **opcit**.p57.*

[3] - سليمان الشيخ, **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين،دراسة** تحليلية في **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة**، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الجزائر : دار القصبة للنشر،2003. ص474.

داخل الحكومة المؤقتة » ولقد سيطر هذا الثلاثي بداية 1957 حتى 1961 بصفة مطلقة،أي تاريخ بروز القيادة العامة للأركان التي أصبحت سلطة موازية لسلطة الباءات الثلاثة.

وعليه يمكن القول أن فترة الكفاح المسلح والنضال السياسي ، وضعت معالم الدولـة الجزائرية الحديثة وساهمت بقدر كبير في فتح باب الحوار والمفاوضات مع السلطات الفرنـسية حول مسألة الإستقلال ، وحقق الهدف رغم الخلافات الكبيرة التي كانـت تعيـشها الجبهـة وحكومتها المؤقتة، وفرض وجود العدو المشترك الصمت عن هذه الخلافـات، وظـل وهـم التجانس قائم بين قادة الجبهة عند الجماهير التي كانت تجهل حقيقة ما يحدث [1] وشـهدت هذه الخلافات تطور في إجتماع ا لمس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس حول مـسألة النـهج الذي ينبغي إتباعه بعد الإستقلال!!؟ وأنتهي الإجتماع دون حدوث إتفاق صريح، ورسمـي على كيفية تنظيم السلطة في المرحلة الإنتقالية، وظل الصراع خفي إلى غاية إنفجاره بعد إقرار الحكومة المؤقتة بعزل قيادة الأركان في 30 جوان 1962 ، ثم سعت إلى تجـاوز التناقـضات بدخولها العاصمة، ساعيةً إلي تولي السلطة ووضع الجميع أمام الأمر الواقع ،لكن هذا كان دون إرادة "بن بله" وقيادة الأركان، وأعضاء ا لمس الموالين لهم، وإصرارهم علـى تنفيـذ إرادة ا لمس المنعقد في طرابلس، لتكوين المكتب السياسي كقيادة مضيقة وجماعية.

وفي 22 جويلية 1962 أعلن المكتب السياسي أهليته لقيادة البلاد وإعادة تنظـيم الجبهة،وجيش التحرير، وبناء الدولة، وهذا ما أفرز صراع حاد شهد دخول مجموعة أخرى في الصراع على السلطة هي " مجموعة تيزي وزو" تحت دفع " كريم بلقاسم" " أيت أحمد" و" بوضياف" بعد رفضهم الدخول في المكتب السياسي، وبعد مواجهة عنيفة بين ا موعتين جرت مفاوضات إنتهت بإتفاق لتشكيل المكتب السياسي وأعترف " بن خدة" بسلطة هـذا الجهاز .

و ذا تكون الحكومة المؤقتة قد انسحبت من الصراع لكنها لم تنهه فالأحـداث الـتي رافقت دخول المكتب السياسي العاصمة ،وإقراره إعادة تنظيم الجيش ،بفصل السلطة السياسية عن السلطة العسكرية، قصد مكافحة ظاهرة الولائية، بعثت الصراع من جديد مع الـولايتين الثالثة والرابعة ،والذي انتهى بعنف مادي فيما اصطلح على تسميته بأزمة صـائفة 1962 في شبه حرب أهلية بين قيادة الأركان والولايات المذكورة آنفا، إنتهت بعد تـدخل الجمـاهير

---

1 - **نفس المرجع**،ص477.

الشعبية، وفي 5 سبتمبر 1962 تم الإتفاق مع الولايتين لوقف القتال ونزع السلاح ، وتنظـيم إنتخابات المجلس التأسيسي في 20 سبتمبر 1962 بعد أن تأجلت عدة مرات بسبب الأزمة التي رافقت استقلال الجزائر .

وعن هذه الأزمة يقول **سليمان الشيخ «...لقد كشفت أزمة صائفة 1962 عن عجـز جبهة التحرير عن حل المشكلات المطروحة داخلها، بصورة ديمقراطية ، بتغـيير المجموعـة القائدة ، وكان هذا التبديل يتم دوما** في **جو متأزم ، بمقدار ما كانت الممارسات السلطوية الموروثة أصلا عن الطرائق المعمول بها داخل الأحزاب التقليدية والتي تكررت** في **سلوك** نجم **شمال إفريقيا وحزب الشعب** ثم **حركة الإنتصار ... فقد كشفت أزمة 1962 عـن عـدم وجود جبهة التحرير، من حيث هي منظمة متجانسة وذات بنية سليمة، فإذا نظرنا أليها من ناحية نظرية كحزب** يجمع بين **مناضلين انتسبوا فرديا إليه, بدا لنا من الوجهـة العلميـة، وعلى ضوء الإتجاهات وخطوط الفصل التي نشأت فيها، أنها جبهة تللا قائمة على أسـاس التشكيلات السياسية السابقة، ولكن ينضاف إلى هذا ، الإنقسام الموروث عن الماضي»** (1)

لقد جسدت الأزمة التي إنفجرت في صيف 1962 فعلا، الأزمات التي عاشتها الحركة الوطنية وتيارها الإستقلالي ، وكان الإستقلال الهدف الذي منع إنفجار هذه الأزمـة علنيـا، وتعتبر الأزمة وليدة الصراع على المشروعية بين من أسسوا جبهة التحرير، وبين من إنظموا إليها من مركزيين، وأعضاء التشكيلات الأخرى خلال فترة الكفاح المسلح،وظهرت بـوادر هـذه الأزمة خلال مؤتمر الصومام، وخلال مرحلة الكفاح المسلح نفسه لكنها إتضحت بشكل بارز في مؤتمر طرابلس، ليس حول الخيار الذي تتبناه الجزائر بعد الإستقلال، وإنما حول بنية المكتب السياسي وتركيبته، والتخوف من شخصنة السلطة في يد مجموعة معينة، وبؤرة الصراع كانت تدور في هذا الفلك ،ولم تبتعد عنه، رغم إختلاف مجموعة عن أخرى، وأوضحت هذه الأزمة في الحقيقة غياب ثقافة الحوار الديمقراطي السلمي لحل الأزمات.

ولقد أكدت الأحداث التي رافقـت إنتخـاب وعمـل المجلـس التأسيـسي هـذه المخاوف،خاصة بعد أن قام رئيس الحكومة بتشكيل لجنة لإعداد مشروع الدستور ومناقـشته داخل الحزب، وعلى مستوى جهوي، ثم في ندوة وطنية لإطارات الدولـة والحـزب، والـتي

---

1 - **نفس المرجع السابق الذكر** . ص 485 - 486

صادقت عليه في 3 جويلية 1963 بإعتباره المشروع الرسمي للدستور وقدم في النهاية للمصادقة داخل المجلس إلى جانب ثلاثة مشاريع أخرى هي مشروع "فيدرالية فرنسا" ، ومشروع "فرحات عباس"، ومشروع "مراد أوصد يق"، و تم تجاهل هذه المشاريع ، ولم تأخذ بعين الإعتبار، وكانت بذلك فرصة جديدة لتأزم الوضع السياسي، من خلال احتجاج "فرحات عباس" كرئيس للمجلس التأسيسي ثم إستقالته في سبتمبر1963، وتوجيهه رسالة للنواب شرح من خلالها أسباب إستقالته مؤكدا أن المجلس صاحب السيادة، وهو الوحيد المؤهل لدراسة مشاريع القوانين قبل التصويت عليها ،وإعلامها للجميع، وارتأى أن العمل الذي قام به المكتب السياسي يعتبر إهانة للمجلس وخرق للقانون وخلق للفوضى. (1)

تماشيا مع هذه الأحداث خلق مشروع الدستور نفسه نقاشا حادا في المجلس حول مسألتين أساسيتين ،هما هل الحزب موجود أصلا أم غير موجود وعلى إفتراض أنه موجود، من يمثل الشعب الحزب أم المجلس ؟ بعض النواب رفضوا وجود الحزب ولم يقبلوا سلطته المطلقة وإقتراحه للدستور، وهو على هذه الحالة، إذ لابد للحزب أن يعقد مؤتمره وينشأ أجهزته،ويضع قانونه الأساسي ثم يقوم بعمله، وانتهي هذا الإشكال بعد تدخل رئيس الحكومة أحمد بن بله، ثم إعتراف النواب بأن وجودهم في هذه الهيئة يرجع في الواقع إلى إنتمائهم لهذا الحزب.

المسألة الثانية التي طرحها أحد النواب هي هل الحزب يعلوا الدستور أم الدستور هو الذي يعلوا الجميع؟ وأجاب عن ذلك السيد "بن محجوب" بأن مؤتمر جبهة التحرير الوطني يعلو الجميع لأنه يمثل الشعب. (2)

يتضح من هذا أن المجلس لم يكن مجلسا تأسيسيا بالمعنى المادي للمصطلح، وليس له أن يضع الدستور فهو مجلس تأسيسي بالمعنى العضوي والشكلي(3)، وما عليه إلا أن يصوت على النصوص المقترحة من طرف الحزب ،وبهذا تحددت المكانة الدستورية للمؤسسة التشريعية في النظام الدستوري الجزائري قبل صدور الدستور نفسه ، والذي هو نظام دستوري للحكم عن طريق الحزب،

---

1 - *benjamin stora, zakya daoud,* ***FERHAT ABBAS une Autre Algerie****, Paris: édition denoel, 1995 .p 373 -374 .*

2 -الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية الجزائرية، مرجع سابق**. ص 134 .

3 - *François borella in,Ammar Koroghli,* ***institution politique et développement en Algérie*** *,Paris : édition L'harmattan,1988. p21.*

وفي نفس الوقت تحددت مكانة المؤسسة التنفيذية كمؤسسة مهيمنة من خلال سلطة رئيس الدولة والحكومة ، حيث تم الجمع بين المنصبين كأمر واقع ، وكرس الدستور هذه الممارسة الشيء التي فتح الباب لتركيز السلطة، وتوحيدها في يد شخص، ومن تم شخصنتها بدرجة كبيرة [1] ،وكانت الوسيلة للوصل إلى ذلك الحزب ،والذي كان ممثل في المكتب السياسي الذي بعد إستقالة أغلبية أعضاءه لم يعد يتمثل من الناحية المؤسساتية سوى في أمينه العام.

إن دراسة الفترة التاريخية الطويلة ،التي رافقت الثورات الشعبية والنضال السياسي، ثم الثورة المسلحة، توضح أن بناء الدولة الجزائرية الحديثة عرف عدة عقبات، فالأزمات التي رافقت النشاط الحزبي من مضايقات إستعمارية وأزمات داخلية في الأحزاب ،عرقلت عملية تطور الأحزاب السياسية نفسها، وعرقلة عمل هذه التيارات نحو تحقيق الإستقلال ،ولقد ساهمت الثورة المسلحة في إعادة بعث الدولة الجزائرية عبر إعلان نوفمبر، ثم إنتفاضة الشعب تحت دفع جبهة التحرير، التي أصبحت بمقتضى الأوضاع السياسية الجديدة الحزب الوحيد، بعد انضمام مختلف التشكيلات السياسية التي كانت تشكل الحقل السياسي الجزائري إليها، بغرض تحقيق الهدف المرتجى والمتمثل في الإستقلال،ورغم الخلافات التي كانت تدور بين القيادة القديمة والوافدين الجدد إليها من جهة، وبين السياسيين والعسكريين من جهة ثانية داخل جبهة التحرير، فإن الملاحظة التي يمكن الاشارة إليها -هي عدم تعطل العمل المسلح - وبالفعل ساهمت الجهود المتوازية للطرفين السياسي والعسكري، على إرغام فرنسا على وضع السلاح ومنح الإستقلال للجزائر،وكان الإستقلال المحقق اية للحلف المقدس وبداية لإعلان الصراعات الخفية والإختلافات الإيديولوجية ؟!! و اية الوضع السياسي التعددي الحزبي لما قبل الثورة بعد أن كرس الدستور نظام الحزب الواحد .[2]

---

[1] - *Mohamed Brahimi, **le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle**, Alger : OPU 1995. P 19*

[2] - ***Ibid*** *, p 18 .*

المبحث الثاني : التجربة الحزبية الأحادية و إفرازا ا :

إن الظروف التي رافقت ميلاد الدولة الجزائرية المستقلة ،من تأزم الوضع الأمني ووصول الأطراف السياسية المشكلة لمختلف هيئات الثورة التحريرية إلى المواجهة العنيفة ،كان يـوحي بأن الصراع على السلطة سيأخذ شكل عنيف ، ولقد بدا في ذهنية من إستحوذوا على السلطة، بعد أزمة صائفة 1962 بإسم المشروعية التاريخية والثورية ،ضرورة إنتهاج سياسـة حزبيـة أحادية مبنية على الأسس الإشتراكية إعتقادا منهم، أ ا الوسيلة الوحيـدة للنـهوض بالدولـة وا تمع على حد السواء ، ولهذا الغرض وضعت إستراتيجية لإقصاء كل الأطراف المناهـضة لسياسة ا موعة الحاكمة وبدا واضحا أن الجبهة المتجانسة التي كانت تشكل حلف مقدس قد تجاوزها الزمن وأن عهد الإنقسامات أصبح السمة المميزة لحزب جبهة التحرير، خاصة بعـد المحاولات التي أريد منها شخصنة السلطة في يد مجموعة ، تسود الدولة بإسـم الحـزب ، وتم ترسيخ ذلك بالنصوص القانونية اللازمة لهيمنة رئيس الجمهورية والحزب ، وهذا ما خلق ظروفا مواتية لنمو معارضة سياسية داخل الحزب سعت بكل الطرق إلى المطالبـة بنظـام حكـم ديمقراطي وتعددية حزبية[1] ،لكن واقع الحال أثبت أن الصراع الذي أعقب ظهور نظام بن بله لم يكن في الحقيقة، سوى صراع أشخاص وليس توجهات .

إن الصراع الذي شهدته الجزائر عشية إستقلالها سيتكرر من خلال مسار تطور النظـام السياسي الجزائري حتى يصبح إحدى الصفات العالقة به، ويبدو أن النظام الذي جسد هيمنـة الحزب في الورق عبر المواثيق والنصوص القانونية ،لم يعبر عن حقيقة الـسلطة الفعليـة ، لأن الحزب خلال تلك المرحلة ،لم يكن موجودا بالنظر إلى الإنقسامات التي ظهرت، لكن وجوده الشكلي كان يحدث إجماع لدى أغلبية أفراد ا تمع، الذين ظلوا متعلقين بوهم الجبهـة الـتي فجرت الثورة ، وهذا ما خول للسلطة إستعمال الحزب للتحدث بإسم الشعب ، والملاحظ أن التطور السياسي الذي عرفته الجزائر خلال المرحلة الأحادية أثبت أن الأحادية نفسها كانـت محصورة في مجموعة من جهة ،وأ ا أفرزت في ذات الوقت صراع خفي على الـسلطة، رغـم الهيمنة الملموسة لأجهزة معينة على السلطة .

---

[1] *Ramdane Redjala,* ***<u>l'opposition en Algérie depuis ,1962 le PRS – CNDR, le FFS</u>****, Algérie : édition rahma 1991. p .22*

المطلب الأول : الوضع السياسي الحزبي قبل وبعد حركة 19 جوان 1965 :

يذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن جبهة التحرير الوطني، كرائدة للثورة ساهمت بقدر كبير في خلق الدولة الجزائرية الحديثة، وهذا ما لا ينازعها فيه أحد، وأن الاستقلال كان ثمرة البناء الذي دام طويلا، وراح ضحيته الملايين منذ دخول الاستعمار أرض الجزائر، وبإسهام كبير لتلك الجبهة التي جمعت مختلف القوي ورائها،في حين كان من الضروري أن تزول الجبهة بزوال الاستعمار على اعتبار أن دورها إنتهى بتحقيق الاستقلال، وكان من الضروري بعث حزب سياسي جديد يقود معركة التنمية[1] لكن ما حدث في الجزائر،على حافة الصراعات التي كانت تشهدها الدولة والحزب،هو أن السمة البارزة التي تولدت عن ذلك هي بقاء الحال على ما كان عليه على رأس السلطة والحزب، ففي الوقت الذي كان من المفروض أن تتحول الجبهة إلى حزب سياسي، بدا واضحا أن عهد الزمر والتحالفات داخل الجبهة، هي السمة البارزة التي أفرزها مؤتمر طرابلس ، والكفاح المسلح ،ثم أزمة صائفة 1962، وشهد المكتب السياسي كهيئة عليا في هرم السلطة آنذاك، صراع بين "محمد خيضر" و"أحمد بن بله" إنتهى بإستقالة "خيضر" وتولى" بن بله" منصب الأمين العام ،وبداية من هذا التاريخ إنطلق عهد تصفية الحسابات ، ودخلت المعارضة شخصيات معروفة ، "كأيت أحمد" و"بوضياف" ،وانتقل الصراع مرة أخرى إلى المواجهة المسلحة، وترتب عن ذلك إستحواذ بن بله على كل السلطات وتجميد الدستور.

ويتزامن هذا الصراع مع النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب والمعروف"بحرب الرمال" وتأتي رغبة بن بله في الإستحواذ على كل السلطات تماشيا مع إرادته لإستبعاد الخصوم، وسعيه إلى إعادة ترتيب البيت من خلال تنظيم الحزب بالدعوة إلى عقد مؤتمر الحزب، وطلبه من كل المجاهدين الإلتحاق بالحزب ،ويجسد هذا المسعى رغبة فعلية لتوطيد السلطة بإقصاء المعارضة التي بدأت تظهر حتى داخل الجماعة التي حملت بن بله إلى السلطة، وقد برزت معالم هذا الصراع في اقصاء عناصر حكومية موالية للعقيد "بومدين".

وبعيدا عن هذا الصراع فإن الهيئات المتولدة عن مؤتمر الحزب المنعقد في 1964 ، توحي من خلال تركيبتها ، أنها وليدة مساومات محكوم عليها بالفناء [2].

---

[1] –*Lise Garon,* ***l'obsession unitaire et la nation trompée, la fin de l'Algérie socialiste****, Canada,* presse de l'université de Laval, 1993. p 2

[2] – *Tabrizi Ben Salah,* ***La République Algérienne****, Paris : édition, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1979. P 269.*

ونظريا تفترض قوانين 1964 أن الحزب يقوم على التنظيم الإداري الجهوي مع سلّمية المسؤوليات ومركزية قوية قائمة على مبدأ الانتخاب الديمقراطي، ويلاحظ الباحثين في هذا ا ال أن التنظيم الذي أفرزه مؤتمر جبهة التحرير كان يشبه لحد بعيد تنظيم حزب الشعب حركة الإنتصار، وهذا ما يفسر التواجد القوي للمركزيين الذين تمرسوا في مجال البيروقراطية الإدارية خلال العهد الإستعماري.

والملاحظ من هذا المؤتمر أنه جاء في ظرف تاريخي تطبعه الصراعات والتحالفات التي كانت تهدد إستقرار السلطة وبقائها ، وهذا ما منع تجسيد هذه القوانين في الأمر الواقع للحكم عليها ، حيث تسارعت الأحداث لتضع نظام بن بله أمام حركة إنقلابية أو تصحيحية،أ ت بذلك عهد بن بله وهيمنته، وفتحت الباب لظهور نظام بومدين،الذي بوصوله إلى السلطة، وضع الحزب جانبا واعتبره غير موجود ، وهذا ما أوحي أن الحركة الإنقلابية، كانت ضد الحزب أكثر منها ضد الأمين العام للحزب "أحمد بن بله" [1] وفي نفس المسار تم إلغاء الهيئات المركزية للحزب ، وإستخلافها يئة جديدة في هرم السلطة هي مجلس الثورة الذي كان في الواقع جهاز تنفيذي وتشريعي، مهيمن على كل شيء بما في ذلك الحزب، الذي حاول إحياءه وبعثه من جديد[2] ، وواقع الحال أن الحركة الإنقلابية أبعدت الحزب عن جميع مراكز صنع القرار ومن تم حرمته من دوره في تجميع المصالح حسب التفكير الإيستوني، كما أفرزت الحركة الانقلابية ومن ورائها مجلس الثورة نص قانوني عرف بأمر 10 جويلية 1965،والذي جسد هيمنة العسكريين على السلطة، ويتجلى ذلك من خلال تركيبة ا لس (24 شخصية عسكرية وإثنتين مدنيتين) وبموجب أمر 10 جويلية1965 ، تمكن من بسط نفوذه على الدولة والحزب ويتضح ذلك أكثر بالنظر إلي تشكيلة الأمانة التنفيذية للحزب، التي ظهرت في 20 جويلية 1965 والتي كانت في نظر الكثيرين مجرد سكرتارية تابعة "لهواري بومدين" يقيس من خلالها موازين القوى والولاء،للإشارة فإن مجلس الثورة الناتج عن حركة 19 جوان جاء إستجابة لترسيخ مبدأ القيادة الجماعية تجاوزا لما عاشته الجزائر من شخصنه السلطة في عهد بن بله لكن

[1] - عامر رخيلة ، **النطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني ، 1962-1980**.، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1993. ص 176.

[2] - *Tabrizi Bensalah, **opcit**. P 291.*

الملاحظ عنه أنه جسد في الحقيقة التحالفات ، الزبائنية، وهذا ما أفرز إصطدامات وتـصفيات سياسية ،ويؤكد هذا الوضع المحاولة الإنقلابية التي قادها "الطاهر زبيري" سنة 1967[1] .

ولهذا فإن عدم التجانس الذي أفرزته حركة 19 جوان كان باديا حتى داخل تركيبة الأمانة التنفيذية للحزب، وعلى حد تعبير أحد الكتاب "تحولت جبهة التحرير إلى قوقعة جوفاء رغم مجدها الماضي وكلفت بتلهية الساحة وكانت مخبأ للعاجزين، لا تأثير لها على جوهر الأمـور، يستنجد ا عند الضرورة ، لبعث أفكار الدولة "[2]

ويبدو أن بومدين كان يسعى إلى تهميش الحزب، وإقصاء الخصوم تدريجيا ولهذا الغرض وضع على رأس الحزب أشخاص موالين ساهموا في تحطيمه وتهميشه وجعله رمز فقط حيـث كلف "شريف بلقاسم" بتجميد الحزب[3] ،ورغم المحاولات التي سعت فيما بعـد إلى تحويـل الجبهة إلى مؤسسة حزبية حقيقية، عن طريق رفع تحدي إعادة تنظيم الحزب على أسس جديدة ،بالعودة إلى القاعدة لإختيار المسؤولين الحزبين ،لكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، غير أ ا ساهمت في إعطاء نفس جديد للحياة الحزبية من خلال تعليمات 24 جانفي 1968 لإعادة تنظيم الحزب، [4] وعودة الحزب إلى الواجهة بعد غياب طويل همش فيه من قبـل شخـصنة السلطة في فترة حكم بن بله ،وبداية حكم بومدين، التي تميزت بتوطيد نفوذ المؤسسة العسكرية على حساب الحزب، وتعتبر عودة الحزب إلى الواجهة إستراتيجية إنتـهجها بومـدين،لإعادة توزيع الأوراق في فترة إتسمت بإعادة النظر في مشروعية سلطة حركـة 19 جـوان 1965 وبالأخص مجموعة وجدة التي بدأت تندثر تدريجيا تحت دفع بومدين.

إن المحاولات التي ساهمت بقدر معين في إحياء الحزب لم يكتب لها النجاح مـن جهـة، بسبب هيمنة المؤسسة العسكرية على السلطة ، وبسبب عمل الرئيس بومدين الذي وضـع الحزب جانبا بالإستناد على مشاريع كبرى ، كالثورة الزراعية، أو حتى بتبنيه القضايا السياسية في العالم، وهذا ما أكسبه شعبية كبيرة، وساعده على ذلك إعتمـاده ،الخطـاب الـسياسي الحماسي المناهض للغرب الإمبريالي ا سد للإستعمار في أذهان العامة، ويذهب البـاحثين إلى

---

1 – سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** ، ط2 ، الجزائر : دار الهدى ، 1993. ص 72.

2 – *Hassan (pseudonyme)* ***<u>l'Algérie histoire d'un naufrage</u>****, Paris : édition Marinoor ،édition de seuil, 1996. p 60-61.*

3 –– رابح لونيسي ،**الجزائر** في **دوامة الصراع** بين **العسكريين والسياسيين**،الجزائر:دار المعرفة،2000.ص119.

4 - عامر رخيلة ، **مرجع سابق** :ص 188- 189.

إعتبار الخطاب الشعبوي السمة البارزة التي خلفها نظام بومدين، بتخليه عن الحزب ونزوله إلى القاعدة بغرض التعبئة وكسب مشروعية في غياب شرعية قانونية دستورية ،وهذا ما سمح له بأن يكون إلى حد بعيد شخصية كاريزمية استحوذت على الساحة السياسية ووطدت حكمهـا وعزلت الحزب عن الدور الطلائعي المخول له دستوريا.

إن المتمعن لهذه الفترة التي عرفت فيها الجزائر رئيسين للدولة، ودستوران وميثاقان وأمـر سمي بالدستور الصغير، يدرك جليا أن هذه النصوص جاءت إستجابة لأزمات عاشها النظـام السياسي الجزائري، وكان الغرض منها تدعيم السلطة بطريقة غير مباشرة ، فالكلمات البارزة في الخطابات السياسية، كانت لها وضيفة توطيد مشروعية ثوريـة أو تاريخيـة، اسـتنادا إلى الخطاب الشعبوي الذي يخاطب العواطف بإستعمال الرموز الكامنة في أذهان الجماهير، وهـذه الميزة نجدها في جميع الحركات السياسية التي عرفتها الجزائر، فالمعارضة التي حاولت الدولـة أن تحتويها بشكل من الأشكال بعد 1962، وجدت نفسها إما داخل جبهـة التحريـر الـوطني كحزب " طلائعي" وكلّف ذلك السلطة تنازلات،إما بمنح مقاعد برلمانية أو حقائب وزارية أو بإنتهاج سياسات، تخدم إتجاهات فكرية أو إيديولوجية معينة، وكان هذا واقع المعارضة داخـل حزب جبهة التحرير، ورافق تلك المعارضة عدة إصطدامات وصـلت إلى حـد التـصفيات الجسدية، في وقت أعلنت فيه أطراف سياسة أخرى عدم إتفاقها مـع المجموعـة الحاكمـة واختارت النشاط في المعارضة بإنشاء أحزاب سياسية خاصة بها، ومن بين أول الأحزاب الـتي ظهرت في الخفاء " حزب الثورة الإشتراكية [1] " والذي أنشأه "محمد بوضياف" بعد رفـضه الدخول في المجلس التأسيسي،وظهر هذا الحزب في 20 سبتمبر1962 ، ويقوم أساسا على أنه الوريث الفعلي لمبادئ نوفمبر والثورة التحريرية، بعد النجم ،وحزب الشعب ،ثم جبهة التحرير في بدايتها، وكان يهدف إلى إعادة إحياء جبهة التحرير من الداخل محاولا في ذلك إستنـساخ تجربة حركة الإنتصار وأزمتها التي أفرزت جبهة التحرير[2] وبغض النظر عن الأفكار التي كان يحملها الحزب فإن الملفت للإنتباه في برنامج هذا الحزب ، أنه لم يكن يحمل مـشروع مجتمـع بقدر ما كان يواجه الأفكار والمشاريع التي كان يوزعها النظام، وهذا ما لم يخدمـه وسـاهم توقيف زعيمه محمد بوضياف في جوان 1963 على إحتواء أعضائه تدريجيا من طرف النظـام مع بعض الإستثناءات كبوضياف وأعضاء أخرين اختاروا البقاء في المعارضة، رغم الصعوبات

1 – *Abdelkader Yefsah, **la question du pouvoir en Algérie**, Algérie : édition ENAP, 1990. P 114.*

2 – *Ramdane Redjala, **opcit**, p 71.*

التي رافقت الحياة السياسية عموما وحياة الحزب بشكل خاص، فالسمة البارزة في هذه التشكيلة هي الصراعات الداخلية ، والتي لم تسمح للحزب من أن يشكل معارضة سياسية حقيقية وتفاديا لأي مشكل يؤثر في التوجه السياسي للحزب ، سعى إلى انشأ هيئة مكلفة بتكوين إطارات الحزب قصد بناء حزب طلائعي، ويكتب لهذا الحزب نشاطه السياسي داخل الجامعات بعد تجاوزه لأزماته الداخلية، ويتزامن النشاط السياسي الذي قام به هذا الحزب مع بروز حزب أخر تبني المعارضة تحت دفع مؤسسه "أيت أحمد" ،الذي دخل المعارضة مبكرا بعد إصطدامه مع نظام بن بله ثم نظام بومدين ، بإنشاء حزب سياسي يأخذ شكل حزب طلائعي يهدف إلى إحياء الثورة، وتطبيق الإشتراكية المبنية على الإنخراط الشعبي ،ويسعى من ذلك لأن يكون تجمع ،ومن هنا جاءت تسمية القوى الإشتراكية [1] فهو يجمع كل من أقصاهم النظام، بالنظر إلى أصلهم أو وضعهم الإجتماعي أو لرأيهم السياسي، وجاء ميلاد جبهة القوى الإشتراكية في 3 سبتمبر 1963، لكن ما يعاب عنها، أنها وصفت بالحركة الجهوية، خاصة مع القضية البربرية التي تطرح نفسها مع الأزمات التي رافقت تطور النظام السياسي الجزائري، وتاريخ الحركة الوطنية الإستقلالية ، وبغض النظر عن هذا، إتسم نشاط هذا الحزب برفع شعارات إشتراكية ورفض الإمتثال للسلطة وهذا ما قاده إلى حمل السلاح، وأهم ميزة لهذا الحزب أنه ظل متعلق بشخصية رئيسيه وتوجهاته السياسية التي لم تكن بديلا عن النظام الأحادي، وإنما كانت بديلا عن النظام القائم والمجموعة الحاكمة.

إلى جانب هذا يمكن الحديث عن المعارضة التي شكلتها الحركة الإسلامية في الجزائر بظهور "جمعية القيم"[2]التي حاولت طرح البديل الإسلامي كتوجه جديد في الحياة السياسية الجزائرية، لكن تعامل النظام مع هذه المعارضة كان له أبعاد إستراتيجية خاصة مع وصول بومدين إلى السلطة ،وبحثه على تحقيق توازن في النظام السياسي، وكسب مشروعية دينية مرافقة للمشروعية الثورية ومحققة لشعبية أكبر، على إعتبار أن الدين يلعب دور محوري في حياة الجزائري، وتماشيا مع هذا منحت لهم مناصب وزارية حساسة كالتربية والتعليم، العدل والشؤون الدينية، ويؤكد "لهواري عدى" في كتابة الجزائر والديمقراطية[3] " **أن جبهة التحرير لم تكن لها إيديولوجية صريحة أو خاصة بها، ولهذا إستعارت إيديولوجية جمعية العلماء... وأن**

---

[1] – ***Ibid***, *P 139.*

[2]– رابح لونيسي ،**مرجع سابق** ،الجزائر : دار المعرفة،2000. ص70.

[3] – *Lahouari Addi, **opcit**, P 28-29.*

هذه الإستعارة لم تكن ممكنة لو لم تكن جبهة التحرير نفسها من حيث تكوينها الإيديولوجي متشبعة بالفكر الإسلامي" وبشكل من الأشكال نجحت السلطة الحاكمة بعد الإستقلال وبعد غياب الشرعية القانونية من خلق توازن ظرفي، إما بإستعمال المؤسـسة العـسكرية لتوطيـد السلطة، وأما بإحتواء المعارضة أو تطويقها بطرق مختلفة تجعلها غير فعالة. وال

والملاحظ أن الأزمة الداخلية التي كان يعيشها الحزب حالت دون بلوغه الدور الطلائعي المخول له دستوريا وقانونيا ،و ـذا أبعد الحزب عن جميع مراكز القرار وهذا ما خلق هوة، بينه وبين السلطة الحاكمة آنذاك، لكن التحولات السياسية التي عرفتها السلطة مع بداية السبعينات بعد الأزمة التي مست مجلس الثورة نفسه، أدرك بومدين ضرورة إعادة بعث الحزب وتنظيمـه، وغلى هذا الأساس جاءت الإصلاحات السياسية والإدارية مع بداية الـسبعينات كمحاولـة لكسب الشرعية القانونية المفقودة بعد إنقلاب 19 جوان 1965 ، والملفت للإنتباه في هـذه المرحلة أ ا تميزت بتحرك سياسي من جانب السلطة من جهة، ونشاط سياسي قوي من جانب المعارضة الحزبية فالحزب الشيوعي الجزائري الذي تحول إلى حزب الطليعة الإشتراكية دخل هو أيضا المعارضة، ورغم احتواء أغلب عناصره إلا انه ضل القائم ، والملاحظ عنه أنه كـان في بعض الأحيان وسيلة في "يد بومدين" لتدعيم مشاريعه الكبرى [1] .

وتماشيا مع التحرك السياسي الذي عرفته هذه المرحلة شهدت الحياة الحزبية محـاولات ،لإعطاء الحزب دوره المناط به، والمخول له دستوريا، لكن كل هذه المحـاولات لم ترقـى في الحقيقة إلى عمل فعلي يجسد سلطة الحزب على باقي المؤسسات، وظلت هيمنة مجلس الثـورة ،ومن ورائه بومدين هي المهيمنة على الساحة السياسية، وحتى المعارضة التي ظهرت في أعقاب الإستقلال لم تكن مؤهلة للعب دورها أمام الأزمات الداخلية التي كانـت تعيـشها، وأمـام الصراع الذي ظهر بين مختلف الأطراف المشكلة للمعارضة، وهذا ما يقدم لنا صورة حقيقيـة عن طبيعة المعارضة في الجزائر، وتأخرها في البروز كمنافس فعلي على السلطة بتقديم بديل قائم على أسس إيديولوجية ترمي إلى الحداثة السياسية الإقتصادية .

1 – *Brahim Brahimi*, ***Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie***, *Paris : Edit l'harmattan, 1989. P 197.*

المطلب الثاني: الإنتقال إلى الشرعية وإنعكاساته على الحياة الحزبية في الجزائر

كما سبقت الإشارة لذلك شهدت بداية السبعينات مرحلة جديدة في المسار الـسياسي للسلطة الحاكمة ،ومن تم في حياة حزب جبهة التحرير الوطني، ولقد إتسمت هـذه المرحلـة ببداية المشاريع الإقتصادية الكبرى ، ـدف تنمية الدولة وا تمع، فبعد فترة همش فيها الحـزب بالإعتماد على ندوة إطارات الأمة بداية 1965 كوسيلة إتصال مباشرة بين السلطة والإداريين، خاصة بعد أن طبعه النظام بصفة السكرتارية بداية من حركـة 19 جـوان الـتي وضـعت العقيد"بومدين" على رأس السلطة، ومعه دخل النظام السياسي الجزائر في مرحلـة المـشروعية الثورية أو التاريخية، البديلة عن الشرعية القانونية الدستورية، وفي هذا السياق يمكن القـول أن السلطة الحاكمة التي أفرزها نظام 19 جوان وجدت نفسها في وضع حرج أمام الشعب مـن جهة وأمام الرأي العام العالمي من جهة ثانية ،حول شرعية النظام القائم في الجزائر بعد الحركة الإنقلابية.

و ـدف تجاوز هذا الوضع سعي "بومدين" بداية من ـاية الستينات إلى القيام بإصلاحات قاعدية إنطلقت من البلدية والولاية مرورا بالميثاق والدستور ثم إنتخابات ا لس الشعبي الوطني لسنة 1977 وإنتخاب رئيس الجمهورية، والملاحظ عن هذه الإصلاحات أ ا جـاءت لتعيـد النظر في سلطة مجلس الثورة* الذي أصبح مسرحا لصراعات بعد فترة وجيزة من ظهوره ،كما كانت تدف إلى تأسيس السلطة وشرعنتها، والملفت للانتباه في هذه الإصلاحات وفي إعـداد الميثاق خاصةً، هو الإبعاد النهائي للحزب في تحضير مشروعه، حيث أوكلت مهمة إعداده إلى لجنة إدارية نصبها الرئيس بومدين ، ولقد ضمت هذه اللجنة كل من "مصطفى لشرف" و"رضا مالك" (بناء ا تمع الإشتراكي) "محمد الصديق بن يحي" (الدولة والحزب والدفاع) "بلعيد عبد السلام" (التنمية) (1)

و ـذا يكون قد همش الحزب مرة أخرى من الحياة السياسية ،رغم إقرار الميثاق والدستور بأولوية الحزب وصفته الطلائعية، دون أن يشير الدستور صراحة إلى تسمية جبهـة التحريـر الوطني والملاحظ عن هذا الإصلاح انه كان يستجيب لوضع سياسي يهدف في الحقيقـة، إلى

* مع ـاية السبعينات لم يبقي في مجلس الثورة المنبثق عن الحركة الإنقلابية إلا شخصيتين أصيلتين إن صح التعبير هما بومدين الرئيس وبوتفليقة وزير الخارجية

1 – السعيد بوشعير ، **مرجع سابق** ، ص 82.

إعادة بعث الحزب بتوزيعه في كل المناطق، وبإدراج فئات جديدة حتى يصبح هو النقطة القاعدية لتوزيع الخطاب السياسي الذي تنتجه الدولة، لكن هذه المرة لا يكتفي بذلك وإنما يسعى إلى ترسيخ إيديولوجية الدولة، ومشاريعها بإدراج مناضلين ذوي كفاءات وقدرات سياسية ،قادرين على تأدية المهام التي يكلفون بها في إطار البناء الوطني، [1] لكن الواقع السياسي الذي فرضته الأيام أثبت أن ما جاء به الدستور والميثاق، لم يعطي للحزب الدور الطلائعي المناط به في مختلف النصوص القانونية ،وبات واضحا أن الحزب لا يمارس التحكيم الفعلي بل أنه ضل ذلك الشعار أو الرمز الذي تمارس من خلاله السلطة، عكس ذلك عرفت الحياة السياسية تنامي دور المنظمات الجماهيرية في توزيع الخطاب السياسي، وهذا ما فجر الصراع في بعض الأحيان بين إطارات الحزب، وقيادات بعض المنظمات الجماهيرية ، وهذا ما كان يدل في الحقيقة عن واقع الصراعات التي طبعت الحياة السياسية والنظام السياسي الجزائري، خاصة بعد سعي الرئيس "بومدين" لإعادة توزيع الأوراق في الساحة السياسية بمنح بعض امتيازات مالية لشخصيات معروفة قصد النشاط في القطاع الإقتصادي الخاص وكان الهدف من هذا المسعى هو إفقاد هذه الشخصيات لنفوذها ومصداقيتها أمام المواطن، كما تدخل هذه العملية ضمن إستراتيجية بومدين في تصفية الأجواء والسعي إلى بعث الحياة السياسية على أسس جديدة.

كما يذهب البعض إلى إعتبار عدم ذكر حزب جبهة التحرير صراحة في الميثاق والدستور، رغبة من بومدين لبعث حزب جديد، يعتقد البعض أنه حزب آخر غير جبهة التحرير يكون في الحقيقة حزب الرئيس ينهى من خلاله الصراع على السلطة خاصة بعد تجربة "قايد أحمد" *على رأس الحزب، لكن الواقع والظروف أرغمت بومدين على التعامل مع الوضع السياسي الجديد ، بطريقة مغايرة، خاصة في آخر أيامه على رأس الدولة ،بتعيين" محمد الصلاح يحياوي" على رأس الحزب وتكليفه بتطبيق تعليمات "بومدين" الرامية الي إعادة هيكلة الحزب بإدراج فئات إجتماعية جديدة [2] وهذا ما أعطى للحزب عمليا دورا جديدا هو الدور المخول له دستوريا ،ولقد أثبتت وفاة الرئيس مدى أهمية وجود الحزب كهيئة عليا دستوريا أو

---

[1] -- عامر رخيلة ، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جهة التحرير الوطني (1962-1980)،مرجع سابق**. ص 211.

* قايد احمد كان مسؤول الحزب منذ 1967 اصطدم مع بومدين بداية من عام 1971 وانتقل الي المعارضة الموجودة بالخارج.

[2] - **نفس المرجع السابق الذكر** ، ص 216.

قانونيا لتجاوز أزمة شغور منصب رئاسة الجمهورية، فالحزب الذي كان يعيش ضعف نابع من التناقضات الإيديولوجية الموروثة عن إدراج مختلف الفئات والنخب فيه منذ الإستقلال، وجد نفسه عشية وفاة الرئيس المؤهل الوحيد لتغطية الفراغ الذي تركه رئيس الجمهورية ،لأنه رمز تاريخي للوحدة والإستقرار في أذهان العامة من جهة ، ولأنه بمقتضى الدستور والميثاق الأحق بأن يرفع التحديات التي تناط ا الدولة وا تمع على حد السواء من جهة ثانية ، ولقد تحقق ذلك فعليا بعد إنعقاد المؤتمر الرابع من 27 إلى 31 جانفي 1979 بحضور 3290 مشارك من مختلف أوجه النشاط في البلاد ، لمناقشة كيفية نقل السلطة من مجلس الثورة إلى الحزب طبقا لما جاء في المادة 97 من الدستور والمتعلقة بالوظيفة السياسية التي هي من إختصاص الحزب [1] وبدا جليا من جلسات المؤتمر، أن حزب جبهة التحرير وضع برنامج سياسي طموح له مهمة تطبيق الإشتراكية في إطار المبادئ الوطنية والإسلامية والمحافظة على الإستقلال الوطني كما قرر المؤتمر ترشيح العقيد "الشاذلي بن جديد" لرئاسة الجمهورية خلفًا "لهواري بومدين" المتوفى ويعبر هذا الإختيار في الحقيقة عن صراع داخل الحزب بين مجموعتين [2]، مجموعة عبد العزيز "بوتفليقة" وزير الخارجية الذي يتبنى مفاهيم النموذج الغربي السياسية و الاقتصادية ومجموعة محمد الصالح يحياوي وهي مجموعة تؤمن بمواصلة الخيار الإشتراكي وتدعيمه والمحافظة على مكتسبات الثورة وفي الوقت الذي لم تستطع أي مجموعة أن تفرض نفسها تدخل الجيش لترشيح الشاذلي بن جديد لمنصب رئاسة الجمهورية وزكى الحزب هذا الخيار في إنتضار إجراء الإنتخابات الرئاسية التي عبرت في النهاية،عن فوز الشاذلي بن جديد في 7 فيفري 1979 بمنصب الرئاسة كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية.

إن الوضع السياسي الذي رافق تأهيل الشاذلي بن جديد لرئاسة الجمهورية أصبح جد متوتر بعد الإشاعات التي روجت حول مدى قدرة الرئيس الجديد على خلافة الرئيس بومدين، ومدى قدرته على التعامل مع السلطة والحزب من جهة أخرى، ويبدو أن الحزب الذي ورثه الشاذلي عن بومدين، أصبح عشية مؤتمره الرابع يحتل مكانة لم يكتسبها طيلة عهدتي بن بله وبومدين، وهذا لأن المؤتمر الرابع للحزب أعطاه قانون أساسي وهياكل تنظيمية وهيئات مركزية كان يفتقرها[3] ، ذا يكون النظام الجديد الذي يجسده "الشاذلي"، مبني على سلطة

---

1 –نفس المرجع ،ص218.

2 - *Jean Jaques Lavenue, **Algérie la démocratie interdite**, Paris édition l'harmattan, 1993. P 15.*

3 - عامر رخيلة ، **مرجع سابق الذكر** ، ص 223.

الحزب أولا، بمقتضى القوانين والدستور نفسه، ثم على المؤسسة العسكرية ثانيا، وتداول الطرفين على مراكز صناعة القرار بداية من وصول الشاذلي إلى الحكم ، ولقد شكل الحزب وسيلة لتصفية الحسابات مع الإرث البومديني، بالنظر إلى إستراتيجية الرئيس الشاذلي الهادفة إلى إلغاء هيمنة مجموعة بومدين على السلطة، فجاءت الإصلاحات،داخل المؤسسة العسكرية بترقية ضباط لتوطيد هيمنة الشرق على هذه المؤسسة ووضع ضباط موالين للعقيد الشاذلي ، كما رافق ذلك أيضا تنحيه "قاصدى مرباح" من منصب رئيس الأمن العسكري ،ثم بداية تصفية الحسابات الشخصية عبر مجلس المحاسبة مع شخصيات موالية لبومدين [1]

وبدا واضحا أن "بن جديد" كان يهدف إلى توطيد سلطته على حساب من لم يثقوا فيه عند تعيينه من طرف الجيش والحزب ، ويتضح ذلك عندما ننظر إلى التشكيلة الحكومية التي ظهرت في مارس 1979 أين نجد أربع وزراء فقط من الحكومة السابقة [2] على مستوى آخر شهد الحزب أيضا، تغييرات حيث خلف "محمد شريف مساعديه"، "محمد الصالح يحياوي" ، ويبدو أن تأهيل مساعديه على رأس الحزب كان يهدف إلى تقديم الحزب للعب دوره في الحياة السياسية ،على إعتبار أن الحزب وبمقتضى القوانين الجديدة التي هيكلته أصبح جهاز متعدد الوظائف ، يؤطر الجماهير ويراقب كل من يسعى إلى القيام بإضرابات أو إنشاء تنظيم وعليه يمنع ظهور قوات إجتماعية جديدة [3]

فالنظام أو الحزب آنذاك كان يوهم الجميع بأنه رمز للوحدة التي يرسمها المجتمع،وأن أي رغبة لإنشاء معارضة تعني بالضرورة رغبة لضرب إستقرار النظام وضرب وحدة المجتمع ، لكن الواقع السياسي والإجتماعي الذي تعرفه الجزائر، يؤكد بشكل من الأشكال أن التناقضات الإجتماعية والسياسية موجودة بالنظر إلى التنوع الثقافي والعرقي، وبالنظر إلى الإختلاف الطبقي، وهذه عوامل كفيلة لتنمية الفكر التعددي، هذا الوهم الذي حاول النظام تمريره لم يلقى في الواقع صدى خاصة بعد السياسة التفتحية، التي ميزت نظام "الشاذلي" مع بداية الثمانينات وتسريحه للسجناء السياسيين، وإلغاءه تأشيرة الخروج، وكل هذه أمور توحي بأن إستراتيجية النظام الجديد كانت تميل إلى سياسة توفيقية مع المعارضة ،التي كانت تنشط في

---

[1] *- Hanafi Taghumout, **<u>l'affaire Zeghar, déliquescence d'un état l'Algérie sous Chadli</u>**, Paris, édition publisud, 1994. P 12.*

[2] *– C-N-D-P-I, **<u>Les gouvernements successifs de l'Algérie</u>**, Alger : ENDPI ,2000 . P 25-26.*

[3] *- Ahmed Rouadjia, **<u>Opcit</u>**. P 224-225.*

الخفاء، وسياسة زجرية مع القيادات السياسية للنظام البومديني، كما أكدت عن رغبة النظام في توطيد سلطة الحزب على جميع الميادين بداية من سنة 1982 ومؤتمر جبهـة التحريـر الـذي أخضع المسؤولين في المنظمات الجماهرية لنظام بطاقة الإنخراط في الحزب [1].

على المستوى الإقتصادي، الليونة التي تميز ا "الشاذلي" قادت إلى تبني سياسة إقتـصادية جديدة ،تماشيا مع التحولات التي شهدها الاقتصاد العالمي والإقتصادي الـداخلي ، والملفـت للإنتباه في هذا الوضع، أنه في الوقت الذي كان من المنتظران يعاد النظر في الخيار الإشـتراكي ،عبر الميثاق الوطني لسنة 1986، تماشيا مع السياسة التفتحية التي ميزت بداية حكم الـشادلي، لاحظنا تأكيد الميثاق على الخيار الإشتراكي رغم فتحه الباب للإستثمار الخاص ،فلقد أثبتـت السياسة الإقتصادية الريعية التي إنتهجها النظام منذ عقدين من الزمن فشلها، خاصة بعد إ يـار أسعار البترول وتأثيرها على الإقتصاد الوطني الإستهلاكي .

وتعتبر سنة 1986 المنعرج الإقتصادي الذي أطاح بقوة النظام، وبالتوازن الذي كـان يحدثه بالإستناد على الإقتصاد التوزيعي ،ويذهب البعض إلى إعتبار هذا الإ يار الإقتصادي نتاج سياسة بناء المشاريع الكبرى والإستثمارات الهائلة التي صرفت فيها ملايير دون أن تحقق أرباح تغطي على الأقل النفقات التي صرفت فيها، كما يرجعهـا الـبعض الآخـر إلى الـسياسة الإستيرادية، بالإضافة إلى الإختلاسات و تريب الأموال إلى الخارج، ولقد ساهم تدهور الوضع الإقتصادي الذي رافق إ يار أسعار البترول في تطور الأوضاع السياسية، وبـروز معارضـة سياسية على مختلف الأصعدة أصبحت تدد إستقرار النظام، فالمعارضة وجـدت في وصـول "الشادلي" إلى الحكم وليونته مع مختلف الأطراف السياسية، ظرفًا مناسبا للعـودة إلى الحيـاة السياسية بعد أن طوقها بومدين بشكل من الأشكال "فجبهة القوى الإشتراكية" التي برزت في بداية الستينات عادت إلى الواجهة مع بداية الثمانينات مع أحداث الربيع الأمـازيغي حيـث إستغلت هذا الظرف، لطرح التعددية الحزبية في الجزائر كنتيجة حتمية للتعددية الثقافية، وواقع الحال أن هذه الأحداث التي جاءت تحت دفع نخب سياسية وثقافية لم ترمي إلى الإستفادة مـن حقوق سياسية بقدر ما كانت تطالب بحرية تعبير، واحترام الحريات الفردية، ولقد تمخض عن هذه الحركة ظهور جمعية تسعى إلى تطوير الثقافة الشعبية وكان هذا إنـذار بظهـور نـشاط سياسي مكثف[2]، ولقد ساهمت الظروف الدولية،(*) في بعث الحركة الإسـلامية بمختلـف

[1] – *Michel rouciard, **le Maghreb au Cœur des crises**, Lyon : édition chronique sociale, 1994. P 74.*
[2] –*Abed Charef, **Octobre dossier** ,Alger : édition Laphomic, 1989. p32.*

تياراتا، لتطرح نفسها كبديل عن النظام القائم إذ تميز نشاط هذه الحركة بتنظـيم مـسيرة في نوفمبر 1982 بالعاصمة، أعتبرت أول مظاهرة تقوم ا حركة خارج إطار الدولة ، وإذا كانت الحركة الباديسية أو ما سيسمى فيما بعد بالحزأرة قد تبنت سياسة سلمية، فإن أقطـاب مـن الحركة الإسلامية تبنت العمل المسلح لضرب النظام وفرض نفسها سياسيا(1) .

هذا التحرك السياسي الغير عادي لبداية الثمانينات كانت تحركه في الحقيقة إشاعات تقول بأن النظام يعيش آخر أيامه، وأنه أصبح محتوم عليه أن يغير النهج السياسي، على مستوى آخر شهد الحزب الحاكم أزمة داخلية بين تياران سياسيين احدهما محافظ والآخر تقدمي، يـضاف إلى هذا ما كان يطفو على الواجهة من تصريحات و تحركات سياسية كانت تعيش في المنفى، وظهور أحزاب سياسية في الخفـاء، وهذا الوضع كان يعبر عن بداية عهد جديد، لعبت فيـه المعارضة دور كبير إذ إستغلت الظـرف التـاريخي المناسـب، والمتعلـق بـضعف النظـام إقتصاديا؛وساعدها على ذلك انتقال الأزمة إلى الشارع،والتي أكدت هشاشة النظام إقتصاديا، وعدم قدرته على تفعيل الحياة الإقتصادية، وتجاوز الأزمة التي عرقلت عمل النظـام الـسياسي الأحادي ،فالأزمة التي حاول النظام أن يخفيها عن العامة لفترة طويلة، بدأت تطرح نفـسها في الشارع، أين ندرة الموارد الضرورية في حياة المواطن باتت مطروحة بحدة ،وهو وضـع سـعى النظام من خلاله، لتحرير الحياة الإقتصادية، ففي حوار أجرته جريدة الـشرق الأوسـط مـع الرئيس الشادلي في أكتوبر 1989 يقول عن الإصلاحات " قررنا إستقلالية المؤسسات كقاعدة لبداية إصلاحات إقتصادية عميقة، ترافقها إصلاحات سياسية، أو ما يمكن أن نسميه الممارسة الفعلية للديمقراطية، أي تمكين الشعب من مراقبة سير الحياة السياسية بواسطة ممثليه المنتخـبين من أحزاب سياسية أو جمعيات "(2) .

من خلال هذا التصريح يمكن أن نفهم بأن الإصلاحات التي رافقت تلك الفترة جـاءت إستجابة لوضع إقتصادي فرض نفسه ، وتحرير الحياة الإقتصادية كان يتماشى مع ضرورة تحرير الحياة السياسية، قصد إعطاء دفع للجمود الذي آلت إليه الحياة عموما في الجزائر ، والمـشاكل التي أصبحت من يوميات المواطن الجزائري، هذه الظروف مهدت الطريق لتكهـرب الوضـع السياسي، خاصة بعد الإشاعات التي روجت في صيف 1988 حول إختلاس الأموال وحـول

---

*- الثورة الإيرانية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عن طريق الشارع .

1 – *Amine Touati, **Algérie, les islamiste à l'assaut du pouvoir**, Paris : édition L'Harmattan, 1995. P 5-6.*

2 – *Jean Jaques Lavenue, **opcit .**P 15-16.*

الأزمة التي كان يعيشها حزب جبهة التحرير الوطني وصراع العصب داخـل الـسلطة،ويعتبر خطاب 19سبتمبر 1988 في نظر المتتبعين[1] بداية لإشعال نار الأزمة التي انتـهت بأحـداث أكتوبر 1988 .

عبرت هذه الأحداث عن قطيعة فعلية مع النظام، وبغض النظر عن الأسباب التي قـادت إلى ذلك، وعن مختلف الأقاويل التي قالت بأن هذه الأحداث كانت مفتعلة من طرف النظـام نفسه لتغيير التوجه السياسي، وتبني التفتح السياسي الذي يتماشـى مـع سياسـة الإنفتـاح الإقتصادي خاصة بعد إ يار أسعار البترول التي كان يقوم عليها الإقتصاد الوطني ، فإن الواقع الذي فرضته أحداث أكتوبر أن النظام أتبث فشله في تحقيق ما كان يصبو إليه بتبنيـه سياسـة الحزب الواحد، والإقتصاد الموجه وان هذه السياسات التي أفرزت بدورها بيروقراطية وزبائنية، أصبحت تحرك النظام في الخفاء كما أكدت هذه الأحداث عن رغبة المعارضة في لعب الـدور الأساسي في الحياة السياسية الجديدة لما بعد أحداث أكتوبر 1988.

---

1 – *Abed Charef* ***,opcit***. *p 62-63.*

المبحث الثالث: مسار الدمقرطة في الجزائر

يذهب الكثير من الباحثين إلى إعتبار أحداث أكتوبر نقطة تحول في مسار تطور الدولة الجزائرية، ذلك أ ا شكلت حجر الأساس الذي أقيمت عليه التعددية الديمقراطية في الجزائـر، وبعبارة أخرى شكلت هذه الأحداث منبر لتعبير مختلف الأطراف السياسية عن رغبتها لتفعيـل مسار الدمقرطة فالمعارضة التي همشت لفترة طويلة، إما بإحتوائها داخل الحزب الواحد وإمـا بنشاطها الخفي وجدت في هذه الأحداث فرصة لطرح نفسها كقوى فاعلة في الوضع الجديد، وساهمت التعددية التي افرزها إصلاح اكتوبر في خلق نوع من التوازن بين التعددية الثقافيـة المكبوتة لفترة طويلة، والتعددية السياسية التي تفتحها الديمقراطية التمثيلية، وبات واضـحا أن المواطن الجزائري الذي ظل سجين الخيار الأحادي أصبح اليوم أمام خيارات عديدة يفرضـها الزخم الحزبي الذي أفرزته الإصلاحات، التي أصبح معها التمثيل السياسي ذو قيمة جعلته رهان أساسي لتنمية الخطاب السياسي، وعبرت الديمقراطية عن نفسها من خلال الإنتخابات ومـن خلال الإضرابات التي عبرت في الغالب عن التغيير السلمي .

إن الملاحظ لهذه الفترة يدرك، أن الجزائر عرفت خلال فترة وجيزة جدا تحول سريع من نمط سياسي أحادي إلى نمط سياسي تعددي، يدعوا إلى تجسيد الديمقراطية على أرض الواقـع ، من خلال انتخابات تعددية، تجسد المشاركة السياسية الفعلية ، وبدا واضحا أن المعارضة الـتي دخلت المعترك السياسي كانت تريد أن تتجاوز فكرة الديمقراطية المصنوعة بقرار، وسمحت لها القوانين الجديدة من أن تكون البديل الشرعي عن السلطة القائمة بواسطة إنتخابات مست كل الأجهزة التي تقوم عليها الدولة بما فيها رئاسة الجمهورية، لكن واقع الممارسة السياسية لم يرقى إلى ديمقراطية فعلية , بالنظر إلى ما نتج عن أول إنتخابات تشريعية تعددية عاشـتها الجزائـر، حيث حرم حزب من ممارسة حقه الديمقراطي، بناءا على شكوك تـدد الحيـاة الديمقراطيـة وأثبتت النتائج التي أفرزها توقيف المسار الإنتخابي أن السلطة لا تزال محل صراع بين مختلـف النخب أو العصب ، وعبر طرق مختلفة شرعية وغير شرعية.

المطلب الأول : آليات الإنتقال إلى التعددية السياسية في الجزائر

كما أسلفنا عاشت الجزائر مع بداية الثمانينات تحولات في البنى الأساسية الـتي تقـوم عليها السلطة ، ولقد سمحت الظروف التاريخية و السياسية المرافقة لوفاة الرئيس بومدين، على بعث الحزب من جديد بإعطائه مهام ودور أساسي في النظام السياسي الجزائري، على صـعيد آخر شهدت الجزائر بداية للإنفتاح السياسي والإقتصادي تماشيا مـع الأوضـاع الـسياسية والإقتصادية الدولية ، وعبرت هذه التحولات الإقتصادية عن رغبة الدولة الفعلية، في التخلـي عن دورها الإجتماعي، ونتج عن هذا غليان شعبي وسياسي إنتهى بأحداث أكتـوبر 1988 ويبدو أن هذه الأحداث كانت بمثابة الإنطلاقة الجديدة للنظام وا تمـع، وهـذا بـالنظر إلى الإصلاحات السياسية التي رافقت هذه الأحداث ،لكن السؤال الذي يطرح نفسه هـو هـل الإصلاحات السياسية التي رافقت احدث أكتوبر كانت تعبر فعلا عن مطالب الجماهير ؟

في الحقيقة لا يمكن أن نجزم ذلك وهذا بالنظر إلى عوامل عديدة وبـالنظر إلى مـا قالـه الباحثين في هذا ا ال، فهناك من يرى أن هذه الإصلاحات جاءت كنتيجة لنـضال سياسـي طويل قادته حركات سياسية كانت تنشط في الخفاء ،وعبرت عنه مختلف الأحداث التي رافقت مرحلة الثمانينات، في حين يرى آخرون أن هذه الإصلاحات والديمقراطية تعتبر وسيلة جديدة لهيمنة السلطة على الوضع السياسي والإقتصادي بطرق جديدة [1] والإعتقاد السائد في تلـك المرحلة يكمن في إمكانية إعادة بعت جبهة التحرير الوطني من جديد كحزب منـافس علـى السلطة، إستنادا للديمقراطية التعددية، لكن المتتبع للحياة السياسية وا تمعية في الجزائر خـلال تلك المرحلة يدرك جليا ،أن أحداث أكتوبر لم تكن مطالبة بالديمقراطية، بقدر ما كانت صيحة أريد منها تحسين الأوضاع السياسية والإجتماعية.

ويمكن القول أن ديمقراطية أكتوبر التي عبرت عنها الإصلاحات السياسية كانت نتـاج لتمازج عدت عوامل ،ورغبة فعلية لدى السلطة الحاكمة ومن ورائها رئيس الجمهورية، لبعث حياة إقتصادية حرة ،تخفف على الدولة عبء تحمل الحياة الإقتصادية والإجتماعية، ومن تم فهي ديمقراطية مصنوعة بقرار، ولا تعبر عن تطور سياسي،أو عن نضج سياسي للمواطن الجزائري،

[1]– كمال بوشامة ، **جبهة التحرير الوطني والسلطة (الجزائر 1962-1992)** ,ترجمة جواد صيداوي ، حاتم سلمان، لبنان : دار الفارابي ، 2001 . ص 263.

في الوقت نفسه لا يمكن أن ننكر وجود نخبة سياسية تدرك حقيقة الديمقراطيـة وتـسعى إلى تجسيدها.

ومهما يكن عبرت أحداث أكتوبر عن إصلاحات سياسية عميقة مست كل المـستويات بداية من الإستفتاء حول تعديل الدستور في نوفمبر 1988 ،ووصولا إلى دستور فيفري 1989 ومادته (40) التي أدخلت الجزائر العهد التعددي.

هذه التعددية التي كانت مرفوضة في الماضي القريب ،على إعتبار أ ا نسق لا يتماشى مـع مسار تطور الأمم التي خضعت للإستعمار، باتت اليوم واقع يفرض نفسه ونظام حامل لقـيم يمكنها أن تدعم الوحدة الوطنية، بإشراك كل الفئات الإجتماعية في ممارسة السلطة، بشرط أن تكون هذه التعددية مقرونة بوجود عدد معين من الأحزاب السياسية المنظمة والحاملة لمـشاريع إجتماعية مختلفة، لأن وجود تعدد وإنقسام في الرأي العام بين مجموعات مختلفة غـير مـستقرة وسريعة الزوال، لا يعبر في حقيقة الأمر عن تعددية حزبية ، وأكثر من ذلك قد يـشكل هـذا الوضع عائق للديمقراطية التعددية.

والتعددية الحزبية الفعلية كما رأينا سابقا تفرض وجود أكثر من حزبين يتنافسان علـى السلطة في أغلب مناطق التراب الوطني أثناء المناسبات الإنتخابية وتظهر التعددية تاريخيا كنتيجة للصراعات فالأحزاب تاريخيا تظهر كتنظيمات حاملة للصراعات، وبعبارة أخرى هي المعبر عن الصراعات كما أ ا مقر للتعبير عن الإختلافات الإجتماعية [(1)]

في الجزائر التعددية الحزبية جاءت على أنقاض نظام الحزب الواحد، الذي فشل في تحقيق تنمية سياسية وإقتصادية ، كما فشل في إحداث وفاق وطني يمكنه من الإستمرار،فالأحزاب التي ظهرت بعد التعديل الدستوري العام 1989 وبمقتضى المادة 40 منه، والتي تخول الحق في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ، تعبر في الحقيقة عن تطور بطيء لهذه الظاهرة في الجزائر.

وبعبارة أخرى هي أحزاب لا تحمل مشاريع سياسية ملموسة تعبر عن تجدر الأفكار السياسية ، بقدر ما هي حركات مناهضة لسياسة الحزب الواحد ، ومشاريعه الفاشلة والإضطهاد الـذي رافق العهد الأحادي، في الوقت ذاته يمكن القول عنها أ ا تعبر عن صراعات إجتماعية مكبوتة منذ الإستقلال، وهذا ما يضع الظاهرة الحزبية الجزائرية في مرحلة تكوينية، وهذا ما يفسر أيضا العدد الهائل من الأحزاب السياسية.

---

[1]- رسل جيه دلتون ،**دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**،ترجمة,ا ذوبة احمد يعقوب،الأردن:دار البشير،1996. ص 153.

تعبر التعددية الحزبية في الجزائر عن صراع بين تياران أساسيان، حيث وبمقتضى التعديل الدستوري والمادة 40 إتضحت معالم الحقل السياسي الجزائري ببروز التيار الإسلامي ، والتيار الديمقراطي والملفت للانتباه أن الأحزاب التي ظهرت خلال هذه المرحلة إما مالت الى التيار الإسلامي أو أنها دخلت في التيار الديمقراطي أو إنها أخذت مركز وسط ، وحسب التفسير الديفرجي يشكل حزب الوسط نوع من الاعتدال بين اليسار واليمين [1] وهذا ما يفسر ظهور عدد كبير من الأحزاب في الجزائر، فأحزاب الوسط تسعى إلى مزج قيم تقليدية مرتبطة بالمبادئ الإسلامية مع قيم نابعة من الديمقراطية الليبرالية وأفكارها؛ وبعبارة أخرى يمكن القول بأن هذا الشكل من الأحزاب هي أحزاب توفيقية من جهة، وأحزاب إنتهازية من جهة ثانية تهدف إلى كسب أكبر عدد من الأصوات في المناسبات الإنتخابية .

على صعيد آخر شكلت المادة 40 من الدستور الأساس الذي ظهرت من خلاله مختلف الأحزاب السياسية ورغم تحفظ المشرع على تسمية الأحزاب السياسية محبذا عبارة الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الملفت للإنتباه هنا، ومن خلال الدستور أن هذا الحق يتمتع به الجميع شريطة عدم المساس بالحريات الأساسية والوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ، كما أن الدستور لا يحدد عدد الأحزاب التي ستشكل الحقل السياسي وتجدر الإشارة أيضا إلى عدم تطرقه للحزب الواحد سابقا، وهذا ما يوحي أن الدستور وضعه على قدم المساواة مع الأحزاب الأخرى، ويبدو أن السلطة القائمة أرادت أن تحدث قطيعة مع النظام الأحادي، وهذا ما يفسر حجم الإصلاحات وشكلها ،فالتحول نحو الديمقراطية التعددية في الجزائر لم يحدث داخل الحزب الحاكم بناءا على تشاور مناضليه بل أنه يعبر في الحقيقة عن إرادة رئيس الجمهورية لبعث التعددية السياسية، ولقد عبر هذا الخيار عن صراع بين الأمين العام "محمد شريف مساعديه" ورئاسة الجمهورية، وانتهى بإقالة "محمد شريف مساعدية " من منصبه وإستخلافه بعبد الحميد مهري في 30 أكتوبر 1988 [2] والذي يعتبر من المدافعين عن سياسة التحرير السياسي والإقتصادي، وبهذا فقد تم تمرير إرادة الرئاسة عبر الإصلاح الدستوري الذي صوت عليه الشعب بأغلبية كبيرة ولعل أهم المكاسب التي جاء بها دستور 1989 هي حرية التعبير من جهة والتعددية السياسية من جهة ثانية.

---

[1] - *Maurice Duverger, **opcit**, P 11.*

[2] – *El Hadi Chalabi,**L'Algérie l'état et le droit**, Paris: Arcantére édition, 1989. P 266.*

ويمكن القول أن الدستور الجديد ساهم في بروز الأحزاب السياسية عبر مادته 40 لكن التنامي السريع لهذه الظاهرة في الجزائر [1] فرض ضرورة تطوير هذه المـادة بظهـور قـانون الجمعيات ذات الطابع السياسي قانون89/11 المؤرخ في 5 جويلية 1989 والذي حدد شروط التكوين وقوانين العمل ورقابة النشاط.

ويبدو جليا من خلال دراسة شروط تكوين الجمعيـات ذات الطـابع الـسياسي أن الأحزاب غير ملزمة بتبني أفكار سياسية معينة حتى تمارس نشاطها، فالقانون يضع الضوابط التي تلزم الأحزاب باحترام الدستور والسيادة الوطنية والديمقراطية وحماية النظام الجمهوري.

ويظهر من خلال المواد 5 و6 [2] من قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي تركيز المشرع على منع ظهور الأحزاب القائمة على الممارسات الطائفية والجهوية والإقطاعية ،كما يلاحـظ عن هذا القانون الطابع الإلزامي،بغية تقنين كل التظاهرات السياسية، وتجنب الأخطار التي يمكن أن تنجم عن ظهور أحزاب تهدد الإستقرار الوطني ،كما أنه يعبر عـن رغبـة فعليـة لجعـل الديمقراطية في خدمة التعددية الحزبية على اعتبار أن الجزائر، دخلت الديمقراطيـة في مرحلـة حرجة إتسمت بظهور وإصطدام تناقضات إجتماعية وثقافية.

عدا هذه الشروط فإن تكوين الجمعيات ذات الطابع السياسي، لا يخضع إلى صعوبات إذ يكفي مجموعة صغيرة مقدرة بـ 15 شخص لتكوين جمعية ذات طابع سياسي، وهذا ما يفسر ظهور عدد هائل من الأحزاب السياسية في ظرف قصير ،ويأتي هذا الوضع إستجابة للحـضر الذي مارسته السلطة على حرية التعبير، والتجمع وحتى إن نصت الدساتير السابقة على أحقية الشعب في الحرية والتجمع، فإن الملاحظ هو غياب هذه الحقوق في أرض الواقع.

وبهذا تكون التعددية الحزبية في الجزائر شكل من أشكال التعبير، وعلى هـذا الأسـاس جاءت مختلف القوانين المتعلقة بالأحزاب كتعبير عن هذا الواقع الإجتماعي، وهذا ما جعلها تلقي قبول من مختلف النخب السياسية، والملاحظ عن الحقل السياسي الـذي أفـرزه قـانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، أنه لم يكن يعكس في الحقيقة ما كانت تنص عليه مواد هـذا القانون، سيما تلك التي تمنع ظهور الأحزاب على أساس عرقي أو ديني فرغم تأكيد الأحـزاب على أنها لا تقوم على أساس عرقي أو ديني فإن ممارساتها السياسية كانـت تؤكـد العكـس،

---

[1] - السعيد بوشعير ، **مرجع سابق** ، ص 200.

[2] -- قانون رقم 89-11 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو 1989 **يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي** (الجريدة الرسمية العدد 27 بتاريخ 1989/07/05).

باستعمال هذه الخصوصيات أثناء الفترات الإنتخابية أو في تجمعاتنا؛ في الوقت نفسه يحدد القانون سير الأحزاب السياسية وتنظيمها كما يخضعها لرقابة الوزارة المكلفة بالداخلية، التي يخول لها القانون التحقق من مدى مطابقة إجراءات إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي مع القوانين وعلى هذا الأساس تقدم الإعتماد كما يحق لها حل أو إيقاف نشاط الجمعية بواسطة القضاء إذا ما لاحظت في وجودها خطر على النظام العام.

إن القراءة السريعة في قانون 11/89 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي (1) يبين لنا أن المشرع إستوحى هذه المواد من النظام الليبرالي، الذي يحبذ حرية واسعة في إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي ،وهذا تماشيا مع رغبة السلطة في إحداث القطيعة مع مخلفات الماضي، ومع تجربة الحزب الواحد، ومن أجل تشتيت المعارضة في تيارات سياسية عديدة حتى تصبح غير فعالة أمام حزب جبهة التحرير صاحب القاعدة الشعبية الموروثة عن عقود من الزمن، والمترسخة في أذهان عامة الجزائريين، وعليه فالتعددية التي جسدها دستورها 1989 عبرت بالفعل عن هذه النظرة حيث ظهرت أحزاب عديدة لكن الملفت للإنتباه بروز تيارات سياسية أكثر من غيرها، ويمكن التفريق في الحقل السياسي الجزائري بين ثلاث تيارات بارزة يمكن أن تتفرع هي أيضا، وهي التيار الإسلامي، التيار الديمقراطي اللائكي ، التيار الوطني الديمقراطي.

فيما يخص التيار الإسلامي الذي برز عشية أحداث أكتوبر في الساحة السياسية الملاحظ أنه، ذو جذور عميقة في التاريخ السياسي الجزائري تعود إلى تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ثم إلى جمعية القيم، ومختلف الحركات السياسية التي كانت تنشط في الخفاء أثناء الفترة الأحادية ، و لقد أفرزت الأفكار المشكلة للفكر الإسلامي عموما عدة إتجاهات داخل هذا التيار فهناك الإتجاه الإصلاحي وهناك التيار الراديكالي وهذه الإتجاهات نفسها تتفرع إلى تيارات أخرى ، و هذا ما يفسر صعوبة الوقوف على تحديد هذا التيار بدقة .

ومهما يكن فإن ما يصطلح عليه بالإسلام السياسي ، ظهر في الجزائر مع الإصلاح الذي رافق أحداث أكتوبر في شكل أحزاب سياسية، تتفق عموما من حيث المنطلق وتختلف أغلبيتها من حيث التصورات، وأبرز هذه الأحزاب التي ظهرت تحت دفع قانون الجمعيات ذات الطابع

1-نفس المرجع السابق الذكر

السياسي ،هي الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حصلت على الإعتماد في سبتمبر 1989 ، والمفارقة التي تطرح نفسها عند الحديث عن هذا الحزب هو الصراع الذي عاشته هذه الحركة حول مسألة تحولها إلى حزب سياسي أو بقائها على العمل الإصلاحي ، و تحددت معالم هذا الصراع في تركيبة الحركة الإسلامية ذاتها (1) حيث كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ تعكس مجموعة من التيارات المتعايشة والمختلفة ، و يأتي على رأس هذه التيارات، التيار المتشدد الذي يتزعمه علي بن حاج ، وهو تيار غالب مقابل هذا التيار هو الإتجاه المعتدل الذي يميل إلى تبني سياسة تدريجية سلّمية بالإعتماد على الديمقراطية في حين هناك تيار ثالث معروف بإسم الجزأرة، وهي مجموعة تؤمن بفكرة الدولة الإسلامية ذات الخصوصية الجزائرية وينتمي أغلب أعضائه إلى النخبة المثقفة، ويتزعمه عبد القادر حشاني.

على غرار الجبهة الإسلامية للإنقاذ ظهرت أحزاب إسلامية أخرى بعد مرحلة تردد عرفتها قيادتها، وكان هذا هو حال جمعية الإرشاد والإصلاح التي تحولت إلى حركة التجمع الإسلامي (حماس) بعد حصولها على الإعتماد في 10 سبتمبر 1989 وأهم ما يميز هذه الحركة الإعتدال والتدرج في العمل الإصلاحي الذي يرافق عملية الوصول إلى السلطة، وبدا على هذه الحركة نوع من التجانس بخلاف الحركات الإسلامية الأخرى، وفي نفس التوجه تقريبا نجد حركة النهضة الإسلامية كإحدى التشكيلات السياسية المعتدلة وكان يبدو عن هذه الحركة التجانس لكن الأحداث السياسية التي رافقت تطور الجزائر أثبتت غير ذلك، بالإضافة إلى هذه الأحزاب برزت عدة أحزاب إسلامية، لكن اللافت للإنتباه هو تنامي شعبية الجبهة الإسلامية في الحقل السياسي الجزائري.

على صعيد آخر وغير بعيد عن التيار الإسلامي ظهرت عدة أحزاب سياسية لكن أبرز هذه الأحزاب هو التيار الوطني المحافظ الذي تجسده جبهة التحرير الوطني كحزب إستطاع أن يستمر بعد نهاية الأحادية وأن يدخل المعترك السياسي ليشغل حيزا مهما من الحياة السياسية ويعتبر حزب جبهة التحرير، حامل للأفكار الوطنية والديمقراطية وعلى غرار ما كان يعرفه التيار الإسلامي، تعتبر جبهة التحرير الوطني مركز لإجتماع عدة إتجاهات ،حيث نجد داخلها التيار الديمقراطي التقدمي اللائكي أو الإستأصالي، ونجد فيها التيار الإشتراكي المحافظ ،كما نجد فيها التيار الإسلامي المحافظ والتقدمي، ولهذا ظلت الجبهة تعيش صراعات داخلية أثرت في

---

1 – *M. Al – Ahnaf, Bernard Botiveau, Franck Fregosi,* ***<u>l'Algérie par ses islamistes</u>****, Paris : édition Kharthala, 1991, P 29-34.*

غالبية الأحيان على مسيرتنا، خاصة خلال هذه المرحلة التي عرفت بروز عدة أحزاب سياسية ويدخل في صف التيار الوطني عدة أحزاب سياسية، وحتى أحزاب إسلامية وهذا كنتيجة لنسبية هذا المفهوم، مقابل هذه التيارات نجد التيار الديمقراطي اللائكي،الذي تعود جذوره هذا إلى ما بعد الإستقلال، مع جبهة القوى الإشتراكية التي ظهرت مع بداية 1963[1] وتركيزها على الأمازيغية كوسيلة للتعبئة ، وفي نفس النهج نجد التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، وهو حزب يقوم على نفس المبادئ أي الديمقراطية اللائكية والأمازيغية، وتبنى هذا الحزب مواقف معارضة لسياسة الإتجاه الإسلامي بكافة أطرافه، وبالأخص الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي نفس السياق يمكن ذكر حزب الطليعة الإشتراكية، الذي يعتبر الإمتداد الرسمي للحزب الشيوعي الجزائري.

وعليه يمكن القول أن الخريطة السياسية في الجزائر، أخذت شكلها التعددي مع قانون الجمعيات السياسية، وبصرف النظر عن طبيعة أي حزب وتكوينه، فإن المنافسة السياسية التي جسدها الإصلاح السياسي المرافق لأحداث أكتوبر، وظهور التعددية الحزبية ، كان يوحي بأن الجزائر قد خطت خطوة عملاقة نحو تفعيل مسار الدمقرطة خاصة فيما يتعلق بالآليات القانونية التي سمحت بتأطير الحياة السياسية، وعبرت الإنتخابات التعددية عن حقل سياسي متعدد، ومتنوع، وعلى ضوء ذلك يمكن القول أن تصنيف الأحزاب السياسية في الجزائر أخذ شكلا خاصا، بالنظر إلى خصوصية المجتمع من جهة، وخصوصية الحياة السياسية التي عبرت عنها الإصلاحات من جهة ثانية ،حيث يرى أحد الباحثين في دراسة حول الثقافة السياسية [1] أنه يمكن التمييز بين خمس فئات من الأحزاب السياسية:

1- جبهة التحرير الوطني كحزب سياسي متولد عن تراكم تاريخي وسياسي، وله شعبية لا بأس بها في الأرياف، وعند فئات و شرائح كبيرة في السن.

2- فئات سياسية جهوية ثقافية ولغوية ، تتسم بقوتها في المعارضة وإختلافها النسبي في المواقف.

3- فئات سياسية يسارية شيوعية و إشتراكية لها قاعدة واسعة في أوساط العمال.

---

1 *Abdelkader yefseh, **<u>Opcit</u>**, P 119.*

1 – علي بن طاهر، **<u>الثقافة السياسية ومسالة الديمقراطية في الجزائر (1989 –1992)</u>** (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2002) ص 82

4- فئات سياسية دينية لها أنصارها في أوساط مختلف الشرائح الإجتماعية سيما فئة الـشباب والفئات المحرومة.

5- فئات سياسية ليبرالية تستند على قاعدة قليلة من ذوي المصالح المالية والتجارية.

و ذا يكون الحقل السياسي متنوع و متعدد من حيث الكم والكيف، الشيء الـذي يـسمح للمواطن من إختيار التشكيلة التي تتناسب مع توجهاته و أفكاره ،والملاحظ عن هذه الفترة، أ ا شهدت تحولات عميقة، ونشاط سياسي متعدد كان يوحي بأن الإنتقال الديمقراطي، يسير وفق منهجية من شأ ا تحقيق الحداثة، رغم أن الصراع على السلطة ظل هو مسعى كل الأحزاب التي لم تبحث عن ترسيخ الديمقراطية في ا تمع.

المطلب الثاني: الممارسة الحزبية من خلال الإنتخابات التعددية

إذا كانت الإصلاحات التي رافقت أحداث أكتـوبر 1988 ، أرسـت الديمقراطيـة التعددية عبر دستور 1989 تم قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي، فإن الملفت للإنتباه أ ا كانت منعرج في طبيعة الحياة السياسية في الجزائر، وبداية لتحولات على مختلف الأصـعدة [(1)] وساهمت هذه المرحلة الإنتقالية من النظام الأحادي إلى التعددية السياسية في إحداث نقله نوعية في مجال الحريات العامة، خاصة بعد أن عبرت السلطة عن نيتها الفعلية في تدعيم هذا الإنتقـال بأليات قانونية؛ والملاحظ عن القوانين الجديد عدم إشارتا للحزب الواحد سابقا وعدم إعطاءه دور في الحياة السياسية ، لكن الواقع السياسي الذي كانت تفرضه الأوضـاع الـسياسية في الجزائر، كان يؤكد هيمنة هذا الحزب على جميع مؤسسات الدولة، فا لس الشعبي الوطني كان جبهويا والبلديات وا الس الولائية كانت كذلك، وهذا ما خلق نوع من القلق والتخـوف لدى المعارضة التي أفرزها الإصلاح السياسي حول رغبة النظام الفعلية ،لإعادة توزيع الأوراق في الحقل السياسي، وحول طبيعة الديمقراطية في الجزائر وفعليتها، خاصة بعد الإشاعات الـتي كانت تروج حول الإصلاح، وحول الديمقراطية التي إعتبرها البعض ديمقراطية واجهة، في وقت عرفت فيه الديمقراطية ،تنامي سريع خلال مرحلة قصيرة وأصبحت بمقتضى القوانين الجديدة، مجال خصب للدراسة والمناقشة من طرف مختلف الهيئات الإعلامية المحلية والدولية.

---

[1] - *Abderahim Lamchichi,**<u>L'Algérie en crise</u>**, Paris L'Harmattan, 1991. P 288.*

و ذا وضعت الديمقراطية الناشئة تحت ا هر للكشف عنها، الأمر الذي وضع الـسلطة في موقف حرج، بين ضغط المعارضة المحلية التي بدأت تفرض نفسها، وبين نظرة العالم لما يجري في الجزائر ،في ذات الوقت كانت ملزمة إما بترك الديمقراطية تأخذ مكا ا بالعمل التـدريجي، وإما أن تسارع في تفعيل العمل السياسي بفتح الباب للمعارضة، حتى تأخذ مكا ا في الحيـاة السياسية عبر الإنتخابات التعددية، وعلى هذا الأساس إنتهي الوضع في الجزائـر وتم لـذلك الغرض إعداد أول قانون للإنتخابات التعددية ،وهـو قـانون 13/89 المـؤرخ في 1989، والملاحظ عن هذا القانون أنه جاء تماشيا مع التحولات التي عرفتها الجزائر وكان أيضا مطـابق للحرية التي نص عليها الدستور، وقانون الجمعيات ذات الطابع السياسي ، وبصرف النظر عن ما جاء في مختلف المواد التي نص عليها ، فإن نمط الإقتراع النسبي الذي تم تبنيه ، أحدث قطيعة مع التمثيل المطلق الذي كان يقوم عليه القانون 12/80،حيث نصت المادة 60 مـن قـانون 13/89 أنّ إنتخاب ا لس البلدي والولائي يكون لمدة 5 سنوات بواسطة الإقتراع النـسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ، و نفس النمط يطبق على ا لس الشعبي الوطني بمقتضى المادة 84 على أن يجري الإقتراع في الدوائر الإنتخابية التي تتوفر على مقعد واحد على إسم بالأغلبية في دور واحد..

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الأمور كانت تسير وفق العمل، على توطيد مـسار الدمقرطة في الجزائر، وهذا بتهيئة الأرضية لإجراء إنتخابات تعددية تتماشى والمقاييس الدوليـة القائمة في الغرب ، واستجابة لمطالب المعارضة بضرورة التعجيل بإنتخابات تعددية تجسد مـن خلالها الإرادة الفعلية للتغيير، وعلى هذا الأساس قررت السلطة القائمة ،إجراء أول إنتخابـات تعددية في تاريخ الجزائر المستقلة .

وتماشيا مع مسار الدمقرطة الذي أريد منه التدرج في الإصلاح الهيكلي، تقـرر إجـراء الإنتخابات المحلية في 12جوان 1990 كبداية لوضع قواعد ديمقراطية تعددية تمثيليـة ، وبـدا واضحا أن هذه الإنتخابات كانت فرصة مناسبة للأحزاب السياسية لقياس صدى الديمقراطيـة الذي تبنته الدولة بداية من أحداث أكتوبر 1988 ، والواضح أيضا عن الحقل السياسي الـذي أفرزه هذا الإصلاح، هو التنوع، والتعدد الشيء الذي يضع المواطن أمام خيـارات متعـددة تتناسب وأفكاره من جهة، وتطلعاته من جهة ثانية ،وعلى هذا الأساس فتحت حملة إنتخابيـة

ودخلت الأحزاب السياسية هذه المنافسة الإنتخابية التعددية الأولى، حيث قـدرت الأحـزاب المشاركة فيها ب 11 حزب من بين 25 حـزب معتمـد إضـافة إلى المرشـحين الأحـرار أو المستقلين ، بغرض التنافس على 1541 مجلس بلدي و48 مجلس ولائي [1] للإشارة رفضت جبهة القوى الإشتراكية والحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، دخول هـذه الإنتخابـات بحجة ضرورة إجراء إنتخابات رئاسية وتشريعية أولا، فمنهجية هذين الحـزبين إنحـصرت في ضرورة إعادة هيكلة مؤسسات الدولة من القمة إلى القاعدة.

تجدر الإشارة أيضا أن قانون الإنتخابات منح الأحزاب السياسية فترة محددة للـدخول في الحملة الإنتخابية، وفق مقاييس دقيقة حددها المشرع ، وفي الوقـت الـذي كانـت فيـه التجمعات محددة من طرف السلطات العمومية ، تعالت أصوات الأحزاب لتندد بتجاوزات في هذا ا ال ، وتندد باستحواذ الجبهة الإسلامية للإنقاذ على السوق السياسية، من خلال منـابر المساجد التي تسيطر عليها عبر مختلف مناطق الوطن.

رغم هذا ورغم المخاوف التي سبقت إجراء هذه الإنتخابات من حيث مدى نزاهتها ومـن حيث النية الفعلية للسلطة، لترك ا ال السياسي للمعارضة، فإن الملاحظ عن الإنتخابات أ ـا جرت في ظروف عادية وفي جو سياسي، إتسم بالهدوء والإستقرار مع بعض التجاوزات الـتي مارسها البعض أثناء التصويت أو التصويت بالنيابة.

ولقد شارك في الإنتخابات 8366760 ناخب أي بنسبة قـدرت بـ 65.15 مـن بـين 12841769 سجل في القوائم الإنتخابية ولقد أسفرت النتائج عن فوز الجبهـة الإسـلامية للإنقاذ بـ 853 بلدية و32 مجلس ولائي أمام جبهة التحرير بـ 486 بلديـة و14 مجلـس ولائي في حين جاء المستقلين في المركز الثالث بـ 106 بلدية ومجلس ولائي واحد ثم جاء رابعا التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بـ 87 بلدية ومجلس ولائي واحد [2].

وعلى ضوء النتائج التي عبرت عنها الإنتخابات المحلية الـتي أجريـت في 12 جـوان 1990, بدا من الواضح أن المنافسة الإنتخابية التعددية الأولى في تاريخ الجزائر أعادت توزيـع الأوراق بين مختلف الأطراف السياسية التي دخلت الحياة السياسية بعد الإصلاحي الـسياسي كما اتضحت في الأفق معالم قوة سياسية جديدة جسدها , التيار الإسلامي (الجبهة الإسلامية

1- فرنسوا بورجا ، الإسلام السياسي ، **صوت الجنوب قراءة جديدة للحركة الإسلامية في شمال إفريقيا** ، ترجمة لورين زكري ، المغرب: دار العالم الثالث ، 1994. ص 282.

2 – *Abed Charef, **Algérie le Grand dérapage**, Paris, édition de l'aube, 1994. P 17.*

للإنقاذ) ، كبديل الحاكم فرض نفسه عبر خطاب جديد، أحدث قطيعـة مـع الممارسـات السياسية المستعملة من طرف النظام طيلة علاقة عقود[1] والخطابات والشعارات الجوفاء الـتي جسدت تلك المرحلة ، وبات واضحا أن الحياة السياسية ستشهد تحرك وديناميكية لم يسبق لها أن عاشتها بدليل أن الحزب الإسلامي أصبح اليوم على أبواب السلطة طارحا مشروعة كبديل عن السلطة القائمة .

على صعيد آخر يمكن القول أن أهم ميزة لهذا الحزب هو إستعماله للخطاب الديني الحماسـي المناهض لسياسة القائمة، بإستعمال رموز متجذرة في الخيال الإجتماعي الجمـاعي للمجتمـع الجزائري [2] والملاحظ عن هذه الإنتخابات أيضا ، أ ا جاءت للتعبير عن فقدان الثقة في مـن حكموا الجزائر منذ الإستقلال باسم جبهة التحرير الوطني، وفشلهم في تحقيق الوعود التي حملها هذا الحزب بعد الإستقلال، كالتنمية والتصنيع، والملفت للإنتباه في هذه النتائج، أ ا لم تقـضي ائيا على جبهة التحرير الوطني التي حلت في الصف الثاني، وبعدد لا بأس به من الأصوات.

في نفس الوقت يمكن القول بأن هذه الإنتخابات أثارت ضجة إعلامية، وردود أفعال مختلفة بين من إعتبر الحدث ، تجسيد للديمقراطية وبين من إعتبره كارثة، وخطر على مستقبل الجزائر ، فإذا كانت الحكومة قد إتخذت موقفا إيجابيا ،على إعتبار أن الإنتخابات جرت في ظروف عادية ومطابقة لمبدأ الديمقراطية التعددية ، فإن جبهة التحرير الوطني أبدت رأيا يحبذ على عدم تضخيم هذه الإنتخابات ونتائجها لأ ا إنتخابات محلية فقـط،في ذات الوقـت رأت جبهـة القـوى الإشتراكية أن الإنتخابات عبرت عن ما كانت تريده ، وأكبر دليل على ذلك نسبة المقاطعة التي تجاوزت 34 % واعتبرت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ نابع عن مناهضة الشعب للنظام.

بالنسبة للرئيس بن جديد إعتبر هذه الإنتخابات تتماشى مع الواقع ويفهم من تصريحاته المختلفة ميله لمغازلة التيار الإسلامي، سعيا منه للبقاء وإمكانية تعامله مع من يضمن له البقاء في السلطة.

وبصرف النظر عن الحملة التي رافقت صعود الحزب في الإنتخابات المحلية، يمكن القـول أن ا الس المنتخبة بدأت عملها بصفة عادية بعد تأكيد ا لس الدستوري لنتـائج الإنتخابـات والملاحظ عن هذه المرحلة والممارسة السياسية فيها، هو وقوف الإدارة ضد الحزب الفـائز في الإنتخابات، بعرقلة عمل ا الس المنتخبة وبسن عدة قوانين تقيد حركة ا الس، ومن بين هذه

---

[1] - *Samy Hadad, **Algérie Autopsie d'une crise**, Paris, édition : l'Harmattan, 1998. P 19.*
[2] – *Lahouari Addi, **opcit .**P 129 -130.*

القيود إعطاء صلاحيات واسعة للوالي على حساب ا الس المنتخبة، وهذا ما خول للولاة الحق في إستعمال قوات الأمن دون إشعار مسبق للمنتخبين كما سعت الإدارة إلى عرقلـة عمـل ا الس بعدم تقديم الوسائل اللازمة لأداء مهامه [1]

و ذا فالظروف التي رافقت عمل ا الس المنتخبة كانت توحي بأن الصراع القائم بـين الإدارة وبين النخبة السياسية الجديدة ، سيطرح نفسه بإستمرار في الحياة السياسية التعدديـة وبـات ضروريا إعادة النظر في الوضع السياسي الحالي، خاصة إذا علمنا بأن المعارضة شـعرت بـأن السلطة ضعيفة وأن الصراع داخلها لا يزال قائم ، وهذا ما دفعها للضغط على السلطة ومـن ورائها رئيس الجمهورية للتعجيل بإنتخابات تشريعية ويبدو أن الرئيس الشادلي كان جـد متحمسا لذلك، و صرح في لقاءاته مع الصحافة في 8 أكتوبر 1990 عن نيته لإجراء إنتخابات تشريعية مسبقة قبل اية الفصل الأول من سنة 1991 ،وواقع الحال أن هذا التاريخ لم يكـن يتماشى مع جدول أعمال رئيس الحكومة "مولود حمروش" الذي أبدى رغبته في تأجيل هـذا الموعد ،وهذا ما حدث فعلا في الخامس ديسمبر 1990 ،إذ أخرت الإنتخابات التشريعية إلى اية السداسي الأول من عام 1991، ورافق هذا التأجيل تحرك سياسي من مختلف التشكيلات السياسية كان أبرزها رفض الجبهة الإسلامية للإنقاذ لهذا التأجيل، وتنظيمها لتجمـع شـعبي تنديدا بذلك ،واتخذت الأحزاب الأخرى نفس الموقف بتنظيم مسيرات تطالب بالتعجيل ـذا الموعد، وفي هذا الجو المكهرب وجدت السلطة نفسها حبيسة خيارات حكومة" حمـروش" في تأجيل الإنتخابات ومطالبة المعارضة بتياراتا المختلفة بضرورة التعجيل بالإنتخابات ، وأمـام تشبث السلطة بقرارها بدا واضحا أن صيرورة الديمقراطية في الجزائر، ستشهد تحولات خاصـة بعد نزول الحزب الفائز في الإنتخابات المحلية إلى الشارع، ودعوته بالإضـراب الغـير محـدد، ومطالبته بإنتخابات تشريعية ورئاسية مسبقة ، ثم إعادة النظر في التقسيم الإنتخـابي الجديـد، وشهدت الساحة السياسية في هذه المرحلة إستجابة العديد مـن المـواطنين لهـذه المطالـب، وللإضراب أيضا، الشيء الذي عجل بسقوط حكومة حمروش، وإستخلافها بحكومة غزالي كما شهدت الأزمة الناتجة عن الإضراب العام تطورات ، انتهت بإصطدام المتظاهرين مع السلطات العمومية ، ورأت الحكومة الجديدة أن الظرف الحالي غير مواتي لإجراء إنتخابات تشريعية،وتم تأجيلها الي تاريخ أخر.

---

1 –Abed Charef. **Opcit**. P19.

وعليه فإذا كان التغيير قد مس السلطة التنفيذية بتغيير رئيس الحكومة، فانه في ذات الوقت مس الجبهة الإسلامية للإنقاذ خاصة بعد القبض على قادتها بتهمة المساس بالنظام العام ، حيث إنتقلت القيادة إلى تيار الجزأرة على حساب التيار السلفي والملاحظ عن هذا التغيير حسب أمين تواتي[1] أنه طبع الحزب بإيديولوجية كان يفتقدها ، فالجزأرة كما سبقت الإشارة ، تيار مكون من الإشتراكية الإسلامية والملاحظ عن القيادة الجديدة سعيها إلى إعادة بعث الحزب في الحياة السياسـية وتأهيله للدخول في الإنتخابات التشريعية التي أجلت إلى سبتمبر، ثم إلى ديسمبر، وإلى الإنتخابات الرئاسية التي أعلن عنها ، وبعد تردد إستراتيجي من الحزب الإسلامي حول مسألة المشاركة في هذه الإنتخابات التي حدد تاريخ إجرائها ليوم26 ديـسمبر 1991 قـرر المجلس الشورى للجبهة الإسلامية الدخول في هذه الإنتخابـات ، ولقـد إتـسمت الحملـة الإنتخابية، بالهدوء النسبي، في جو كان يوحي بأن هذه الإنتخابات ستحدد مسار الدمقراطة في الجزائر، خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الساحة السياسية في جوان 1991 ، كما أوضحت الحملة بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تزال حزب قادر على التعبئة، رغم المشاكل التي كـان يعاني منها حول مسألة القيادة بعد إعتقال "عباسي" و"بن حاج" وعليه فقوة جبهة الإنقـاذ في هذه المرحلة كانت مع التركيبة القيادة الجديدة وعلى رأسها "عبد القادر حشاني" ، الذي دعم الحزب بإستراتيجية سياسية فحواها مخادعة النظام والإعلام، حيث صرح في الكثير من المـرات بأن حزبه يدرس إمكانية المشاركة في هذه الإنتخابات ، لكن يبقى متحفظ عن ذلك بـسبب الوضع والجو العام الذي لا يسمح ببعث ممارسة سياسية عادية، وهذا مـا أرغـم الـسلطات العمومية على تقديم بعض التنازلات [2] في حين بدأت الجبهة التحضير لهذه الإنتخابات مبكرا ويتجلى ذلك من خلال القوائم التي أعدت بعد الإعلان عن المشاركة ، ويظهر من خلال هذه القوائم أن أغلب المرشحين ينتمون إلى تيار الجزأرة ، وهم في أغلبيتهم تيقنوقراطيين وحـاملي شهادات عليا ،ويتضح من هذا أن قرار المشاركة أو عدم المشاركة كان مناورة مـن طـرف الحزب، لوضع السلطة في موقف حرج يرغمها على مراجعة حساباتها .

ورغم التعديلات التي مست قانون الإنتخابات وقانون تقسيم الدوائر الإنتخابية الـذي كان يخدم جبهة التحرير إلى حد بعيد ،إذ كان يعطى أفضلية للمناطق الجنوبية والريفية مقارنـة مع الشمال والمدن الكبرى، وهذا بغرض إعاقة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي يعرف أنها حـزب

---

1 –*Amine Touati* ,***opcit*** ,*p 74.*

2 -*Voire Abed Charef* ,***opcit***. *P219.*

حضري أو نصف حضري وارتكازها في الشمال بخلاف جبهة التحرير التي ترتكز في المنـاطق الريفية والجنوبية، ويبدو أن إستراتيجية النظام وإعتقاده كان يرمي إلى فكرة، إحتلال الجبهـة الإسلامية للإنقاذ المركز الثاني وهذا ما يرغمها على الدخول في حكومة وحدة وطنية (1) لكن الوضع السياسي الذي أفرزته نتائج الدور الأول (2) من الإنتخابات أخلط كل الأوراق ، حيث تحصلت الجبهة الإسلامية على 188 مقعد من 430 المتنافس عليها وكانت في مركز للفوز في عدة دوائر إنتخابية أخرى، بينما جاءت جبهة القوى الإشتراكية في المركز الثاني بـ 25 مقعد وجبهة التحرير بـ 15 مقعد ، والحقيقة أن نتائج هذه الإنتخابات جاءت في الواقع كإنعكـاس للحياة السياسية أين تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ ،من الإستحواذ على السوق السياسية عبر مختلف خطاباتها، وحملاتها التحسيسية في الأوساط الشعبية، في وقت كانت حسابات النظـام تسعى إلى تحطيم القوة التعبيئية لجبهة الإنقاذ بسجن قادتها، والواقع أنها ساهمت بقدر كـبير في توجيه مسار الإنتخاب لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ضد الأحزاب الأخرى بما فيها جبهـة التحرير التي ظلت حزب النظام رغم دخولها المعارضة من بابها الواسع ، وبصرف النظر عن هذا الحزب يمكن الإشارة إلى العمل الذي قادته بعض الأحزاب بسعيها للوقوف ضد فـوز هـذا الحزب منددةً بالتجاوزات التي عرفتها البلديات التي تسيطر عليها الجبهة الإسـلامية للإنقـاذ ودعوتها إلى عدم إجراء الدور الثاني، الذي سيمنح الأغلبية للجبهة الإسلامية الشيء الذي يخول لها، إعادة النظر في الآليات التي تقوم عليها السلطة ومن تم الديمقراطية هذه الإتهامات أثـارت مخاوف لدى الحزب الفائز بالإنتخابات، لكنها لم تدفعه إلى الدخول في تحالف يحافظ به عـن فوزه في الدور الأول ، وأظهرت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أنها سجينة فكرها الـسلبي حـول التحالف، معتقدتا أنها مستهدفة بمؤامرة متعددة الأقطاب ، يدخل فيها كل الأحزاب نـسبيا، متناسيتا في ذلك أن خصمها الحقيقي هو السلطة أو النظام ، والحقيقة أن الإعتقاد الذي كـان يغذى هذا الحزب كان مؤسسا لأن أغلبية الأحزاب وقفت ضد نتائج الإنتخابات ، وسـعت بكل الطرق لحماية الديمقراطية؟؟ لكن هل حماية الديمقراطية تمر بإلغاء إختيار الأغلبية ؟ ربما قد يعتقد البعض أن هذا العمل شرعي ما دام أن الحزب الإسلامي يرفض الديمقراطية، حـتى إن لم

1 –*Lahouari Addi, opcit .p 178.*
2- *Saïd Zahraoui,* ***Entre l'horreur et l'espoir. (1990-1999) chronique de la nouvelles querre d'Algérie*** *,paris : édition Robert Laffont, 2000. p 65.*

يعلن ذلك صراحة، والحقيقة والمنطق كان يفرض الذهاب إلى الدور الثاني ثم الفصل في هـذا الأمر من خلال الممارسة السياسية.

ويذهب **أيت أحمد** إلى إعتبار [1]" **المقررين** في **النظام السياسي الجزائري** لم **يتقبلـوا فكـرة مسؤوليتهم أمام** جمعية **تشريعية منتخبة، ولهذا سارعوا إلى إلغاء هذه الإنتخابات** " والملاحظ أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وعلى لسان عبد القادر حشاني سارعت إلى تدئته الأوضاع بإعلان إحترامها للحريات العامة والفردية، وتقبل وجود أحزاب غير إسلامية.

في نفس الوقت كان النظام يخطط لإلغاء الإنتخابات، وتوقيف المسار الإنتخـابي وبـدأ العمل الفعلي لذلك في 31 ديسمبر، بمبادرة من الحركات الجمهورية وبعض الأحزاب اللائكية، وفي الوقت الذي تتحرك هذه الأطراف لإلغاء الإنتخابات، أبدت رئاسة الجمهورية، ترحيبـا ذه النتائج ولم ترفض إمكانية التعامل مع الحزب الإسلامي ويرجع الباحثين هذا الموقـف إلى تعاطف الرئيس مع هذا التيار من جهة وأن أغلبية الحزب الإسلامي لا تؤثر على سلطات رئيس الجمهورية من جهة ثانية، فالرئيس دستوريا له سلطات سياسية واسعة تخول له تعيين الحكومة والوزراء وإقالتهم كما يملك صلاحية حل ا لس الوطني الشعبي ومن الناحية الهيكلية الجـيش والإدارة كانا تحت سلطته [2] .

لكن الواقع الذي فرضته إستقالة 12 جانفي 1992 أثبت أن السلطة كانت نظريا في يـد رئيس الجمهورية ، لكن من الناحية التطبيقية فإن الجيش يمارس دورا مهما في الحياة السياسية ، ويؤكد ذلك تدخله لإيقاف المسار الإنتخابي ، و ذا أصبح الجيش هو المالك الحقيقي للـسلطة بعد أن كان دعامة لتوطيد السلطة من طرف من حكموا الجزائر منذ1962 [3] و ذا أدخلـت الجزائر عهد جديد ،في مرحلة كان ينتظر منها توطيد الديمقراطية التعددية ، ويبدو أن المخاوف التي كانت مرافقة للإصلاح السياسي حول مدى إمكانية وصول المعارضة للسلطة تأكدت بعد أن حرمت الأغلبية من ممارسة حقها السياسي.

---

1 – *In Abed Charef,* ***opcit****. P242.*

2 – ***Ibid****.p243.*

3 -*Ghania Mouffok,* ***une Autre voix pour l' Algérie entretien réalisé avec Louisa Hanoune*** *,Paris: edition la decouverte 1996،. P116.*

خلاصة الفصل الثاني

إن التطور السياسي وا تمعي في الجزائر شهد تحولات عديدة بداية من دخول الإستعمار إلى الجزائر فبعد أن كانت الجزائر تستند إلى نظم حكم قريبة من تلك النظم التي سادت القرون الوسطى ، لعب الإستعمار بشكل من الأشكال دورا في بناء الدولة الوطنية الجزائرية ،حيـث أعطى الأمير عبد القادر دفعا لهذا المعطى وبداية من تلك المرحلة سعت القـوى الجزائريـة إلى تكريس إستقلال الدولة الوطنية الجزائرية وساهمت بداية القرن العشرين في إرساء معالم قـوى سياسية جديدة في الحياة الجزائرية ، وهي الأحزاب السياسية التي أخذت على عاتقها ضـرورة إحياء الدولة الجزائرية وبعثها من جديد ، و رغم الإختلاف الفكري والمنـهجي بـين هـذه التشكيلات السياسية فإن الهدف ظل واحد و هو الإستقلال من أجل التمتع بحياة أفضل ، ولقد إنتهت مختلف المحاولات لتحقيق ذلك بضرورة التوحد في جبهة واحدة من أجل تحقيق الهـدف ،وبات واضحا أن العمل المشترك على مستويات مختلفة سمح تدريجيا الوصول إلى الهدف.

وبتحقيق الإستقلال التعددية طرحت نفسها، لكن ا موعة الحاكمة بعد الإستقلال رأت أن عهد التعددية لا يزال بعيدا أو مبكرا وان أهداف أخرى يجب أن تحقق قبل الوصول إلى ذلـك ،في حين رأت شخصيات وتنظيمات أخرى ضرورة العودة إلى التعددية التي كانت موجـودة خلال العهد الإستعماري في وقت اتضح أن السلطة إتجهت تدريجيا لتجـسيد حكـم أقليـة استخدمت الحزب الواحد كرمز لكسب مشروعية شعبية أو ثورية في حين لم يلعب هذا الحزب دوره الطلائعي في بناء الدولة وا تمع ، وظل حبيس خيارات الحكام في الوقت الذي أبـدت المعارضة رفضها للوضع القائم وبدأت تتحرك لتفعيل الحياة السياسية وربما تكون قد سـاهمت بقدر معين في بعث الديمقراطية التعددية التي عبرت عنها الإصلاحات المرافقة لأحداث أكتـوبر والواضح من هذه الإصلاحات أ ا وضعت الأطر القانونية اللازمة للإنتقال الـديمقراطي عـبر

الإنتخابات والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية المحققة قانونا وفعلا لكن ما حـدث عـشية توقيف المسار الإنتخابي أعاد النظر في حقيقة الديمقراطية وفي تطورها ؟ وعليه ما هو مـستقبل الديمقراطية والأحزاب في الجزائر بعد هذا الحدث ؟

الفصل الثالث :

الوضع الأزموي والرهانات الحالية والمستقبلية لظاهرة الأحزاب في الجزائر

شكلت مرحلة توقيف المسار الانتخابي بداية لتحولات عميقة في الحياة السياسية والمجتمعية عموما وفي الحياة الحزبية بشكل خاص، حيث ساهم الانزلاق نحو العنف السياسي بداية لتأزم الحياة السياسية، و من تم تضييق العمل السياسي عموما، و بهذا تكون هذه المرحلة بداية لصراعات سياسية بين سلطة فاقدة للشرعية وباحثة عن الاستقرار،وبين قوى سياسية تنادي بضرورة العودة إلى الشرعية الدستورية ومن تم إلى الحياة العادية، وكل هذا في ظل أحداث سياسية وأمنية حرجة.

ويبدو أن مساعي كل طرف قد تحققت لأن السلطة القائمة أخذت وقتها في العودة إلى الشرعية تدريجيا، والأحزاب أبدت ارتياحا لذلك، خاصة بعد المحاولات التي سعت إلى إشراك كل الأطراف السياسية في الوضع السياسي الجديد، كما ساهمت الإصلاحات القانونية الجديدة في وضع حدود لديمقراطية التعددية في الجزائر من خلال تأطير العمل الحزبي والانتخابي، ومن تم الممارسة السياسية عموما، والتي يمكن القول عنها أنها ذات خصوصيات في المجتمع الجزائري بالنظر إلى طبيعة المجتمع من جهة وتركيبته المتعددة وبالنظر إلى طبيعة الأحزاب نفسها، وتكوينها السياسي، وطريقة تسييرها في المناسبات الانتخابية، وفي الحياة السياسية، ولقد أكدت التجارب الانتخابية الجديدة أن مستقبل الأحزاب السياسية لا يزال في الواقع مرتبط بالوضع السياسي الحالي من جهة، و ببنية الأحزاب السياسية من جهة ثانية بالإضافة إلى عدم قدرة هذه الأحزاب على خلق وعي سياسي عموما، و بهذا تكون الظاهرة الحزبية في الجزائر متماشية مع التطور السياسي الذي رافق هذه المرحلة و من تم فما هي أهم الحلقات التي ميزت هدا التطور الحزبي بعد توقيف المسار الانتخابي؟.

المبحث الأول: التبعات السياسية المرافقة لتوقيف المسار الانتخابي:

إذا نظرنا بعين ملاحظ للوضع السياسي الجزائري منذ الاستقلال ندرك، أن المراحل الـتي تعاقبت على المواطن الجزائري، شكلت محطات أساسية لوضع أسس الدولة الجزائريـة، فلقـد ساهمت مختلف التجارب السياسية في انتقال المجتمع والدولة على حد سواء من نمـط إلى نمـط آخر، و يبدو أن طريقة الانتقال لم تكن تتم بطريقة سلمية، و هذا ما يفسر في الحقيقة طبيعـة الحكم في الجزائر، بدليل أن جميع من وصل إلى السلطة بداية من 1962، عمل على انتقاد مـا قام به أسلافه، حتى لا نقول انه تبنى سياسات منافية لما قاموا به، و بهذا يكون التطور السياسي في الجزائر اتخذ شكلا غير متجانس أو متذبذب، و على هذا الأساس لا يمكن تصور، وجـود نقلة نوعية في الحياة السياسية، فالديمقراطية التي عبرت عنها أحداث أكتوبر 1988 لم يكتب لها العمر الطويل، فبعد تجربة انتخابية تعددية أولى، بدأت الحياة السياسية تتجه تدريجيا نحو وضـع أزموي تطور مع إيقاف المسار الانتخابي لتشريعيات 1991.

وهذا ما طرح عدة تساؤلات حول طبيعة السلطة في الجزائر، وحول نية من يملكونـها في التخلي عنها فعليا لصالح الهيئة الناخبة، و من تم المعارضة، تجسيدا لمبدأ السيادة الشعبية المخـول دستوريا، كما أكدت هذه الحادثة نقص في النضج السياسي لدى مختلف الأحزاب السياسية، بما فيها الحزب الفائز في هذه الانتخابات.

ويمكن تفسير ذلك بالصراع على السلطة داخل هده الأحزاب نفسها من جهة وفي عـدم وجود رصيد تاريخي وتمرس سياسي كافي، يمكنها من التعامل مع الأزمات السياسية من جهـة أخرى، و بهذا تكون جميع المحاولات الرامية إلى ترسيخ الديمقراطية مكتوب عليهـا بالفـشل المسبق، لان الجزائري لا ينطلق من الموضع الذي توقف فيه آخر مرة، و إنما يسعى دائمـا إلى تهديم ما شيد، حتى يقيم بناء جديد يتناسب مع توجهاته وتطلعاته، و بهذا تكون عملية البنـاء الديمقراطي مكلفة ماديا وزمنيا.

فا في الغرب مثلا رأينا كيف استفادت النظم الحديثة من النظم القديمة، لتطوير مفهـوم الديمقراطية، قصد الوصول إلى درجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وساهم الموطن بقدر كبير في ترسيخ هذا البناء، وتدريجيا و صل إلى مستوى عالي من النضج السياسي، فكانـت الأحـزاب السياسية مرآة عاكسة لهذا النضج وللحياة السياسية عموما.

في الجزائر إذا كانت مختلف الإصلاحات منذ 1988 قد ساهمت في ترسيخ الديمقراطية الإجرائية، فان عشية توقيف المسار الانتخابي أصبحنا بعيدين عنها لان القانون في هذه المرة وقف ضد إرادة الأغلبية، وسمح للأقلية أن تكون الناطق الرسمي عن الأغلبية، وأن تدخل بمقتضي ذلك الجزائر، عهد التراجع الديمقراطي لان الوضع السياسي الذي افرزه توقيف المسار الانتخابي، قاد في النهاية إلى زوال الثقة، في إمكانية الوصول إلى السلطة بطرق سلمية، وبدا واضحا أن الحياة السياسية اتخذت مسار يتنافى مع مسار الدمقرطة، و اكبر دليل على ذلك دخول الجزائر في مرحلة انتقالية جديدة غابت فيها الشرعية القانونية.

المطلب الأول: تأزم الوضع السياسي والأمني وانفجار الحقل السياسي

كما سبقت الإشارة إليه شكلت أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر، سابقة سمحت للكثير من الفاعلين في الحياة السياسية، في أن يؤمنوا بإمكانية مستقبل تجسد فيه السيادة الشعبية عبر برلمان تعددي تمثيلي منتخب.

وفي الوقت الذي كان منتظر أن تجسد نتائج الانتخابات الانتقال الفعلي للسلطة والتداول السلمي عليها، شهدت الحياة السياسية بعد نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي أجريت في 26 ديسمبر 1991، ضجة إعلامية داخلية وخارجية وتحرك سياسي متعدد الأقطاب، قاد في النهاية إلى توقيف المسار الانتخابي وإقالة رئيس الجمهورية من منصبه، وعبر هذا الحدث عن بداية تحولات عميقة في الحياة السياسية وا تمعية واللافت للانتباه في مسالة توقيف المسار الانتخابي أن هذا الأخير كان يستجيب لإستراتيجية انتهجها النظام بداية من فوز الجبهة الإسلامية للانقاذ في الانتخابات البلدية استنادا إلى إجراءات قانونية تهدف إلى عرقلة عمل الهيئات المنتخبة من جهة، وإلى عرقلة العملية الانتخابية مستقبلا[1] حيث يخول القانون للإدارة العمل على تغيير القوانين وإعادة تقسيم المقاطعات الانتخابية[2]، وهذا ما حدث فعلا مع التعديلات التي مست قانون الانتخابات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية في مارس 1991 و كان هذا العمل في الحقيقة استفزازا للجبهة الإسلامية للانقاذ خاصة وللأحزاب الأخرى عموما، لأنه كان يرمي إلى طبخة انتخابية تخدم حزب السلطة.

---

[1]-*Lahouari Addi*, ***<u>Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des « grands électeurs »</u>*** *<u>http://www.algeria-watch.de/fr/article/analyse/addi_partis.htm</u>*

[2] - *Olivier pinot Devillechenon*, ***<u>le pouvoir illégitime</u>***, *paris; édit lettre du monde, 1993, p 50*

على صعيد آخر لعب نزول حزب الجبهة الإسلامية للانتقاد إلى الشارع بعد الغزو الأمريكي على العراق ومسيرات التضامن التي نظمتها لدعم نظام صدام حسين دورا كبيرا في إعادة النظر الدولية حول مسالة وصول هذا الحزب إلى السلطة، و بذا أصبح هذا الحزب في خانة الأحزاب المعادية للنظم الغربية، كما ساهمت هذه المظاهرات في إبراز عداء هذا الحزب لنظم إسلامية موالية للغزو الأمريكي، ونتج عن دلك فقدان الدعم السعودي أو الخليجي عموما.

والحقيقة حسب ما تذهب إليه **"لويزة حنون"** « **أن الجبهة الإسلامية** لم **تكن تسعى إلى القيام بمظاهرات، لكن الظروف أرغمتها للدخول** في **هذه المسيرات المدعمة للنظام العراقي، استجابة للقاعدة الشعبية التي تستند عليها، وخوفا من فقدا با بالنظر إلى التحرك السياسي الحزبي الذي عرفته هذه القضية»**[1]**.**

وبدا واضحا أن النظام وجد في ذلك ظرفا مناسبا لخلق قضية تأجيل الانتخابات والتي بمقتضاها نزلت الجبهة الإسلامية إلى الشارع في جوان 1991، ودخلت في مواجهة مع السلطات العمومية وقوات الأمن، ويبدو أن هذه الظروف التي أحاطت بالحياة السياسية في الجزائر ساهمت بقدر كبير في سقوط الجبهة الإسلامية داخل الفخ الذي اعد لها، فبعد تردد حول المشاركة في الانتخابات التشريعية، دخلت جبهة الإنقاد هذه الانتخابات بعد ضمانات قدمتها أطراف فاعلة في السلطة، وحتى إن كانت نتائج هذه الانتخابات مفاجأة للسلطة الحاكمة التي أقامت حسابات تضعها في مركز مساوي على الأقل لنتائج هذا الحزب ولم تتوقع هذا الفوز الساحق، واتضح أن المواطن لم يتأثر كما شيعته بعض الصحف، وإنما اختار معسكره ليعاقب ببطاقة الاقتراع نهجا سياسيا ورجالا ونظاما[2].

والملفت للانتباه أن هذا الفوز لم يكن مفاجأة إلا للذين خططوا لفوز جبهة التحرير الوطني، حيت لقيت نتائج الانتخابات رضا عند أغلبية من شاركوا فيها، ورغم الطعون التي قدمت والتجاوزات التي لوحظت في بعض المكاتب الانتخابية، إلا أن الجميع أو الأغلبية كانت مع مواصلة المسار الانتخابي، ورغم الشائعات التي كانت تدور حول استقالة رئيس الجمهورية ومحاولة النظام لكسب الأطراف السياسة المحبذة لمواصلة المسار الانتخابي مقترحا عليهم

---

1 –*Ghania Mouffok,* ***opcit****. p 168.*

2 - كمال بوشامة، **مرجع سابق الذكر**، ص 257

الانسحاب من الدور الثاني[1]، و من ثم وضع الجبهة الإسلامية للانقاد في وضع حرج ينتـهي بإلغاء الدور الثاني، و هذا ما لم تقبله المعارضة الممثلة في "أيت احمد" كرئيس "لجبهـة القـوى الاشتراكية"، و"عبد الحميد مهري" كأمين عام "لجبهة التحرير الوطني"، ورأوا أن هذا المسعى لا يخدم مسار الدمقرطة، وطالبوا بمواصلة المسار الانتخابي، وإعطاء الفرصة للديمقراطية، حتى تلعب دورها، بإسناد الحكم للأغلبية الممثلة للشعب [2].

يبدو أن الجو المكهرب الذي رافق نتائج الانتخابات، كان يوحي بان الحقـل الـسياسي يشهد بداية انشقاق فيما يخص مستقبل الديمقراطية في الجزائر، فإذا كانت كل المؤشرات توحي بان ملف الانتخابات قد طوي لصالح السلطة، وأن الأحزاب التي خرجت من انتخابات الدور الأول أصبح مستقبلها مرهونا بمدى قدرتا على التعامل مع القرار الـذي سـينهي التجربـة الانتخابية التعددية، بطريقة عنيفة، فان ما يثير الدهشة ظهور أحزاب، "ديمقراطية" تنتمـي إلي التيار العلماني وسعيها، بكل الطرق توقيف المسار الانتخابي، فقد أبدى التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية عداءا كبيرا للتيار الإسلامي منذ الأيام الأولى لبداية العهد التعـددي في الجزائـر، ويؤكد ذلك مختلف الخارجات الإعلامية لزعيم هذا الحزب، والتي كانت موجهة في الغالب إلى التيار الإسلامي بكافة أطرافه، وبالخصوص إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ونستنتج من ذلـك أن مسـار الدمقرطة فـي الجزائر سجين مثل هـذه الأفكـار أو الأحكام المسبقة، ونـستنتج أيضا أن الثقافة السياسية للمعارضة السياسية، غير ناضجة بقدر كافي يسمح بتبلور الديمقراطية، فالأحزاب التي طالبت بإلغاء الانتخابات، ومنها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية لم تـدرك أن الديمقراطية التعددية هي التنافس على السلطة عبر الانتخابات، التي يحدد ا المواطن خياراته في سوق سياسية تحوي مختلف الأفكار والتوجهات.

والواضح في حياة التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية انه حزب لا يملك شـعبية كـبيرة تسمح له من فرض نفسه سياسيا أو انتخابيا في السلطة، لكن و جوده في الـساحة الـسياسية خول له انتهاج استراتيجية تميزت قبل الانتخابات التشريعية ،بمعارضة النظام القـائم، والتيـار الإسلامي ومنافسة جبهة القوى الاشتراكية،لكن الواقع الانتخابي جسد إخفاق هذا الحزب على كل الجبهات، وخرج من الباب الضيق في ظل المنافسة الديمقراطية على الـسلطة،لكن الوضـع

[1] - زبير سيف الإسلام، **مؤامرة من خلف الستار، مسيرة بوضياف و قصة اغتياله**، الجزائر مطبعة النخلة، 1992. ص 94.

[2] *-in Abed Charef, **Algérie le grand dérapage, opcit**. p 247*

الذي انتهت إليه الحياة السياسية، قبل وبعد توقيف المسار الانتخابي أعطى لهذا الحزب الفرصة لان يطرح نفسه كبديل يتحدث باسم الشعب، ويمشي مع النظام، في توقيفه للمسار الانتخابي.

هذه الإستراتيجية التي ميزت هذا الحزب كانت ترمي إلى مغازلة النظام، لكسب امتيازات سياسية ما كان ليصل إليها دون ذلك، كما أنها تتماشي مع بنية هدا الحزب وتوجهاته، وسعيه إلي لعب دور في الوضع الجديد ومغازلة نخب وأطراف معينة، وسار على ركب هذا الحزب أحزاب أخرى كحزب الطليعة الاشتراكية أو التحدي الذي رأى أن مصلحته تكون مع النظام وقد يبدو هذا الأمر غريبا بالنسبة لحركة يسارية، لكن واقع الحال يؤكد أن تاريخ هذا الحزب يكشف انه سار على نفس الدرب خلال العهد الاستعماري، ثم في العهد الأحادي أين استعمله بومدين بداية من 1969 فيما يسمى بالدعم النقدي "***soutien critique***" (1).

يبدو أن الحياة السياسية في هذه المرحلة التي رافقت، توقيف المسار الانتخابي بينت للجميع غياب النضج السياسي لدى البعض، للخروج من هذا المأزق بطرق سلمية تكفل حد أدنى من الديمقراطية، والملاحظ أن الأزمة في الواقع لم تكن أزمة حركات سياسية بقدر ما كانت أزمة أشخاص، أو بالأحرى أزمة سلطة، والتي لم يكن ينظر لها على كونها داك الكيان الشاغر الذي يمكن لأي فرد أو جماعة سياسية من أن تشغلها أو تتنافس عليها بطرق سلمية، والملاحظ أيضا عن التغيير السياسي في الجزائر حتى هذا التاريخ أي جانفي 1992 انه لم يحدث بطرق سلمية فقد كانت السلطة محل للنزاع دائما، وفرصة لا تبات النفس، وهذا ما يخلق إشكالية الانتقال من نمط إلى آخر، ويبدو أن الانقسام الذي ظهر في الحياة السياسية بين مؤيدي مواصلة المسار الانتخابي، وبين من كانوا ضده، يعبر فعلا عن حقيقة الأزمة التي تشرف على الانفجار.

إذ يتضح من خلال التحرك السياسي الذي شهدته السلطة خلال الأيام التي أعقبت نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، بان التغيير سيحدث لكن ليس بالطرق التي كان من المفروض أن يتم بها، فتسارع الأحداث حول الدور الثاني من الانتخابات التشريعية، أدى تدريجيا إلى إلغاء الانتخابات نفسها وإقالة رئيس الجمهورية من منصبه، وهذا ما خلق فراغ

1 – *Ghania Mouffok, **opcit**. p 122.*

دستوري في السلطة، و هذا بعد أن تم حل المجلس الشعبي الوطني، واستقالة رئيس الجمهورية(1) وما زاد الطين بلة رفض المجلس الدستوري التشريع في هذا الظرف، والحقيقة أن الآلية التي حركت العملية السياسية بعد نتائج الدور الأول سهرت على تغطية هذا الفراغ بإسناد مهمة تسيير هذا الوضع الحرج للمجلس الأعلى للأمن، كإحدى الهيئات التي ينص عليها الدستور لكن الغريب في الأمر أن هذه الهيئة لا يخول لها الدستور صلاحيات تسمح لها بتغطية الفراغ الدستوري، حيث و بمقتضى الدستور، يعتبر المجلس الأعلى للأمن هيئة استشارية لدى رئاسة الجمهورية لا غير، ورغم ذلك فقد تم تجاوز الدستور وتجاوز الصلاحيات، لتقوم هذه الهيئة باختراع هيئة أخرى اصطلح على تسميتها المجلس الأعلى للدولة (2)، و بمقتضى ذلك أوكلت للمجلس الأعلى للدولة مهمة تسيير الأوضاع في الجزائر في هده المرحلة الانتقالية، والتي عرفت بغياب مجالس منتخبة، و لقد تبنت هذه الهيئة مبدأ القيادة الجماعية، كما سعى الساهرين على السلطة في الجزائر إلى اختيار تركيبية المجلس بطريقة تستجيب إلى موازين القوى في السلطة نفسها وجاءت شخصية "محمد بوضياف" التي ترأست المجلس لتحدث إجماع داخل السلطة وخارجها ،ويظهر أن المشروعية التاريخية التي لعبت دورا كبيرا في البناء السياسي للدولة الجزائرية، عادت من جديد لتغطي غياب الشرعية، فالساهرين على السلطة في الجزائر، لم يتوانوا على استعمال كل العوامل التي تقلب الكفة لصالحهم وترجح أطروحة حماية الديمقراطية، بما في ذلك استخدام شخصيات ثورية معروفة بنزاهتها لتوطيد تلك الأطروحة (*) .

إن المجلس الأعلى للدولة كهيئة حاكمة بديلة عن رئاسة الجمهورية،إن كانت قد أحدثت إجماع على مستوى السلطة، فإنها لم تلقى نفس الإقبال من الشارع والأحزاب التي شاركت في الانتخابات، وخرجت منها بمقاعد برلمانية، والملاحظ أن السياسة التي انتهجتها السلطة اتجاه المعارضة لم تخدم تلك المرحلة، بل ساهمت بقدر كبير في تطوير الوضع الأزموي، فالتشدد الذي أبدته السلطة إزاء المعارضة عموما والجبهة الإسلامية للانقاد خصوصا، ساهم بقدر كبير في تغذية الأزمة خاصة بعد القرارات التي اتخذها المجلس الأعلى للدولة بعد إعلانه حالة الطوارئ وتأكيده على تجميد العملية الانتخابية بتوقيف المسار الانتخابي.

---

1 –***Comité justice pour l'Algérie,l'orginisation du système politique*.Dossier n°13 Madjid Benchikhe-mai 2004** , *http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_13_systeme_politique.pdf*. p11.

2 - *severine labat, **les islamistes algérien, entre les urnes et le maquis**, paris : édit du seuil, 1995. p 246.*

* يتكون المجلس الأعلى للدولة من اللواء خالد نزار، علي كافي، علي هارون، تيجاني هدام، و محمد بوضياف كرئيس لهذا المجلس.

ولعبت هذه القرارات دورا مهما في حدوث انزلاق نحو العنف المسلح، خاصة بعـد أن تبين للجبهة الإسلامية للاتقاد أن مستقبلها السياسي انتهى، بإلغاء الدور الثاني من الانتخابـات التشريعية، و تأكد فعلا بقرار منع الحزب في يوم 04 مـارس 1992[1] وبـات واضـحا أن الصراع الذي كان يعيشه هذا الحزب سالفا بين تياراته المختلفة انتهى لصالح التيار المتشدد فيه، والمحبذ للعمل المسلح،- لتجسيد مشروع الحركة الإسلامية- و سمحت له هذه الظروف مـن زحف اكبر عدد من المناضلين في التيارات الأخرى، لتبني هذه القضية، علما بان الشعور العـام لدى الحزب، وقاعدته الشعبية، كان أن السلطة حرمت الحزب من حقه بالقوة، وان إقصاءه من الحقل السياسي، لا سبب له، إلا إحرازه لأغلبية ساحقة في الـدور الأول مـن الانتخابـات التشريعية.

وتجدر الإشارة أن العنف ظاهرة، لها أسباب، ولها دوافع، ومن تم توابع والواضح أن من سهروا على دفع هذا التيار، نحو الانزلاق السياسي أي العنف المسلح لم يتقنوا إدارة الأزمـة، ولم يأخذوا بعين الاعتبار المقاييس التي تغذي العنف في الواقع، فالحالة الاقتصادية التي كانـت تعيشها الجزائر في تلك المرحلة، خلقت جو مناسب لنمو العنف.

وبدا جليا أن الجبهة الإسلامية للانقاد كانت تمثل الأمل الذي طـال انتظـاره بالنـسبة للأكثرية، ممن كانوا يعيشون وضع اقتصادي واجتماعي مزري، و كانت أيضا التغـيير الـذي يجسد الديمقراطية ويخول لهم حياة أفضل، حيث استطاعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ظـرف قصير أن تخلق إجماع عند قاعدة شعبية واسعة، وهذه العوامل كانت كافية للقول بـان عـدم حدوث التغيير على هرم السلطة سيحدث أزمة خانقة، وهذا ما يعاب على من أداروا الأزمة في المرحلة التي أعقبت توقيف المسار الانتخابي، حيث وبعد إلغاء نتائج الدور الأول من الانتخابات التشريعية، سعى ا لس الأعلى للدولة إلى تكسير هذا الحزب بإيقاف قادته ومؤطريـه علـى المستوى الوطني كما تم السهر على تصفية كل وسائل الاتصال التابعة له، بالإضافة إلي

---

[1] - *Abed Charef*, ***Algérie le grand dérapage, opcit.*** *P 280.*

اعتقالات واسعة في قاعدته الشعبية[1]،على مستوى آخر أوكلت مهمة حل المجالس المحلية للحكومة، وتم تعويضها بمفوضين عينوا، من طرف الأجهزة الإدارية المحلية، كما تم اعتقال المنتخبين المحليين و المرشحين الفائزين في انتخابات ديسمبر 1991[2].

إن الوضع السياسي الذي افرزه توقيف المسار الانتخابي، وتنصيب المجلس الأعلى للدولة، شهد تنامي تدريجي لظاهرة العنف من طرف الجماعات المسلحة المنبثقة عن الجبهة الإسلامية والتيار الراديكالي فيها هذا من جهة، كما شهد هذا العنف تصعيد تجلى في قرارات المجلس الأعلى للدولة، وسياسته المتشددة إزاء المعارضة عموما والحزب المنحل خصوصا، ويتجلى ذلك أكثر من خلال التصريح الذي أدلى به محمد بوضياف حيث قال " الأزمة السياسية في الجزائر لا تحل بفتح الحوار مع الأحزاب لأنها تشكيلات تسعى فقط لاقتسام السلطة ". رغم هذا فقد حدد الإطار الذي ينبغي أن يتم فيه إشراك هذه الأحزاب، وأبدى رغبة في إنشاء التجمع الديمقراطي القومي كتشكيلة تضم مختلف القوى السياسية الوطنية الفعالة[3]

في هذا الشأن تقول السيدة **لويزة حنون** رئيسة حزب العمال [4] **"إن محمد بوضياف من خلال فكرة التجمع الديمقراطي القومي كان يبحث عن قاعدة شعبية هروبا ممن نصبوه على رأس المجلس الأعلى للدولة.......واعتبرت أن فكرة هذا الحزب تهديد للتعددية الحزبية لأنها ذات ميزة تسلطية ومبنية على قواعد فئوية... وتذهب إلى ابعد من ذلك في تحليلها لمسألة السلطة في الجزائر حيث ترى أن جميع من وصلوا إلى السلطة في الجزائر لم يتم انتخابهم، ومن تم فهم يسعون دائما إلى إقصاء منافسيهم بكل الطرق، استنادا إلى قاعدة شعبية تحملهم، وتقول بأن هذه الممارسات السلطوية، تقف دون استفادة المجتمع من تجاربه ومن إخفاقاته... وانتصاراته التي ساهمت في تطوره... وتعتقد أن بوضياف بفكرة التجمع الديمقراطي القومي، كان يطالب من الجزائريين تناسي كفاحهم وتجاربهم وأحزابهم لا لسبب إلا تدعيما لخياراته السياسية، ويبدو أن الخطأ الأساسي الذي وقع فيه هو انه لم يفهم أن جزائر 1992 ليست جزائر 1954، وأن الوضع**

---

1 –*Tribunal penal des peuples,32°session,**LES VIOLATIONS DES DROITS DE L'HOMME EN ALGERIE(19922004)**,http://www.euromedrights.net/francais/download_fr/SentenzaAlgeriaVersione_definitivaecorrettaTppAlgeria.pdf.p27.*

2 –*Abed Charef, **Algérie le grand dérapage, opcit**, p 404*

3 - *Saïd Zahraoui, **opcit**. P 73*.

4 –*Ghania mouffok, **opcit.** P 142 - 143*.

الحالي لا يسمح بتكرير تجربة **جبهة التحرير الوطني،** التي **جـاءت لتحقيـق مطالـب وحـدوي وأدرجت فيها** مختلف **التشكيلات السياسية، وبعد الاستقلال التعددية** الحزبية **طرحت نفسها من جديد، و"بوضياف" أكثر من غيره يفترض أن يكون اعلم الناس ا، على اعتبار انه مؤسس أول الأحزاب** المعارضة **للنظام بعد 1962، واليوم التعددية أصبحت حقيقة لا نقاش فيهـا** بمقتـضى **القوانين والتجارب السياسية والاجتماعية** التي **تجعل الشاب** في **الأحياء الشعبية، يدرك أن مصالحه تتناقض مع مصالح الفئات الاجتماعية الأخرى".**

قد يبدو من هدا التصريح انه لا يتناسب مع موضوعنا الحالي لكنه في الحقيقـة يعكـس أطروحة التطور السياسي الذي عرفته الجزائر ليس فقط بعد 1988، وإنما قبل دالـك بكـثير فالتاريخ كما أسلفت نقطة البداية لكل مجتمع نحو تحقيق حياة أفضل، وسياسة ا لمس الأعلـى للدولة، حاولت إعادة النظر في التعددية الحزبية كمعطى نابع عن مختلف التجارب التي عاشـها ا تمع، ففكرة التجمع الديمقراطي القومي كانت تستهدف القضاء التدريجي علـى التعدديـة، باسم الوحدة الوطنية، لكن واقع الحال أبرز شيئين أساسيان من جهة، رغبة الأحزاب في البقاء مستقلة، عن خيارات النظام وأهدافه، ومن جهة ثانية محاولة البحث عن حل سـلمى للوضـع الأزموي والأمني الذي بدء يطرح نفسه بحدة، بعد اتساع دائرة العنف.

والملاحظ أن أنصار الحل السلمي والسياسي، كانوا ينتظرون في خطوة من جانب الـسلطة للعودة إلي حياة سياسية عادية، ومن تم الي الشرعية، لكن ما حدث مع وفاة "بوضياف"، وضع حد، لفرضية إيجاد حل سياسي للازمة، وسجلت هده الحادثة بداية لعهد شهد فيـه المـواطن تقلص محسوس لحرياته العامة والفردية، وهدا تماشيا مع حالة الطوريء التي قلـصت النـشاط السياسي الحزبي، والذي لم يرقى لإيجاد حلول، ولأداء وظيفته في ارض الواقع، وبين أطـراف كانت ترغب في العودة إلى الشرعية التي أوقفها انقلاب جانفي1992، وأطراف كانت تبحث عن الشرعية بإعلان انتخابات جديدة تعيد توزيع الأوراق في الساحة السياسية، ظـل الحقـل السياسي على هدا الحال في الوقت الذي أصبح العنف هو السمة البارزة للحيـاة في الجزائـر وبات واضحا أن النظام كان يسعى إلى تجاوز التغارات التي تركها غياب مؤسـسات شـرعية إنشاء هيئات تقوم بدور تشريعي، في مرحلة تميزت ببروز بوادر حوار سياسي حـول الأزمـة الجزائرية.

المطلب الثاني: رحلة البحث عن الشرعية والحل السياسي :

يبدو أن تجربة الانتخابات التشريعية التعددية ا هضة في الجزائر، كان لها من العواقب على الحياة السياسية و ا تمعية، ما جعل الديمقراطية التعددية مهددة بسبب غياب ثقافة التداول على السلطة، فالأحداث التي رافقت توقيف المسار الانتخابي اتبتث للجميع أن الديمقراطية في الجزائر، لا تزال في مرحلتها الأولى،وأ ا لم تتجدر بعد لتصبح ثقافة في ذهنية السلطة وا تمـع، كمـا أتبتث للمعارضة خاصة أن الصفة التسلطية للنظام لا تزال قائمة، وأن عملية التنازل على السلطة عبر انتخابات تعددية لم تأخذ مكا ا في عقول من يقررون في الجزائر، كما أكدت في الوقـت ذاته أن العنف ظاهرة متجذرة في ا تمعات المتخلفة، وأ ا مرافقة لعملية التطور السياسي فيها.

والعنف في الجزائر ظاهرة شائعة في الممارسات السياسية لمختلف القوى التي حاولت امتلاك السلطة في الجزائر، بداية من الحركة الوطنية الاستقلالية الممثلة في حركة الانتصار، وصـولا إلى الجبهة الإسلامية، ومرورا بالسلطة التي استخدمت القمع لفرض نفـسها بـالقوة في المـسار التطوري للدولة الجزائرية المستقلة، وهذا ما يوحي أن الأزمة الجزائرية متعددة الأبعاد، و من تم يصعب الوقوف عليها.

فالممارسات السياسية التي افرزها توقيف المسار الانتخابي مثلا، كانت مـن جهـة تهمـيش للمعارضة الممثلة للأغلبية الشعبية، وتحبيذ التعامل مع أحزاب صغيرة لا تملـك وزن سياسـي يسمح بإيجاد حل سياسي سريع من جهة ثانية، ويتضح من هده الممارسات أيضا، أ ا كانـت رافضة لبعث حوار وطني على أسس تشرك الجميع لوضع حد ائي لظاهرة العنف في الجزائـر، فالسلطة الفاقدة للشرعية تحت حكم ا لس الأعلى للدولة، لم يكن لها وزن سياسي وقـانوني، يمكنها من فرض نفسها في الساحة السياسية، فهي في الواقع سلطة فعلية[1] اقرها الجميع تماشيا مع تطور الوضع الأزموي، ولهذا فشلت في إيجاد حل سياسـي للوضـع، فـا لس الـوطني الاستشاري الذي ظهر لتغطية الفراغ الدستوري،الذي تركه غياب مجلس شعبي وطني منتخب، لم يرقى إلى مستوى هذه الهيئة ،لأنه لا يستند إلى الشرعية، ورغم المساعي التي حاولت تحويـل السلطة إلى ا لس الوطني الانتقالي، كهيئة تظم مختلف التشكيلات السياسية فان أزمة الشرعية ضلت مطروحة، علما أن هناك أحزاب رفضت الدخول في هذا ا لس على أساس انه نابع من

---

[1] - *Mohamed Brahimi, **opcit.** P 143, 144*

هيئة فاقدة للشرعية الدستورية، وهذا ما أرغم النظام على فتح الحوار مع المعارضة السياسية،قصد الوصول إلى حلول ترضي كل الأطراف السياسية .

ولقد سعى المجلس الأعلى للدولة تحت رئاسة "علي كافي" الذي خلف "بوضياف" على رأس هذه الهيئة إلى فتح باب الحوار مع الأحزاب السياسية الشرعية، بداية من أوت 1992، ثم في نوفمبر 1993 مع قادة الجبهة الإسلامية للانقاد، و لقد تمحورت مختلف الجلسات حول نقاط أساسية هي[1]:

1- أن تصرح الأحزاب المشاركة في الحوار بصفة علنية عن نبذها لجميع أعمال العنف المرتكبة ضد الدولة ورموزها ومؤسساتها ومواطنيها.

2- الإقرار بمبدأ الحريات الأساسية الفردية و الجماعية.

والملاحظ عن عملية الحوار أنها بدأت في شكل اتصالات ثنائية بين السلطة والأحزاب، قصد التعرف على وجهات النظر، فيما يخص القضايا السياسية الراهنة، ثم تطور الحوار ليصبح متعدد الأطراف، والواضح أن هذه المبادرة كان مكتوب عليها الفشل، وهذا كنتيجة للهوة الكبيرة بين السلطة المقيدة بالعسكريين وبين المعارضة بشقيها، أي القابلة للحوار والمعارضة له، والملفت للانتباه هو سعي الأحزاب التي وقفت ضد توقيف المسار الانتخابي إلى تفعيل الحوار من جهة، وإلى إدراج الحزب المنحل في هذه العملية تدريجيا، من جهة أخرى، في حين وقف كل من "التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية"،و"التحدي"، ضد عملية إشراك الإسلاميين في هذه العملية بما في ذلك الأحزاب الشرعية،"النهضة" و"حماس"، والملاحظ أيضا أن مطالب مختلف الأطراف السياسية المشاركة في الحوار لم تقف عند هذا الحد ،حيث طالبت بضرورة إشراك المؤسسة العسكرية في هذه العملية، على اعتبار أن هذه المرحلة فاقدة للشرعية من جهة، وعلى اعتبار أن المؤسسة العسكرية هي المالك الفعلي للسلطة في الجزائر وخلال تلك المرحلة بالذات من جهة ثانية، واتضحت معالم استجابة النظام لذلك بعد تكليف "اليمين زروال" بمنصب وزير الدفاع في 10جولية 1993 ،وأبدى هدا الأخير في تصريحاته أن الجيش يدعم الحوار، مؤكدا في الوقت نفسه عن دور الجيش في حماية مؤسسات الجمهورية

---

1 -*Amine Touati*, ***opcit.*** *P 243, 244*

والديمقراطية التعددية والتداول على السلطة، وعلى انه يلتزم الحيـاد اتجـاه كـل التيـارات المتواجدة[1] وعليه يمكن القول أن دخول المؤسسة العسكرية حلبة الحوار أعطى للعمل السياسي أكثر مصداقية خاصة، بعد بروز لجنة الحوار الوطني، تحت رئاسة "يوسف الخطيـب"، ولقـد حددت لهذه اللجنة مهمة تهيئة الظروف المناسبة لفتح حوار يجمع كل الأطـراف الـسياسية والسهر على إعداد ندوة وطنية حول المرحلة الانتقالية وتحضير لما بعد عهدة المجلـس الأعلـى للدولة،التي حددت بنهاية 1993.

ولقد انطلقت هذه اللجنة في عملها بمناقشة مشروعها مع الأطراف السياسية، ثم انتقلت إلى وضع الأطر التي ستحدد سير المرحلة الانتقالية، وانتهت اتصالاتها الأولية مع الأحزاب السياسية بلقاء عام ضم أكثر من 25 تنظيم سياسي، وامتد عملها إلى اتصالات مع المنظمات الجماهيرية كما سعت إلى فتح الباب للجميع وفكرت في فتح مفاوضات مع "الجبهة الإسلامية للانقـاذ" من اجل تعيين أشخاص يكونون ممثلين عنهم في الندوة[2]، لكن هذا المـسعى لم يكتـب لـه النجاح لتعارض في المواقف، ففي الوقت الذي أعلنت اللجنة عن ضرورة إدانة العنف من كـل الأطراف المشاركة في الندوة اشترطت الجبهة الإسلامية للانقاذ العودة إلى ما قبل 11 جـانفي 1992، وإعادة تأهيل الحزب المنحل.

من جهة ثانية رفضت أحزاب أخرى الدخول في هذه الندوة لأنها لم تقبل آن تكون طرفـا في لعبة سياسية محضرة مسبقا.

و بغض النظر عن هذا، جرت الندوة في جانفي 1994، والواضح أنها جاءت اسـتجابة لرغبة النظام في تجاوز أزمة الشرعية بإضفاء نوع من المشروعية على السلطة عبر ندوة وطنيـة تظم مختلف الأطراف، كما جاءت استجابة لنهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة، وقصد تمكـين السلطة الجديدة بآليات عمل، تحضيرا لإصلاحات أوسع، تقوم بها السلطة المنبثقة عن الندوة.

---

[1] - جورج راسي، **الإسلام الجزائري من الأمير عبد القادر إلى أمراء الجماعات**،بيروت: دار الجديد، 1997. ص 413

[2] - محمد تامالت، **الجزائر من فوق البركان**، الجزائر: د ن،1998. ص130،129

ولقد نظمت الندوة السلطات العمومية على الشكل التالي[1]:

1- رئيس الدولة وله الصلاحيات المنصوص عليها في دستور 1989.

2- الحكومة ورئيسها نفس صلاحيات رئيس الحكومة الدستورية.

3- المجلس الوطني الانتقالي، توكل له مهام التشريع، ويتمتع بنفس صلاحيات المجلس الشعبي المنتخب، ويتكون من 200 عضو بممثلون الإدارة، الأحزاب والمنظمات الجماهيرية بالإضافة إلى شخصيات تزكيها الندوة.

والملاحظ أن العمل الذي رافق أشغال هذه الندوة أدى إلى اصطدام بين آراء مختلفة وانتهى بانسحاب 16 تشكيلة سياسية أهمها حركة حماس، وحزب التجديد الجزائري، بسبب بعض النقاط التي مسها التعديل، خاصة تلك التي تتعلق بتعيين رئيس الجمهورية، الذي أصبح من صلاحيات المجلس الأعلى للأمن بعد أن كان من صلاحيات الندوة[2]، ورغم الاحتجاج على هذه المادة من الأرضية، فان المجلس الأعلى للأمن أخد مسؤولياته بتعيين اليمين زروال رئيس للدولة في31 جانفي 1994 بعد أن تداول الشارع عدة أسماء منها وزير الخارجية السابق عبد العزيز بوتفليقة، ولقد وقع الخيار على "اليمين زروال" لاعتبارات عديدة، أهمها انه رجل إجماع، و تأثير داخل المؤسسة العسكرية، وبذلك فهو مؤهل لفتح الحوار مع مختلف الأطراف السياسية، دون حاجته إلى استشارة الهراركية العسكرية.

إن تعيين رئيس للدولة بواسطة ندوة وطنية يطرح عدة تساؤلات حول مدى شرعية ومشروعية هذا العمل، باعتبار أن أغلبية القوى السياسية الفاعلة والمعنية بتوقيف المسار الانتخابي كانت غائبة، أو غيبت لأسباب معينة، وتم استخلافها بأحزاب مجهريه وبالمنظمات الجماهيرية والمهنية لتدعيم العمل السياسي، والحقيقة أن هذا الأمر غير غريب عن النظام السياسي الجزائري، فلقد تم انتهاج هذه السياسة من طرف "بومدين" في العهد الأحادي **[3]** لتدعيم مشاريعه السياسية، وبصرف النظر عن هذا يمكن القول أن الوضع الانتقالي الناتج عن توقيف المسار الانتخابي، انتهى بتنصيب رئيس للدولة يتمتع بشيء من المشروعية، أخد على

---

1 - *Mohamed Brahimi, **opcit**, p 160 a 164*

2 - **جريدة الخبر**، العدد989، الصادرة بتاريخ 26 جانفي1994 ص 02.

3 - *Abdelkader yefseh, **opcit.** 114.*

عاتقه ضرورة إيجاد حل سياسي للوضع الأمني في الجزائر، وهذا ما ورد في الخطاب الذي قدمه في 07 فيفري 1994 "......في **الميدان السياسي اخترنا طريق الحوار كمسلك لمعالجة أوضاع البلاد الراهنة، و كقاعدة للممارسة السياسية...... إننا مدركون بأن الأزمة السياسية لا تحل إلا عن طريق الحوار ومشاركة القوى الوطنية بدون استثناء"[(1)].**

الواضح أن هذا الخطاب كرس الرغبة الفعلية على بعث الحوار مع كل الأطراف السياسية التي تشكل الحقل السياسي الجزائري بما فيها الحزب المنحل، لكن فتح باب الحوار لهذا الحزب، كان يقتضي تقديم ضمانات كفيلة بإدراج هذا الحزب في حلقة الحوار، والملفت للانتباه أن السلطة سارت على هذا النهج، بإطلاق مئات الإسلاميين المحتجزين بدون محاكمة منذ جانفي 1992 وهذا ما تفاءلت به "الجبهة الإسلامية للانقاذ" على لسان ناطقها الرسمي "رابح كبير"، لكنها اشترطت إطلاق سراح جميع المسجونين بما فيهم قادة "الجبهة الإسلامية" حتى تدخل في الحوار، وهذا ما استجابت له السلطة بإطلاق عضوان قياديان في الجبهة، هما "علي جدي" و"عبد القادر بوخمخم" وأوكلت لهما مهمة الاتصال مع مختلف التشكيلات الإسلامية المسلحة، بتفويض من "علي بن حاج" و"عباسي مدني"، قصد الوصول إلى صيغة مشتركة حول شروط وضمانات وقف العنف المسلح[(2)].

وفي الوقت الذي لقيت هذه المبادرة استحسان من طرف معظم الأحزاب التي كانت تطالب بالعودة إلى الحياة السياسية لما قبل 11 جانفي 1992 ، فإنها عرفت معارضة شديدة من طرف التيار الديمقراطي اللائكي من جهة، و من قبل أطراف في النظام نفسه من جهة أخرى، سيما تلك التي كانت تحبذ الحل العسكري لاستئصال الإسلاميين، وهذا ما أرغم الرئيس اليمين زروال على اتخاذ إجراءات وتعديلات قصد التخفيف من حدة المعارضة، وكان أول ضحايا هذه التعديلات حكومة "رضا مالك"، التي استخلفت بحكومة "مقداد سيفي"، كما مست هذه التعديلات أيضا، قوى الأمن، والجيش بوضع أشخاص موالين لسياسة رئيس الدولة على راس مختلف المراكز الحساسة ،ويتضح من هذه الإجراءات الإرادة الفعلية التي كانت تحدو الرئيس "زروال"، لفتح الباب نحو حل سياسي يرضي مختلف الأطراف، ويخرج البلاد من الأزمة

---

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الدولة، **خطب رئيس الدولة اليمين زروال** (بيانات الجزائر، رئاسة الدولة،05 جانفي-31ديسمبر1994)ص23-24

[2] *-severine Labat, **opcit**, p 282*

السياسية التي كانت لها تبعات اقتصادية واجتماعية، وتماشيا مع هذا الحل السلمي سعت السلطة، إلى تصعيد العمل العسكري، قصد خنق الجماعات المسلحة ودفعها إلى وضع السلاح والتوجه نحو طاولة الحوار.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن السلطة اتخذت كل التدابير لإيجاد حل سياسي بما في ذلك الاتصالات التي قامت ا مع "قادة الجبهة الإسلامية للانقاد"، في وقت شهد الوضع الأمني تدهور، وفي مرحلة عرفت انفلات الجماعات المسلحة من رقابة "الجبهة الإسلامية للانقاد"، وبالأخص الجماعة الإسلامية المسلحة "***GIA***"، التي بدورها انقسمت إلى عدة جماعات تدين بولائها لمختلف الأمراء، ويبدو أن النظام في تلك المرحلة حمل قادة الجبهة الإسلامية فشل عملية الحوار كنتيجة للشروط التي فرضوها على النظام لوقف العنف، والتي من أهمها عودة الحزب المنحل إلى الحياة السياسية، والعفو الشامل على الإسلاميين، و الحقيقة أن النظام كان يريد إقصاء الجبهة الإسلامية للانقاد وقادتا من عملية الحوار، خاصة بعد التأكد من أن الجماعات الإسلامية لا تدين لها بالولاء[1] وعليه يمكن اعتقاد أن الحوار،كان خطة لإعادة بعث المسار الانتخابي، دون إشراك الحزب الفائز في انتخابات ديسمبر 1991 ويظهر جليا أن النظام أدرك حقيقة الوضع الذي كان يعيشه الحزب المنحل، فإذا كان الجيش الإسلامي للانقاد يدين بالولاء للقيادة السياسية للجبهة الإسلامية للانقاد، فان الجماعة الإسلامية المسلحة"***GIA***" أبدت في الكثير من الأحيان رغبتها في إقامة دولة إسلامية عن طريق القوة، و أكدت بتاريخ 14 ديسمبر 1994 عدم قبولها بأي شكل من المفاوضات(لا مصالحة، لا هدنة، لا حوار)[2] ورافق هذا الإعلان تصعيد في العنف، وهذا ما أدى إلى انقطاع الحوار، و بداية عهد جديد هو مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة، ومن تم العودة التدريجية إلى الشرعية المفقودة بتوقيف المسار الانتخابي، ولهذا الغرض تقرر تنظيم انتخابات رئاسية قبل اية 1995.

في نفس الوقت تضافرت جهود المعارضة على إشراك الجبهة الإسلامية للانقاد من جديد، من خلال أرضية روما أو العقد الوطني، وهي وثيقة تمخضت عن اجتماع مجموعة من أحزاب المعارضة وذات اتجاهات متباينة ومتناقضة بغرض الخروج من الانسداد السياسي وظاهرة العنف

---

1 - ***Ibid***, *282*
2 - ***Idem***.

المسلح، وبغرض بلورة ووثيقة سلام تعرض للمناقشة من قبل كل الأطراف وبعبارة أخرى هـو عبارة عن اقتراح إطار للتفاوض من اجل العودة إلى السلم والشرعية والسيادة الشعبية[1].

والملاحظ أن هذه المبادرة التي قامت ا أحزاب المعارضة، لم تلقى استحسان من طرف السلطة القائمة، واعتبرتا تدخل في مسالة داخلية من قبل أطراف أجنبية متجاهلـة في ذلـك مطلب الحوار الذي طالما دعت إليه، و ذا يكون ملف الحوار قد طوي ومعه طويت إمكانيـة حل الأزمة سياسيا[2]، في انتظار عهد جديد، هو عهد العودة إلى الشرعية. وبالفعل، تيـأت الظروف للعودة لتلك الشرعية عن طريق الانتخابات الرئاسية التعددية، ولقد تم الإعلان عنـها في جوان 1995 في حين حدد تاريخها ليوم 16 نوفمبر 1995، على أن يكون الدور الثـاني منها بعد 15 يوما في حالة عدم حصول مرشح على الأغلبية المطلقـة في الـدور الأول مـن الاقتراع، ورافق هذه التحضيرات تعديل على مـستوى قـانون الانتخابـات وفـتح هـذا الإعلان،الباب لمعارضة شديدة من طرف الأحزاب الموقعة على عقد روما، حيـث رفـضت الدخول في هذه الانتخابات قبل التوصل إلى اتفاق سلام، ورغم هـذا قـام النظـام بتهيئـة الإجراءات المرتبطة بالعملية الانتخابية، بتنصيب اللجنة المستقلة لمراقبة الانتخابـات، وبتعـديل قانون الانتخابات89-13 باشتراط 75 ألف توقيع بالنسبة للمرشح في 25 ولاية مختلفة علـى الأقل، وهذا ما شكل عائق بالنسبة لعدد كبير من الأحزاب السياسية، حيث لم يـتمكن مـن تجميع التوقيعات سوى محفوظ نحناح(حركة حماس)، سعيد سعدي(التجمع من اجل الثقافـة والديمقراطية)، نور الدين بوكروح(حزب التجديد الجزائري)، اليمين زروال رئيس الدولة.

ولقد انطلقت الحملة الانتخابية، لتضع معالم انتخابات رئاسية تعددية، كرسـت مـشاركة قدرت بـ 12087281 ناخب أي 75،09% من بـين 15969904 مـسجل وأعطـت الأغلبية لمرشح السلطة "اليمين زروال" بـ 7088618 صوت أمام "محفـوظ نحنـاح" بـ ـ

[1] – *Ghania Mouffok, **opcit.** P 202*

[2] - *Lahouari Addi, " **Comme le dit l'historien Mohammed Harbi, les Etats ont une armée, en Algérie, l'armée** **a son Etat** " http: //www.algeria-watch.de/farticle/11janvier/addi_0102.htm*

2971974 صوت ، "السعيد سعدي" 1115796 صوت و"نور الدين بوكروح" 443144 صوت[1].

وبصرف النظر عن نتائج الانتخـابات التي رفعت اليمين زروال إلى رئاسـة الجمهورية ، فان ما ينبغي الخروج به، هو أن الشرعية المفقودة بتوقيف المسار الانتخابي عادت إلى الواجهة بعد انتخابات 16 نوفمبر 1996، وبعيدا عن ما قيل عنها وعن غياب البعض وعن مدى نزاهتها ، فإ ا كانت خطوة لبداية إصلاحات عميقة في النظام، وخطوة نحو تفعيل الحوار على أسس تأخذ بعين الاعتبار كل الأطراف الفاعلة.

ولقد اتسمت الحياة السياسية بعد هذه الانتخابات باحتواء السلطة لأطراف في المعارضـة، من خلال ضم بعض الأحزاب إلى الحكومة،كحركة "حماس" و"حزب التجديد الجزائري"، في حين شهدت أحزاب أخرى انشقاقات داخلية حول المنهجية التي يجب على الحزب أن يتخذها اتجاه النظام ، ونتج عن ذلك الإطاحة "بمهري عبد الحميد" و استخلافه "ببوعلام بن حمـودة" كأمين عام لجبهة التحرير، علما أن هذا الأخير كان احد المعارضين لعقد روما ، وبدا واضـحا أن الأمانة العامة الجديدة للجبهة اتخذت موقف مؤيد للنظام، في انتظار أن يقوم هـذا الأخـير بالاستناد عليها.

إن عجلة الإصلاحات التي دخلها النظام تحت رئاسة "اليمين زروال" لم تقف عند المبادرة بالحوار، والسعي إلى القضاء على الجماعات المسلحة ،وإنما تعدت ذلك إلى العمل على وضع الأطر التي تسير عليها الديمقراطية، والدستور، الذي تم تجاوزه في العديد من المرات خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي.

وبعد جملة من اللقاءات مع الأحزاب وتردد هذه الأخيرة حول مـدى شـرعية تعـديل الدستور،تقرر الدخول في ندوات تطرح فيها أهم التعديلات للخـروج بنص دستوري مـن خلال المذكرة التي قدمها النظام حول التعديلات المقترحة، وفي الوقت الذي دخلـت حركـة حماس والنهضة، وجبهة التحرير في عملية التعديل الدستوري، رأت أحزاب "كجبهة القـوى الاشتراكية"، و"التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية" أن الظرف غير مواتي لإجراء هذا التعديل،

---

1 - *Abdenour Aliyahia, **Algérie raison et déraison d'une guerre**, paris : édition l'Harmattan, 1996. p 99*

وينبغي تنظيم انتخابات تشريعية ،قبل ذلك،رغم كل هذا تم التعديل ودخلت الجزائـر عهـدا دستوريا جديدا.

والواضح أن الدستور لم يمس مبدأ الديمقراطية وتطبيقها، وإنما جاء ليأخذ بعـين الاعتبـار الدروس التي افرزها العمل بدستور 1989 سيما الشغور الدستوري، وعمل الأحزاب السياسية، فتعديل سنة1996 تحدث صراحة عن الأحزاب السياسية، كمفهوم بديل عن الجمعيـات ذات الطابع السياسي المستعمل في دستور 1989، ونظام الأحزاب محدد في خطوطه العريضة بشروط يضعها الدستور وهي[1]:

- احترام الطابع الجمهوري للدولة .
- احترام القيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية .

بالإضافة إلى هذا نص الدستور صراحة على منع إنشاء أحزاب على قواعـد دينيـة أو جهوية ،لغوية ، عرقية أو فئوية، كما يلاحظ ،أن التعديل الدستوري لعـام 1996 سـاهم في توطيد السلطة التنفيذية وهيكلة علاقتها مع السلطة التشريعية التي عرفت هي أيضا تحـويلات، حيث أصبحت تستند إلى برلمان بغرفتين، في حين يبقى المستفيد الأول من هذه الغرفة الثانية هو رئيس الجمهورية رئيس السلطة التنفيذية.

والحقيقة أن هذه التعديلات أعطت للسلطة، فرصة القيام بمهامها في ظروف بدأت تتضح فيها أكثر فأكثر معالم انفراج سياسي.

---

[1] - *Mohamed Abdelwahab Bekhechi,* ***remarque sur l'évolution du droit constitutionnel algérien, de l'indépendance à la révision constitutionnelle de 1996.***
http://WWW.cedroma.usj.edu.lb/pres/collo/colla.htm

المبحث الثاني: الممارسة الحزبية في الجزائر بعد الإصلاح الدستوري:

تميزت الحياة السياسية بعد توقيف المسار الانتخابي بتقلص في الحريات العامة والفردية، وهذا تبعا لما شهدته الحياة عموما، من تصعيد في العنف السياسي من طرف الجماعات المسلحة، و لقد أثرت هذه العمليات الإرهابية في السير العادي للمؤسسات خاصة أن هذه المؤسسات، جاءت استجابة لازمة سياسية خانقة، وظلت تعيش على وقع الأوضاع التي رافقت تلك المرحلة حتى سنة 1995، أين شهدت هذه المؤسسات عودة إلى الشرعية القانونية بداية من مؤسسة رئاسة الجمهورية.

ولقد سعت مؤسسة رئاسة الجمهورية إلى إعادة بعث الحياة السياسية، على قواعد جديدة تخول لمختلف القوى السياسية، ممارسة سياسة مهيكلة ومؤطرة، وبناءا على ذلك جاء الإصلاح الدستوري ،لتغطية مختلف الجوانب التي أغفلها دستور 1989 وانطلاقا من دستور 1996 بدء العمل على تنظيم الحياة الحزبية والانتخابية تحضيرا للمناسبات الانتخابية القادمة، فجاءت القوانين الانتخابية التي حددت معايير الممارسة السياسية، ثم جاء قانون الأحزاب السياسية الذي حدد الحقل السياسي، ووضع الأطر التي تبنى عليها الأحزاب.

والملفت للانتباه عند دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر أ ا في الواقع مرآة عاكسة لما هو كائن في ا تمع على العموم، و ذا فهي تتفاعل مع هذا ا تمع وتتأثر به، ولما كان الانتخاب رهان مهم في حياة الأحزاب ، كانت هذه الأحزاب مرهونة بمدى قدرتا على التكيف مع السلوك الانتخابي، الذي يؤثر بشكل من الأشكال في الممارسة السياسية الحزبية، الشيء الذي يخلق انحراف في الظاهرة الحزبية التي بدل أن تبني مشاريعها، وبرامجها على أسس علمية، تمكن من بلورة وعي سياسي ديمقراطي تعددي، تبنيها على أسس عرقية، أو بيئية أو حتى دينية، وهذا ما يقدم لنا صورة حقيقية عن الحقل السياسي الجزائري ومن تم الممارسة السياسية والحزبية داخله .

المطلب الأول: الأحزاب السياسية والإصلاح القانوني الجديد

لقد كان واقع الانتخابات الرئاسية في الساحة السياسية الجزائرية، بداية لتحولات عميقة في الحياة السياسية وا تمعية، فقد سعت السلطة عبر مؤسسة رئاسة الجمهورية، على إشراك مختلف أطراف الطبقة السياسية، في العملية الإصلاحية المستهدفة لاستكمال البناء المؤسساتي، ومـن تم إعادة بعث مسار الدمقراطة، وبالفعل شكل الدستور المنبثق عن جملة من النقاشات السياسية بين مختلف التشكيلات السياسية وعبر ما سمي بندوة الوفاق الوطني بداية التأسيس للوضع الجديد ، وتأكد ذلك بإرادة الأحزاب الفاعلة للعودة إلى الشرعية القانونية.°

وتمهيدا لإعطاء المؤسسة التشريعية دورها الذي تناط به، والمبني على التمثيل الشعبي، سعت السلطة الحاكمة وقبل إجراء انتخابات تشريعية ،إلى اتخاذ تدابير تسمح بتفادي الأخطاء التي نتجت عن تبني التعددية السياسية في الجزائر عبر قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي وقانون الانتخابات رقم 13/89،ثم الانزلاق نحو العنف السياسي الناتج عن توقيف المسار الانتخابي، وعلى هذا الأساس فان الإصلاح السياسي كان يهدف إلى تحضير المناسبات الانتخابية القادمة، وعليه مس قانوني الانتخابات والأحزاب، للإشارة أن هذه الإصلاحات لا تعيد النظر في الديمقراطية التعددية كمبدأ ولكن تقيدها كما سنرى.

بالنسبة للقانون العضوي المتعلق بالانتخابات فانه جاء استجابة للوضع الذي عاشته الجزائر خلال تشريعيات 1991 وما رافقها، ولقد جاءت صياغة هذا القانون بغرض تحديد الحياة السياسية، ومن اجل تفادي سيطرة قوة سياسية معينة، والملاحظ أن جلسات مناقشة هذا القانون جرت في ظروف عادية، عدا بعض الاحتجاجات من طرف حركة حماس، وبعض الأحزاب الأخرى، والتي اقترحت جملة من التعديلات على لجنة التشريع و الشؤون القانونية و الإدارية تمحورت في مجملها حول :

- تقليص سن المرشحين للعضوية في البرلمان .
- السماح لممثلي الأحزاب بحضور أشغال اللجان البلدية و الولائية و إعادة النظر في مراجعة القوائم الانتخابية .

- تمكين أعضاء الجيش وأسلاك الأمن من التصويت بالوكالة .
- فرض العنصر النسوي في قوائم الترشيحات الحزبية .

والملاحظ عن هده الاقتراحات انه كانت مؤسسة وتتماشى مع واقع سياسي جزائري لكنـها اصطدمت برفض اللجنة المذكورة والتي فضلت تمرير المشروع المتضمن على الخصوص [1]:

- تكريس نظام الاقتراع النسبي على القائمة .
- تحديد سن المترشح للمجالس البلدية والولائية بـ 25 سنة و ا لس الشعبي الوطني بـ 28 سنة و مجلس الأمة بـ 40 سنة .
- كما منحت عدة صلاحيات لمسئول مركز التصويت، ومقابل ذلـك منـع المنـتمين للأحزاب من الانخراط في مكاتب التصويت.
- إلغاء التصويت بالوكالة في التشريعيات بالنسبة لأفراد الجيش، وأسلاك الأمن.

وبعد المناقشة تمت المصادقة على الأمر المتضمن القانون العضوي للانتخابـات بالأغلبيـة المطلقة من طرف ا لس الوطني الانتقالي، ولقد اعتبر ا لس الدستوري هذا القـانون مطـابق للدستور ما عدا النص المتضمن حظر عناصر الهوية الوطنية من الاستعمال السياسي ، حيث ترى المادة 70 من الدستور إن رئيس الجمهورية من مهامه ترقية المكونات الثلاثية للهوية الوطنيـة، ومن الطبيعي أن تكون محل الاستعمال السياسي ، في حين اعتبرت المـواد الأخـرى مطابقـة للدستور من جهة ، وتتماشى مع متطلبات الحياة السياسية، خاصة إذا علمنا بان التعديل مـس مختلف الجوانب التي من شأ ا إحداث خلل في سير العملية السياسية،وفي هذا السياق وضـعت أحكام تحدد الحملة الانتخابية و تمنع استعمال رموز الدولة واللغة الأجنبية أثناء الحملة الانتخابية حسب المادة 174 فيما تمنع المادة 180 من القانون 07/97 اسـتعمال أمـاكن العبـادة أو مؤسسات التعليم العمومية،أوالخاصة لأغراض الدعاية الانتخابية .

كما حدد القانون شروط للتر شح من شأ ا أن تقضي تدريجيا على الأحزاب الـصغيرة ، بالإضافة إلى نمط الاقتراع المعتمد والذي يعطي الحق للأقوى،و ذا فان الأحزاب التي تبدو غير معنية ذا التطبيق هي الأحزاب التي تملك قواعد شعبية واسعة، لكن الطبيعـة الـتي ورد ـا القانون، تركت انطباع بان المعني الأول بعملية التعديل هي الأحزاب ذات التمثيل الواسـع ، والتي بمقدورها السيطرة على الحياة البرلمانية في حالة اعتماد النظام الانتخابي الـسابق، وعليـه

---

1 - *Abdelmadjid djebbar, "* ***la loi organique et le code électoral: l'explication****" révolution* algérienne *n° 1730 du 23 au 29 avril, 1997. p 16-17*

فالمشرع ومن وراءه السلطة القائمة أراد السيطرة على الحياة السياسية، بوضع آليات قانونية تحد من سيطرة قوة سياسية واحدة .

ولقد شهد نمط الاقتراع أثناء الجلسات احتدام في النقاش بين الأحزاب والسلطة وفحوى ذلك كان رفض الأحزاب، لعملية الاحتواء التي حاولت أن تفرضها الدولة باليـات قانونيـة، وتجدر الإشارة هنا أن السلطة أو المشرع باعتماده نمط الاقتراع النسبي قد خلق توازن في الهيئة التشريعية، مهما كانت الأحزاب الفائزة، و بهذا يكون ضمن مسبقا تقييد مخاطر تنـامي قـوة سياسية معينة، ويؤكد هذا، الطرح "الديفرجي" حول الـنظم الحزبيـة وأطروحـة القـوانين السوسيولوجية الثلاث [1] ،فبخلاف النمط القديم المعتمد في التـشريعيات الـسابقة ، سـعى المشرع إلى عدم اعتماد طريقة اكبر معدل، والتي اعتبرت إحدى الأسباب التي أدت إلى الأزمة، وإنما اعتمد على طريقة الباقي الأقوى، وهي طريقة تفتح الباب للتنافس بين الأحزاب الأكثـر قوة، ولقد أثار هذا القانون جدل كبير بين الأحزاب والسلطة، حيث رأت الأحزاب الإسلامية ،أنها كانت مستهدفة بالقيود التي وضعها النمط الانتخابي الجديد، وهذا لاعتقادهم بأنهم القوة السياسية الأولى، و ليسوا بحاجة إلى تحالف لو كان نمط الاقتراع غير هـذا، ويبـدو أن قلـق الإسلاميين لم يدم طويلا بالنظر إلى الحظوظ التي يقدمها لهم، مشروع تقسيم الدوائر الانتخابية، حيث منح عدد من الولايات، التي لحماس والنهضة فيها قواعد شعبية واسعة،عدد اكـبر مـن المقاعد كالعاصمة 24سطيف 17،عنابة 13، وهران 16 إضافة إلى مناطق أخرى حقق فيهـا نحناح نتائج معتبرة في رئاسيات 1995، وحققت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة على نتائج لا باس بها في تشريعيات ديسمبر 1991، و بهذا يكون الجمع بين قـانوني الانتخابـات وقانون تقسيم الدوائر الانتخابية، يوحي أن هناك شيء ما تم استدراكه بالنسبة للإسلاميين عبر قانون تقسيم الدوائر الانتخابية بعد أن اجحفهم نمط الاقتراع الجديد .

وتماشيا مع التحضير للانتخابات، قامت السلطة في نفس المرحلة وتحضيرا لحياة سياسية وحزبية تتماشى مع منهجية النظام الجديدة ورغبته في بعث مسار الدمقرطة من جديد، وبطرق تخول عدم الوقوع في أخطاء الماضي، تمت صياغة مـشروع القـانون العـضوي للأحـزاب السياسية، والذي تمت المصادقة عليه من طرف المجلس الوطني الانتقالي، بعد مناقشات اقل مـا

---

[1] - *Jean charlot*, ***opcit***. *P 196-197*.

حيث يري ديفرجي أن الاقتراع النسبي يؤدي الي تعددية حزبية جامدة ومستقلة في حين أن الاقتراع بالأغلبية على دورين يؤدي الي تعددية حزبية مرنة ومترابطة مع بعضها في الوقت الذي يؤدي الاقتراع بالأغلبية على دور واحد الي الثنائية الحزبية

يمكن القول عنها أ ا كانت غنية من حيث التدخلات والاحتجاجات، وعلى الرغم من ذا ـ لك فقد تم تمرير هدا القانون.

والملاحظ عنه انه جاء استجابة للوضع الأزموي، وكان الهدف منه تفادي الانزلاق ـ ات، والتجاوزات في الممارسة الحزبية، ولقد جسد هدا النظام القانوني الجديد المتعلق بالأحزاب تغير ملموس، وهو الانتقال من نظام الإخطار في قانون 11/89 إلى نظام الترخيص[1]، ويدخل هدا النظام الجديد ضمن طائفة الأنظمة الوقائية، المتمثلة في ربط ممارسة حرية تك ـ وين الأح ـ زاب بالرقابة المسبقة للإدارة، والحد من تكاثرها، فهو يهدف إلى ضمان ح ـ ق إن ـ شاء الأح ـ زاب السياسية، كما يهدف إلى ترجمة المبادئ التي تضمنها التعديل الدستوري لي ـ وم 28 ن ـ وفمبر 1996، فنظام الترخيص الذي تبناه القانون الجديد، يمنح الإدارة س ـ لطات تقديري ـ ة واس ـ عة ،خلافا لما كان يتضمنه القانون 89-11 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

فالقانون العضوي الجديد يميز بين ،مرحلتين في عملية تكوين الأحزاب، ويعطي ل ـ لإدارة الممثلة في الوزير المكلف بالداخلية سلطات واسعة، و يمكن تلخيص ذلك في مرحل ـ ة طل ـ ب التصريح التأسيسي، ومرحلة طلب الاعتماد.

وتعتبر المرحلة الأولى أي طلب التصريح التأسيسي مجرد إجراء شكلي، لكن ـ ه في الوق ـ ت نفسه يشكل احد ميادين تدخل الإدارة، حتى وإن كان التدخل على هذا الم ـ ستوى لا يخل ـ ق مشاكل، لان العراقيل الأولى تبدأ عند تسليم الوصل، فالطابع الزجري للترخيص، لا يظه ـ ر إلا بعد إيداع الملف لدى الإدارة المعنية، فالطلب الذي تنص عليه المادتين 12 و 14 من الق ـ انون 09/97 يشكل الأساس الذي يمك ـ ن الإدارة من اتخاذ قرارها، وعلى الإدارة تسليم الوص ـ ل مقابل كل ملف مودع،كما يمكنها أن لا تسلم وصل في حالة ملاحظتها عدم اكتمال المل ـ ف، في حين أن عدم تقديم الوصل، لا يعني في أي حالة رفض للترخيص.

بعد هذا الإجراء يقوم وزير الداخلية بعد تصفح الملف، والتأكد من مطابقته للقانون بنشر التصريح في الجريدة الرسمية خلال الستين يوم الموالية للإيداع، علما أن نشر الوص ـ ل لا يع ـ ني بالضرورة حصول الحزب على الإعتماد، ولكن يشكل نشر الوصل بداية أو الحق في ممارس ـ ة النشاط الحزبي، بغرض تمكين المؤسسين من تحضير الشروط اللازمة لعقد المؤتمر التأسيسي خلال

---

[1] – بوكرا إدريس،" **نظام اعتماد الأحزاب السياسية طبقا لاوامر97-9، بين الحرية و التقييد**"، مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة ا لمة 8 العدد 2 سنة 1998 ص 45 .

فترة لا تتجاوز سنة من تاريخ نشر الوصل، وفي حالة عدم حدوث ذلك يعتبر التصريح لاغيا، ويشترط على المؤتمر التأسيسي نصاب معين ينبغي تحقيقه حتى يتم إجراء المؤتمر، أي أن لا يقل عدد المؤتمرين عن 400 عضو منتخبون من طرف 2500 منخرط ، يقيمون في 25 ولاية على الأقل، على أن لا يقل عدد المؤتمرين عن 16 عضو في كل ولاية وهذا طبقا للمادة 18 [(1)]

وفي هذا السياق يمكن القول أن هذه المادة أثارت جدل كبير خلال جلسة ا لمس الوطني الانتقالي في يوم 26 فيفري 1997، عند مناقشة مشروع الأمر المتعلق بقانون الأحزاب، حيث اتم السيد "عبد القادر مرباح" رئيس حركة مجد لجنة التشريع والشؤون القانونية بالتزوير[(2)] كما أبدت عدة أحزاب صغيرة تخوفها من هذه المادة التي تفرض تواجد كل حزب في أكثر من 25 ولاية، و اعتبرت هذه المادة بمثابة شهادة وفاة لأحزاب ا لمس الـوطني الانتقـالي و ايـة الأحزاب الصغيرة التي غطت ابتعاد الأحزاب الكبيرة عن الـسلطة، بعـد توقيـف المـسار الانتخابي[(3)] ورغم هذا صادقت الأحزاب على هذا القانون وهذه المادة التي نرى أ ا أعـادت توزيع الأوراق في الساحة السياسية بين مختلف التشكيلات السياسية، وأحدثت تغييرات عميقة في الخريطة الحزبية.

ويعتبر المؤتمر التأسيسي كما أسلفنا بداية لحياة حزبية، تعبر عن تواجد سياسي عبر مختلف مناطق التراب الوطني، ولقد وضع المشرع إجراء آخر يضمن فعلية هذا المؤتمر، بتكليف محضر أو موثق يثبت صحة المؤتمر التأسيسي ، و يرفق هذا المحضر بأوراق ملف طلب الاعتماد، وهذا ما يشكل المرحلة الثانية ،على أن يقدم طلب الاعتماد في ظرف لا يتعدى الـ 15 يوم المواليـة لانعقاد المؤتمر التأسيسي ، وبناءا على المادة 23 يشترط على الحزب تقديم مجموعة من الوثـائق بعضها متعلقة بالحزب وأخرى متعلقة بالأعضاء، والملاحظ عن هذه المادة أ ا ليست تقييديـة وإنما هي تكرارية،لان هذا الإجراء تم القيام به عند طلب التصريح التأسيسي، بعد هـذا تقـوم الإدارة المعنية، بتـقديم وصل في انتظار منح الاعـتماد أو رفضه ويتم دلك خـلال فتـرة لا تتجاوز الـ 60 يوما.

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمر رقم 97-09 مؤرخ في 06 مارس 1997، **يتضمن القانون العضوي المتعلق بـالأحزاب الـسياسية** (الجريدة الرسمية، العدد 12، السنة1997

2 - **جريدة الخبر**، العدد 1878. الصادر بتاريخ 27 جانفي 1997، ص 03.

3 - ***نفس المرجع نفس الصفحة.***

ما يمكن استنتاجه من إجراءات تأسيس الحزب السياسي أ ا طويلة، وتكرارية بالإضافة إلى منح الإدارة سلطة تقديرية واسعة في اتخاذ القرار المتعلق بنشر وصل التصريح التأسيسي أو القرار بمنح الاعتماد، ضف إلى هذا فان المواد التي نصت على استبعاد ارتكاز الأحزاب على بعـض الثوابت الوطنية كالدين واللغة قيدت عملية ظهور أحزاب سياسية جديدة.

ويمكن القول أن القانون الجديد يشكل تراجع من حيث المكتسبات التي جاء ا إصـلاح ما بعد اكتوبر 1988 والحقيقة أن التضييق الذي فرضه ا لمس الانتقالي على قانون الأحزاب هو تراجع عن المبدأ العام لحرية التعددية الحزبية وتضييق على حرية إنشاء الأحزاب والحـد منـها، حتى لا نقول انه محاولة لمنع ظهور أحزاب جديدة، خاصة إذا كانـت هـذه الأحـزاب ذات توجهات إسلامية، ولقد كشفت الأحداث بعد هذا الإصلاح على منع ظهور عـدة أحـزاب نذكر منها حركة الوفاء[1].

وعليه يكون القانون العضوي الجديد قد رسم إلى حد بعيد معالم خريطة حزبية تتماشـى ومنهجية العمل الموجه من النظام، وبدا جليا أن السلطة ستعمل على تطابق كل الأحزاب مـع القانون الجديد، ولهذا الغرض قامت الوزارة المكلفة بالداخلية بمراسلة الأحزاب المعنية بالتكيف مع القانون الجديد[2]، وهذا قبل تاريخ 06 ما ي 1997، ولقد انحصرت مختلف التعـديلات على المواد 3، 4 من القانون العضوي، و لقد نتج عن ذلك تحول في برامج عدة أحزاب كانت تقوم على عناصر الهوية الوطنية.

وفي حين التزمت بعض الأحزاب ذا التغيير، كحركة ا تمع الإسلامي(حمـاس) الـتي تحولت إلى "حركة مجتمع السلم"، و "حركة النهضة الإسلامية" الـتي تحولـت إلى "حركـة النهضة"، رأت أحزاب أخرى أ ا لن تتكيف ومن تم قررت حل نفسها، بينما حـل "حـزب الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر" من طرف السلطة القضائية، نظرا لعـدم تكيفـه مـع

[1]- **جريدة الخبر**، العدد 1942، الصادر بتاريخ 14 أفريل 1997. ص 03

[2]- **جريدة الخبر**، العدد 1922، الصادر بتاريخ22 مارس 1997. ص 03

الأحكام القانونية الجديدة[1]، في الوقت نفسه شهدت الساحة السياسية ظهور حزب جديـد سمي آنذاك بحزب الرئيس ونعني بذلك "التجمع الوطني الديمقراطي" برئاسة عبد القـادر بـن صالح.

الملاحظ عن هذه الإصلاحات أنها جاءت تمهيدا للدخول في المعركة الانتخابيـة ولقـد تأكد ذلك فعلا بعد جملة من المحاورات جمعت رؤساء الأحزاب ورئاسة الجمهوريـة وانتـهت باختيار 05 جوان كموعد لإجراء الانتخابات التشريعية بناءا على موقف أغلبية التـشكيلات السياسية.

وفي وقت عرف فيه الوضع الأمني تدهور، وتصعيد في العنف من طـرف الجماعـات المسلحة بهدف عرقلة العملية الانتخابية، اجتمعت مختلف الأحزاب السياسية البارزة على قرار المشاركة في هذه الانتخابات، سيما تلك التي وقعت على عقد روما، وهذا ما أعطى مصداقية اكبر لهذه الانتخابات.

ولقد جرت الانتخابات في ظروف عادية من حيث الجو العام، رغم تـصعيد العمليـات الإرهابية، خلال فترة الحملة الانتخابية، والتهديدات التي قامت بها الجماعات المـسلحة ضـد الأحزاب المشاركة والمواطنين، الذين توجهوا للاقتراع، بالإضافة إلى التجاوزات التي سـجلتها الأحزاب لصالح الحزب الجديد في بعض المكاتب الانتخابية رغم هذا فان الأغلبية كانت راضية بهذه النتائج التي كانت مفاجأة بالنسبة للمتتبعين حيث حقق التجمع الوطني الديمقراطي الذي لا يتجاوز عمره السياسي 06 اشهر فوزا ساحقا بحصوله على 156 مقعد، أمام حركـة مجتمـع السلم بـ 69 مقعد، وجبهة التحرير بـ 62 مقعد[2] .

يعتبر النجاح المحقق من طرف هذا الحزب في الحقيقة انتـصارا لـرئيس "الـيمين زروال" ومشروعه الرئاسي لمكافحة الإرهاب، ويمكن القول أن الناخب كان يبحث عن اسـتقرار في السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالنتائج التي أفرزتها انتخابات جوان 1997 وإن كانت مفاجأة بالنسبة للكثير، فإنها في الواقع لم تقدم أغلبية لحزب عن آخر، ولهذا كان من الضروري البحث عن تحالفات سياسية بين الأحزاب قصد إحداث استقرار في المؤسسة التشريعية والواضـح أن

---

[1] - *Rachid Benyoub,* ***L'annuaire politique de l'algerie 2000****, 3° édition, revue et approfondi, Alger: édit anep, 2000, p 111*

[2] – ***Ibid****, p122-123.*

البرلمان مهما كانت الأحوال سيكون مع الرئيس، الذي بالإضافة إلى تحقيق حزبه إن صح التعبير لنسبة معتبرة في هذه الانتخابات، فانه يتمتع بصلاحيات تعيين 1/3 من أعضاء مجلـس الأمـة لكن ما هو أهم من هذا كله هو تمكن السلطة في ظرف قصير من إعادة بناء مؤسسات شرعية منتخبة ومكرسة للخيار الديمقراطي، ولقد انتهت المشاورات بين الأحزاب المشكلة للمجلس إلى تحالف حكومي بين "التجمع الوطني الديمقراطي" و"حركة مجتمع السلم" و "جبهـة التحريـر الوطني"، وعلى هذا الأساس باشرت الحكومة الجديدة عملها، وسعيا منها إلى بناء المؤسـسات القاعدية تم تنظيم انتخابات محلية حقق فيها حزب السلطة على أغلبية ا الس، وسط احتجاج كبير لمختلف التشكيلات السياسية التي شاركت في انتخابات 23 اكتوبر 1997، و رغم هذا لم تحدث تجاوزات تخل بالنظام العام، في حين سعت السلطة إلى تبرئة نفسها بتنصيب لجنة تحقيق في التزوير الذي مس هذه الانتخابات وفي نوفمبر 1998 أكدت اللجنـة عمليـة التزويـر والتجاوزات والأعمال الغير قانونية التي رافقت الانتخابات المحلية [(1)].

قبل هذا التاريخ شهدت الحياة السياسية تحرك غير عادي بعد إعـلان الـرئيس "الـيمين زروال" عن استقالته قبل فيفري 1999، ثم أخرت هذه الاستقالة إلى أفريل 1999، ومـن تم جاءت حكومة إبراهيم حمداني للقيام بعملية تحضير الانتخابات الرئاسية في وقت بدأت تـشهد فيه الأحزاب السياسية أزمات خانقة، و لقد شهدت هذه الانتخابات الرئاسية التعددية الثانيـة ترشح (سبعة) شخصيات، اثنين منهم زعماء أحزاب والباقي مرشحين أحرار لكن مـدعمين بأحزاب سياسية، تبنت برامـجهم أو لأ م محور إجماع، في حين رفضت ملفـات أربـع مرشحين لعدم مطابقتها للقانون الانتخابي الجديد ويتعلق الأمر بالسيدة "لويزة حنون" زعيمـة حزب العمال، "محفوظ نحناح"، "نور الدين بوكروح"، و"سيد احمد غزالي"، و لقد شـهدت الحملة صراع لم يكن فحواه البرامج بقدر ما كان صراع أشخاص، والملاحظة الـتي تفـرض نفسها في هذه الترشيحات أن 06 من بين 07 مرشحين، كانوا ينتمون إلى "جبهـة التحريـر الوطني" أي باستثناء "عبد الله جاب الله"[(2)]، وهذا ما يقدم لنا صورة حقيقية عـن الخطـاب السياسي باعتبار أن الوعي السياسي لأغلبيتهم تشكل داخل الحزب الواحد سابقا.

---

[1] - ***Ibid***, *p 49.*

[2]- رياض الصيداوي،" **الانتخابات والديمقراطية و العنف في الجزائر**"، مجلة المستقبل العربي العدد 245، جويلية 1999. ص 40

ولقد عرفت الحملة الانتخابية تغطية إعلامية سمحت بتوضيح الرؤى، لكن ما أعيب عنها من طرف المرشحين لهده الانتخابات، أ ا انحازت لشخص المرشح الحر "عبد العزيز بوتفليقة"، وهذا ما دفعهم للانسحاب عشية إجراء الانتخابات، ورغم هذا أجريت الانتخابات وأسفرت عن مشاركة قدرت بـ 60،25 % تحصل فيها "عبد العزيز بوتفليقة" على نسبة 73،79% وهذا ما كان كافيا ليصبح رئيسا شرعيا و ذا تكون الحياة السياسية قد شهدت بداية عهد جديد وسياسات جديدة اتجهت إلى تكريس الوئام المدني من طرف رئاسة الجمهورية ومختلف القوى السياسية الفاعلة و ذا أيضا تكون الأطر القانونية الجديدة قد ساهمت في تحديد الحياة السياسية و الممارسة الحزبية.

المطلب الثاني: انعكاسات السلوك الانتخابي على الحياة الحزبية في الجزائر

تعتبر الانتخابات من بين أهم الوسائل التي تستند عليها الديمقراطية التمثيلية،حيث تأخذ حيزا كبيرا في عملية اختيار ومراقبة الممثلين السياسيين، ولهذا الغرض تصب مختلف الدراسات على الاهتمام بظاهرة الانتخابات، وبالأخص السلوك الانتخابي فالتصويت يحمل في الكثير من الأحيان دلالات ومعاني، ويمكن حصر هذه الدلالات والمعاني في أربع مجموعات أساسية:

1/الدلالات السياسية: تذهب مختلف الدراسات التي اهتمت بموضوع السلوك الانتخابي إلى اعتبار التصويت، تعبيرا يقوم به المواطن لإظهار مدى ولاءه للنظام السياسي، أكثر من شيء آخر، فهو إما يقدم مشروعية للحكام، ويمكنهم من تطبيق القوانين، أو بالعكس يعبر عن رفضه لنظام الحكم أو لسياسة معينة، ويأخذ التصويت طابع سلمي ويغلق الباب أمام أي ردود فعل عنيفة.

وفي الواقع فان الناخب لا يذهب دائما للتصويت، وهو يعتقد بأنه سيقرر أو على الأقل يؤثر في القرارات الكبرى، بقدر ما يفعل ذلك قصد إبقاء الاتصال بينه وبين السلطة القائمة، أي انه يعبر عن وجوده داخل النسق السياسي.[1]

2/ الدلالات النفسية: يشكل العامل النفسي أحد محركات العملية التصويتية حيث ترتبط في الكثير من الأحيان عملية التصويت، بالوضع السياسي الراهن والأزمات التي يمكن أن يخلقها الوضع السياسي، ومن تم يسعى الناخب دائما إلى البحث عن الاستقرار والأمن.

ويرى بعض الباحثين[1] أن الانتخاب يشكل، وسيلة لتحرير القلق الكامن في الإنسان حيث يخلق نوع من الارتياح النفسي لدى الناخب، بأنه قام بواجبه وأدى وظيفته المتمثلة في المشاركة السياسية عبر الانتخابات، وبالتالي فهو مسؤول عن النتائج التي يمكن أن يفرزها التصويت.

3/الدلالات العقلانية: يتحدد السلوك الانتخابي في الكثير من الأحيان، بمدى قدرة النتائج التي تسفر على تحقيق المصلحة العامة التي لا تتنافى في الكثير من الأحيان مع المنفعة الخاصة، ولهذا الغرض يتم في الكثير من الأوقات تبني موقف سياسي ، أو اختيار مرشح انطلاقا من البرنامج السياسي الذي يتبناه، أو من خلال الوعود التي يعبر عنها في خطاباته، و هذا يمكن أن يفسر السلوك الانتخابي بمدى قدرة تحقيق الحزب للفرد منفعة مادية.

4/ الدلالات الاجتماعية: يعتبر العامل الاجتماعي أهم محددات السلوك الانتخابي فالتصويت يدل على انتماء الفرد إلى وحدة اجتماعية معينة، فالإنسان يميل بطبعه إلى التماثل مع أفراد جماعته وإلى تبني قيمهم و معا يريهم. ويدخل هذا في إطار التنشئة الاجتماعية، وتعتبر الأحزاب السياسية إحدى المفاتيح التي يتم من خلالها فهم السلوك الانتخابي، خاصة عندما يتعلق الأمر بالولاء السياسي لحركته السياسية ،و يتم تشكيل الهوية الحزبية في معظم البلدان الغربية في سن مبكر، حيث يلعب الأولياء دور كبير في عملية التنشئة المتعلقة بالقيم السياسية، ولقد أكدت الدراسات [2] أن الولاء الحزبي يتوارث عبر الأجيال في العائلة الأمريكية والبريطانية، ويفسر هذا بإشراك الأبناء في النقاشات السياسية، والحياة الحزبية لتشكيلتهم المفضلة، ويحدث هذا التوريث من خلال إما التعزيز المباشر أو الاكتساب اللاشعوري.

والملفت للانتباه أن الأسرة تشكل النواة الأولى للتنشئة السياسية في حين تشكل العوامل الاجتماعية الأخرى مؤثرات لها دور كبير في هيكلة الشخصية السياسية للناخب ومن تم السلوك الانتخابي.

---

[1] - *Philip braud, **opcit**, p 45.*

[2] - راسل جيه دالتون، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية**، ترجمة أحمد يعقوب ا ذوبة، الأردن، دار النشر،1996.، ص 212

إن السلوك الانتخابي لا يتحدد فقط بالتصويت، وهذا لوجود ظاهرة جديدة في الحيـاة السياسية يمكن من خلالها تفسير السلوك الانتخابي،وهي ظاهرة المقاطعة المتناميـة في العقـود الأخيرة، فإبداء المواطن لرأيه في الانتخابات نابع من نظرته إلى السياسة نفسها، ويمكن القول أن ظاهرة المقاطعة لها وجهان، فهناك أفراد لا يهتمون بالانتخابات بدليل أ م غـير مـسجلين في القوائم الانتخابية، وترجع الدراسات هذا الأمر إلى الظروف الاجتماعيـة والاقتـصادية الـتي يعيشها أولئك الأفراد وشعورهم بالحرمان والإجحاف في حقهم، في حين توجد فئـة أخـرى مسجلة في القوائم الانتخابية لكنها تفضل عدم المشاركة في الانتخابات، والملاحظ أن مقاطعـة هذه الفئة لا يعبر عن خمول سياسي، بل أ ا تعبر في اغلب الأحيان عـن كفـاح سياسـي أو معارضة قائمة على مبادئ،وخير دليل على ذلك نداءات المقاطعة التي تنـادي ـا الأحـزاب السياسية .

و ذا يكون السلوك الانتخابي إما مشاركة لتحديد سياسة معينة أو توطيد نظام حكـم قائم، وإما فهو مقاطعة للتعبير عن رفض الأوضاع السائدة وإفقاد نتائج الانتخابات لمصداقيتها أمام الرأي العام المحلي والعالمي.

وعليه فالسلوك الانتخابي يتحدد بعوامل نفسية واجتماعية وحتى عقلية تـرتبط بـالوعي السياسي، وبمدى قدرة الفرد على كسب ثقافة سياسية تجعله قادر على فرض سلوك انتخـابي رشيد يحقق اكبر قدر من المنفعة للفرد وا تمع، وتلعب وسائل الإعلام والاستطلاع دور كبير في توجيه السلوك الانتخابي، حيث وكما سبق الذكر يميل الفرد إلى التماثل مع أقرانه ومع رأي الجماعة، فإذا كانت الأغلبية التي يعبر عنها سبر الآراء تتجه نحو موقف سياسي معـين، فـان الناخب يميل تدريجيا، إذا لم يكن له ولاء سياسي أو ثقافة سياسية قوية، إلى تبني رأي الأغلبيـة و ذا تشكل مثل هذه الوسائل إحدى الميكانيزمات التي يتم من خلالها توجيه الاقتراع بطريقة لا شعورية لدى فئات اجتماعية معينة، ومن هنا نستطيع القول أن السلوك الانتخـابي يتحـدد بعوامل متعددة تساهم كل واحدة منها بقدر معين ويتم من خلاله تكوين سلوك سياسي سائد خلال المناسبات الانتخابية، لكن الملاحظ عن السلوك الانتخابي انه يختلف باختلاف ا تمعات والأنظمة، حيث تنصهر فيه خصوصيات ،ومميزات كل مجتمع، وفيما يتعلق با تمع الجزائـري يمكن القول أن له من الخصائص والتجارب السياسية ما يخلق سلوك سياسي وانتخابي خاص به.

فتجربة الحزب الواحد التي عاشها المجتمع الجزائري، كان لها الأثر البارز في تحديد معالم السلوك الانتخابي الجزائري، فالانتخاب الذي كان خلال الفترة الأحادية، معبرا عن واقع سياسي معين، تلخص في تزكية السياسات التي يتبناها النظام،ويبدو أن الانتخاب نفسه كوسيلة مشاركة، لم يرقي لبلوغ الدور الذي يلعبه في الأنظمة المبنية علي التمثيل السياسي،إذ كان إلزاميا أو انه بالا حرى واجب، وهذا انطلاقا من ما كان يشيع في الشارع على أن الذي لا ينتخب سيناله العقاب أو أن بطاقة الناخب إلزامية في الحصول على بعض الوثائق، وهذه الظروف السياسية ،والشائعات سمحت بتغذية سلوك انتخابي، لا يزال حاضرا إلى يومنا هذا، في أدهان بعض الشرائح الاجتماعية التي عاشت فترة الحزب الواحد، ولهذا ظلت الدولة في نظر أولئك الأفراد القوة التي تحكم كل شيء والقوة التي لا يقهرها احد أو أنها الوحش الذي تخافه الذئاب حسب التفسير الهوبزي للدولة، ولهذا بقي السلوك الانتخابي سجين الماضي وظلت النتائج في بعض المناطق تخدم أطراف سياسية قديمة، ورافضة لظهور نخب جديدة.

وعليه فالسلوك الانتخابي الجزائري سيظل مرتبط بالتجارب التاريخية والسياسية في الجزائر، لكن هذا العامل ليس كافيا لتفسير اتجاهات السلوك الانتخابي، وهذا لوجود عوامل أخرى تؤثر فيه، وحتى نصل إلى فهم السلوك الانتخابي في الجزائر ينبغي علينا دراسة المجتمع الجزائري دراسة تحليلية، دراسة في مكونات و قيم هذا المجتمع.[1]

يتفق الجميع أن هوية الفرد الجزائري يشترك في صنعها عاملان أساسيان، وهما الدين الإسلامي والوطنية، ويشكل الدين عامل يخلق الترابط الاجتماعي، كما انه يحتل مكانة كبيرة في المجتمع، بينما تعبر الوطنية عن مزيج من الثقافة البربرية والعربية وان كان الانتساب إلى الإسلام شيء مفروغ منه بالنسبة للأمازيغي أو العربي، فان مشكلة الأمازيغية والعروبة لا تزال مطروحة حتى الساعة وهي محل رهانات سياسية وأزمات، وفي الحقيقة لا يمكن التمييز بين من هم عرب ومن هم بربر، لان معيار اللغة غير ثابت، فهناك من البربر من لا يتكلمون الأمازيغية، وترى اغلب الدراسات في هذا المجال[2] أن هذا التمييز ناتج عن إفرازات الاستعمار، وما قام به من اجل ضرب المقاومة الوطنية، وعليه يمكن القول أن الإسلام والعروبة والأمازيغية تشكل ثوابت يقوم عليها المجتمع الجزائري، ويلعب الدين دور الرابط بين مختلف الفئات المكونة لهذا المجتمع،

---

1 –*M'hammed Boukhobza,* ***Octobre 88 Evolution ou rupture ?*** *,Alger :édition Bouchene,1991.p135-136-137.*

2 – محمد عباس،**الوطن والعشيرة-تشريح أزمة 1991-1996**،الجزائر:دار هومة،2003.ص50-51.

كما انه ساهم بقدر كبير في بعث الدولة الجزائرية، والحفاظ على ثوابتها،من خلال العمل الذي كانت تقوم به المدارس القرآنية والمساجد، كما ساهم في خلق هدف الاستقلال عبر الجهـاد، ولهذه الأسباب، و من خلالها سعت الدولة بعد الاستقلال إلى السيطرة على الدين مـن اجـل خلق توازن داخل ا تمع والسلطة[1]

إن هذه المكونات التي تصنع الكيان الاجتماعي والسياسي الجزائري لها من الأثر علـى السلوك السياسي، والسلوك الانتخابي الجزائري ما يؤثر طرديا علي الأحزاب وتطورها، فقـد يكون هذا السلوك مقرون بشعوره بالانتماء إلى إحدى مكونات الهوية الجزائرية، فإذا طغى على الفرد شعور بأنه امازيغي مختلف عن باقي الجزائريين العرب فانه في الغالب ينتسب، أو يتعاطف مع الحركة السياسية التي تتولى الدفاع عن هذه الخصوصية، وبالمثل إذا غلب عليه انه مـسلم، يرغب في تطبيق الشريعة فانه يميل إلى التصويت مع الحزب صاحب الاتجاه الإسلامي.

إن الواقع السياسي والاجتماعي الذي تبنى عليه الحياة السياسية في الجزائر، يؤكد أن هذه المكونات ليست وحدها المؤثرة في بناء السلوك السياسي والانتخابي في الجزائر، فالجهوية مثلا، تشكل إحدى المؤثرات التي تحرك السلوك السياسي في الجزائر، والجهوية هي في الواقـع ذلـك الشعور بالانتماء إلى منطقة جغرافية معينة كالإنتماء إلى الشرق أو الغرب أو منطقة القبائـل أو حتى الوسط وتجدر الإشارة أن الجهوية الشرقية احتكرت السلطة لمدة طويلة بفعـل تواجـدها القوي في مؤسسة الجيش وكون معظم الرؤساء الذين تداولوا على السلطة كانوا مـن اصـل شرقي[2]، وترجع هيمنة المنطقة الشرقية على السلطة إلى الدور الـذي لعبتـه أثنـاء الفتـرة الاستعمارية وخلال الثورة المسلحة من جهة، و إلى نمو الحس الجهوي بين القادة منـذ بدايـة العمل السياسي،وسعيا منها إلى احتكار السلطة والحرص على عـدم انتقالهـا إلى الجهويـات الأخرى المنافسة من جهة أخرى.

وإذا كانت جهوية الشرق تحتكر السلطة، فانه من الواضح أن جهة القبائل اتخذت موقـف معارض، وعليه فإذا كانت الجهوية على المستوى الهرمي، أي في السلطة تطرح نفـسها عـبر

---

[1] - *Lahouari Addi, **l'Algérie et la démocratie**, opcit, p 128*

[2] - رياض الصيداوي "**تفكك النخب الحاكمة في الجزائر**" مجلة الشؤون الأوسط عدد 98 بيروت: مركز الدراسـات الإسـتراتيجية و التوثيـق، أوت 2000، ص 41-65 .

هيمنة معسكر الشرق على موازين القوى باستحواذه على المراكز الاستراتيجية في الجيش، فان الجهوية على المستوى القاعدي، أي المجتمع تطرح نفسها بحدة خاصة في مواقع العمل أين المحاباة تلعب دور كبير في الوصول إلى مناصب معينة، أو لحل مشاكل إدارية، وما يشجع ترسيخ الجهوية انتشار الاعتقاد أن النجاح الاجتماعي غير مرتبط بالكفاءة والجهد، بقدر ما هو مرتبط بالجهوية والمحسوبية ،ورغم القوانين والدساتير التي أفرزتها التجارب السياسية في الجزائر والتي سعت إلى محاربة هذه الآفة، إلا أنها ظلت قائمة، بل الأغرب في كل ذلك أن النظام نفسه استعملها عبر مسئوليه عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن مشاريع سياسية،[1] كما يشيع على المسؤولين السياسيين ترشحهم في منطقتهم.

هذه العوامل وغيرها كفيلة بالكشف عن حقيقة السلوك الانتخابي، وعن اتجاهاته ومدى تأثيره على الحياة السياسية عموما، وعلى الحياة الحزبية بشكل خاص فالسلوك الانتخابي في العهد الأحادي كان يأخذ شكل التزكية على مشاريع سياسية لإضفاء طابع الشرعية أو المصداقية على السلطة القائمة، وبصرف النظر عن التزوير الذي كان في الغالب يرافق العملية الانتخابية، فان النظام كان يسعى دائما للحفاظ على هذه العادة السياسية، التي لم تأخذ طابع حقيقي بقدر ما كانت تعبر عن أمر رمزي، تضعه السلطة لخلق توازن داخلي أو لإقناع الرأي العام العالمي بشرعية ومشروعية معينة ولقد سهر النظام على التلاعب بالعلاقات الاجتماعية التقليدية من جهوية وعروشية عند ترشيحه للأفراد في الانتخابات المحلية والتشريعية، وهذا ما يؤكد أن الجهوية ترعرعت داخل النظام الأحادي، وفي المناطق العمرانية الصغيرة والمتوسطة، في حين لم تظهر جليا في المدن الكبرى المعروفة بعدم التجانس، وهذا بسبب نزوح أعداد كبيرة من الأفراد نحوها ، كما تعرف هذه المناطق مقاطعة انتخابية كبيرة و ربما يرجع هذا إلى وعي سياسي اكبر من المناطق الأخرى أو إلى مستوى ثقافي اكبر.

في حين يمكن تفسير المشاركة في الانتخابات بعامل المنفعة التي يجنيها الفرد من انتخاب ابن منطقته، والمصلحة التي يمكن أن يحققها عبر الامتيازات التي بإمكانه تقديمها أو حتى الوعود التي يمكن أن يحققها، و ضلت هذه الممارسات شائعة كنتيجة لتوريث جرى في الحياة السياسية.

---

[1] - عبد الناصر جابي، **الإنتخابات الدولة و المجتمع**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998. ص 33

ويبدو أن السلوك الانتخابي الذي رافق مختلف المناسبات الانتخابية بداية من الاستقلال، حتى أحداث أكتوبر 1988، لم يكن تعبيرا حقيقيا عن سلوك الجزائري عموما، ولقد أكدت أحداث أكتوبر 1988 عن قطيعة مع هذه الممارسات وعن تحولات في السلوك الانتخابي، الذي وجد نفسه في حياة سياسية وحزبية متعددة وهذا ما خول له التطور والتأقلم مع هذا الوضع الجديد، ناهيك عن الديمقراطية التي سمحت للجميع من إبداء الرأي، فقد افرز الإصلاح السياسي الذي رافق هذه الأحداث عدة تيارات سياسية تعبر عن توجهات إيديولوجية معينة، ولعل ابرز هذه التيارات الذي غزى الساحة السياسية ،عشية إعلان التعددية السياسية ،هو التيار الديني، الذي تمكن بفضل استراتيجية تميزت بالانتشار السريع في المناطق التي لا تعرف تناسق كبير من حيث التركيبة البشرية، واعتماده على فئة الشباب لتحقيق فوز ساحق وتجميع أعداد هائلة من الناخبين والمتعاطفين، وشكلت الأحزاب الإسلامية بمختلف اتجاهاتها بديل بالنسبة لملايين الجزائريين.

ويمكن تفسير هذا الاتجاه في السلوك الانتخابي بالعمل الذي قامت به السلطة أثناء عهد الحزب الواحد، حيث ساهم التيار المحافظ في حزب جبهة التحرير الوطني في بعث قيم العروبة و الإسلام وجعل العامل الديني احد الركائز التي تستند عليها السلطة وا تمع، وليس من الغريب أن تصبح الحياة السياسية في الجزائر ذات اتجاه ديني، بالنظر إلى الثقافة الدينية السائدة.

والملاحظ أن الجهوية التي طبعت العهد الأحادي وا تمع الجزائري، أكدت وجودها في الممارسات السياسية التعددية واستمرارها، ويتجلي ذلك في بقاء "جبهة التحرير الوطني" ذات نفوذ واسع في المناطق الريفية والجنوبية، كما شهدت الأحزاب ذات البعد الأمازيغي تعزيز لتواجدها في مناطقها الأصلية، وتماشيا مع فكرة الجهوية فان الجبهة الإسلامية للانقاذ لم تغفل على احترام قواعد اللعبة الجهوية عند ترشيحها للأفراد سواء في المناطق الريفية أو في المدن[1].

ويبدو أن الأوضاع التي مرت ا الجزائر خلال المرحلة التي رافقت توقيف المسار الانتخابي أثرت بشكل كبير على الحياة السياسية، ومن تم على السلوك الانتخابي، حيث اتجهت الحياة السياسية تدريجيا نحو بروز ظاهرة العزوف السياسي أو المقاطعة الانتخابية ويمكن ملاحظة

---

[1] - **نفس المرجع السابق الذكر**. ص 94

تنامي هذه الظاهرة بداية من الانتخابات* التشريعية التي جرت في 26 ديسمبر 1991 حيث قدرت نسبة المقاطعة بـ 41% وهي نسبة ارتفعت مقارنة بالانتخابات المحلية التي جرت في جوان 1990 أين كانت المقاطعة مقدرة بنسبة 34% والملاحظ عن هذه الظاهرة أنها تأثرت بشكل كبير بالوضع الأمني الذي رافق توقيف المسار الانتخابي، وشكلت مختلف الحملات الانتخابية ،والتي ركزت على ضرورة استعادة الشرعية من جهة ،والأمن من جهة ثانية، محور إجماع لدى مختلف التشكيلات السياسية، لكسب أو لتجميع الأصوات وهذا ما عبر في الحقيقة عن ارتفاع في نسبة المشاركة وبالتالي انخفاض في المقاطعة التي وصلت إلى 36 % في رئاسيات 1995 و نسبة 34 % فيما يتعلق بتشريعيات 1997، والواضح عن ظاهرة المقاطعة الانتخابية أنها غير مستقرة عبر كل ولايات الوطن، حيث تعرف هذه الظاهرة تنامي في المدن الكبرى كنتيجة للوعي السياسي أو للمستوى التعليمي أو حتى كنتيجة لفقدان الثقة في السلطة والأحزاب، ففي قراءة لنتائج رئاسيات 1999 يمكن الملاحظة أن نسبة المقاطعة على المستوى الوطني قد قدرت بـ 38،09 % في حين قدرت المقاطعة بـ 61،07 % بالعاصمة و93،39 % في بجاية و94،27 % بتيزي وزو، والملفت للانتباه في هذه المناطق أن المقاطعة مرتبطة من جهة بالوعي السياسي واللامبالاة بالسياسة وبالولاء السياسي لقيادات وأحزاب سياسية من جهة ثانية، في حين يمكن الإشارة أن نسبة المقاطعة في مناطق الجنوب لا تفوق 20 % حيث قدرت في رئاسيات 1999 بـ 11،27%، [1] بينما عرفت انتخابات 2002 ،درجة عالية من الامتناع قدرت بـ 53% [2]

إن دراسة السلوك الانتخابي يقدم لنا نظرة عامة عن الحياة السياسية وعن الحياة الحزبية عموما تم من الانتخابات نفسها حيث يمكن للمقاطعة أن تفقد مصداقية النظام وشرعية أو مشروعيته كما أنها تؤثر على مشروعية الأحزاب وتواجدها في الحياة السياسية كما تقدم لها مشروعية كبيرة عندما يستجيب لها عدد كبير من الناخبين،وبالتالي يبدو أن اللعبة السياسية التي يعبر عنها الاتصال السياسي والانتخابات لها من الأثر ما يجعل الأحزاب ملزمة بخلق وعي

---

* - حول نتائج الانتخابات انظر الملاحق.

1 - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرصد الوطني لحقوق الإنسان **الملاحظة الانتخابية تقرير حول الانتخابات الرئاسية1999**.

2 –*Rachid Tlemçani,**Election est élites en Algérie- paroles de candidats.**, Alger : chihab édition, 2003.p167.*

سياسي في المجتمع من اجل المحافظة على وجودها في الحياة السياسية، لكن هذا العمل مرتبط بمدى قدرة الأحزاب على تغيير العقليات والقضاء على ظاهرة الجهوية، والعروشية في الأحزاب السياسية نفسها بإدخال نخب جديدة ، على أسس جديدة غير مبنية على رهانات سياسة داخلية في الحزب أو متعلقة بالانتخابات التعددية المقبلة، بانتهاج سياسة رشيدة تقوم على تسويق برامج سياسية قائمة على أسس علمية أو واقعية على الأقل ، تسمح للناخب أن يختار بين عدة خيارات[1]

ويمكن للأحزاب السياسية لعب دور مهيكل للسلوك الانتخابي عن طريق العمل على إحداث تقارب بينها و بين المواطن بإشراك هذا الأخير في الحياة السياسية ،وتأهيله لتأدية وظائف سياسية واجتماعية، والعمل على إيقاظ الحس المدني لديه، وهدا الأمر يكاد ينعدم عند الجزائري عموما.

أما عن السلوك الانتخابي في الجزائر فالملاحظ عنه انه، يبقى رهين عادات وتقاليد من جهة، وخصوصيات تاريخية وسياسية، تحدد إلى حد بعيد معالم النسق الحزبي الذي ينحصر في قوة التيار الإسلامي بمختلف أشكاله على مختلف المناطق الجغرافية كنتيجة للعامل الديني والمعبر عن الهوية الأساسية للجزائري، تيار جهوي يستند على العروشية، وتيار واقعي علمي، لا يستند في الغالب إلى هذه الخصوصيات المجتمعية الجزائرية ولا ينكرها، وإنما ينطلق من واقع سياسي واقتصادي معين يحاول من خلاله بناء برامج يحسس من خلالها فئة النخبة، التي في الغالب ما تحبذ الخيار العقلاني.

---

1 - *Jean Marie Cotteret, **gouverner c'est paraître**, paris: puf, 1991 p 73*

المبحث الثالث: الوضع الحزبي ومستقبله في الجزائر

إن الملفت للانتباه في التجربة الحزبية الجزائرية، أ ا شهدت تطور سريع في ظرف قصير من الزمن، ثم شهدت انتكاسة لم تعد النظر فيها كمبدأ، لان الخيار الديمقراطي الذي افرزه إصلاح اكتوبر ظل المكسب الوحيد، الذي حافظت عليه الأحزاب في لحظات تاريخية اقل مـا يمكـن القول عنها أ ا كانت غنية من حيث التقلبات، ويبدو أن الأحزاب كفاعل في الحياة الـسياسية باتت رهان جديد بالنسبة للكثيرين للوصول إلى السلطة، إما بالانتخاب عليها حتى تصبح ممثلة لهم في المؤسسات المنتخبة، وإما بالانخراط فيها قصد استعمالها كوسيلة للوصول إلى مناصـب سياسية معينة، وفي هذا السياق تشكل الأحزاب نفسها مراكز للصراع علـى الـسلطة بـين شخصيات قيادية تحتل مكانة سياسية في الساحة السياسية، ويعبر هذا الصراع عـن ظـاهرة موجودة تاريخيا في كل ا تمعات، وهي ظاهرة الزعامة والتي تعبر في الحقيقة عن قدرة الـبعض على خلق إجماع حول شخصهم، بغرض الوصول إلى هدف مرتجى، لكن هـذا الـصراع في الكثير من الأحيان ما يؤثر في السير العادي للحزب ومن تم على مستقبله في الحياة الـسياسية ،وفعاليته فيها ولقد أوضحت التجارب الانتخابية المرافقة لهدا الصراع عن بروز، قوى سياسية جديدة ،في حين اندثرت قوى سياسية أخرى، على صعيد أخر ظل الصراع الحزبي على السلطة هو المميز للحياة السياسية في الجزائر إلى وقت قريب، لكن الملاحظ أن الأحداث التي رافقـت الرئاسيات السابقة أثبتت للجميع أن الأحزاب السياسية لم تعد تلك القوى التي تتنافس علـى السلطة وهذا لظهور قوى ا تمع المدني كبديل عنها، وكمنافس لهـا في الـساحة الـسياسية، والملاحظ عن ظاهرة الأحزاب أ ا شهدت تراجع مقابل تنامي هذه القوى، وهذا مـا يجعلنـا نفكر في مستقبل الأحزاب السياسية وعن الحلول التي يجـب أن تنتـهجها للبقـاء في الحيـاة السياسية.

المطلب الأول: الزعامة وظاهرة عدم استقرار القيادات في الأحزاب السياسية

إن مسالة الزعامة من بين الإشكالات القديمة التي طرحت نفسها، على مر العصور في أهم القضايا التي رافقت التجارب التاريخية والسياسية للمجتمعات البشرية وعلى هذا الأساس نالت قدر كبير من الاهتمام من طرف الباحثين في العلوم السياسية والاجتماعية، كما تلقي اهتمـام من علماء الاتصال والنفس، وعليه يمكن القول أن موضوع الزعامة مرتبط بعناصـر عديـدة تتفاعل معه وتتأثر به وتؤثر فيه.

وتتحدد القيادة على أ ا فن التأثير في الأفراد، وهذا التعريف رغم قصره يدل على عملية أو نشاط يتميز بفعالية مستمرة كما يستلزم وجود زعيم، وأعضاء الجماعة الآخرين، كمـا انـه يحدد القيادة على أ ا بدل من كو ا مجموعة جامدة من المميزات الملازمة للفرد، فهي مرتبطـة بالمحيط وتتفاعل معه[1].

والملفت للانتباه أن مختلف الدراسات التي حاولت تفسير مفهوم الزعامة الـسياسية قـد انطلقت تقليديا من وجهتين:

- النظرة الأولى: تركز بالخصوص على شخصية الزعيم، و المميزات التي ينفرد ا والتي تجعله أي الزعيم شخصية فريدة من نوعها في نظرته للمستقبل وفي قدرته على استقطاب الآخرين.

النظرة الثانية: تركز على حركية الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإسـهامها في بروز الزعيم الذي لا يظهر بسبب خصائصه الذاتية ولكن لأنه يمثل الرجل المناسب في المكـان المناسب الذي فرضته الظروف.

وعليه يمكن القول أن التيار الأول يركز على خصوصية الزعيم الذي يمكن أن يحرك الأشياء والأوضاع في حين يرى التيار الآخر أن الزعماء هم أدوات التاريخ وللإيضاح أكثـر فالتيـار الأول يقول أن **"ليش فاليسا"** ***Lech Walesa*** ، لعب دور كبير في تبلـور الديمقراطيـة في بولونيا، بينما يرى التيار الآخر أن الشيوعية البولونية وصلت إلى درجة انحلال، وما كان أمامها إلا الزوال، وأن الزعيم الذي ظهر ليس له أي دور سوى انه استطاع أن يدير هذه الظـروف لصالحه.

غير بعيد عن هذه المحاولات التي ساهمت في إعطاء تفسير معين حول مـسالة الزعامـة، ظهرت محاولات أخرى انحصرت بين هاتين النظرتين، أي ليس بشكل كلي في الشخـصية،

---

[1] –أحمد صقر عاشور، **السلوك الإنساني في المنظمات**، بيروت:الدار الجامعية، 1987.ص182.

معترفين بان هذه الأخيرة تنمو و تتفتح عندما تلتقي بالظروف المناسبة والملاحظ عـن هـذا التحليل الذي ينطلق من الزعيم و البيئة، يختلف حسب الميادين التي تدرس هذه الظاهرة، فمثلا ينطلق الاستاد ***Howard gardnel*** [1] وهو أستاذ في علوم التربية بجامعة هارفارد، و أستاذ في سيكولوجيا الأعصاب بجامعة بوسطن وانطلاقا من العلوم العصبية يـسعى، إلى إظهـار أن الزعيم هو الذي بمساره الشخصي و بخطابه الذي يلقيه، و بالمستقبل الذي يسطره، يروي قصة لمن يخاطبهم، لها صدى كنتيجة لتراكم التجارب، أو بفعل الموروث الثقافي.

في حين ترى دراسة أخرى قدمها الأستاذ ***Michael finlon*** [2]، عميد مدرسـة الإدارة في جامعة كولومبيا بنيويورك، وانطلاقا من علوم التسيير أن الزعيم السياسي يمكن تمثيله برئيس مؤسسة، فهذا الأخير له مهمة خلق الأرباح بالنسبة للمساهم انطلاقا من الموارد التي يقـدمها له، أي راس مال نقدي، كما انه مكلف ضمنيا بخلق ربح مجتمعي أي خلق نوع من الرفـاه بالنسبة للمجموعة التي يسيرها انطلاقا من المـوارد المتاحـة إليـه، والـتي يطلـق عليـه ***finlon***الرأسمال السياسي،وعموما الرأسمال السياسي هو ما يجعل ا موعـة تقيـد بإتبـاع التوجهات المعلنة من طرف الزعيم، أي أ ا تستجيب للمجهود أو التغيرات المطلوبـة منـها، وهذا ما يجعلها تثق في الوعود التي ستستفيد منها مستقبلا، والتي يبني عليها الزعيم طلبه لقبول الإصلاحات، وتنتج هذه الثقة عن معيار أخلاقي يتولد عن مبادئ أو قيم يتقاسمهـا الجميـع، وعن الإيمان بان هذه القيم والمبادئ ستكون الموجه للعمل السياسي، وهذا ما يساهم في نمـو الرأسمال السياسي، ومن تم الزعامة.

فالتركيبة الأخلاقية للزعامة يمكن أن تكون نابعة عن تبني توجـه أو إيديولوجيـة سياسـية باستمرار، كما يمكن أن تكون نابعة من المميزات الشخصية للزعيم ك اهته وأخلاقه أو تدينه، فهده المعايير تساهم بقدر كبير في رفع قيمة الزعيم في نظر اكبر عدد من الناخبين.

في حين أن **التركيبة الذاتية للزعامة**: ناتجة عن الثقة التي تتولد عن المعرفة الشخصية الـتي نملكها عن الزعيم ، بكونه امرأة أو رجل ، وبصرف النظر عن الدور الذي يلعبـه في الحيـاة السياسية ، ويلعب الاتصال و التسويق السياسي دور كبير في بيع الصورة ن أو بيع الشخصية ، بجعلها أكثر قرب من المواطن ، و لهدا الغرض ، يقوم الزعماء السياسيين في المناسبات المهمـة ،

1 – *Elisabeth Lulin, **les ressorts du leadership politique**, mars 2003, in http// : www.paradigmes.com/download/Essai_Leadership.doc*

2 ***Idem***

بالتنقل إلى المستشفيات أو الأحياء الشعبية من اجل الاقتراب من المواطن ، وتحسيسهم بـأ م موجودين لأجلهم .

التركيبة العلمية للزعامة وهي في الحقيقة الثقة التي تتولد عن خبرة الكفـاءات المعرفيـة المنسوبة للزعيم ، أي انه يعرف عن ماذا يتكلم ، وبالتالي فرأيه صحيح فهي ثقـة المـريض في طبيبه إن صح التعبير، كما توجد تركيبة أخرى ناتجة عن فعالية الزعيم وتتولد عـن الثقـة في إنجازات الزعيم السابقة ونجاحاته المحققة في الميدان السياسي .

وعليه يمكن القول أن الزعامة كمفهوم يحدد في مدى قدرة الفرد على فرض نفسه علـى الآخرين بأفكاره أو بشخصه. في حين تلعب عوامل أخرى كـالمؤهلات العلميـة والماضـي السياسي دورا كبيرا في تفعيل شخصية الزعيم في المناسبات الانتخابية وفي كسب الـولاءات داخل تشكيلته السياسية ، وللبقاء في هرم السلطة، ويبدو أن الزعامة كظاهرة شكلت تاريخيا، أساس البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمعات البشرية، حيث ليس من الضروري الاستناد إلى الفرد الذي يملك من الخصائص والمؤهلات ما تجعله كفيلا بتبني مسؤوليات،فقد كانت الزعامة قديما في القبيلة مبنية على القوة، والشجاعة، وحتى الذكاء، وتطورت هذه المميـزات تاريخيـا لتصبح عالقة بالقائد ،الرئيس أو الملك ، وباتت مرهونة بمدى قدرة الحاكم اليوم على تقـديم اكبر قدر من الفعالية الانتخابية من جهة، وتحقيق الأمن والسلم من جهة ثانية وتشكل المعارضة نفسها معقل لزعامات أخرى بديلة*، تطرح نفسها، كبديل عن من يقومـون بـإدارة البلـد وباتت الأحزاب اليوم في الأنظمة الوسيلة التي بإمكا ا تكوين هذه الزعامات أو استقطا ا من اجل إعطاء نفس جديد للحركة السياسية، وتشكل هذه الزعامات في الغالب، الواجهة التي من خلالها يتم الحكم على الحزب وعن توجهاته وربما عن مستقبله، ولهـذا تكـون الزعامـة في الأحزاب السياسية محل صراعات، وينتج عنها بالضرورة عدم الاستقرار في الحيـاة الـسياسية للحزب، كما يمكن أن تخلق هده الزعامات ظاهرة أخرى هي انقسام الحزب أو زواله النـهائي والأمثلة كثيرة عن ذلك في الحياة السياسية .

وتنتج الصراعات بين الزعامات في الغالب داخل الحزب الواحد ، بسبب خلافات في الوجهة السياسية أو سبب رهانات سياسية وانتخابية واحدة تسعى كل زعامة في الحزب، لان تكـون هي الطرف الممثل لهذا الهدف،والزعامة في الجزائر موجودة مند القديم، بدليل الشخصيات التي

* كما رأينا سابق تؤدي الأحزاب السياسية وظيفة تكوين الإطارات السياسية،وبالتالي فهي كفيلة بخلق زعامات سياسية.

صنعت،تاريخ الجزائر قبل وخلال العهد الاستعماري عبر الثورات الشعبية ،ومختلف الزعامات التي رافقتها، إضافة إلى مختلف الشخصيات أو الزعامات السياسية التي تولدت عن نضال الحركة الوطنية الجزائرية فشخصية "ابن باديس" كانت تمثل زعامة دينية إصلاحية، في حين عبرت شخصية "فرحات عباس" عن زعامة سياسية إصلاحية تقدمية، بينما شكلت شخصية "مصالي الحاج" زعامة ممثلة للحركة الاستقلالية بل أنها أصبحت تاريخيا شخصية كاريزمية وخلقت بدلك أزمة سياسية في تاريخ الحركة الوطنية الاستقلالية وانتهت بخروج هذه الزعامة من الباب الضيق عشية الثورة المسلحة ،وسمحت هذه الأزمة نفسها ببروز زعامات بديلة طرحت نفسها في الحياة السياسية الجديدة ،وباتت بعد الاستقلال رهينة خيارات سياسية، قادتها في النهاية إلى طرح نفسها كبديل عن النظام القائم عن الحزب الواحد ، و الواضح عن العهد الأحادي أن الزعامة كانت في البداية محصورة في مجموعة وجدة ،ثم ضيقت لتصبح في شخص واحد هو الرئيس "هواري بومدين"[1]الذي استطاع بفضل الخطاب الشعبوي أن يصل إلى مستوى عالي في الزعامة وهو الكاريزما، وهذا ما خلق أزمة جديدة في النظام بوفاته ، إذ عبرت وفاته عن بداية لتحولات عميقة كان أهمها بداية الانفتاح السياسي، والذي وصل في النهاية إلى التعددية السياسية، هذه الأخيرة فتحت الباب لظهور الأحزاب السياسية بعد الإصلاح الدستوري لعام 1989، ويتضح أن الزعامة التي ميزت العهد الأحادي طرحت نفسها بحدة في كل التشكيلات السياسية الأخرى، فالزعامة في الأحزاب الجزائرية مرهونة بمدى قبول مختلف الحساسيات لها داخل التشكيلة السياسية.

فادا تأملنا في حزب الجبهة الإسلامية للانقاد، نجد أنها كانت حزب برأسين[2] يمثل كل زعيم تيار سياسي في الحزب، ولقد أكدت الأحداث السياسية التي رافقت حياة هذا الحزب التغلب التدريجي للزعامة الراديكالية التي مثلها "علي بن حاج" كشخصية قوية، ومؤثرة ومحركة للجماهير، بفضل سيطرتها على فن الخطابة استنادا إلى الحنكة السياسية والخطاب الديني المناهض

---

1 - *Lahouari Addi,* ***Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs ,opcit.***

2 - *Abdelhamid Boumezbar, Azine Djamila,* ***L'islamisme algérien, de la genèse au terrorisme****, Alger : chihab, 2002.p 84-85*

للنظام، في حين اندثر الزعيم الثاني الذي كان يقدم، كواجهة يتم من خلالها بعث صورة لطمأنة الرأي العام الداخلي والخارجي والملاحظ عن هذه الظاهرة أ ا شبه عادة في الأحزاب الجزائرية حيث توجد دائما شخصية بارزة تمثل الجهاز الحزبي، في حين تنشط في الخفاء شخصيات أخرى ويبدو أن هذه الظاهرة لها تأثير في حياة ومستقبل ومن تم فعالية هذه الأحزاب فحركة مجتمـع السلم التي كان يتزعمها الشيخ "محفوظ نحناح" فقدت فعاليتها بعد وفاة الشيخ، خاصة أن من خلفه في رئاسة الحزب، لا يملك نفس الكاريزما التي كان يملكها محفوظ نحناح، بالاظافـة إلى هذا يمكن القول أن الحزب بدا تدريجيا يبتعد عن دوره في المعرضة خاصـة بعـد دخولـه في الائتلاف الحكومي، وهذا ما خلق بدوره أزمة حادة بين مختلف الحساسيات في الحزب.

بالإضافة إلى هذا يمكن القول أن الزعامة عندما تطبع الحزب ، فان هذا الأخـير سيـضل سجين تلك الزعامات، فحركة مجتمع السلم ستضل عالقة باسم الشيخ محفوظ نحنـاح، كمـا ستظل "جبهة القوى الاشتراكية" عالقة بشخصية "ايت احمد"،الذي حتى وإن انـسحب مـن الحياة السياسية ،فانه يبقى هو جبهة القوى الاشتراكية، ولهذا فان الانطلاقة لهذا الحزب تمر عبر إعادة النظر في استراتيجية عملها، وإعادة تأهيل نخب جديدة كفيلة بإ اء هيمنـة الزعامـات التاريخية للأحزاب.

على مستوى أخر شهدت بعض الأحزاب صراعا للزعامات، قاد في النهاية إلى انقـسامات انتهت بظهور أحزاب سياسية جديدة، "فالتجمع الوطني الديمقراطي" يعتبر في الحقيقـة نتـاج لرفض قيادة "حزب جبهة التحرير الوطني" العمل مع السلطة في فترة من الفترات، وتجلي ذلك من خلال تركيبة هذا الحزب والذي يتكون من قيادات قديمة وإطارات كانت تنشط في جبهـة التحرير[1].

نفس الوضع يمكن ملاحظته في حركة النهضة التي كان يتزعمها عبد الله جاب الله، حيث دخلـت هـذه الحركـة الـسياسية في صـراع داخلـي حـول التوجهـات الـسياسية والإستراتيجية التي ينبغي انتهاجها اتجاه النظام والانتخابات، وبين معارضة النظام أو التحـالف معه، انتهي الصراع بإزاحة عبد الله جاب الله من حركة النهضة، وإنشاءه لحزب جديد، هـو حركة الإصلاح الوطني، والملفت للانتباه أن زعامة عبد الله جاب الله كان لها تأثيرا كـبيرا في

1 - *Rachid benyoub*, ***opcit***, *p 111*

نجاح حركة الإصلاح الوطني في الساحة السياسية الجزائرية باستقطابه للمتعاطفين مع حـزب النهضة سابقا، واغلب المناضلين في الحزب.

إن الأحزاب السياسية في الجزائر ومن خلال إدارتا، نلاحظ أ ا لم ترقـى إلى مـستوى يمكنها من دمقرطة الحياة الحزبية، فهذه التشكيلات السياسية تعيش في اغلب الأحيان صراعات على الزعامة، وتكون فيها المؤامرات هي الحل الوحيد لإزاحة الشخصيات القيادية، واستخلافها بأخرى، وما شهدته جبهة التحرير الوطني عشية الانتخابات الرئاسية،عرفته تشكيلات أخـرى كحركة النهضة قبل رئاسيات 1999وكاد هذا السيناريو أن يتكرر في حركة مجتمع السلم بعد وفاة زعيمها محفوظ نحناح من خلال ما افرزه ترشيح عبد الرحمان سعيدي، ومحاولات فرضـه بالقوة من طرف عصب في الحزب، لكن تدخل الحكمة والعقل فتح الباب للمـؤتمر الثالـث للحزب ومجلس الشورى لتعيين أبو جرة سلطاني خليفة لمحفوظ نحناح، وزكى المـؤتمر هـذا الخيار، لكن ظلت هذه الحسابات موجودة دون أن تطفو إلى السطح .

نفس الشيء يمكن ملاحظته في حياة الحزب الجديد التجمع الـوطني الـديمقراطي،حيث عرف أولى أزاماته عشية الانتخابات الرئاسية لعام 1999 بعد أن تمكن "اويحي" من أن يطـيح بالأمين العام للحزب "الطاهر بن بعيبش"، وتكررت هذه العملية مع "احمد اويحي" في صـيف 2003 أين ظهرت بوادر عملية للإطاحة به من الأمانة العامة للحزب، ونفس الظاهرة تكررت مع أحزاب أخرى كحزب التجديد الجزائري الذي دخل في أزمة داخلية بعد النتائج الهزيلة التي أحرزها في انتخابات 2002.

وعليه يتضح من الحياة الحزبية في الجزائر بروز ظاهرة عـدم الاستقـ ـ ـرار أو صـراع الزعامات، ويبدو أن حجم الأزمة يختلف من حزب لأخر ، فالأزمة التي افرزها المؤتمر الثـامن لحزب جبهة التحرير الوطني، شهدت تصاعد تدريجي قاد في بعض الأحيان إلى استعمال العنف المادي بين الأطراف المتصارعة على زعامة الحزب، حيث شهد ميدان قصر المعـارض صـراع يمكن القول عنه بأنه دموي بين أنصار الأمين العام بن فليس وأنصار الحركـة التـصحيحية[1] والذي انتهى بتدخل قوات الأمن، وبالتالي فان أزمة "الافلان"[*] ذات حجم يتماشى مع نفوذ الحزب في الحياة السياسية ومع وضعه السياسي الحالي ، الذي يجعله مهـيمن علـى مختلـف

---

[1] –***Liberté Quotidien nationald'information*** **,***N°3437 parus le 02 mars 2004 p4.*

[*] بالافالان نقصد حزب جبهة التحرير الوطني

المؤسسات السياسية المنتخبة ، وهذا ما يقود إلى اعتبار أزمة جبهة التحرير أزمـة مؤسـسات، يمكن أن تتعطل بسبب انحراف في العمل السياسي، و يؤكد ذلك، انتقال الصراع إلى المؤسسة التشريعية، مع الخطاب الذي ألقاه السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني في افتتـاح الدورة الخريفية للمجلس واعتبر التدخل حلقة من حلقات الصراع بين حزب جبهة التحريـر، ورئيس الجمهورية، و لقد أثار هذا الخطاب ردود فعل مختلفة، فهنـاك مـن اعتـبره تجـاوز لصلاحيات رئيس المجلس عندما يصفي حسابات مع السلطة في إطار الصراع الحزبي، في حـين رأت أطراف أخرى أن الخطاب ليس فيه ما يثير القلق لأنه يطالب بان يمارس البرلمـان كامـل حقوقه، و هذا يدخل في العمل على توطيد الشرعية الدستورية.

إن هذا الحدث يؤكد أن أبعاد الأزمة اخطر من أن تكون أزمة داخلية لحزب سياسي ما، فهي أزمة لها من الأثر ما يفوق أي توقع، فإعادة النظر في شرعية المؤتمر الثامن من طرف مجلس الدولة[2]، وفي قيادة الأمين العام المنتخب، فتح الباب لصراع بين جبهتين، أنصار بن فلـيس و أنصار الحركة التصحيحية، و يرى بعض المتتبعين للحياة الحزبية في الجزائر ومنهم مقران ايـت العربي في حوار أجرته معه الخبر الأسبوعي"إن أزمة جبهة التحرير الوطني مفتعلـة،وهي خطـة أحاكها النظام، أوحي من خلالها، للرأي العام أن هناك جبهتين، جبهة مع الاستبداد و التسلط، و جبهة مع حقوق المواطن وتحقيق آمال المواطنين[3]،و بالفعل يمكن أن نتصور بان هذه الأزمة كان الهدف منها تسليط الضوء على متنافسان على الرئاسة، بدل من أن يكون الباب مفتـوح أمام كل المرشحين إليها، و لقد لعبت و سائل الإعلام، شهور قبل بداية الحملة الانتخابية، ومع انطلاقة الأزمة الداخلية للحزب، على جعل بن فليس المنافس الحقيقي للرئيس بوتفليقة وهـذا لأسباب عديدة منها وضعيته السياسية التي تعبر عن نخبة سياسية جديدة افرزها "الافلان" بعـد أحداث اكتوبر 1988، وبالنظر إلى المكانة التي كان يحتلها في السلطة عنـدما كـان رئيـسا للحكومة، هذه الأسباب وغيرها جعلت هذه الشخصية مرشحة التيار الديمقراطي الاستئصالي، في حين شكلت شخصية عبد العزيز بوتفليقة محور إجماع حول المصالحة الوطنية، ويبدو أن هذه الاستراتيجية نجحت إلى حد بعيد، وهذا على اعتبار أن الرأي العام دخل في هذه اللعبة باحثـا عن الاستقرار والأمن في شخص الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، في حين يمكن القول أن الخاسـر

---

[2] ***–Liberté Quotidien national d'information***,*N°3476 parus le 04 mars 2004.p3*

[3] - **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد 270، الصادرة، من 1 الى7 ماي 2004 ص 8.

الأكبر من هذه الاستراتيجية هو التيار الإسلامي الذي كان بإمكانه أن يطرح نفسه كبـديل، بالنظر إلى وضعه السياسي في الجزائر و قدرته على تجميع الناخبين في المناسـبات الانتخابيـة وعليه يمكن القول بأن الأزمة الداخلية لجبهة التحرير الوطني كانت أبعادها اكـبر ممـا كـان يتصوره البعض، على أ ا صراع داخلي على الزعامة في الحزب، لان الواقع أكد في النهايـة أن الأزمة تم حلها بسهولة بعقد مؤتمر جديد، وتعيين قيادة جديدة، لكنها كانت في الواقع تعبر عن رهانات سياسية أهمها توطيد سلطة "الافلان" في أعلى هرم للسلطة، بصرف النظر عـن مـن يكون فيها، و يمكن القول على حد تعبير البعض أن السلطة نجحت في خطتها عندما خلقـت الظروف المناسبة لانتخاب بوتفليقة رئيسا للجمهورية لعهدة ثانية في أول انتخابات أبدى فيها الجيش حياده، و شهد النظام الانتخابي فيها تعديلات أرضت الأحزاب و المرشحين للرئاسيات في أول انتخابات رئاسية تعددية يكون فيها كل المرشحين زعماء أحزاب و مدنيين.

المطلب الثاني: قراءة في مستقبل الأحزاب من خلال الممارسة الانتخابية.

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر تؤكد في الكثير من الأحيان أن هذه الظاهرة لا تزال في مرحلتها التكوينية، رغم الأشواط الكبيرة التي قطعتها و هذا تماشيا مع التطور الـسريع الذي عرفه ا تمع على مستوى ثقافته المحلية أو على مستوى الثقافة المستوردة عـبر الإعـلام الأجنبي الذي غزى الحياة الجزائرية، كما يبدو أن الأوضاع السياسية و ا تمعية الـتي عرفتـها الجزائر خلال عشرية الأزمة، كان لها الأثر البارز على ظاهرة الأحزاب في الجزائر و عدم أخذها المكان الذي يليق ا.

ولقد أثبتت التجارب التاريخية أن الطرف الذي لا يستطيع أن يفرض نفسه يمكن أن يزول أو يندثر، و أن الشيء الذي لا يتقدم يتراجع، و عليه تكون الرهانات السياسية في الجزائر ذات أبعاد متعددة، و تجدر الإشارة هنا أن الرئاسيات السابقة أكدت أن الدور الحزبي لا يـزال في مرحلة تكوينية، أو انه تأخر أو لم يعرف تطور منذ ظهورها رسميا عبر دستور 1989، و رغم الكم الهائل من الأحزاب السياسية نجد أن الحياة الحزبية في الجزائر تبقى محصورة بين تشكيلات سياسية تعد على الأصابع، و عودتنا الانتخابات السياسية في الجزائر على مفاجـآت مختلفـة تتراوح بين بروز قوى سياسية جديدة، صعود أحزاب و تيارات جديدة، و تأخر أو تراجع قوى سياسية أخرى، وهكذا.

وتعتبر الانتخابات التشريعية والمحلية التي أجريت في 2002 توطيد لهذه الظـاهرة، حيـث شهدت الانتخابات التشريعية التي أجريت في 30 ماي 2002مفجأة كبيرة في نظر الملاحظين السياسيين والمراقبين والإعلاميين، فالعودة القوية لحزب "جبهة التحرير الـوطني" الـذي فـاز بالأغلبية المطلقة- و هي أغلبية لم تحققها إلا الجبهة الإسلامية للانقاد في تـشريعيات 1991- ويرجع البعض هذا النجاح الباهر إلى الدور الذي لعبه الحزب منذ وصول،الرئيس "عبد العزيـز بوتفليقة" إلى السلطة، إضافة إلى التغييرات التي جرت في الحزب، سيما تلك التي تعلقت بإدراج العنصر الشباني فيها يك عن كو ا الخاسر الأكبر من عملية التزوير التي جرت في انتخابـات 1997 إضافة إلى كل هذا يمكن القول أن التسيير السيئ الذي رافق حكم "التجمـع الـوطني الديمقراطي" كان له الأثر البارز في عودة جبهة التحرير الوطني.

والملاحظ عن هذه الانتخابات التشريعية أ ا قلبت الموازين بصفة راديكالية والملفت للانتباه أن الخاسر الأكبر فيها، هو "التجمع الوطني الديمقراطي" حيث لم يتحصل إلا على 48 مقعـد مقارنة بـ 155 في الانتخابات السابقة، وواقع الحال أن هذه النتيجة تعكس في الواقع الحجـم الحقيقي لهذا الحزب، على صعيد آخر عرف التيار الإسلامي تراجع مقارنة مع النتائج الانتخابية السابقة، حيث قدرت نتائج الأحزاب الإسلامية مجتمعة في تشريعيات 1997 بـ 103 مقعد في حين لم تتعدى 82 مقعد في تشريعيات 2002، وشهدت "حركة مجتمع السلم" انتكاسـة كبيرة مقارنة بـ 69 مقعد التي تحصلت عليها في انتخابات 1997، ويفـسر هـذا التراجـع بالمواقف المتذبذبة للحركة ونوا ا وحتى وزرائها، والتي ساهمت في نفور النـاخبين وخاصـة الإسلاميين منهم نحو أحزاب إسلامية أخرى، وبالأخص نحو "حركة الإصلاح الـوطني" الـتي ورغم نشأتا الحديثة استطاعت أن تشق طريقها في فترة وجيزة، لتجمع ورائها ناخبين أوصلوها للحصول على 43 مقعد*، أهلتها لتصبح إحدى القوى السياسية البارزة في البرلمان الجديد.

مقابل هذا كانت حركة النهضة احد الخاسرين في هذه الانتخابات ،إذ تحصلت علي مقعد و احد، ويمكن تفسير هذا بان القيادة الجديدة التي أزاحت "عبـد الله جاب الله"، لم تستطع أن تحافظ علـى ناخبيها أو المتعاطفين معها بعد رحيل زعيمها السابق وتأسيسه لحزب جديد.

* - للمزيد من المعلومات عن نتائج الانتخابات انظر الملاحق

من جهة أخرى يمكن القول أن الهبوط الذي عرفته بعض القوى السياسية يقابله صـعود قوى سياسية جديدة، ونقصد بذلك "حزب العمال" الذي تحصل على 04 مقاعد في تشريعيات 1997 وحقق 21 مقعد في تشريعيات 2002، وهذا ما يؤهل الحزب لان يكون قوة اقتـراح فيما يتعلق بمشاريع القوانين.

على صعيد آخر يمكن الحديث عن "الجبهة الوطنية الجزائرية" التي كانت غائبة في البرلمـان السابق والتي تحصلت على 08 مقاعد في البرلمان الجديد الشيء الذي يمكنها من لعـب دور لا باس به في مسالة التحالفات السياسية .

مهما يكن ، فان النتائج التي أسفرت عليها تشريعيات 2002 ، قد حافظت نتائجها على التقسيم الكلاسيكي للتيارات السياسية في الجزائر، الذي أفرزته أولى الانتخابات التعدديـة في الجزائر، وهي التيار الوطني أو أحزاب الإدارة كما يحبذ "لهواري عدي" أن يسميها[1]، التيـار الإسلامي ،التيار اللائكي ، ويتزعم التيار الوطني أو أحزاب الإدارة البرلمان الجديد بزعامة جبهة التحرير الوطني وتشكيلات سياسية أخرى، بينما يأتي التيار الإسلامي في المركز الثاني بقيـادة حركة الإصلاح، ويصعب في هذه الحالة تصور التقارب الذي يمكن أن يحدث بينـها، وبـين حركة مجتمع السلم ، وهذا ما يوحي بان التيار الإسلامي ذاهب إلى التشتت والانقسام.

وقد يبدو ساذجا إنكار أن التيار الإسلامي لا يشكل القوة السياسية التي بإمكا ـا تغـيير موازين القوي في هرم السلطة ، إذا ما استند علي بعض المبادئ ، فلا احد ينكر الدور الـذي يلعبه الدين في حياة ا تمع الجزائري ، لكن يبقي أن الأحزاب الإسلامية لم تفرض نفسها ،لأ ا ظلت سجينة ماضي قريب أو عقدة الجبهة الإسلامية للإنقاذ فهي لم تتمكن مـن اسـتغلال الناخبين الذين صوتوا على الجبهة الإسلامية في مناسبات انتخابية سابقة.

وأولى الملاحظات التي يمكن استخلاصها من هذا الإخفاق هي أن الأحـزاب الإسـلامية الحالية بعيدة عن الشرائح الاجتماعية التي صوتت على الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، والتي كانـت تقوم بعمل اجتماعي في الأحياء الشعبية وتقدم مساعدات لعائلات معوزة.

---

[1] - *Lahouari Addi*, **Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des grands électeurs ,opcit**.

الملاحظة الثانية التي تفرض نفسها هي أن الأحزاب الإسلامية الحالية ذات طابع بورجوازي وهذا لأ ا كانت الامتداد الفعلي لجمعية العلماء المسلمين التي تميزت ذه الصفة خلال العهـد الاستعماري ، الشيء الذي اثر على مصداقيتها في تلك المرحلة في حـين اتجهـت الجمـاهير الشعبية نحو حزب الشعب الذي كان اقرب إلى طموحات الجماهير.

الملاحظة الثالثة هي أن هذه الأحزاب تعاني من حمل عبء العشرية الدموية الـتي افرزهـا توقيف المسار الانتخابي، على اعتبار أن نتائج هذه المرحلة يتحملها التيار الراديكالي في الحركة الإسلامية عموما ، والاتجاه الانتخابي اليوم تحركه نتائج تراكم الأحداث السياسية، التي رافقت التطور السياسي في الجزائر مند1992 حتى يومنا هذا ومن تم فالناخب الجزائري ،لا يريـد أن تتكرر نفس المأساة التي عاشها من خلال انتخابه على حزب إسلامي، رغم إيمانه بـان هـذه الأحزاب الإسلامية هي التي تتماشى ومبادئه.

وربما لعبت الحياة السياسية في الجزائر المقرونة بدور المؤسسة العسكرية فيها دورا كـبيرا في تراجع التيار الإسلامي، لان الجيش أبدى بوضوح بداية من توقيف المسار الانتخابي عدم قبوله التعامل مع الأحزاب الإسلامية، ولكن التصريحات التي أدلى ا الفريق "محمـد العمـارى" في الصحافة عشية إجراء الانتخابات الرئاسية[1] عن حياد الجيش في العملية الانتخابية وفي إمكانية التعامل مع أي طرف مهما كان، حتى لو كان زعيم إسلامي ، تفتح الباب إلى إمكانية تطـور التجربة الحزبية الإسلامية في الجزائر مع السلطة على النمط التركي، حتى وإن لم يكتب لحكومة "اربكان" في تركيا البقاء كنتيجة لصراعها مع الجيش والتيار اللائكي. فان ما يمكن استخلاصه من هذه التجربة أ ا لم تنتج انزلاق نحو العنف السياسي كما حدث في الجزائر، وهذا ما يعطي صورة واضحة عن النضج السياسي الذي أفرزته الجمهورية التركية التي نشأت في العـشرينيات على يد مصطفى كمال أتاتورك، وهذا ما يوحي أيضا أن مسار الدمقرطة، لكي يا خد مكانه يحتاج إلى عدة عقود أو قرون، ولا يكفي أن نستنسخ نموذج ونطبقه على مجتمعات حتى تصبح رائدة في هذا ا ال، فالديمقراطية التركية حتى وإن لم ترقى إلى مستوى الديمقراطيات الغربية، إلا أ ا خطت أشواط كبيرة قادتا اليوم لان تدق أبواب الاتحاد الأوربي.

---

[1] - انظر **جريدة الخبر الأسبوعي**، العدد 228، الصادرة من 12 إلى 18 جويلية 2003 .

والأحزاب الإسلامية في تركيا لها تاريخ طويل، بداية من إنشاء الجمهورية التركية على نظام الحزب الواحد، فلقد لقيت هذه الأحزاب قمع ومنع، لكنها استمرت وعادت في كل مرة تحت تسميات مختلفة، ويشكل حزب الرفاه وزعيمه "نجم الدين اربكان" إحدى القوى السياسية التي فرضت نفسها مع بداية الثمانينات ويرجع نجاح هذا الحزب إلى العامل التنظيمي، حيث نجح الحزب في تعبئة الموارد المتاحة له، لخدمة مشروعه السياسي، من وسائل اقتصادية وإعلامية، والعمل من خلال الجمعيات الخيرية لتوسيع القاعدة الشعبية[1]، وبالفعل تمكن حزب الرفاه من الوصول إلى السلطة،والاستحواذ على الساحة السياسية بتكييف نشاطه على مستويات مختلفة جعلته يطرح نفسه كبديل عن السلطة القائمة، من خلال الانتخابات التشريعية التي حقق فيها أغلبية جعلته يصبح على راس الحكومة، و بذا وصل حزب إسلامي إلي هرم السلطة في دولة لائكيه، الشيء الذي يخلق بطبيعة الحال دهشة لدى الكثيرين، لكن هذا غير غريب لان الدين في المجتمعات الإسلامية يلعب الدور الأساسي، وحتى و إن لم تستمر هذه التجربة بعد الصراع مع الجيش واللائكين حول الالتزام بمبادئ الثورة الكمالية، فإن الملفت للانتباه أن تنحيته خلقت إضرابات واحتجاجات، لكنها لم تنتهي بالعنف المسلح.

بالنسبة للأحزاب الإسلامية في الجزائر يمكنها تكون صاحبة الدور الأساسي لكن حتى يحدث ذلك، على هذه الأحزاب أن تقوم بإعادة كسب الناخبين عن طريق انتهاج سياسات تقترب بها من القاعدة الشعبية بواسطة التواجد المستمر في الساحة السياسية وبوضع خلايا تقارب في الأحياء التي لا تملك فيها نفوذ سياسي، وهدا الآمر الأخير لا يخص فقط الأحزاب الإسلامية، وإنما يتعلق بالأحزاب الأخرى، فالمجتمع الجزائري يجد نفسه غريب عن الأحزاب السياسية، بالنظر الي الهوة التي يخلقها المستوي التعليمي المنحط لذي عدد كبير من الناخبين المحتملين، وبين الطبقة السياسية التي تعتمد على خطاب سياسي، يكون في الواقع غريب وبعيد عن طموحات وتطلعات هذا المجتمع، ناهيك عن الغياب الشبه تام لمختلف التشكيلات السياسية خارج المناسبات الانتخابية ، فالأحزاب مطالبة بلعب دور الحلقة بين السلطة والمجتمع ولهذا الغرض ينبغي أن تكون على اتصال دائم مع القاعدة ،وفي حالة فشلها في التعامل مع هذه

---

1 - محمد نور الدين،" **الديمقراطية و النظام الانتخابي في تركيا**"، مجلة الشؤون الأوسط عدد 99، بيروت. مركز الدراسات الإستراتيجية و التوثيق، سبتمبر 2000

القاعدة الشعبية بخلق اطر تكفل لها الاستمرار والبقاء مستقبلا،فإ ا تفتح الباب لظهـور قـوي سياسية بديلة تأخذ منها دورها،وهذا ما أكدته التجربة الانتخابية الأخيرة .

فقد أوضحت الانتخابات الرئاسية السابقة التي أجريت في 08 افريل2004 تنامي قـوى ا تمع المدني ودخولها في لعبة الانتخابات مع الأحزاب السياسية، فقد تبين من الحملة الانتخابية من جهة عدم بروز قوى سياسية بديلة عن الرئيس المرشح، كما أعطت هذه الانتخابات صورة عن صراع إعلامي بين مختلف المشاركين في هذه الانتخابات، وتميزت الحملة الانتخابية عموم، بوجود امرأة بين المرشحين لرئاسة الجمهورية، وربما هذا الترشح يشكل سابقة في العالم العربي، لكن يبدو أن فوزها في هذه الانتخابات كان ضئيل وكان مكتوب عليه بالفشل منذ البدايـة، وهذا نتيجة للعقليات الراسخة في ا تمع الجزائري، والنابعة من الدين الإسلامي، وحـتى و إن كانت شخصية لويزة حنون تمثل لدى الكثيرين شخصية قوية بإمكا ا إحداث نقلة نوعية مـن خلال تفكيرها، وتوجهاتا فإ ا في الوقت ذاته تصطدم، مع قيم ومبادئ الناخـب الجزائـري عموما التي تنبع من الدين الإسلامي.

على صعيد آخر شهدت هذه الانتخابات تجنيدا لمختلف فئات ا تمع المدني ويأتي علـى راس هذه الفئات الجمعيات النسوية، التي أبدت رغبتها في أن تكون فاعلا في توجيه الاقتـراع مقابل إصلاحات واسعة تمس قانون الأسرة[1] .

و لقد أبدى المرشحين رغبتهم في إجراء تعديلات واسعة، بينما تحفظ البعض الآخر على هذه التعديلات، كما عبر عبد العزيز بوتفليقة عن رغبته في إجراء تعديلات تتماشى مع التعاليم الإسلامية، و يفهم من هذا الموقف انه يجمع بين مختلف القوى السياسية التي كانت تحمله .

كما شكلت هذه الانتخابات فرصة لدخول الحركة النقابية في اللعبة السياسية عن طريق الاتحاد العام للعمال الجزائريين[2]، وبعد تردد ناتج عن اختلاف في التوجه بينه وبين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المعروف بسياسته الليبرالية، انتهى الاتحاد إلى مساندة عبد العزيز بوتفليقة لعهدة ثانية، والملفت للانتباه في الحقيقة أن هذا التردد غير مؤسس، لان الجميع كان يعلم أن الاتحاد العـام للعمال الجزائريين سيقدم مساندته للرئيس الخارج وتعني هذه المساندة بالأرقام 04 ملايين عامل أو صوت انضموا إلى الحركة التي ترافق أو تحمل "بوتفليقة " إلى الرئاسيات، بالإضافة إلى هذه

---

[1] -*__El moudjahid Quotidien nationa__l,N°11961 ;parus le 7/02/2004.p4*

[2] - __جريدة الخبر الأسبوعي،__ العدد 261 الصادرة من 28 فيفري إلى 5 مارس 2004

الحركات التي انضمت إلى مساندة بوتفليقة يمكن الإشارة إلى مختلف المنـظمات والجمعيـات وحتى الأحزاب السياسية(حمس والأرندي)*، و الحركات الطلابية والشباب بل وحتى الفنانين والرياضيين، ويتضح من خلال هذا أن عبد العزيز بوتفليقة كان بالنسبة للجميع رجل إجمـاع و يشكل هذا الإجماع بداية لظهور جبهة وطنية لدعم الرئيس بوتفليقة يظـم 14 حـزب،32 منظمة،و1500 جمعية(1)، و لقد جمع هذا التجمع منذ نشأته 600 جمعية، ومن تم يكون قـد برهن على قدرة تجميع مختلف الحساسيات حول برنامج رئيس الجمهورية الذي كـان محـوره المصالحة الوطنية.

و بهذا فان حركة المجتمع المدني عبرت بشكل قوي عن رغبتها في أن تكون البديل عن القوى السياسية المنافسة على السلطة، والممثلة في الأحزاب السياسية التي لم تنجح في هذه المناسبة من أن تكسب رهان الانتخابات، التي قيل عنها أنها كانت نزيهة إلى ابعد الحدود، ويمكن الإشارة إلى إحدى القوى السياسية التي استندت عليها الحملة الانتخابية لهذه الرئاسيات وهي الزاويـة، حيث حملت هذه الأخيرة الرئيس نحو الفوز بهذه الانتخابات، وتقدر الزاوية في الجزائر بـ 30 ألف زاوية، وتقدر الدراسات أن الأصوات التي يمكن الحصول عليها من خلال الدعم الـذي يمكن أن تقدمه الزاواية يقدر بمليون ونصف مليون صوت(2)

كل هذه المعطيات تفسر أن الاتجاه نحو تجنيد المجتمع المدني قاد في النهاية إلى الفوز الساحق الذي أحرزه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في هذه الانتخابات بـ 83،49% وعرفت اكبر نسب المقاطعة في العاصمة و تيزي وزو و بجاية، وتفسر المقاطعة في هذه المناطق بظهور قوى سياسية جديدة تنافس الأحزاب التقليدية وهي حركة العروش التي ظهرت سنة 2001 كنتيجة لأحداث الربيع الأسود في بلاد القبائل وتوحي تسمية العروش أن هذه الحركة تعبر عن تنظيم قبلي،لكن واقع الحال والأيام أثبتت أن هذه الحركة تنظيم سياسي منافس لاتجاهين سياسيين مـن نفـس المنطقة، هما جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديمقراطية ، كما أكدت هـذه الحركة سعيها على مقاطعة الانتخابات بطريقة سلمية ومدنية مادام أن الـسلطة لم تـستجب لمحتوى "أرضية لقصر" بكاملها، ولقد شهدت هذه الانتخابات في هذه المنطقة استجابة لطلـب

* -"بـالارندي" يقصد التجمع الوطني الديمقراطي وبـ "حمس" يقصد حركة مجتمع السلم

1 -.**<u>El moudjahid Quotidien national</u>** *,N°11967 ,parus le vendredi17 ,samedi18- 2004.p4à5.*

2 - الخبر الأسبوعي، العدد 258 الصادرة من 07 إلى 13 فيفري 2004 ص 12-13

المقاطعة الذي نادت به الحركة، التي أصبحت المتحدث الرسمي عن طموحات ا تمع الأمازيغي في هذه المنطقة، وتدف الحركة لان تصبح ذات صدى أوسـع بـإدراج منـاطق أخـرى في مشروعها، و ذا يمكن القول أ ا قطعت الطريق أمام الأحزاب السياسية المعروفة .

على ضوء ما تقدم يمكن القول أن الأحزاب السياسية في الجزائر باتت تعيش أزمـات جديدة ، أهمها أزمة التمثيل السياسي، حيث يمكن الإشارة أن التعدد الكبير الذي شهدته الحياة الحزبية، افرغ الظاهرة الحزبية من محتواها، وقاد إلى غياب الثقة في السياسة والأحزاب عموما ، ويفسر ذلك بالمقاطعة المتنامية والتي تنتج عن التفتح الثقافي الذي شهدته الحياة ا تمعيـة عـبر التعدد الإعلامي الداخلي و الخارجي الذي سلط الضوء على الحياة السياسية في الجزائر، و ـذا يكون قد خلق نوع من الوعي السياسي أو إدراك بعض الأمور المتعلقة بالسلطة بما فيهـا مـن يحرك حقيقة اللعبة السياسية.

من جهة أخرى هناك أسباب رئيسية تؤدي إلى عزوف الشباب عن الأحزاب السياسية ،ومنها صمود النخب الحاكمة، والنخب القديمة، في حين تغيب نخب جديدة تجسد الـشرائح الاجتماعية الجديدة، وحتى النخب الجديدة التي وصلت إلى السلطة تميـزت بتغـيير وجهاتـا وأفكارها،لتصبح مثل النخب القديمة وهذا ما يخلق تدريجيا شعور بعدم الثقة في السياسي نفسه مهما كانت جذوره.

وعليه وعلى ضوء ما يجري في الحياة السياسية وتماشيا مع الأوضاع الراهنة يمكن أن نقدم قراءة حول مستقبل النمط الحزبي في الجزائر الذي بإمكانه أن يتطور تماشيا مع البناء الـسياسي وا تمعي

السيناريو الأول وبالنظر الي الأوضاع الراهنة والحياة الحزبية ،وما ألت إليـه بعـد الأزمـة السياسية التي عاشتها الجزائر وانعكاساتا علي الديمقراطية الناشئة، نستطيع أن نقول بان الحيـاة الحزبية، وبالنظر الي طبيعة المعارضة حاليا ستتجه الي قطبية حزبية علي النمط الفرنسي في عهد حكم "فرنسوا ميتيرون" أي مجموعة من الأحزاب متحدة لتشكيل ائتلاف، ومحققـة لتعـايش سياسي ، لكن خصوصية هذا النمط في الجزائر انه يشبه الي حد بعيد نمط الحزب المـسيطر أي معارضة مفرغة من محتواها أو بالأحرى معارضة مدرجة في نظام شبه أحـادي مـع وجـود ديمقراطية واجهة، وبالتالي العودة الي نمط قديم أو عهد قديم هو عهد جبهة التحرير التي كانـت تحوي مختلف الاتجاهات السياسية،ويتماشي هذا مع طبيعة ا تمع، الذي لا يملك ثقافة سياسية

راسخة وتعددية تسمح له بالمطالبة بالتغيير الجذري،فالوعي السياسي المنحط لذي النخبة السياسية أو الطبقة السياسية يتماشي، وطبيعة المجتمع الذي يعاني من أفات عديدة أهمها الأمية التي تقف عائق أمام،بلورة ثقافة سياسية ديمقراطية،ومن تم فالظاهرة الحزبية في الجزائر مرهونة بتأهيل سياسي فعلي لصالح النظام العام والمجتمع.

السيناريو الثاني يتماشي مع المصالحة الوطنية وإمكانية إدراجها لفئات سياسية أقصيت من الحقل السياسي، بعد توقيف المسار الانتخابي، ونقصد بذلك عودة الحزب المنحل إلي الحياة السياسية تحت تسمية مختلفة، أو تحت نفس التسمية علي اعتبار أن ميثاق السلم والمصالحة قد يعبر في الحقيقة ،عن عقد مدني يضع الشروط أو الخطوط العريضة التي تسير عليها الحياة السياسية،وبالتالي فإمكانية إدراج هذا الحزب في الحياة السياسية قد تعطيه الفرصة للعب دور في الحياة السياسية بالنظر الي القاعدة الشعبية التي كان يملكها قبل توقيف المسار الانتخابي، والحقيقة أن عودة هذا الحزب الي الحياة السياسية لن يكون لها أي اثر لأن العشرية الأخيرة ،التي يتحمل جزء منها هذا الحزب لعبت دور كبير في نفور القاعدة الشعبية من الأحزاب الإسلامية عموما.

السيناريو الثالث يعود بنا الي الإصلاح الدستوري المعلن ، وطبيعة النظام الذي سيخلقه،إما نظام سياسي برلماني، يعطي للبرلمان دورا رئيسيا ويخول للأحزاب دورا كبيرا أي تلك المالكة للأغلبية البرلمانية والممثلة للحكومة، وتلك التي تشكل المعارضة والتي تنتظر إخفاق الحكومة لتكون بديلة عنها، وهذا احتمال ضعيف لأن الإتجاه الغالب والبارز في هذا الإصلاح الدستوري، هو التوجه نحو تبني نظام رئاسي، يعطي لرئيس الجمهورية ،دورا مهما في البناء السياسي للدولة ، ويمكنه من السيطرة على الحياة السياسية، وهذا ما يطرح تساؤلات حول طبيعة المعارضة، في نظام تيمن عليه السلطة التنفيذية التي يخول لها الدستور صلاحيات واسعة، لكن هذا التحول يقتضي، تنازل كل الأحزاب عن دورها في الحياة السياسية، وتناسي تجربة 10 سنوات على الأقل من الحياة السياسية، وهذا ما قد يقود الي أزمة سياسية جديدة، تضيق من خلالها الحريات العامة،وتدفع ببعض القوى السياسية الي العنف السياسي، تماشيا مع ثقافة راسخة في المجتمع الجزائري.

خلاصة الفصل الثالث

تمخض عن التجارب السياسية وا تمعية في الجزائر معالم حياة سياسية تحكمها قيـود قانونية، تعيق تطور نمط السلطة وا تمع علي حد السواء،وانتظر الجزائريون أحداث أكتـوبر 1988 ،ليعرفوا نقلة نوعية علي المستوي السياسي،لكن اللافت للانتبـاه عنـد التـدقيق في الممارسة السياسية، من خلال التجربة الحزبية،أن واقع الديمقراطية التي افرزها إصـلاح 1989 لم يكن ينضر إليها بأ ا الرغبة الفعلية، لمن يملكون السلطة للتنازل عليها، لصالح آلية التـداول علي السلطة، ووفقا لمنظور الديمقراطية التعددية،وأثبتت الأحداث التي رافقت التطور السياسي في الجزائر منذ 1989،أن الإدارة بالأزمات هي الوسيلة الجديـدة للهيمنـة علـي الحيـاة السياسية،فبعد توقيف المسار الانتخابي شكلت السلطة رهان جديد، يتم من خلالـه تقييـد الحريات العامة والفردية.

كما أكدت مختلف الأحداث هيمنة النظرة الأحادية علـي العقليـات الـسياسية،وبات التحول نحو التعددية السياسية والتداول علي السلطة، مرهون بمدى قدرة النخب السياسية علي تجاوز الأفكار القديمة،في وقت تعاني فيه التعددية الحزبية من نقائص كبيرة نابعة من تكوينـها أساسا،كما تعاني من مؤثرات خارجية أهمها العادات الاجتماعيـة والخـصوصيات الثقافيـة الجزائرية،فالتعددية اليوم، تعكس ما يعرفه ا تمع من تباين إيـديولوجي وسياسـي وحـتى جهوي،وكل هذا يخلق أزمات لا تخدم الحياة السياسية والحزبية،والديمقراطيـة عمومـا،لان الديمقراطية التمثيلية لا تمر فقط عبر الانتخابات واحترام القوانين، بقدر ما تكـون في بلـورة اتفاق مدني بين مختلف الحساسيات الموجودة في ا تمع، الأمر الذي يحدث استقرار سياسـي واجتماعي،ولكي نصل لهذا الهدف، لابد من ترسيخ ثقافة التنازلات لتجاوز الخلافات الفردية لصالح النظام العام.

الخـــاتمة

الخاتمة:

إن دراسة الأحزاب السياسية عموما، توحي بأن هذه الأخيرة وسـيلة، لتفعيـل الحيـاة السياسية، وجعلها أكثر حركية، والملفت للانتباه في هذه الظاهرة، أ ا شهدت تصاعد تدريجي في الحياة السياسية، فبعد أن كانت مجرد عصب وبطون تنشط في البلاطات الملكية، ومعبرة عن مصالح مجموعات معينة، أصبحت تاريخيا عالقة ومعبرة عن الديمقراطية التمثيلية.

فالتطور الذي عرفته الديمقراطية تماشيا مع نمو وتطور ا تمعات الغربية، قاد تـدريجيا إلى تبلور عدة أفكار، كان أهمها فكرة البرلمان السيد، هذا الأخير كان في الواقع، يعبر عن مختلـف التفاعلات الإجتماعية والإقتصادية التي عرفتها أوربا مع بداية القرن السابع عشر، تحت دفـع الحركة الفكرية والاقتصادية المرافقة لعصر النهضة، وبدا واضحا أن هذه التفاعلات، سـاهمت بقدر كبير في ترقية فكرة الديمقراطية التمثيلية، كمفهوم يجسد السيادة الشعبية ،من خلال فكرة البرلمان السيد .

وتشكل هذه المرحلة بداية ظهور فكرة الحزب السياسي، بالنظر إلى مختلف التحـولات التي عرفتها الحياة الغربية عموما، وبالنظر إلى توسيع نمط الاقتراع،حيث أصبحت الأحزاب التي كانت تعبر عن الانقسام في مرحلة من المراحل، معبرة عن الاختلاف الفكري، وعـن الـرأي الأخر، وعلى هذا الأساس تكون الأحزاب مغبرة عن التباين الاجتماعي والسياسي.

واللافت للانتباه في دراسة الأحزاب السياسية، هو أ ا تنظيمات مجسدة لحيـاة سياسـية عادية أو طبيعية، وعاكسة لما هو موجود من اختلاف في ا تمع و ذا يمكن القول أن الأحزاب شكل من أشكال التطور السياسي الذي يعرفه ا تمع كما أ ا أداة فعالة لقياس مدى تطـور ا تمع عموما، في حين يعتبر الغرب منشأ هذه الظاهرة التي غزت العالم والأنظمـة، لكـن في الوقت نفسه لا يمكن الجزم بأن هذه الظاهرة خاصية غربية لأن التاريخ يكشف لنـا وجـود أشكال مشا ة للأحزاب، في ا تمعات الغير غربية، لكن ما حدث في الغرب مع بداية عـصر

النهضة سمح للديمقراطية عموما وللأحزاب خاصة، أن تأخذ مكانا تماشيا مع تطور مفاهيم الدولة الوطن، والبرلمان السيد والمشاركة السياسية، كما ساهم الاستقرار النسبي في الغرب على إحداث نقلة نوعية على المستوى السياسي، تتماشى مع مختلف التحولات الاقتصادية التي كانت تعرفها هذه المجتمعات، ولا يفوتنا هنا ذكر تأثير الفكر الاقتصادي الليبرالي على مسار الدمقراطة في الغرب ،وانعكاساته التي ساهمت في ترسيخ الحركة السياسية المقابلة للحركة الاقتصادية.

في حين شهدت البلدان الغير غربية عموما، تدبدب في نموها، ففي وقت كانت فيه المجتمعات الغربية تعيش نهضة في جميع المستويات، عرفت المجتمعات المتخلفة عموما قطيعة في مسار نموها وتطورها، فمن جهة عبرت النزاعات الداخلية عن انقسامات واسعة قادت إلى إضعاف هذه المجتمعات، ومن جهة ثانية تعرضت هذه البلدان إلى ظاهرة جديدة هي الاستعمار، الذي جاء تحت دفع الحركة التجارية ،والواضح أن الظاهرة الاستعمارية ،كانت ذات أثر بارز في عدم انتقال هذه المجتمعات نحو تجسيد الديمقراطية التمثيلية، أو نمط مشابه لها ينطلق من خصوصياتها الاجتماعية والسياسية، ثم بروز أحزاب سياسية أو تنظيمات لها نفس الدور في الحياة السياسية.

رغم هذا يمكن القول أن التجربة الاستعمارية شكلت ، بالنسبة لمعظم هذه البلدان بداية لعهد جديد، تم من خلاله إعادة خلق وعي وطني، وتبني قيم ومفاهيم غربية كالمواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، كما ساهم هذا الوعي نفسه في تبلور أحزاب وطنية، استجابة لوضع محلي، أو تحت دفع الحركات السياسية اليسارية العالمية المناهضة لغرب الإمبريالي .

وتجدر الإشارة عند الحديث عن الأحزاب الوطنية ، إلى النضج الذي وصلت إليه النخب المحلية والقيادات السياسية في مرحلة من المراحل، حيث ساهم هذا النضج في بروز أفكار سياسية متباينة لكن ذات هدف مشترك، في حين يكمن إختلافها حول المنهجية المعتمدة للتخلص من الاستعمار، ويبدو أن تحقيق الاستقلال من طرف هذه الأحزاب الوطنية ،كان في النهاية بداية لعهد جديد يعبر في الحقيقة، عن قطيعة أخرى في المسار التطوري لهذه المجتمعات والأنظمة حيث عبرت الخيارات السياسة لمختلف البلدان عن تجسيد نظام الحزب الواحد

الطلائعي القائد للتنمية، و بهذا يكون هذا الخيار معبر عن انتكاسة أو تراجـع، في الممارسـة السياسية، وهذا بالتخلي عن المبادئ والقيم المكتسبة من خلال الممارسة السياسية التي رافقـت التواجد الاستعماري في هذه البلدان.

والجزائر كغيرها من البلدان المتخلفة عرفت نفس التطور السياسي عموما حيث عبرت الفترة الاستعمارية عن إرادة النخبة السياسية الجزائرية ومن ورائها الحركة الوطنيـة عمومـا، والحركة الاستقلالية خصوصا ،عن رغبتها في التخلص من القيود التي وضعها الاستعمار، وهذا بإنشاء أحزاب سياسية وطنية تدافع عن حقوق الجزائريين، وتدف إلى تحقيق الاستقلال بطرق مختلفة، وتعبر هذه المرحلة عن عهد التعددية السياسية في الجزائـر المحتلـة، وشـكل هـدف الاستقلال المحقق في الجزائر قطيعه ،لأنه لم يرجع إلى تلك التعددية التي عرفها الجزائريون خلال العهد الاستعماري.
وتذهب أغلب الملاحظات عند دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر إلى اعتبار التعدديـة السياسة الممارسة خلال الفترة الاستعمارية، إحدى مكونات النظام الاستعماري أو أنها معـبرة عن التطور السياسي للنظام الاستعماري، في حين أن التجربة التعددية لتلك الفترة قدمت الكثير للدولة الجزائرية، بداية من تطور نخبة سياسية جزائرية متمرسة سياسيا، وذات مكانة سياسـية، وتأهيل سياسي، جعلها تقف أمام المحاولات الاستعمارية الهادفة إلى تقسيم الجزائر.

من جهة ثانية يمكن القول أن الثورة الجزائرية التي تعتبر شهادة مـيلاد الدولـة الجزائريـة الحديثة، جاءت تحت دفع حركة حزبية، استفادت من مختلف التجارب السياسية والانتخابيـة التي عبرت عنها التعددية الحزبية، وانتهت إلى ضرورة حمل السلاح لتحقيق الاستقلال بتوحيد العمل السياسي والعمل العسكري.

وعليه يمكن القول أن ما أحيك عشية حصول الجزائر على استقلالها يعبر في الواقـع عـن عهد جديد للمسار التطوري للدولة الجزائرية، وهو مرحلة شخصنة السلطة باسـم الحـزب الواحد، الرمز الممثل للنضال السياسي من اجل الاستقلال ، وشكلت مختلف الدساتير والمواثيق المرافقة للعهد الأحادي، محاولات لدمج الحزب في الدولة لكن الواقع ،والممارسـة الـسياسية

يؤكدان، أن الثقافة المهيمنة في الجزائر، ولفترة طويلة هي ثقافة عدم الامتثال للقوانين، بحيث تم تجاوز الحزب عدة مرات من طرف السلطة الحاكمة، وأصبح الحزب مجـرد أداة في يـد مـن يحكمون، لإثبات مشروعيتهم ،كما يعبر العهد الأحادي عن تناقضات عميقة فمـن جهـة، ودستوريا، الحزب له صلاحيات واسعة ودور قيادي وفعليا السلطة في يد مجموعـة أو فـرد واحد.

ولقد عبر هذا الوضع السياسي عن تفاعلات وحركية سياسية داخل وخارج النظام بـبروز معارضة، لم تسعى في الواقع إلى تقديم بديل فعلي عن النظام السياسي القائم لأن الـصراع أو المنافسة السياسية في الجزائر هي بين أشخاص وليست بين برامج وأفكار، وهذا ما سـيؤكده العهد التعددي، لكن في الوقت نفسه عبرت هذه المعارضة عن تباين سياسي واجتماعي ،أكـد مقولة، التعددية الاجتماعية تقتضي تعددية سياسية.

ولقد ساهمت الظروف الدولية التي أحاطت بالاقتصاد الجزائري في تغذية وتنمية الحيـاة السياسية للدخول في إصلاحات شاملة تمس الجانب السياسي، وعبرت أحداث أكتوبر 1988 عن إقرار السلطة للتعددية السياسية، التي طالبت ا المعارضة الداخلية والخارجية، لكن ما أثير حول هذه الإصلاحات يقودنا نحن أيضا إلى التساؤل، حول ديمقراطية أكتوبر 1988، هل هي سيناريو للهيمنة على السلطة بطرق جديدة؟! أم هي إقرار فعلي نابع مـن وصـول ا تمـع الجزائري إلى درجة من الوعي، والنضج السياسي جعله يسعى إلى ترسيخ الديمقراطية التعددية؟

والحقيقة أن ديمقراطية أكتوبر كانت معبرة عن واقع سياسي واقتصادي دولي فمن جهـة عبرت التحولات السياسية والاقتصادية، على ضرورة تكييف النظام السياسي الجزائـري مـع السياسة الاقتصادية الحرة، للحصول على دعم مالي لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المعطلة، ومن جهة ثانية كانت تدف إلى وضع حد لصورة النظام الشمولي التسلطي الذي عبر عنه العهـد الأحادي بالنسبة للمجتمعات الغربية.

فالانتفاضة التي عبرت عنها أحداث أكتوبر 1988، لم تيكلها قوة سياسية معينة معـبرة عن المعارضة، بل أ ا جاءت شبه عفوية ومعبرة عن واقع إجتماعي واقتصادي مزري، ولم تأتي بمطالب سياسية، بل جاءت كمطالبة بأن تلعب الدولة دورها الذي لعبته طيلة عقدين من الزمن

أو أكثر والمتمثل في توزيع الريع البترولي عن طريق مواد ضـرورية للحيـاة الاجتماعيـة،أو بالأحرى العودة الي الدولة الرفاهية.

مهما يكن ورغم كل ما قيل عن ديمقراطية أكتوبر، فإن الحقيقة التي تفرض نفـسها هـي ،حتى وان لم تكن تعبر فعلا عن تخلي السلطة على الحقل السياسي لصالح المعارضة، فإ ـا في ذات الوقت ،خلقت ظروف مناسبة لبروز نخب سياسية جديـدة تطالـب بتلـك الـسلطة، وجسدت هذه المرحلة بروز قوتين سياسيتين مختلفتين عموما، من جهـة الحركـة الإسـلامية وأيديولوجيتها الهادفة إلى تجسيد فكرة الدولة الإسلامية، وحركة سياسية إيديولوجية، تتبنى قيم ومبادئ حقوق الإنسان، والحريات والتعددية، هذه القوى الجديدة دخلت الحيـاة الـسياسية التعددية وعرفت صراعات سياسية حول السلطة عبر الانتخابات، كما عرفت هذه الصراعات تجاوزات كان توحي بأن الثقافة السياسية الديمقراطية في الجزائر، لا تزال بعيدة عـن نظيرتـا الغربية وأن ثقافة التنازلات، ليس لها وجود في الجزائر ، بإسم أفكار مسبقة، وتصلب في الفكر والممارسة.

ويبدو من خلال ما حدث في جانفي 1992 ، أن عدم تجاوز الخلافات السياسية وعدم فتح الباب لسلوك حضري، وحلول سياسية، قاد في النهاية إلى إحداث قطيعة في مسار الدمقرطة، فبعد الآليات التي وضعها الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 1988 بغرض تحقيق الانتقال السلمي للسلطة من طرف لأخر أو من مجموعة لآخري، فشلت في تحقيق ذلك فعليا، وعدم احترامها قاد في النهاية، إلى انزلاق نحو العنف السياسي أعاد النظر في حقيقة الديمقراطية الجزائرية، من طرف مختلف القوى السياسية في الجزائر، وأثبتت مرة أخرى التجربة السياسية الجزائرية، أن ثقافة العنف هي الحل الوحيد لحل الأزمات في الجزائر، وهذا الأمر لا يتعلق ذه المرحلة فقط، وإنما عبرت مختلف التجارب السياسية التي مرت ا الحياة السياسية في الجزائر، بداية من تاريخ الحركة الوطنية الاستقلالية، مرورا بأزمة صائفة 1962 ثم انقلاب عام 1965 وصولا إلى أحداث اكتوبر 1988 ثم توقف المسار الانتخابي في جانفي 1992، أن الانتقال من مرحلة لأخرى يتم دائما بالعنف، وهذا ما يقودنا إلى القول بأن العنف ثقافة في الجزائر، وأن التطور السياسي في الجزائر مقرون بالأزمات.

إن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية بداية من عام 1989، سـعت بكـل الطرق لفرض نفسها، في جو سياسي، كان يوحي بأن العملية السياسية في الجزائر ذات أبعـاد متعددة وذات رهانات عديدة، وتدخل فيها قوى سياسية مختلفة تؤثر في السير العـادي لهـذه العملية، رغم هذا عبرت أغلب الأحزاب السياسية عن رغبتها في تجسيد الديمقراطية الفعلية، من خلال المنافسة الـ يهة في الحياة السياسية، ورغم التساؤلات التي تطرح حول هذه العمليـة، في مدى رغبة السلطة لفتح الباب أمام كل القوى السياسية للتنافس على السلطة، والوصول إليها، أم أ ا تسعى دائما إلى هيكلة الحياة السياسية بآليات قانونية، ومقاييس تسمح للبعض الدخول فيها والنشاط فيها وتقصى البعض بإسم إيديولوجية ، أو فكر معين، وحتى وإن لم تكن هـذه الممارسة خاصية جزائرية، لأن جميع الأنظمة تسعى إليها، قصد تحديد الحياة السياسية، وهـو عمل شرعي مطابق للقانون، لكن في الواقع هل هو مشروع وهل هـو معـبر عـن التبـاين الإجتماعي والسياسي ؟.

إن الحياة السياسية في الجزائر تستند إلى أحزاب سياسية، لا تملك درجة عالية من الـوعي السياسي، تمكنها من فرض نفسها سياسيا، وهذا تماشيا مع وعي ا تمع الجزائـري عمومـا، والثقافات السائدة فيه، كالقبلية، والعروشية والجهوية بالإضافة إلى علاقات القرابة، وكل هذه معوقات تقف أمام تطور الأحزاب السياسية في الجزائر وفعاليتها في الحياة السياسية وقدرتا على صياغة برامج سياسية علمية ،وموضوعية .

إضافة إلى هذا لا يمكن الحديث عن معارضة فعلية في الحياة السياسية الجزائرية لأن النخب التي تشكل المعارضة في الجزائر تتعرض للإحتواء التدريجي من طرف السلطة مقابل إمتيازات مادية أو إمتيازات سياسية ،وعلى هذا الأساس تصبح وظيفة المعارضة التي يرتكز عليها الحزب مهددة، وعندما تدر وظيفة المعارضة، تدر الديمقراطية التمثيلية، والتعددية الحزبية التي تتجه تدريجيا إلى التعددية داخل الحقل السياسي وأحادية الاتجاه، داخل البرلمان، وهذا ما لا يخدم تطور الديمقراطية في الجزائر، ولا يخدم المواطن عموما،وتساهم هذه الظاهرة الجديدة في بروز قوى سياسية بديلة نابعة من ا تمع المدني ممثلة في تنظيمات قبلية، دينية، وفئوية،...تأخذ على عاتقها مطالب الفئات الاجتماعية المختلفة.

إن دراسة الأحزاب السياسية في الجزائر، تقدم لنا صورة دقيقة عن حقيقة الديمقراطيـة في الجزائر، حيث تعبر الممارسة الحزبية والأحزاب نفسها عن بداية الطريق بالنـسبة للديمقراطيـة فالأحزاب تعبر عن وضع انتقالي، ولا يمكن تمع أن ينتقل إلى الديمقراطية بصفة مباشرة، دون المرور بتجارب تقدم له ركائز يستند عليها لمواجهة المستقبل، والأحزاب في هذا الواقع لا تزال في مرحلة تكوينية، في حين أن معالم الحقل السياسي تحددت منذ زمن بعيد، وستتحدد مستقبلا في ثلاثة أقطاب :

- **القطب الأول**: هو الحزب الواحد القديم الممثل في جبهة التحرير الوطني
- **القطب الثاني**: هو تجمع لعدة تيارات ديمقراطية.
- **القطب الثالث** : يتمثل في الإسلاميون بمختلف إتجهاتم

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الحياة الحزبية في الجزائر شهدت وستشهد حركية قـد تؤدي تدريجيا إلى هيمنة قوة سياسية واحدة على الحياة السياسية، وهذا ما قد يخلق أزمة سياسية أخرى، لأن أزمة التمثيل السياسي ستطرح نفسها من جديد في ظل ظروف سياسية واقتصادية غير ثابتة، وقد تجسد المصالحة الوطنية هذا الاستقرار الذي تبحث عنه السلطة من جهة وا تمع من جهة ثانية لكن هل يمكن القول أو الجزم بنجاحها عندما تقصى أطراف أساسية في الأزمـة الجزائرية،وهل يمكن اعتبار هذا المسعى عقد اجتماعي،يسمح بترسيخ الديمقراطية أو بـالأحرى ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية ؟

وللخروج من هذا الوضع ينبغي المرور عبر تنشئة سياسية مهيكلة لأفكار الديمقراطية، التداول على السلطة، حقوق الإنسان، واحترام القوانين، بغرض بناء مجتمع واعي بحقيقة الديمقراطية التي تأخذ زمن طويل لتأخذ مكا ا في الحياة ا تمعية.

المـــلاحـــق

الملحق الأول المتعلق بنتائج الإنتخابات

1- **الإنتخابات المحلية جوان** 1990

المسجلون :　12841765

المصوتون :　8366760　65.15%

الممتنعون :　4475.009　34.85%

الأوراق الملغاة:　381972　2.97%

الأصوات المعبر عنها: 7984788　أي نسبة 62.18%

الأحزاب	**عدد ونسب الأصوات المعبر ا**	**عدد ونسب المقاعد المتحصل عليها في ا الس البلدية**	**عدد ونسب المقاعد المتحصل عليها في ا الس الولائية**
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	433.472 % 54,25	586 بلدية أي %54.66	32 مجلس ولائي %55.04
جبهة التحرير الوطني	2245789 % 28.13	486 بلدية % 6.90	14 مجلس ولائي %35.61
المستقلين	93.278 % 11.66	106 بلدية 6.90	مجلس ولائي واحد % 5.29
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	166104 % 2.08	87 بلدية % 5.70	مجلس ولائي واحد % 2.94
أحزاب أخرى	310136 % 3.18	56 بلدية % 5.14	%

Jaque fontaine "les élections législative Algériennes 26 Décembre 1991" Maghreb Machrek n° 135 jan- mars,1992.

2-الدور الأول من نتائج الإنتخابات الشرعية 20 ديسمبر 1991

المسجلون : 13258554

المصوتون : 7822625 % 59.00

الممتنعون : 5435929 % 41.00

الأوراق الملغاة : 924092 % 06.97

الأصوات المعبر فيها : 6897719 % 52.02

الحزب	الأصوات	النسبة%	المقاعد
الجبهة الإسلامية للإنقاذ	3260222	42.59	188
جبهة القوى الإشتراكية	510661	3.85	25
جبهة التحرير الوطني	1612947	12.17	16
الأحرار	309264	2.33	3
التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية	200264	1.51	
أحزاب أخرى	1004358	7.58	
حركة التجمع الإسلامي	368697	2.78	

نفس المرجع السابق الذكر

تابع للملحق الأول

3- نتائج تشريعيات 5 جوان 1997

16767309	عدد المسجلين
10999139	عدد الناخبين
65.6	نسبة المشاركة
502787	الأصوات الملغاة
10496352 أي نسبة 95.4 %	الأصوات المعبر عنها

المقاعد	النسبة	الأصوات	الحزب
155	33.69	3533762	التجمع الوطني الديمقراطي
69	14.81	1553185	حركة مجتمع السلم
64	14.20	1489561	جبهة التحرير الوطني
34	08.72	915066	حركة النهضة
20	05.03	527848	جبهة القوى الإشتراكية
19	04.21	442271	التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية
11	04.38	459233	الأحرار
04	1.88	197251	حزب العمال
03	0.62	65441	الحزب الجمهوري التقدمي
01	0.47	49308	الإتحاد من أجل الديمقراطية والحريات
01	0.35	36521	الحزب الاجتماعي الليبرالي
00	0.80	83939	حركة الوفاق الوطني
00	1.99	197262	حزب التجديد الجزائري

Rachid Benyoub, Annuaire politique de l'Algérie 2000,3eme édition approfondie, Alger : édition Anep, 2000 p122-123

تابع للملحق الأول

4/ نتائج رئاسيات 15 أفريل 1999

المسلون : 17488759
المصوتون : 10652623
الأوراق الملغاة : 559012
الأصوات المعبر عنها : 1009311
نسبة المشاركة : 60.91

المترشحون	عدد الأصوات	النسبة
عبد العزيز بوتفليقة	7445045	73.37
احمد طالب الإبراهيمي	1265594	12.53
سعد عبد الله جاب اله	400080	0.3.96
حسين أيت أحمد	321179	0.318
مولود حمروش	314160	03.11
مقداد سيفي	226139	02.34
يوسف الخطيب	121414	01.20

*** الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرصد الوطني لحقوق الإنسان (الملاحظة الإنتخابية تقريـر حـول الإنتخابـات الرئاسية(15 أفريل 1995 ص 80.**

تابع للملحق الأول

5/ نتائج تشريعات 2002

عدد المسجلين	17981042
عدد الناخبين	8287342
نسبة المشاركة	% 46.09
الأصوات الملغاة	876342
الأصوات المعبر عنها	7410998 أي نسبة 89.43 %

الحزب	الأصوات	النسبة	المقاعد
جبهة التحرير الوطني	**2632705**	**35.52**	**199**
التجمع الوطني الديمقراطي	**630241**	**8.50**	**48**
حركة الإصلاح	**746884**	**10.08**	**43**
حركة مجتمع السلم	**573801**	**7.74**	**38**
الأحرار	**789492**	**10.65**	**29**
حزب العمال	**355405**	**4.80**	**21**
الجبهة الوطنية الجزائرية	**2334505**	**3.16**	**8**
حركة النهضة	**265495**	**3.58**	**1**
حزب الوفاق الوطني	**162308**	**2.19**	**1**
الحزب الجمهوري التقدمي	**139919**	**1.89**	**1**
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	**58319**	**0.79**	**0**
	41004	**0.55**	**0**

جريدة السفير العدد 105، الصادرة.من 3 إلى 5 جوان 2002

تابع للملحق الأول

6- رئاسيات 08 أفريل 2004

المسجلون : 18094255

المنتخبون : 10508777

المترشحون	الأصوات	النسبة %
عبد العزيز بوتفليقة	8651723	% 84.99
علي بن فليس	653951	% 6.42
عبد الله جاب الله	511526	% 5.02
سعيد سعدي	197111	%1.94
لويزة حنون	101630	% 1.00
محمد فوزي رباعين	63761	3 % 0.6

نسبة المشاركة : 58.07 %

الأصوات الملغاة : 329075

الأصوات المعبر عنها : 10179702

El moudjahid Quotidien national,n°12019,parus le 13/avril/2004.p3

نسبة المشاركة في العاصمة بلغت : 42.92%

" " في تيزي وزو بلغت : 17.80 %

" " في بجاية بلغت : 15.71 %

جريدة الخبر الاسبوعي،العدد267 الصادر من 10الي 16 افريل2004 ص2

الملحق الثاني

العدد 27 — السنة السادسة والعشرون

الاربعاء 2 ذو الحجة عام 1409هـ
الموافق 5 يوليو سنة 1989م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية، قوانين، ومراسيم
قرارات، مقررات، مناشير، إعلانات وبلاغات

الاشتراك سنوي	الجزائر المغرب تونس موريطانيا	خارج الجزائر	الادارة والتحرير
	سنة	سنة	الأمانة العامة للحكومة الطبع والاشتراكات المطبعة الرسمية 7 و9 و13 شارع عبد القادر بن مبارك – الجزائر الهاتف 65.18.15 الى 17 ح ج ب 50 – 3200 الجزائر Télex: 65 180 IMPOF DZ
النسخة الاصلية............ النسخة الاصلية وترجمتها	100د.ج 200 د.ج	300د.ج 550د.ج	

ثمن النسخة الاصلية 2,50 د.ج ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 5,00 د.ج ثمن العدد للسنين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجانا للمشتركين. المطلوب منهم ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم. يؤدي عند تغيير العنوان 3,00 د.ج ثمن النشر على اساس 20 د.ج للسطر.

فهرس

قوانين

مراسيم تنظيمية

فهرس (تابع)

مراسيم فردية

قوانين

قانون رقم 89 – 11 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور ولاسيما المواد 8 و9 و40 منه،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 154 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 المعدل والمتمم، المتضمن قانون الاجراءات المدنية،

– وبمقتضى الامر رقم 66 – 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966، المعدل والمتمم المتضمن قانون العقوبات،

– وبمقتضى الامر رقم 75 – 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975، المعدل والمتمم المتضمن القانون المدني،

– وبمقتضى القانون رقم 87 – 15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 المتعلق بالجمعيات،

– وبناء على ما أقره المجلس الشعبي الوطني،

– يصدر القانون التالي نصه :

الباب الأول

احكام عامة

المادة الأولى : يهدف هذا القانون الى تحديد الاحكام المتعلقة بالجمعيات ذات الطابع السياسي.

المادة 2 : تستهدف الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، ابتغاء هدف لايدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية.

المادة 3 : يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تساهم من خلال أهدافها فيما يأتي :

– المحافظة على الاستقلال الوطني والسلامة الترابية والوحدة الوطنية ودعمها.

– دعم سيادة الشعب واحترام اختياراته الحرة.

– حماية النظام الجمهوري والحريات الاساسية للمواطن.

– تدعيم وحماية الازدهار الاجتماعي والثقافي للأمة في إطار القيم الوطنية العربية الاسلامية.

– احترام التنظيم الديمقراطي.

– حماية الاقتصاد الوطني من كل اشكال التلاعب والاختلاس والاستحواذ أو المصادرة غير المشروعة.

ويجب عليها زيادة على ذلك أن تمنع في برنامجها وأعمالها التعصب والتزمت والعنصرية والتحريض على العنف بكل اشكاله أو اللجوء اليه.

المادة 4 : يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تستعمل اللغة العربية في ممارستها الرسمية.

المادة 5 : لا يجوز لأية جمعية ذات طابع سياسي أن تبني تأسيسها وعملها على قاعدة أو على أهداف تتضمن ما يأتي :

– الممارسات الطائفية والجهوية والاقطاعية والمحسوبية،

– إقامة علاقات الاستغلال والتبعية،

– السلوك المخالف للخلق الاسلامي وقيم ثورة أول نوفمبر سنة 1954،

وفي هذا الاطار، لا يجوز للجمعية ذات الطابع السياسي ان تبني تأسيسها أو عملها على أساس ديني فقط أو على أساس لغوي أو جهوي أو على أساس الانتماء إلى جنس أو عرق واحد أو إلى وضع مهني معين.

المادة 6 : يندرج تأسيس اية جمعية ذات طابع سياسي وعملها ونشاطها ضمن احترام الدستور والقوانين المعمول بها.

وبهذه الصفة، تمتنع الجمعية ذات الطابع السياسي عن المساس بالأمن والنظام العام وحقوق الغير وحرياتهم، كما تمتنع عن أي تحويل لوسائلها بغية إقامة تنظيم عسكري أو شبه عسكري.

المادة 7 : تمتنع الجمعية ذات الطابع السياسي، عن أي تعاون أو ربط علاقة مع أي طرف أجنبي، على قواعد تخالف أو تناقض أحكام الدستور وأحكام القوانين المعمول بها.

وتمتنع خاصة عن ربط اية علاقة من طبيعتها أن تعطيها شكل فرع جمعية أو تجمع سياسي أجنبي، كيفما كان نوع أي منهما.

المادة 8 : لا يجوز لأية جمعية ذات طابع سياسي أن تختار لنفسها اسما أو رمزا أو علامة أخرى مميزة تملكها جمعية وجدت من قبلها أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها والتي كان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح ثورة التحرير.

المادة 9 : الانخراط في اية جمعية ذات طابع سياسي مخول لكل جزائري بلغ سن الرشد الانتخابي، غير انه لايجوز أن ينخرط فيها :

– أعضاء المجلس الدستوري،

– القضاة،

– أعضاء الجيش الوطني الشعبي،

– موظفو مصالح الأمن.

المادة 10 : يجب ان يقوم تنظيم الجمعية ذات الطابع السياسي على أساس المبادىء الديمقراطية.

الباب الثاني

احكام تتعلق بالتاسيس

المادة 11 : يتم التصريح التأسيسي بالجمعية ذات الطابع السياسي بايداع ملف لدى الوزير المكلف بالداخلية مقابل وصل.

تبدأ المدة القانونية المنصوص عليها في المادة 15 من هذا القانون ابتداء من تاريخ تسليم الوصل.

تابع للملحق الثاني

المادة 12 : يشتمل الملف المنصوص عليه في المادة 11 من هذا القانون على ماياتي :

– طلب مصادق عليه يوقعه ثلاثة أعضاء مؤسسين، تذكر فيه أسماء الاعضاء المؤسسين والمسيرين على الصعيد الوطني، وألقابهم وتواريخ وأماكن ميلادهم، ووظائفهم،

– ثلاث نسخ من القانون الاساسي،

– نسخ من شهادات ميلاد الاعضاء المؤسسين والمسيرين،

– نسخ من شهادة السوابق القضائية رقم 3 للأعضاء المؤسسين،

– شهادة جنسية الأعضاء المؤسسين والمسيرين،

– شهادات إقامة الاعضاء المؤسسين والمسيرين،

– اسم الجمعية وعنوان مقرها وكذا عنوان ممثلياتها الجهوية أو المحلية.

المادة 13 : يجب أن يشتمل القانون الاساسي المنصوص عليه في المادة 12 من هذا القانون على الخصوص ما يأتي :

– أسس الجمعية وأهدافها،

– تشكيل جهاز التداول،

– تشكيل الهيئة التنفيذية وكيفيات انتخابها وتجديدها ومدة العضوية فيها،

– التنظيم الداخلي،

– الاحكام المالية.

المادة 14 : يجب الا يقل عدد المؤسسين والمسيرين عن خمسة عشر (15) عضواً.

المادة 15 : يتولى الوزير المكلف بالداخلية،بعد رقابة المطابقة، النشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للوصل الذي يبين اسم الجمعية ومقرها واسماء وألقاب وتواريخ وأماكن الازدياد والعناوين والمهن والوظيفة في الجمعية للموقعين الثلاثة على التصريح الوارد في المادة 12 من هذا القانون.

ويجب أن يتم النشر في الجريدة الرسمية خلال الشهرين الموالين لتاريخ إيداع الملف.

المادة 16 : تقوم السلطة المعنية خلال الاجل المنصوص عليه في المادة 15 من هذا القانون بكل دراسة أو بحث أو تحقيق لازم لرقابة صحة مضمون التصريحات.

ويمكنها زيادة على ذلك، ان تستمع إلى أي عضو مؤسس، وتطلب تقديم أية وثيقة تكميلية وكذلك تعويض أو إقصاء أي عضو لاتتوفر فيه الشروط التي يطلبها القانون.

المادة 17 : في حالة عدم نشر الوصل في الاجل المنصوص عليه في المادة 15 من هذا القانون يجب على الوزير المكلف بالداخلية أن يرفع القضية الى الجهة القضائية المبينة في المادة 35 من هذا القانون خلال الايام الثمانية التي تسبق انتهاء هذا الاجل.

المادة 18 : كل تغيير في القيادة أو الادارة، وكل تعديل في القانون الاساسي وكل إنشاء لممثليات جهوية أو محلية جديدة، يجب أن يصرح به حسب الاشكال والشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من هذا القانون وخلال الشهر الذي يلي اجتماع أو قرار الهيئة التي قامت بذلك.

المادة 19 : لايكون عضوا مؤسسا و/ أو مسيرا لجمعية ذات طابع سياسي إلا من تتوفر فيه الشروط الآتية :

– أن تكون جنسيته جزائرية أصلية، أو مكتسبة منذ عشر (10) سنوات على الاقل،

– أن يكون عمره خمسا وعشرين (25) سنة على الاقل،

– أن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ولم يسبق أن حكم عليه بجناية أو جنحة مخلة بالشرف،

– الا يكون قد سبق له سلوك مضاد للثورة التحريرية،

– أن يكون مقيما في التراب الوطني.

المادة 20 : ينشر الوصل المنصوص عليه في المادة 11 في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حسب الآجال المحددة في المادة 15 من هذا القانون، ويترتب على ذلك تمتع الجمعية بالشخصية المعنوية والاهلية القانونية ويمكنها حينئذ أن تقتني مجانا أو بمقابل وتملك وتسير ما يأتي :

– اشتراكات أعضائها،

– المحلات والمعدات المخصصة لادارتها واجتماعات أعضائها،

– اي ملك لازم لنشاطها.

المادة 21 : يمكن لأية جمعية ذات طابع سياسي تتمتع بالشخصية المعنوية أن تصدر نشرة أو عدة نشرات دورية على أن تكون النشرة الرئيسية باللغة العربية مع احترام القوانين المعمول بها.

الباب الثالث

احكام مالية

المادة 22 : يمول نشاط الجمعية ذات الطابع السياسي بالموارد التي تتكون مما يأتي :

- اشتراكات اعضائها،
- الهبات والوصايا،
- العائدات المرتبطة بنشاطها،
- المساعدات المحتملة التي تقدمها الدولة.

المادة 23 : تدفع اشتراكات أعضاء الجمعية ذات الطابع السياسي بالعملة الوطنية فقط وتصب في الحساب المنصوص عليه في المادة 32 من هذا القانون ولايمكنها أن تتجاوز شهريا 200 دج عن كل عضو.

المادة 24 : يمكن الجمعية ذات الطابع السياسي أن تتلقى الهبات والوصايا والتبرعات، على أن تصرح بها إلى الوزير المكلف بالداخلية وتبين أصحابها وطبيعتها وقيمتها.

المادة 25 : لا يمكن أن تأتي الهبات والوصايا والتبرعات إلا من أشخاص طبيعيين معروفين ولا يمكن أن تتجاوز 200.000 دج عن التبرع الواحد في السنة الواحدة، كما انه لا يمكنها ان تمثل اكثر من 20 ٪ من عائدات اشتراكات أعضائها.

المادة 26 : لا يمكن بأي حال من الاحوال للجمعية ذات الطابع السياسي، أن تتلقى مباشرة أو بصفة غير مباشرة، دعما ماليا أو ماديا من أية جهة أجنبية بأي صفة وبأي شكل كان.

المادة 27 : يمكن أن يكون للجمعية ذات الطابع السياسي عائدات ترتبط بنشاطها وناتجة عن استثمار غير تجاري.

المادة 28 : يمكن الجمعية ذات الطابع السياسي المؤسسة قانونا أن تستفيد بمساعدة مالية من الدولة.

يقترح مكتب المجلس الشعبي الوطني على الحكومة المبلغ الكلي لهذه الاعتمادات وتسجل في مشروع قانون المالية.

المادة 29 : تخصص مساعدات الدولة المنصوص عليها في المادة 28 من هذا القانون للجمعيات ذات الطابع السياسي بمعدل نسبة عدد النواب الذين يصرحون لمكتب المجلس الشعبي الوطني خلال الشهر الذي يلي افتتاح الدورة الاولى من السنة بتسجيلهم في تلك الجمعية.

ولا يمكن أن يذكر كل نائب الا جمعية واحدة ذات طابع سياسي.

المادة 30 : يعلم مكتب المجلس الشعبي الوطني رئيس الحكومة قبل 31 ديسمبر من السنة على الاكثر بتوزيع النواب على الجمعيات كما يستنتج ذلك من تصريحاتهم.

المادة 31 : يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تمسك محاسبة مضاعفة وجردا لأملاكها المنقولة والعقارية.

كما يجب عليها أن تقدم حساباتها السنوية إلى الادارة المعنية وتبرر في أي وقت مصدر مواردها المالية واستعمالها.

المادة 32 : يجب على كل جمعية ذات طابع سياسي أن تتزود من أجل احتياجات نشاطها بحساب واحد يفتح لدى مؤسسة مالية وطنية، في مقرها الرئيسي أو في فروعها المقامة عبر التراب الوطني.

الباب الرابع

احكام جزائية

الفصل الاول

التدابير الاحتياطية

المادة 33 : دون الاخلال بالاحكام التشريعية الاخرى وفي حالة خرق فادح للقوانين السارية من قبل جمعية ذات طابع سياسي وفي حالة استعجال أو خطر يوشك أن يحل بالنظام العام، يجوز للوزير المكلف بالداخلية استصدار حكم عن طريق القضاء بتوقيف جميع نشاطات الجمعية المعنية وكذا الامر عن طريق القضاء بغلق مؤقت لجميع محالات الجمعية المعنية.

يجب أن يكون قرار التوقيف معللا ويبلغ الى الممثل الشرعي للجمعية.

المادة 34 : يجوز للوزير المكلف بالداخلية طلب الحل القضائي للجمعية التي تصدر ضدها الاجراءات المشار إليها في المادة 33 من هذا القانون.

المادة 35 : ينظر في طلبات التوقيف و/أو الحل من قبل الغرفة الادارية لمجلس الجزائر التي تبت فيها خلال الشهر الموالي لرفع القضية إليها.

يجوز الطعن في قرار المجلس أمام الغرفة الادارية للمحكمة العليا التي تبت في ظرف الشهر الموالي لرفع القضية إليها.

الفصل الثاني
العقوبات الجزائية

المادة 36 : دون الاخلال بالأحكام التشريعية الاخرى السارية المفعول يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون، بتأسيسه أو إدارته أو تسييره لجمعية ذات طابع سياسي أيا كان شكلها أو تسميتها، بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 3000 دج الى 70.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين.

ويعاقب بنفس هذه العقوبات كل من يدير أو يسير أو ينتمي إلى جمعية ذات طابع سياسي تكون قد استمرت في نشاطها أو اعادت تشكيلها خلال مدة توقيفها أو بعد حلها.

المادة 37 : تطبق على كل من يخالف أحكام المواد 3 و 5 و 7 من هذا القانون، العقوبات المنصوص عليها في المادة 79 من قانون العقوبات.

المادة 38 : يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 6 من هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 80 من قانون العقوبات.

المادة 39 : يعاقب كل من يخالف أحكام المواد 23 و24 و25 و26 و31 من هذا القانون بالحبس من سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 5000 دج إلى 50.000 دج أو باحدى هاتين العقوبتين.

ويجوز رفع العقوبة إلى ضعف الحد الاقصى المنصوص عليه في الفقرة السابقة عندما يكون المتهم بالمخالفة مسؤولا عن مالية الجمعية.

الباب الخامس
احكام ختامية

المادة 40 : يجب أن تنص القوانين الاساسية للجمعية ذات الطابع السياسي على إجراء نقل الاملاك في حالة الحل الارادي.

المادة 41 : تسري القوانين المعمول بها في مجال الاجتماعات العمومية والاعلام والعمليات الانتخابية على نشاطات الجمعيات ذات الطابع السياسي.

المادة 42 : لاتطبق أحكام هذا القانون في مجال التصريح الاولى على جبهة التحرير الوطني بحكم وجودها التاريخي والشرعي.

المادة 43 : تلغى أحكام المادة 30 من القانون رقم 87 - 15 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1987، والمتعلق بالجمعيات وكذا جميع الاحكام المخالفة لهذا القانون.

المادة 44 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989

الشاذلي بن جديد

مراسيم تنظيمية

مرسوم رئاسي رقم 89 - 107 مؤرخ في 23 ذي القعدة عام 1409 الموافق 27 يونيو سنة 1989 يتضمن إحداث ابواب ونقل اعتمادات في ميزانية الدولة.

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور لاسيما المادتان 74 - 6 و116 (الفقرة الاولى) منه،

- وبمقتضى القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984 المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية،

- وبمقتضى القانون رقم 88 - 33 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1409 الموافق 31 ديسمبر سنة 1988 والمتضمن قانون المالية لسنة 1989،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 88 - 255 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1409 الموافق 31 ديسمبر سنة 1988 والمتضمن توزيع الاعتمادات المخصصة لرئيس الجمهورية من ميزانية التسيير بموجب قانون المالية لسنة 1989،

الملحق الثالث

أمـر رقـم 97 - 09 مؤرّخ في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مـارس سنة 1997، يتضمّن القانون العضويّ المتعلّق بالأحزاب السّياسيّة.

إنّ رئيس الجمهوريّة،

- بناء على الدّستور، لاسيّما الموادّ 42 و 123 و 165و179 و 180 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 154 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات المدنيّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 155 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون الإجراءات الجزائيّة، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 66 - 156 المؤرّخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمّن قانون العقوبات ، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى الأمر رقم 75 - 58 المؤرّخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبرسنة 1975 والمتضمّن القانون المدنيّ، المعدّل والمتمّم،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 07 المؤرّخ في 8 رمضان عام 1410 الموافق 3 أبريل سنة 1990 والمتعلّق بالإعلام ، المعدّل،

- وبمقتضى القانون رقم 91 - 05 المؤرّخ في 30 جمادى الثّانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 والمتضمّن تعميم استعمال اللّغة العربيّة، المعدّل والمتمّم،

- وبعد مصادقة المجلس الوطنيّ الانتقاليّ،

- وبناء على رأي المجلس الدّستوريّ،

يصدر الأمر الآتي نصّه:

الباب الأوّل

أحكام عامّة

المادّة الأولى: يحدّد هذا الأمر قواعد القانون العضويّ المتعلّق بالأحزاب السّياسيّة طبقا لأحكام الموادّ 42و 123 و 179 من الدّستور.

المادّة 2 : يهدف الحزب السّياسيّ في إطار أحكام المادّة 42 من الدّستور، إلى المشاركة في الحياة السّياسيّة بوسائل ديمقراطيّة وسلميّة من خلال جمع مواطنين جزائريّين حول برنامج سياسيّ، دون ابتغاء هدف يدرّ ربحا.

المادّة 3 : يجب على كلّ حزب سياسيّ أن يمتثل، في ممارسة جميع أنشطته، المبادىء والأهداف الآتية:

- عدم استعمال المكوّنات الأساسيّة للهويّة الوطنيّة بأبعادها الثّلاثة وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة، لأغراض الدّعاية الحزبيّة،

- احترام وتجسيد مبادىء ثورة أوّل نوفمبر 1954،

- نبذ العنف والإكراه كوسيلة للتّعبير و/أو العمل السّياسيّ أو الوصول إلى السّلطة و/أو البقاء فيها، والتّنديد به،

- احترام الحرّيّات الفرديّة والجماعيّة ، واحترام حقوق الإنسان،

- توطيد الوحدة الوطنيّة،

- الحفاظ على السّيادة الوطنيّة،

- الحفاظ على أمن التّراب الوطنيّ وسلامته واستقلال البلاد،

- التّمسّك بالدّيمقراطيّة في إطار احترام القيم الوطنيّة،

- تبنّي التّعدّديّة السّياسيّة،

- احترام الطابع الدّيمقراطيّ والجمهوريّ للدّولة،

- احترام التّداول على السّلطة عن طريق الاختيار الحرّ للشّعب الجزائريّ.

المادّة 4 : يجب على الحزب السّياسيّ أن يستعمل اللّغة الوطنيّة والرّسميّة في ممارسة نشاطه الرّسميّ.

المادّة 5 : لا يجوز لأيّ حزب سياسيّ أن يبني تأسيسه و/أو عمله على قاعدة و/أو أهداف تتضمّن مايأتي:

- الممارسات الطّائفيّة والجهويّة والإقطاعيّة والمحسوبيّة،

تابع الملحق الثالث

– الممارسات المخالفة للخُلُق الإسلاميّ والهويّة الوطنيّة وكذا قيم ثورة أوّل نوفمبر 1954 والمخلّة برموز الجمهوريّة .

كما يجب على الحزب السّياسيّ أن لايبني تأسيسه أو عمله على أساس دينيّ أو لغويّ أو عرقيّ أو جنسيّ أو مهنيّ أو جهويّ .

المادّة 6 : يندرج تأسيس أيّ حزب سياسيّ وسيره وعمله ونشاطاته، ضمن الاحترام الصّارم للدّستور والقوانين المعمول بها.

يمتنع الحزب السّياسيّ عن المساس بالأمن والنّظام العامّ.

كما يمتنع عن أيّ تحويل لوسائله أو أيّة وسيلة أخرى لغرض إقامة تنظيم عسكريّ أو شبه عسكريّ.

المادّة 7: يمتنع الحزب السّياسي عن أيّ تعاون أو ربط أيّة علاقة مع أيّ طرف أجنبيّ، على قواعد تخالف أو تناقض أحكام الدّستور والقوانين المعمول بها.

كما يمتنع عن أيّ عمل بالخارج أو الدّاخل يهدف إلى المساس بالدّولة وبرموزها وبمؤسّساتها وبمصالحها الاقتصاديّة والدّبلوماسيّة.

ويمتنع عن أيّ ارتباط أو أيّة علاقة من شأنهما أن يعطيانه شكل فرع أو جمعيّة أو تجمّع سياسيّ أجنبيّ.

المادّة 8 : تحظر أيّة علاقة عضويّة أو علاقة ولاء أو تبعيّة أو رقابة بين حزب سياسيّ ونقابة أو جمعيّة أو أيّة منظمة مدنيّة أخرى مهما كانت طبيعتها.

المادّة 9 : لايجوز لأيّ حزب سياسيّ أن يختار لنفسه اسما أو رمزا أو علامة أخرى مميّزة يملكها حزب أو منظّمة وجدا من قبله أو سبق أن ملكتها حركة مهما تكن طبيعتها والّتي كان موقفها أو عملها مخالفين لمصالح الأمّة ومبادئ ثورة أوّل نوفمبر 1954 ومُثلها.

المادّة 10 : يمكن كلّ جزائريّ وجزائريّة بلغا سنّ الرّشد الانتخابيّ الانخراط في أيّ حزب سياسيّ.

غير أنّه لايجوز أن ينخرط فيه أثناء ممارسة نشاطهم:

– القضاة،

– أفراد الجيش الوطنيّ الشعبيّ وأسلاك الأمن .

كما يجب على أعضاء المجلس الدستوريّ وكذا كلّ عون من أعوان الدّولة يمارس وظائف السّلطة والمسؤوليّة، الّذي ينصّ القانون الأساسيّ أو النّظام الدّاخليّ، اللّذان يخضع لهما ، صراحة على تنافي الانتماء، قطع أيّة علاقة والامتناع عن أيّ اتّصال ونشاط، مهما يكن شكله ، مع أيّ حزب سياسيّ طيلة مدّة العهدة أو الوظيفة. ويجب عليهم التّعهّد بذلك كتابيًا.

المادّة 11 : يجب أن تقوم قواعد التّنظيم الدّاخليّ للحزب السّياسيّ وعمله على أساس المبادئ الدّيمقراطيّة في كلّ الظّروف وفي جميع الحالات .

الباب الثّاني
أحكام تتعلّق بالتّأسيس والعمل

المادّة 12: يتمّ التّصريح بتأسيس حزب سياسيّ بإيداع الأعضاء المؤسّسين ملفًا لدى الوزير المكلّف بالداخليّة مقابل وصل .

يبدأ سريان المدّة القانونيّة المنصوص عليها في الفقرة الثّانية من المادّة 15 من هذا القانون، من تاريخ تسليم الوصل .

المادّة 13 : يجب أن تتوفّر في العضو المؤسّس لحزب سياسيّ الشّروط الآتية :

– أن يتمتّع بالجنسيّة الجزائريّة وأن لايكون حائزا جنسيّة أخرى ،

– أن يكون عمره خمسا وعشرين(25) سنة على الأقلّ،

– أن يتمتّع بكامل حقوقه المدنيّة والسّياسيّة ولم يتمّ الحكم عليه بجناية أو جنحة مخلّة بالشّرف ،

– ألاّ يكون قد سلك سلوكا معاديا لمبادئ ثورة أوّل نوفمبر 1954 ومثلها.

المادّة 14: يشتمل الملفّ المنصوص عليه في المادة 12 من هذا القانون على مايأتي :

تابع الملحق الثالث

1- طلب تأسيس الحزب يوقّعه ثلاثة (3) أعضاء مؤسّسين ،

2 - تعهّد يحرّره ويوقّعه خمسة وعشرون(25) عضوا مؤسّسا على الأقلّ،يقيمون فعلا في ثلث ($\frac{1}{3}$) عدد ولايات الوطن على الأقلّ ، يتضمّن مايأتي:

- احترام أحكام الدّستور والقوانين المعمول بها،

- التّعهّد بعقد المؤتمر التّأسيسيّ للحزب في أجل أقصاه سنة واحدة ابتداء من تاريخ نشر وصل التّصريح في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

3 - مشروع القانون الأساسيّ للحزب السّياسيّ في ثلاث نسخ،

4 - مستخرجات من عقود ميلاد الأعضاء المؤسّسين،

5 - مستخرج من صحيفة السّوابق القضائيّة رقم 3 للأعضاء المؤسّسين،

6 - شهادات الجنسيّة الجزائريّة للأعضاء المؤسّسين،

7 - شهادات إقامة الأعضاء المؤسّسين ،

8 - اسم الحزب وعنوان مقرّه وكذا عناوين ممثّليّاته المحليّة إن وجدت ،

9 - مشروع تمهيديّ للبرنامج السّياسيّ،

10 - شهادة تثبت عدم تورّط مؤسّس الحزب السّياسيّ، المولود قبل يوليو 1942 في أعمال ضدّ الثّورة التّحريريّة.

المادّة 15 : يتولّى الوزير المكلّف بالدّاخليّة، بعد رقابة المطابقة مع أحكام هذا القانون، نشر وصل التّصريح الّذي يبيّن اسم الحزب ومقرّه والأسماء والألقاب والتّواريخ وأماكن الازدياد والعناوين والمهن والوظائف في الحزب ، للموقّعين الخمسة والعشرين (25) على التّصريح الوارد في المادّة 14 أعلاه في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

يجب أن يتمّ النّشر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الديمقراطيّة الشعبية خلال السّتّين (60) يوما الموالية لتاريخ إيداع الملفّ.

يخوّل نشر هذا الوصل بالتّصريح، الّذي تمّ وفق الشّروط المنصوص عليها في هذه المادّة، الحقّ في ممارسة أنشطة حزبيّة من أجل تمكين الأعضاء المؤسّسين من تحضير الشّروط اللاّزمة لعقد المؤتمر التأسيسيّ للحزب في الآجال المبيّنة في المادّة 14 أعلاه.

يتحمّل الأعضاء المؤسّسون جماعيّا المسؤوليّة طبقا للقواعد المحدّدة في القانون المدنيّ.

المادّة 16: تقوم الوزارة المكلّفة بالداخلية ، خلال الأجل المنصوص عليه في المادّة 15 أعلاه ، بكل دراسة أو بحث أو تحقيق لازم لرقابة صحّة مضمون التصريحات.

وتطلب تقديم أيّة وثيقة ناقصة وكذلك تعويض أو سحب أيّ عضو لا تتوفّر فيه الشّروط الّتي يتطلّبها القانون.

المادّة 17 : يجب على الوزير المكلّف بالدّاخليّة، إذا رأى أنّ شروط التّأسيس المطلوبة في المادتين 13و14 من هذا القانون لم تستوف، أن يبلّغ رفض التّصريح التّأسيسيّ بقرار معلّل قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادّة 15 من هذا القانون.

يمكن مؤسّسي الحزب الطّعن في قرار الرّفض المذكور أعلاه أمام الجهة القضائيّة الإداريّة المختصّة خلال أجل شهر ابتداء من تاريخ تبليغ قرار الرّفض.

يكون المقرر القضائيّ الصادر في هذا الشأن قابلا للاستئناف أمام مجلس الدّولة.

في حالة عدم صدور قرار الرّفض، وعدم نشر الوصل في الأجل المنصوص عليه في المادّة 15 من هذا القانون ، يؤهل الأعضاء المؤسسون لممارسة أنشطتهم في الحدود المبيّنة في المادتين 14 و15 من هذا القانون.

المادّة 18 : لايصحّ انعقاد المؤتمر التأسيسيّ إلاّ إذا كان يمثّل خمسا وعشرين (25) ولاية على الأقلّ، ويجب أن يجمع المؤتمر بين أربعمائة (400) وخمسمائة (500) مؤتمر، ينتخبهم ألفان وخمسمائة (2500) منخرط على الأقلّ، يقيمون في خمس وعشرين (25) ولاية على الأقل، على ألاّ يقلّ عدد المؤتمرين عن ستة عشر (16) مؤتمرا لكلّ ولاية وعدد

تابع الملحق الثالث

المنخرطين عن مائة (100) في كل ولاية. ولايجوز أن يعقد هذا المؤتمر خارج التّراب الوطنيّ مهما كانت الظّروف.

تثبت شروط صحّة انعقاد المؤتمر التّأسيسيّ بموجب محضر يحرّره محضر أوموثّق.

يصبح التّصريح التّأسيسي المنصوص عليه في المادّة 12 من هذا القانون لاغيا، إذا لم يعقد المؤتمر التّأسيسيّ للحزب في الآجال المحدّدة في هذا القانون، ويسقط كلّ نشاط حزبيّ يمارسه الأعضاء المؤسّسون بعد هذه الآجال تحت طائلة أحكام المادّة 38 من هذا القانون.

المادّة 19 : يصادق المؤتمر التّأسيسيّ للحزب السّياسيّ على قانونه الأساسيّ.

ينبغي أن يحدّد القانون الأساسيّ وجوبا مايأتي:

- أسس الحزب السّياسيّ وأهدافه في ظلّ احترام الدّستور وأحكام هذا القانون،
- تشكيلة الهيئة المداولة،
- تشكيلة الهيئة التّنفيذيّة وكيفيّات انتخابها وتجديدها ومدّة عهدتها،
- التّنظيم الدّاخليّ،
- الأحكام الماليّة،
- إجراءات نقل الأملاك في حالة الحلّ الإداريّ للحزب،

يفوّض المؤتمر التّأسيسيّ للحزب صراحة، من يكلّف بإيداع القانون الأساسيّ للحزب لدى الوزارة المكلّفة بالدّاخليّة.

المادّة 20 : يجب أن يصرّح للوزارة المكلّفة بالدّاخليّة بكلّ تغيير لأعضاء القيادة أو التّسيير الّذين انتخبهم الحزب السّياسيّ قانونا، وبكلّ تعديل في قانونه الأساسيّ وبكل إنشاء لهياكل محلّيّة جديدة، خلال شهر على الأكثر من تاريخ التّغيير.

المادّة 21 : يجب أن تتوفّر في العضو المؤسّس و/أو المسيّر لحزب سياسيّ نفس الشّروط المنصوص عليها في المادّة 13 من هذا القانون.

المادّة 22 : يتمّ إيداع ملفّ طلب الاعتماد المنصوص عليه في الفقرة الثّالثة من المادّة 18 من هذا القانون، لدى الوزير المكلّف بالدّاخليّة في ظرف خمسة عشر (15) يوما بعد انعقاد المؤتمر التّأسيسيّ للحزب، مقابل وصل.

يسلّم الوزير المكلّف بالدّاخليّة الاعتماد للحزب السّياسيّ المعنيّ بعد مراقبة مطابقته مع أحكام هذا القانون.

يسهر الوزير المكلّف بالدّاخليّة على نشر هذا الاعتماد في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة خلال ستّين (60) يوما من إيداع طلب الاعتماد.

يعتبر عدم نشر الاعتماد بعد انقضاء هذا الأجل موافقة عليه.

يمكن الوزير المكلّف بالدّاخليّة رفض الاعتماد بقرار معلّل.

يكون قرار الرّفض المذكور قابلا للطّعن أمام الجهة القضائيّة الإداريّة لمدينة الجزائر الّتي يتعيّن عليها الفصل فيه خلال شهر من تاريخ الطّعن.

يمكن أن يكون المقرّر القضائيّ محلّ استئناف أمام مجلس الدّولة الّذي يتعيّن عليه البتّ فيه خلال نفس الأجل المذكور في الفقرة الثّالثة أعلاه.

المادّة 23 : يتكوّن ملفّ طلب الاعتماد من الوثائق الآتية:

- نسخة من محضر عقد المؤتمر،
- القانون الأساسيّ للحزب في ثلاث نسخ،
- برنامج الحزب في ثلاث نسخ،
- تشكيلة الهيئة المداولة،
- تشكيلة الهيئتين التّنفيذيّة والقياديّة،
- النّظام الدّاخليّ،
- الوثائق الواردة في المادّة 13 من هذا القانون بالنسبة لأعضاء القيادة والمسيّرين غير المؤسّسين.

المادّة 24 : يخوّل اعتماد الحزب السّياسيّ الشّخصيّة المعنويّة والأهليّة القانونيّة.

تابع الملحق الثالث

المادّة 25 : يمكن كلّ حزب سياسيّ معتمد إصدار نشريّة أو عدّة نشريّات دوريّة مع احترام القوانين المعمول بها، لاسيّما أحكام المادّة 3 من هذا القانون .

المادّة 26 : تسري على نشاطات الحزب السّياسيّ أحكام القوانين السّارية المفعول في مجال الاجتماعات العموميّة والإعلام والعمليّات الانتخابيّة.

الباب الثّالث
أحكام ماليّة

المادّة 27 : يموّل نشاط الحزب السّياسيّ بالموارد الّتي تتكوّن ممّا يأتي:

- اشتراكات أعضائه،
- الهبات والوصايا والتّبرّعات،
- العائدات المرتبطة بنشاطه،
- المساعدات المحتملة الّتي تقدّمها الدّولة.

المادّة 28 : تدفع اشتراكات أعضاء الحزب السّياسيّ ، بما فيها اشتراكات الأعضاء المقيمين بالخارج، بالعملة الوطنيّة فقط، وتصبّ في الحساب المنصوص عليه في المادّة 35 من هذا القانون على ألاّ تتجاوز نسبة 10٪ من الأجر الوطنيّ الأدنى المضمون ، عن كلّ عضو في كلّ شهر.

المادّة 29 : يمكن الحزب السّياسيّ أن يتلقّى الهبات والوصايا والتبرّعات من مصدر وطنيّ، على أن يصرّح بها إلى الوزير المكلّف بالدّاخليّة ويبيّن مصدرها وأصحابها وطبيعتها وقيمتها.

المادّة 30 : لا يمكن أن تأتي الهبات والوصايا والتبرّعات إلاّ من أشخاص طبيعيّين معرّفين، ولا يمكن أن تتجاوز مائة (100) مرّة الأجر الوطنيّ الأدنى المضمون عن التّبرّع الواحد في السّنة الواحدة.

المادّة 31 : يمنع على الحزب السّياسيّ أن يتلقّى مباشرة أو بصفة غير مباشرة، دعما ماليّا أو مادّيّا من أيّة جهة أجنبيّة بأيّة صفة كانت وبأيّ شكل كان.

المادّة 32 : يمكن أن يكون للحزب السّياسيّ عائدات ترتبط بنشاطه وناتجة عن استثمارات غير تجاريّة .

يحظر على الحزب السّياسيّ أيّ نشاط تجاريّ .

المادّة 33 : يمكن الحزب السّياسيّ المعتمد قانونا، أن يستفيد مساعدة ماليّة من الدّولة وفق عدد المقاعد المحصّل عليها في البرلمان.

يقيّد مبلغ الإعانات المحتملة الّتي تقدمها الدّولة للأحزاب السّياسيّة في ميزانيّة الدّولة.

المادّة 34 : يجب على كلّ حزب سياسيّ أن يمسك محاسبة بالقيد المزدوج، وجردا لأملاكه المنقولة والعقاريّة .

كما يجب عليه أن يقدّم حساباته السّنويّة إلى الإدارة المختصّة ويبرّر في أيّ وقت مصدر موارده الماليّة واستعمالها.

المادّة 35 : يجب على الحزب السّياسيّ أن يتزوّد بحساب واحد، يفتح لدى مؤسّسة ماليّة وطنيّة ، في مقرّه الرّئيسيّ أو في فروعه المقامة عبر التّراب الوطنيّ .

المادّة 36 : في حالة قيام الأعضاء المؤسّسين للحزب السّياسيّ بخرق القوانين المعمول بها أو لالتزاماتهم قبل عقد المؤتمر التّأسيسيّ ، وفي حالة استعجال أو خطر يوشك أن يخلّ بالنّظام العامّ ، يجوز للوزير المكلّف بالدّاخليّة أن يعلّق، بقرار نهائيّ ومعلّل ، أو أن يمنع كلّ الأنشطة الحزبيّة للأعضاء المؤسّسين ، ويأمر بغلق المقارّ الّتي يستعملونها لممارسة هذه الأنشطة، دون الإخلال بالأحكام التّشريعيّة الأخرى.

يبلّغ القرار إلى الأعضاء المؤسّسين.

يمكن الطّعن فيه أمام الجهة القضائيّة الإداريّة الّتي يتبعها مقرّ الحزب، والّتي عليها أن تفصل خلال الشّهر الموالي لتاريخ رفع الدّعوى.

يكون المقرّر القضائيّ قابلا للاستئناف أمام مجلس الدّولة الّذي يفصل فيه خلال الشّهر الموالي لتاريخ رفع الدّعوى.

تابع الملحق الثالث

المادّة 37 : إذا كانت المخالفات المنصوص عليها في المادّة 36 من هذا القانون صادرة عن حزب سياسيّ معتمد، فلا يجوز توقيفه أو حلّه أو غلق مقارّه إلاّ بحكم قضائيّ تصدره الجهة القضائيّة الإداريّة لمدينة الجزائر بدعوى من الوزير المكلّف بالدّاخليّة.

تفصل الجهة القضائيّة المذكورة أعلاه خلال شهر من تاريخ رفع الدّعوى.

يكون هذا الحكم قابلا للاستئناف أمام مجلس الدّولة الّذي يتعيّن عليه البتّ فيه خلال شهر من تاريخ الاستئناف.

المادّة 38 : دون الإخلال بالأحكام التّشريعيّة الأخرى السّارية المفعول، يعاقب بالحبس من سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة تتراوح مابين خمسة آلاف (5000 دج) ومائة ألف (100.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط، كلّ من يخالف أحكام هذا القانون بتأسيسه أو إدارته أو تسييره حزبا سياسيّا أيّا كان شكله أو تسميته.

يعاقب بنفس هذه العقوبات كلّ من يدير أو يسيّر أو ينتمي إلى حزب سياسيّ يكون قد استمرّ في نشاطه أو أعاد تشكيله خلال مدّة توقيفه أو بعد حلّه.

المادّة 39 : تطبّق على كلّ من يخالف أحكام الموادّ 3 و 5 و 7 من هذا القانون، العقوبات المنصوص عليها في المادّة 79 من قانون العقوبات.

المادّة 40 : تطبّق على كلّ من يخالف الفقرة الثّالثة من المادّة 6 من هذا القانون، العقوبات المنصوص عليها في المادّة 80 من قانون العقوبات.

المادّة 41 : يعاقب كلّ من يخالف أحكام الموادّ 28 و29 و30 و31 و32 و34 و35 من هذا القانون بالحبس من سنة إلى خمس (5) سنوات وبغرامة تتراوح مابين خمسة آلاف (5000 دج) وخمسين ألف (50.000 دج) أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط.

يمكن أن يضاعف الحدّ الأقصى للعقوبة المشار إليها في الفقرة السّابقة إذا كان مرتكب الجريمة مسؤولا عن ماليّة الحزب السّياسيّ.

المادّة 42 : يجب أن تقوم الجمعيّات ذات الطّابع السّياسيّ الخاضعة لأحكام القانون رقم 89 - 11 المؤرّخ في 5 يوليو سنة 1989، بجعل تسميتها وأسسها وأهدافها مطابقة للمادّتين 3 و5 من هذا القانون وكذا أيّ عنصر آخر من عناصر قانونها الأساسيّ أو نشاطاتها النّاتجة عن تطبيق هذه الأحكام، وذلك في أجل شهرين (2) ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 43 : تواصل الجمعيّات ذات الطّابع السّياسيّ الخاضعة لأحكام القانون رقم 89 - 11 المؤرّخ في 5 يوليو سنة 1989 نشاطاتها، ريثما تمتثل أحكام هذا القانون، لا سيّما الموادّ من 12 إلى 25، في أجل أقصاه سنة ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

المادّة 44 : في انتظار تنصيب مجلس الدّولة والجهات القضائيّة الإداريّة الابتدائيّة، تستمرّ الغرفة الإداريّة للمحكمة العليا وكذا الغرف الإداريّة للمجالس القضائيّة، كلّ واحدة من جهتها، في ممارسة اختصاصها من أجل تسوية النّزاعات النّاجمة عن تطبيق هذا القانون.

المادّة 45 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون، لاسيّما أحكام القانون رقم 89 - 11 المؤرّخ في 5 يوليو سنة 1989.

المادّة 46 : ينشر هذا الأمر في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّربالجزائر في 27 شوّال عام 1417 الموافق 6 مارس سنة 1997.

اليمين زروال

قائمـة المراجـع

قائمة المراجع

I- الكتب

أ. باللغة العربية

1) أحمد كشاكش (يوسف)، **الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصـرة**. مـصر: منشأة المعارف، 1987.

2) إسماعيل محمد (محمد)، **دراسات في العلوم السياسية**. ط2، دمشق: شـركة الجليـل للطباعة، 1984.

3) الموند(جابريال إيه) ، جي بنجهام باويل الإبن، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية** . ترجمة هشام عبد الله، سمير عصار، لبنان: الأهلية للنشر و التوزيع, 1998.

4) البطريق (عبد الحميد)، نوار(عبد العزيز)، **التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة إلى أواخر القرن الثامن عشر**. لبنان: دار الفكر العربي، 1995.

5) بوحوش (عمار) ، **التاريخ السياسي الجزائري من البداية إلى غاية 1962**. لبنان: دار الغر الإسلامي، 1997.الدينيات محمد(محمود) ، وطرق إعداد ابحوث.

6) بوحوش (عمار) الذنيبات (محمد محمود)، **مناهج البحث العلمي**. الجزائـر: ديـوان المطبوعات الجامعية،1999.

7) بوشعير (السعيد)، **النظام السياسي الجزائري**. ط3، الجزائر : دار الهدى، 1993.

8) بورجا (فرنسوا) ، **الإسلام السياسي ، صوت الجنـوب قـراءة جديـدة للحركـة الإسلامية في شمال إفريقيا** . ترجمة لورين زكري ، المغرب: دار العالم الثالث ، 1994.

9) جابي (عبد الناصر)، **الانتخابات الدولة وا تمع**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 1998.

10) جمعة فاطمة، **الاتجاهات الحزبية في السلام –مند عهد الرسول حتى عصر بني أميــة.** بيروت:دار الفكر العربي، 1993

11) دالتون(رسل جيه)، **دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية.** ترجمة ا ـذوبة (أحمد يعقوب)، الأردن، دار النشر، 1996.

12) دانكن (جان ماري) ، **علم السياسة.** ترجمة عرب صاصـيلا(محمـد) ، ط2 لبنـان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،1995.
13) هوريو (أندريه) ، **القانون الدستوري والمؤسسات السياسية.** ط2، ج2 ، ترجمة مقلد (علي)، حداد(سيف) ، سعد(عبد الحي)، لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1988.

14) حرب(أسامة الغزال) ، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث** . الكويت: سلسلة عـالم المعرفة،1987.
15) حمادي (شمران) ،**الأحـزاب الـسياسية والـنظم الحزبيـة.** ط2،بغـداد:مطبعـة الإرشاد،1975.

16) حريفج (سامر) ,وأخرون، في **منـاهج البحـث العلمـي وأسـاليبه**، ط2،الأردن : منشورات عبد اللاوي ،1999.
17) لونيسي رابح ،**الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والـسياسيين**.الجزائـر:دار المعرفة،2000.
18) محمد (أمين عبد الأمير) توفيق حسن (محمد) ، **تاريخ أوروبا في العصور الوسـطى.** العراق: مطبعة جامعة بغداد، 1980.

19) نسيم يوسف(جو زيف)، **تاريخ العصور الوسطى الأوروبية وحضار ا.**ط2، لبنـان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1987.

20) نعنعي (عبد ا يد) ، **أوروبا** في **بعض الأزمنة الحديثة والمعاصـرة(1448-1458)**. بيروت:دار النهضة العربية للطباعة والنشر,1983.

21) سطورا (بنيامين)، **مصالي الحاج رائد الحركة الوطنية الجزائريـة 1888- 1974**. الجزائر: دار القصبة للنشر، 1999.

22) سيف الإسلام (زبير),**مؤامرة مـن خلـف الـستار، مـسيرة بوضـياف وقـصة إغتياله.**الجزائر:مطبعة النخلة,1992.

23) سعد الله (أبو القاسم) ،**الحركة الوطنية الجزائرية 1830- 1900.**ج1،بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1992.

24) سعيد عمران (محمد)، أمين سليم (أحمد)، علي القوزي (محمد)، **النظم السياسية عـبر العصور**. بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة و النشر، 1999.

25) سعيد عمران(محمد)، **حضارة أوروبا** في **العصور الوسطى**. لبنان، دار النهضة للطباعـة والنشر، 1991.

عاشور أحمد صقر، **السلوك الإنساني** في **المنظمات**. بيروت:الدار الجامعية،1987.

26) عباس محمد، **الـوطن والعـشيرة-تـشريح أزمـة 1991-1996.**الجزائـر:دار هومة،2003.

27) عبد الحليم كامل (نبيلة)، **الأحزاب السياسية** في **العالم المعاصر**. مصر: دار الفكر العربي، 1982.

28) فركوس (دليلة)، **الوجيز** في **تاريخ النظم** . الطبعة3 ، الجزائر: دار الرغائب، 1999.

29) راسي (جورج)،**الإسلام الجزائري من الأمير عبد القـادر إلى أمـراء الجماعـات**. بيروت:دار الجديد،1997.

30) ربيع محمد (محمود)، **الفكر السياسي الغربي فلسفته و مناهجه مـن أفلاطـون إلى ماركس** .الكويت: مطبوعات الكويت، 1994.

31) رخيلة (عامر)، **8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية**. الجزائـر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1995.

32) رخيلة (عامر)، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الـوطني 1962-1980**. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993.

33) الـشيباني الـصديق محمـد،**أزمـة الديمقراطيـة الغربيـة المعاصـرة ، دراسـة تحليلية**.ط2،طرابلس:المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر،1990.

34) الشيخ (سليمان) **الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين،دراسة تحليلية في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والثورة المسلحة**. ترجمة محمد حافظ الجمالي، الجزائـر : دار القـصبة للنشر،2003.

35) شلبي (محمد)، **المنهجية في التحليل السياسي**. الجزائر:[د،م،ن]، 1997

36) شريط (الأمين)، **التعددية الحزبية في تجربة الحركـة الوطنيـة الجزائريـة(1919-1962)**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 1998.

37) شريط (الأمين)، **الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات السياسية المقارنة**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1998.

38) تامالت(محمد) ، **الجزائر من فوق البركان**. الجزائر : [د، د،ن] ، 1998

ب. باللغة الأجنبية :

1) *Addi (Lahouari), **<u>l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du et politique en Algérie contemporaine</u>**. paris : la découverte, 1994*

2) *Agéron Charles Robert, **<u>Histoire de l'Algérie contemporaine</u>**. France : presse universitaires de France, 1964.*

3) *Al – Ahnaf M, Botiveau (Bernard), Fregosi (Franck), **<u>l'Algérie par ses islamistes.</u>** Paris : édition Khartala, 1991.*

4) *AliYahia (Abdenour), **<u>raison et déraison d'une guerre</u>**. paris: édition l'harmattan, 1996.*

5) *Badie (Bertrand), **<u>le développement politique</u>**. 5éme édition, paris : édition économica, 1994.*

6) *Baudouin (Jean), **<u>introduction a la science politique</u>** ,3é édition, paris : Dalloz, 1992*

7) *Benoune (Mahfoud), elKenz (Ali), **<u>le Hasard et l'Histoire entretien avec Belaid Abdesslam</u>**. TOM1, Alger ENAG éditions, 1990.*

8) *Ben youb (Rachid), **<u>L'annuaire politique de L'Algérie 2000</u>**.3° édition, revue et approfondie, Alger : édition Anep, 2000.*

9) *Boukhobza m'hammed, **<u>Octobre88 évolution ou Rupture ?.</u>** Alger : édition bouchene, 1991.*

10) *Boumazbar (Abdelhamid), Azine (Djamila), **<u>L'islamismes Algérien : de la genèse au terrorisme</u>**. Alger: edition chihab, 2002.*

11) Brahimi (Brahim), ***Le pouvoir, la presse et les intellectuels en Algérie***. *Paris : Edit l'harmattan, 1989.*

12) Brahimi (Mohamed), ***le pouvoir en Algérie et ses formes d'expression institutionnelle***. *Alger : OPU 1995.*

13) branciard (Michel), ***le Maghreb au Cœur des crises,*** *Lyon : édition chronique sociale, 1994*

14) Braud (Philip), ***Manuel de sociologie politique***. *2é edition , Paris: L G dj,1998.*

15) Brechon (Pierre), ***les partis politiques***. *France : édition Montchrestien, 1999.*

16) Camau (Michel), ***pouvoirs et institution au Maghreb***. *Alger: OPU, 1983.*

17) CNDPI, ***Les gouvernements successifs de l'Algérie***. *Alger: ENDPI, 2000.*

18) chalabi (El Hadi), ***L'Algérie l'état et le droit***. *Paris : Arcantére édition, 1989.*

19) Charlot (Jean), ***Les partis politiques.*** *2e édition paris : Armond colin, 1971.*

20) Charef Abed, ***Algérie le grand dérapage***. *Paris: édition de l'aube , 1994.*

21) Charef Abed, ***Octobre Dossier***. *Alger : Laphomic édition ,1989.*

22) *collot (Claude) et Henry (Jean Robert), **<u>Le mouvement national</u> <u>algérien textes 1912- 1954</u>**. Alger: office des publications univérsitaires. SD.*

23) *Cotteret (jean Marie)**, <u>Gouverner c'est paraître</u>** : paris puf.1991.*

24) *Donegani Jean Marie et Sadoun Marc, **<u>La démocratie imparfaite</u>** "essai sur le parti".paris : Gallimard, 1994.*

25) *Devillchenon olivier pinot,**<u>Le pouvoir illégitime</u>**. paris : édition lettre du monde ,1993.*

26) *Duverger (Maurice),**<u>Les partis politique</u>**. France: edition Armand Colin, 1952.*

27) *Sous la direction de Gallissot (René)**<u>Populisme au tiers</u>** <u>monde</u>. paris :édition L'Harmattan, 1997.*

28) *Garon (lise),**<u>L'obsession unitaire et la nation trompée, la fin de</u> <u>l'Algérie socialiste</u>**. Canada, presse de l'université de Laval, 1993.*

29) *Hadad (Samy)**, <u>Algérie autopsie d'une crise</u>**. Paris, édition : l'harmattan, 1998.*

30) *Ghania (Mouffok)**, <u>une autre voix pour l Algérie</u>** ، entretien réalisé avec Louisa Hanoune ،Paris : édition la decouverte, 1996.*

31) *Harbi (Mohamed)**, <u>Le F.L.N. : mirage ou réalité</u>**, Alger : Enal _ naqd, 1993.*

32) *// // **(** // //**)** , **<u>L'Algerie et son destin, croyant ou citoyens</u>**. Paris: Arcantère edition, 1992.*

33) *Hassan (pseudonyme)**, <u>L'Algérie histoire d'un naufrage</u>**. Paris : édition Marinoor, édition de seuil, 1996.*

34) Kaddache (Mahfoud), ***L'Algérie des Algérien de la préhistoire à 1954,*** *Algérie : edif 2000, 2003.*

35) Kaplan (Michel) et autre, ***Histoire médiévale****. tome 2, paris : Bréal édition 1994.*

36) Labat (Séverine), ***Les islamistes Algérien entre les armes et le maquis****. Paris: edition du seuil, 1995.*
.

37) Lamchichi (Abderahim), ***L'Algérie en crise****. Paris : édition L' Harmattan, 1991.*

38) Langlois (George), Villemure (Gilles), ***Histoire des civilisations occidentale****. paris : édition Beauchemin, 1992.*

39) Lavenue (Jean Jaques), ***Algérie la démocratie interdite****. Paris : édition l'harmattan, 1993.*

40) Lavroff (Dimitri George), ***les partis politiques en Afrique noire*** *.France: Edition, presses universitaires de France 1970*

41) Marcel (David),***La souveraineté du peuple,*** *paris, presses universitaires de France, 1996*

42) Néré (Jacques), ***Précis d'histoire contemporaine****, France : presse universitaire de France, 1991.*

43) Offerlé (Michel), ***Les partis politique****. paris presse universitaires de France, 1987*

44) Ostrogorski (Moesi), ***la démocratie et les partis politique.*** *paris : édition du seuil, 1979.*

45) Polin (Raymon), ***la République entre démocratie sociale et démocratie Aristocratique****, France : PUF, 1997.*

46) *Pothier (Lise),* ***Histoire des états unis****. canada, édition : modulo, 1987.*

47) *Quinet (Edgar),****La Révolution****. paris : Belin, 1987.*

48) *Redjala (Ramdane),* ***L'opposition en Algérie depuis 1962, le PRS – CNDR, le FFS.*** *Algérie: edition rahma, 1991.*

49) *Rouadjia (Ahmed),* ***Grandeur et décadence de l'état Algérien.*** *Paris : édition Kharthala, 1994.*

50) *Stora (benjamin), Daoud zakya,* ***FERHAT ABBAS une Autre Algérie****. paris : édition denoel, 1995.*

51) *Tabrizi (Ben Salah),* ***la République Algérienne****. Paris : édition, Librairie général de droit et de jurisprudence, 1979.*

52) *Taghmout (Hanafi),* ***L'affaire Zeghar, déliquescence d'un état l'Algérie sous chadli****. Paris, édition publisud, 1994.*

53) *Teguia (Mohamed),* ***L'Algérie en guerre*** *.Alger : OPU, 1988.*

54) *T'lemçani Rachid,* ***Election et élites en Algérie paroles de candidat****. Alger : chihab édition, 2003.*

55) *Touati (Amine),* ***Algérie, les islamiste à l'assaut du pouvoir****. Paris : édition L'Harmattan, 1995.*

56) *Yefsah (Abdelkader),* ***La question du pouvoir en Algérie****. Algérie : édition ENAP, 1990.*

57) *Zahraoui (Saïd),* ***Entre l'horreur et l'espoir. (1990-1999) chronique de la nouvelles guerre d'Algérie****. paris : édition Robert laffont.2000.*

II -المعاجم والقواميس

أ. **باللغة العربية:**

1) مصطفى إبراهيم وأخرون، المعجم الوسيط، ط2 ، تركيا: دار الدعوة 1989

2) الكيالي عبد الوهاب, موسوعة السياسة, الطبعة الثالثة, بيروت: المؤسسة العربية للطباعة و النشر, 1990.

ب. باللغة الأجنبية :

1) Dictionnaire de la langue française, encyclopédie et noms-propre, France: 1994.

2) Le petit Larousse illustré 1999, France: édition Larousse Bordas, 1998.

3) Ils ont fait l'histoire du monde, de 1492 à 1789, France : édition Larousse, 2000.

4) André Akoun et autre, le robert, dictionnaire de sociologie, France: édition de seuil, 1999.

5) le petit la rousse illustré 2004, France : édition la rousse Bordas, 2003.

6) Hermet Guy et autre, dictionnaire de la science politique et des institution politiques, paris: Armond colin, 1994.

III- المقالات

أ. **باللغة العربية:**

1) إدريس بوكرا" **نظام إعتماد الأحزاب السياسية طبقا للأمر 97-09 بين الحرية والتقييد**" مجلة إدارة المدرسة الوطنية للإدارة ، المجلد 8-العدد 2، سنة 1998.

2) الصيداوي رياض " **الانتخابات والديمقراطية والعنف** في **الجزائر**" مجلة المستقبل العربي، العدد245، جويلية 1999.

3) الصيداوي رياض " **تفكك النخب الحاكمة** في **الجزائر**" مجلة شؤون الأوسط، عدد98، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والتوثيق، أوت 2000، ص 41-35

4) محمد نور الدين،" **الديمقراطية و النظام الانتخابي** في **تركيا**"، مجلة الشؤون الأوسط عدد 99، بيروت. مركز الدراسات الإستراتيجية و التوثيق، سبتمبر 2000.

ب. **باللغة الفرنسية**

LES ARTICLES:

*1) Addi Lahouari," **élection présidentielle : l'Armée Algérienne se devise**, le monde diplomatique, Mars 1999.*

*2) Djebbar Abdlmadjid," **la loi organique et le code électorale : l'explication** "Révolution Africaine, N° 1730.du 23 au 29 Avril, 1997*

*3) Fontaine Jaque" **les élections législatives Algérienne des 26 Décembre 1999**", Revue monde Arabe, Maghreb Machrek N° 135, Janvier – Mars- 1992.*

4) Guillard Pierre, "**le FIS, partie de la démocratie ?"** peuples méditerranées, N° 70-71, Janvier –Juin, 1995.

IV - لدراسات الغير منشورة:

1) بن طاهر علي " **الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائـر 1989-1992**، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلـوم السياسية والعلاقات الدولية، 2001.)

2) بورادة حسين" **الإصلاحات السياسية في الجزائر**"، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائـر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1993).

3) زنبيع رابح " **النظام القانوني للأحزاب السياسية في الجزائر**"، (رسالة ماجستير جامعة الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، 2003).

4) شليغم غنية، " **التعددية الحزبية في المغرب العربي، دراسة مقارنة**، رسـالة ماجـستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 1992).

5) لطاء ليندة،" **المعارضة السياسية الجزائرية مع التركيز على التعددية الحزبية،**" (رسـالة ماجستير، جامعة الجامعة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000)

V- الوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ا لمس الدستوري، دساتير الجزائـر 1976-1989-1996.

- القانون رقم 89-11 المؤرخ في 5 يوليو سنة 1989 **يتعلق بالجمعيات، ذات الطابع السياسي.**

- أمر رقم 97-09 مؤرخ في 6 مارس 1997 **يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الدولة، **خطب رئيس الدولة اليامين زروال** (بيانات الجزائر ، رئاسة الدولة 5 جانفي 31 ديسمبر 1994).

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المرصد الوطني لحقوق الإنسان **الملاحظة الانتخابية تقرير حول الانتخابات الرئاسية**1999.

VI-الجرائد الوطنية

باللغة العربية:

الخبر، (جريدة يومية)، العدد 589، 1994/01/26.
الخبر، (جريدة يومية)، العدد 1878، 1997/01/27
الخبر، (جريدة يومية)، العدد 1942، 1997/04/14.
الخبر،(جريدة يومية)، العدد 1922، 22/03 /1997
الخبر الأسبوعي (أسبوعية) العدد 270، من 1 إلى 7 ماي 2004.
الخبر الأسبوعي (أسبوعية) العدد 228 من 12 إلى 18 جويلية 2003.
الخبر الأسبوعي (أسبوعية) العدد 261 من 28 فيفري إلى 5 مارس 2004
الخبر الأسبوعي (أسبوعية) العدد 258 من 07 إلى 13 فيفري 2004
السفير (أسبوعية جزائرية) العدد 105 من 03 إلى 09 جوان 2002

باللغة الأجنبية:

- ***Liberté quotidien national d'information****, N°3437 parus le 02 mars2004*
- ***Liberté quotidien national d'information****, N°3476 parus le 04 mars2004*
- ***El moudjahid Quotidien national****,N°11961 ;parus le 7/02/2004.*
- ***El moudjahid Quotidien national ,****N°11967 ,parus le vendredi17 ,samedi18- 2004.p*

VIIالملتقيات و المحاضرات :

- أسعد والي ،"**النظم الحزبية والانتخابية**" محاضرات ألقيت على طلبة الـسنة الثالثـة " كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية جامعة القاهرة.
- ميتكيس هدى, **الاتجاهات المعاصرة** في **دراسة النظم السياسية** في **العالم الثالـث**, جامعـة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية.

- مراجع أخرى

باللغة الأجنبة :

*1- Bekhchi Mohammed Abdel wahab****, Remarques sur l'évolution du droit constitutionnelle Algérien de l'indépendance a la révision constitutionnelle de 1996.***

http://WWW.cedroma.usj.edu.lb/pres/collo/colla.htm

*2- Lulin Elisabeth****, les ressorts du leadership politique***
http://WWW.paradignes.com/Downoald/Essai leadership.doc"

3- *Salima mellah,* ***le mouvement islamiste Algérien entre autonomie et manipulation****, http://www.algerie-top.org/tpp/pdf/dossier-19-mut-islamiste.pdf*

4- *http://algeria-watch.de/farticle/concorde/bilan2001.htm*

5- ***Comité justice pour l'Algerie,l'orginisation du systeme politique.Dossier n°13 Madjid Benchikhe-mai 2004 ,*** *http://www.algerie-tpp.org/tpp/pdf/dossier_13_systeme_politique.pdf*

6- *Tribunal penal des peuples,32°session,* ***LES VIOLATIONS DES DROITS DE L'HOMME EN ALGERIE(1992-2004)****,http://www.euromedrights.net/francais/download_fr/SentenzaAlgeriaVersione_definitivaecorrettaTppAlgeria.pdf.*

7- *Lahouari Addi, "* ***Comme le dit l'historien Mohammed Harbi, les Etats ont une armée, en Algérie, l'armée a son Etat*** *" http: //www.algeria-watch.de/farticle/11janvier/addi_0102.htm.*

8- *Lahouari Addi,* ***Les partis politiques en Algérie et la crise du régime des « grands électeurs »*** *http://www.algeria-watch.de/fr/article/analyse/addi_partis.htm.*

الفهرس

Université d'Alger Benyoucef Ben kheda
Faculté des sciences politiques et de l'information.
Département des sciences politiques et des relations internationales.

Le phénomène des partis politiques en Algérie
L'histoire, le statut, la pratique, l'avenir.

Présenté par : ***sous la direction de :***

Touazi Khaled ***D. Mohammed reda mezoui***

Member de jury

-
-
-
-

2005-2006